

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

مناهج البحث فى علم السياسة

الكتاب الأول
التحليل السياسي
ومناهج البحث

الأستاذ الدكتور / عبد الغفار رشاد القصبى

الأستاذ بقسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

٢٠٠٤

الناشر

مكتبة الآداب

٤٩ ميدان الأوبرا القاهرة ٢٩٠٠٨٦٨

الطبعة الأولى

٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

تليفون المؤلف بالقاهرة ٣٣٠٧٢٥٣

البريد الإلكتروني: aelkasaby@hotmail.com

إهداء

إلى ضحايا القمع والتعذيب
وانتهكات حقوق الإنسان في العالم العربي

المحتويات

٥	المحتويات
١١	مقدمة
١١	أهداف دراسة مناهج البحث
١٢	العملية البحثية والحاجة إلى المنهج العلمي
١٤	مناهج البحث والتراكم العلمي
١٧	الكتاب الأول: مناهج البحث و التحليل السياسي
١٩	الجزء الأول: التحليل السياسي وخطة البحث
٢١	الباب الأول: البحث العلمي و المنهج العلمي
٢٣	الفصل الأول: أسس البحث العلمي
٢٤	العلم تراكم منظم ومنضبط ونقدي
٢٥	المعرفة العلمية
٢٧	شروط البحث العلمي
٢٨	البحوث السياسية والمنهج العلمي
٢٩	خصائص المنهج العلمي وتقدم العلم
٣٢	الجمع في البحث العلمي بين النظرية والملاحظة
٣٤	الجمع بين الامبيريقية والاستدلال
٣٧	الفصل الثاني: المنهج العلمي ووظائفه
٣٧	تعريف المنهج وأساسه
٣٩	قواعد المنهج عند ديكارت
٤٠	الامبيريقية وضرورة الجمع بين الفكر والواقع
٤٠	معنى التجريبية
٤٠	الحقائق والوقائع
٤١	وظائف المنهج

٤٤	تنوع أشكال البحث العلمي
٤٩	الفصل الثالث: التحليل السياسي
٤٩	أسس التحليل السياسي
٥٥	المفاهيم والمتغيرات
٥٩	الفرض
٦٢	النظرية
٦٥	الباب الثاني: خطة البحث
٦٧	الفصل الأول: مفهوم الخطة وخصائصها
٦٨	أسس الخطة البحثية
٦٩	نوعان للخطة البحثية
٧٠	مراحل ومكونات العملية البحثية
٧٢	الطبيعة الدائرية للعملية البحثية
٧٥	الخطة والإطار النظري
٧٧	مكونات البحث
٧٧	صفحات ما قبل البحث
٧٧	عنوان البحث
٧٩	المقدمة
٧٩	الخاتمة
٨٠	الملاحق
٨٠	مستخلصات البحوث
٨١	الفصل الثاني: تحديد الموضوع والمشكلة البحثية
٨١	عملية اختيار موضوع البحث
٨٤	المشكلة البحثية
٨٧	شروط المشكلة البحثية
٩٣	التساؤلات البحثية

٩٩	الفصل الثالث: الإطار النظري
١٠٠	شروط الإطار النظري
١٠٦	الإطار النظري والنظرية والقياس
١٠٦	المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات
١٠٩	أنواع المفاهيم
١١١	المتغيرات
١١٧	الفصل الرابع: مصادر البيانات وتوثيق البحث
١١٧	البيانات الميدانية
١٢٠	جمع البيانات من المراجع (المكتبة المصدر)
١٢٢	أنواع الاقتباسات
١٢٤	المراجع والتوثيق العلمي للبحث
١٢٤	اعتبارات الدقة والأمانة العلمية
١٢٥	الإشارات المرجعية في المتن
١٢٨	قائمة المراجع
١٣٤	المفاضلة بين نظامي التوثيق
١٤٠	الدراسات السابقة
١٤٠	الهدف من الدراسات السابقة
١٤١	شروط المسح المنظم للأدبيات السابقة
١٤٣	الفصل الخامس: تقييم البحث والرسائل العلمية
١٤٣	مسئولية الباحث
١٤٥	اعتبارات موضوعية في تحكيم البحث
١٤٧	الجزء الثاني: مناهج واقترا بات البحث
١٥١	الباب الأول: مناهج محورها يتعلق بالبنية أو المؤسسة أو الثقافة
١٥٣	الفصل الأول: اقتراب تحليل النظم
١٥٣	أهمية تحليل النظم

١٥٣	الفروض الأساسية لتحليل النظم عند ديفيد ايستون
١٥٥	رفض مفهوم الدولة وتبني مفاهيم السلطة والمجتمع
١٥٧	تطور مقولات تحليل النظم لدى ايستون
١٦٠	تقييم تحليل النظم لديفيد ايستون
١٦٨	مورتن كابلن وتحليل النظم الدولية
١٧١	الفصل الثاني: منهج الاتصال
١٧٣	كارل دويتش ومقولات منهج الاتصال
١٧٦	الذاكرة والهوية والتحول الذاتي في نموذج دويتش
١٧٩	الفصل الثالث: اقتراب الثقافة السياسية
١٧٩	مقولات وأسس اقتراب الثقافة السياسية
١٨١	لماذا اتسعت دوائر استخدام الاقتراب ؟
١٨٢	تقييم اقتراب الثقافة السياسية
١٨٥	الفصل الرابع: المنهج المؤسسي الحديث
١٨٥	اتساع مقولات المنهج المؤسسي الحديث
١٨٧	الباب الثاني: مناهج محورها يتعلق بالوظيفة أو الجماعة
١٨٩	الفصل الأول: الاقتراب البنائي الوظيفي
١٨٩	التحليل البنائي ونقطة البدء في البنائية الوظيفية
١٩٠	الفروض الأساسية وتطور صياغة الموند للبنائية الوظيفية
١٩٣	فروض تتعلق بالدول النامية
١٩٦	مفردات ومقولات أساسية
١٩٩	مستويات التحليل الوظيفي
٢٠١	نموذج الموند — بويل
٢٠٢	المدخلات ومصادرها
٢٠٤	المخرجات: القدرات والسلع السياسية
٢٠٧	مستويات تحليل البنية والوظيفة

٢١٢	تقييم الاقتراب البنائي الوظيفي
٢١٥	الفصل الثاني: منهج تحليل الجماعة
٢١٥	مقولات منهج الجماعة
٢١٧	الفصل الثالث: منهج النخبة السياسية
٢١٧	مقولات منهج النخبة السياسية
٢١٩	الفصل الرابع : منهج صنع القرار
٢١٩	بؤرة البحث ومداخله وفق منهج صنع القرار
٢٢١	الباب الثالث: مناهج محورها التجريب أو الوصف والاستطلاع
٢٢٣	الفصل الأول: المنهج التاريخي
٢٢٣	عودة الاهتمام بالتاريخ
٢٢٥	أهمية المنهج التاريخي وأهمية التاريخ
٢٢٨	من التاريخ السياسي إلى التاريخ الحضاري المقارن
٢٢٩	خطوات المنهج التاريخي
٢٣٠	اختيار المشكلة وتحديدتها
٢٣١	صياغة الفروض
٢٣٢	مصادر البيانات والمنهج التاريخي
٢٣٤	تقييم الأدلة التاريخية
٢٣٧	كتابة تقرير البحث
٢٤١	الفصل الثاني: المنهج المقارن
٢٤٢	استخدام المنهج المقارن في علم السياسة
٢٤٧	التحليل المقارن وبناء الأنماط
٢٤٨	فيبر والمنهج المقارن
٢٥٠	وظائف النمط المثالي كأداة منهجية
٢٥٠	بناء الأنماط المثالية أهمية التصور والإبداع
٢٥١	استخدام النمط المثالي كأساس للمقارنة

٢٥٢	خطوات بناء النمط المثالي
٢٥٤	صعوبات منهجية تواجه استخدام الأنماط المثالية في المقارنة
٢٥٧	الباب الرابع: مناهج البحث في الدراسات الاستطلاعية والوصفية والتجريبية
٢٥٩	الفصل الأول: المنهج في الدراسات الاستطلاعية
٢٥٩	خصوصية الدراسات الاستطلاعية
٢٦٣	الفصل الثاني : المنهج الوصفي
٢٦٣	خطوات ومراحل المنهج الوصفي
٢٦٥	أسس المنهج الوصفي
٢٦٥	نماذج للبحوث الوصفية
٢٦٦	الدراسات المسحية
٢٦٦	منهج دراسة الحالة
٢٦٨	شروط وقواعد منهج دراسة الحالة
٢٦٩	أهمية المنهج الوصفي في تطور العلم
٢٧١	الفصل الثالث: المنهج التجريبي
٢٧١	معنى التجربة والمنهج التجريبي
٢٧٢	نشأة المنهج التجريبي
٢٧٣	خطوات المنهج التجريبي
٢٧٩	تقييم المنهج التجريبي

مقدمة

هذا هو الكتاب الأول، من مجلد "مناهج البحث في علم السياسة" والذي يحتوي على كتابين

الأول تحت عنوان: "التحليل السياسى ومناهج البحث"
والكتاب الثانى وعنوانه: "التطور المنهجى وبناء المقاييس"

يتضمن هذا المجلد — باعتباره مرشداً للباحثين فى إعداد البحوث والرسائل العلمية، وفى مناهج البحث، فى علم السياسة — أهم الأسس والقواعد التى تحكم عملية البحث العلمى، وأدوات وأساليب جمع وتحليل وتفسير البيانات، فضلاً عن المفاتيح الأساسية التى تساعد هؤلاء الباحثين، وتؤهلهم فى حل المشكلات الرئيسية التى تواجههم فى صياغة بحوثهم، ابتداءً من تحديد وبلورة المشكلة البحثية، وصياغة عنوان البحث، ومراجعة الأطر النظرية والمفاهيم والفروض، وما يرتبط بالعملية البحثية من تساؤلات وتعريفات، وقياسات، وصولاً إلى نتائج وخلاصات تتوج هذه العملية فى شكلها المتكامل.

والمجلد فى مناهج البحث وعملية البحث العلمى، أكثر منه فى علم المناهج، من هنا أهميته كمرشد للطلاب والباحثين فى علم السياسة، وهناك من يميز بين منهج البحث وعلم المناهج، ومنهج البحث هو الأساليب والإجراءات التى تستخدم فى جمع البيانات، والطريقة التى يسلكها الباحثون فى بحوثهم ودراساتهم العلمية. وعلم المناهج Methodology يقوم بمعالجة وتحليل مناهج البحث المستخدمة، وإلقاء الضوء على ما تحمله من مقولات ومضامين وأسس، وإمكاناتها وحدودها، فضلاً عن تطورها فى ضوء آخر مستحدثات العلم فى الحقل الذى يجرى فيه البحث، ليمكن للباحث استخدام المناهج بدقة ونجاح، وكذلك تكتيكات جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، وإفساح المجال أمام تطبيقات جديدة لها.

أهداف دراسة مناهج البحث

إن الهدف هنا مساعدة المتخصصين على الفهم الكامل والواعى، ليس لنتائج البحث، وإنما لعملية البحث ذاتها.

إن هدف البحث والتمحيص فى "علم المناهج" هو تمكين المتخصصين من بناء قاعدة معرفية رصينة، فى حقل تخصصهم، بما يسمح بتقدم وازدهار، إن لم يكن نضج وإيناع الحقل، وهو ما تبدو الحاجة أشد إليه.

وهذا هو الكتاب الأول من مجلد "مناهج البحث في علم السياسة"، والذي يغطي أهم مناهج البحث، فضلاً عن أسس المنهج العلمي وخطواته وقواعده، ومراحل ومكونات العملية البحثية

يستهدف هذا المجلد مساعدة الباحثين — الشبان خصوصاً — في التفكير والبحث في حقل علم السياسة بطريقة علمية، وفق متطلبات وشروط العلم الحديث، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم على القيام بالبحوث والدراسات، واتخاذ الإجراءات والخطوات الأساسية اللازمة لذلك.

البحث العلمي الرصين هو الطريق نحو النهضة والتقدم الذي تستهدفه جامعاتنا، ومراكز البحوث والمجتمعات المعاصرة، مما يثير أسئلة من قبيل:

- ما هي الأسس والقواعد التي يركز عليها؟
- وما الأدوات والمناهج التي يفرضها؟

لا شك في ضرورة وأهمية تزويد الباحثين والطلاب في العلوم السياسية، وفي العلوم الاجتماعية عامة، وتعريفهم بتلك الأسس، وبالأدوات البحثية، وبالمناهج الرئيسية التي تفرضها العملية البحثية بشكل عملي واضح، يركز على الخطوات الفعلية أكثر من اهتمامه بالجدل النظري الذي يميز الكثير من الكتابات في هذا الشأن، حتى يتوفر لدى الباحثين والطلاب الوضوح الكامل والخطوات والقدرة على التقييم والتصحيح والنقد لتلك الأسس والأدوات والمناهج.

والبحث، أو العملية البحثية كمصطلح أكثر دقة وتعبيراً، يتطلب تدريباً مستمراً وجهداً لا يتوقف، ويفرض معالجة جادة واستخدام أدوات لجمع المعلومات والبيانات وطرق للتحليل والتصنيف والتفسير، وهذا يفترض إلى جانب التدريب والجهد الدائب، الأمانة والإخلاص والصدق، وكذلك الإبداع والابتكار. فالباحث المبدع هو الذي يقوم بإجراء بحوث على مستوى علمي معترف به.

العملية البحثية والحاجة إلى المنهج العلمي

تهدف العملية البحثية إلى فهم العالم المحيط بنا، وهو عالم آخذ في التغير والتعقيد بشكل لا يتوقف، وهذا الفهم قد يكون هدفاً في ذاته، أو قد يكون مقدمة لتوقع التغيرات المقبلة، والأحداث والتطورات قبل وقوعها، وأحياناً قد يكون الهدف السيطرة على تلك الأحداث والتطورات، والتحكم في الواقع المحيط بنا، ولعل المزيد

من المعرفة والفهم للعالم المحيط بنا من شأنها الرقى بقدراتنا وإمكانياتنا في تطوير هذا العالم، والتأثير فيه.

ويطلق البعض على البحوث التي تقف من ورائها أسباب ودوافع علمية وأكاديمية محضة اسم البحوث الأساسية، والتي تختلف عن البحوث التطبيقية التي ترتبط بمواجهة القضايا والأوضاع التي يشهدها الواقع السياسي والاجتماعي. ولا يخفى أهمية مثل هذه الأهداف، وما يحيط بها من صعوبات وتعقيدات قد ترجع إلى قدرات الباحثين، أو إلى طبيعة الأحداث ذاتها، والتي تخضع بدرجة أو أخرى لتأثيرات السلوك الإنساني والذي لا يخلو بطبيعته من تشابك وتعقيد.

لقد واجهت دراسة المناهج إهمالاً طال مداه، ومن الأمثلة على مشكلات استخدام المناهج وفق التجربة الفعلية في مصر، والتي يتركز عليها المزيد من الاهتمام في هذا الكتاب، يلاحظ

- ١- اتجاه بعض الباحثين إلى استخدام اقتراب أو منهج معين، أو فكرة التكامل المنهجي في فقرة أو فقرتين، لا علاقة لها بالبحث الذي يقومون به، وهكذا يبرز ما يمكن تسميته بشكالية المنهج أو زيف التكامل المنهجي.
- ٢- عدم قدرة الباحث على تحديد مشكلة البحث، أو تحديد موضوع البحث بطريقة واضحة.
- ٣- اختزال المنهج في عدد محدود من المقولات بشكل انتقائي، وإهمال شروط المنهج وأساسياته في كليته.

إن علم السياسة، بحقوله المختلفة، مازال في حاجة شديدة إلى الاهتمام بالمنهج العلمي، وفي مصر تبدو هذه الحاجة واضحة لدى الباحثين خصوصاً إلى مرشد ودليل يوضح لهم خطوات ومتطلبات وإجراءات العملية البحثية في شكلها الجاد والرصين. إن الآمال معقودة على هؤلاء الشباب للوصول بعلم السياسة في مصر والوطن العربي إلى المستوى المرموق، وفق أسس متينة من التفكير العلمي ومناهج وأدوات البحث التي تفرضها الطريقة العلمية الحديثة، في وقت يتطور فيه العالم بسرعة تقاس بالشهور وليس بالقرون أو العقود والسنين.

والاهتمام بالبحث العلمي وأساسه وشروطه يفرض على أى باحث الجدية والمثابرة، وضرورة الجمع بين الإطار النظري وفاعلية وصدق الأدوات والإجراءات المستخدمة في الحصول على البيانات والمعلومات، وهذه الأسس والشروط، في إطار

جدية الباحث ومثابرته، تمنح الباحث مؤهلات النجاح، وتقى العلوم السياسية، وعلمائها في بلادنا، من الهبوط إلى سطحية لا يمكن قبولها في عالم أصبح العلم والمعرفة أدواته وهدفه ومنهجه.

تتجه الجماعة العلمية في مصر، في حقل العلوم السياسية، إلى الارتقاء بمستوى البحث، وذلك من خلال تأكيد تواصلها مع تراكم المعرفة العالمي من جهة، وتأكيد خط فكري متميز، ولا يمكن تحقيق ذلك كاملاً دون مساهمة مباشرة تقدمها الدراسات في مجال مناهج وأدوات البحث العلمي، وفي مجال التنظير وحقل العلم الأساسي. من هنا أهمية الاهتمام المستمر بقضايا المنهج وبناء النماذج والنظريات.

مناهج البحث والتراكم العلمي

إن علم السياسة في الوطن العربي في حاجة إلى بناء قاعدة، وأساس تحتي رصين حتى يمكن تحقيق تراكم علمي، ويؤكد ذلك النظرة الفاحصة والناقدة، وبدون التأصيل النظري الواضح والمستمر، والأسس المنهجية الرصينة، قد يهبط المستوى العام إلى أعراض السطحية أو التعبيرات الأيديولوجية الفجة أو التحقيقات الصحفية العابرة. إن محصلة التطور ما تزال بعيدة عن أهداف بناء تراكم علمي جاد وحقيقي، يعبر عن نفسه وسط تراكمات عالمية آخذة في التطور والرقى.

لا يمكن إنكار ذلك التراكم العلمي الذي بدأ يتحقق على أيدي أجيال تحي اليوم قضايا وهموم مجتمعاتها، وتحمل في ذاكرتها تاريخ وهوية أمة وانشغال بمستقبل آت، أجيال اتسعت دائرة اهتمامها، وعمق تحليلها، ومغزى مساهمتها، لكنها في حاجة إلى تعزيز صفوفها، وتجديد دمائها، بانضمام عناصر جديدة تتسلح بالمناهج والقدرات البحثية الأساسية، والمهارات اللازمة، وأدوات البحث وتكنيكاته وإجراءاته.

إن علم السياسة في بلادنا في حاجة إلى علماء مناهج، وعلماء سياسة، يكرسون خبراتهم وإبداعاتهم للمنهج العلمي في البحث السياسي ويقدمون خبرتهم وإرشادهم إلى الباحثين الشبان

وأخيراً فإن البحث يُعد محصلة لعمل متكامل، وثمره لجهود وعمل وتراكم، ومن ثم قد يكون في حاجة إلى جوانب متخصصة تخرج عن النطاق الضيق الذي ترسمه حدود الحقل.

فالبحوث السياسية المتعلقة بجوانب سوسيولوجية تكون عادة في حاجة إلى تكامل الجهود والخبرات مع متخصصين في علم الاجتماع ومناهجه — مثال ذلك

السوسيوجرام، أو نظرية الفعل الاجتماعي أو الأدوار أو التجارب القبلية والبعدية .. — كذلك البحوث التي تستند إلى أدوات وطرق متعمقة في الإحصاء، أو الاقتصاد أو علم النفس، قد تحتاج إلى تكامل الجهود مع متخصصين في هذه الفروع ، واستشارتهم

كذلك فإن الجوانب اللغوية لنص البحث قد تستلزم مراجعة متخصص في اللغة للتأكد من حسن الصياغة والتزام قواعدها الأساسية.

صحيح أن تطور المناهج والبحوث في علم السياسة قد ارتبط بدرجة أو أخرى بتطوير وتوظيف الخبرات والمناهج والأدوات والطرق البحثية المستمدة من فروع وعلوم أخرى، لكن يظل من الأهمية بمكان أن تظل قنوات الاتصال وتبادل الخبرة متاحة مع المتخصصين في هذه الفروع، لما تمثله من تجديد وتصحيح وتطوير في مناهج البحث في العلوم السياسية وفي حصاد البحث العلمي في علم السياسة.

ويتناول المجلد موضوعه في كتابين وفق التقسيم التالي:

الكتاب الأول وعنوانه: التحليل السياسي ويتكون من جزئين الجزء الأول تحت عنوان التحليل السياسي وخطة البحث، وينقسم هذا الجزء إلى بابين يتناول أولهما: البحث العلمي والتحليل السياسي، والثاني: خطة البحث: مكوناتها وخطواتها.

و الجزء الثاني: ويتناول مناهج واقتربات البحث، في أربعة أبواب خصص أولها: للمناهج التي تتعلق في محورها بالبنية أو المؤسسة أو الوظيفة، ومن أهمها تحليل النظم والاتصال والثقافة السياسية فضلاً عن المنهج المؤسسي الحديث ويتناول الباب الثاني تلك المناهج التي تتعلق في محورها بالوظيفة أو الجماعة ومنها الاقتراب البنائي الوظيفي وصنع القرار والجماعة ويتناول الباب الثالث: المنهج المقارن والمنهج التاريخي أما الباب الرابع فيتناول المناهج التجريبية والوصفية والاستطلاعية.

و الكتاب الثاني يحاول أن يتناول الإجابة عن السؤال: كيف تطورت مناهج البحث في علم السياسة، لتؤكد على الطابع العلمي لهذا الحقل، وصولاً إلى إمكانية القياس؟ وذلك في ثلاثة أقسام خصص أولها: للتطور المنهجي في الحقل و الثاني للأدوات البحثية التي من أهمها: الاستبيان وتحليل المضمون. ، والثالث: لإمكانية القياس وبناء المقاييس، وحدودها، في علم السياسة ، كما يقدم الكتاب في ثلاثة ملاحق متتالية بعض تطبيقات يمكن للطلاب والباحثين الاسترشاد بها.

ويقدم المؤلف هذا المجلد مرشدًا للطلاب والباحثين من الشباب، في مراحل مبكرة من قيامهم بالبحث، من هنا كان من الضروري تقديمه في شكل سهل تطبيقه، فضلًا عن سهولة الأسلوب، ومحاولة تغطية الكثير من القواعد والأسس التي تعتبر من قبيل المسلمات في إعداد البحوث، بهدف الاطمئنان إلى توافرها لدى هؤلاء الباحثين.

وأتمس المعذرة إذا كانت هذه المسلمات، وهذا التبسيط، يشغل بعض المساحة من الكتاب، من جهة، ومن جهة ثانية إذا تضمن هذا المؤلف جوانب وموضوعات في حاجة إلى مزيد من التحليل والتوضيح والتفصيل، ومن جهة ثالثة إذا وردت بعض أخطاء أو مبالغات لا يخلو منها عادة الجهد البشري، ويصفح عنها في الغالب القارئ الكريم.

الكتاب الأول
التحليل السياسي ومناهج البحث

الجزء الأول

التحليل السياسي وخطة البحث

يتناول هذا الجزء موضوع التحليل السياسي في بابين كما يأتي:

الباب الأول: تحت عنوان "البحث العلمي والمنهج العلمي" وفي ثلاث فصول متتالية خصص أولها: لأسس البحث العلمي ، وثانيها: للمنهج العلمي ووظائفه، وثالثها: للتحليل السياسي.

أما الباب الثاني: فعنوانه " خطة البحث" وفصوله خمس: جاء أولها تحت عنوان "مفهوم الخطة وخصائصها" ، وثانيها: " تحديد الموضوع والمشكلة البحثية"، وثالثها: يتناول الإطار النظري ، والرابع يدور حول التوثيق العلمي للبحث ومصادر البيانات ويخصص الفصل الأخير لتقويم البحوث والرسائل العلمية.

الباب الأول

البحث العلمي والمنهج العلمي

الفصل الأول أسس البحث العلمي

يُعد البحث العلمي أهم الطرق والمصادر الأساسية لفهم العالم — وقد تكون خبرات الفرد وتجاربه الذاتية مصدرًا آخر ، لكن أهميته محدودة عادةً — والعلم له وظائفه الواسعة في حياة البشرية، ومن أهم وظائف العلم والبحث العلمي الوظائف الآتية

- ١- فهم العالم المحيط بنا، والمساهمة في تشخيص المشكلات وتحديدتها، وإثارة التساؤلات البحثية وفرض الفروض وتطويرها، واختبار صحتها، والسير في طريق بناء النماذج والنظريات.
 - ٢- يساعد في تجميع البيانات والمعلومات، وفي تصنيفها وتنظيمها وتوثيقها، واستدعائها واستخدامها وتحليلها، فالعلم ييسر إمكانية استخدام المعلومات والمعارف وتطبيقها.
 - ٣- من خلال التدقيق في العملية البحثية، وفي الإطار النظري، خصوصاً تحديد المنهج الملائم وأدوات البحث، واستكمال العملية بشكل رصين، يمكن الوصول إلى نتائج على درجة من الأهمية، وإمكانية الاستفادة من هذه النتائج أو تطبيقها وتعميمها.
- وتطوير العلم، والبحث العلمي، من شأنه تعزيز أهمية ووظائف العلم في حياتنا، كما في مختلف حقول المعرفة، ومن أهم المراحل التي يتحقق بها هذا التطور في حقول العلم المختلفة:
- ١- مرحلة تعريف العلم، وتحديد نطاق الحقل وما يندرج ضمن هذا النطاق من ظواهر ومتغيرات وعوامل، كذلك تحديد أهم المصطلحات المرتبطة بالحقل.
 - ٢- مرحلة بناء النماذج أو النظريات، والتي قد يشهد الحقل مجرد إرهاصات أولية لها، وتنبثق بدايات هذه المرحلة مع تطور البحوث في العلاقات بين المتغيرات، وتتعزيز بشكل أوثق عند الانتقال من مرحلة "الترباط بين المتغيرات" إلى مرحلة "العلاقات السببية بين المتغيرات"، حيث إمكانية التحكم في المتغيرات وضبطها.

٣- بإتمام المرحلة السابقة يصبح للحقل مجموعة نظريات، وقوانين علمية معترف بها، وقد يحدث التطور في اتجاه استخدام هذه النظريات والقوانين في حل المشكلات، أو في طرح الفروض وتطويرها.

وثمة من يرى صعوبة كبيرة في تحقيق هذه المراحل لدى العلوم الاجتماعية عامة، وعلم السياسة خصوصاً. ويعرف البعض هدف العلم بأنه الكشف عن حقائق جديدة، لتضاف إلى المعارف القائمة، فيحدث التراكم في المعارف، ويصبح من الضروري تشجيع العلماء والباحثين على المزيد من الاكتشافات، وتحقيق المزيد من التراكم.

العلم تراكم منظم ومنضبط ونقدي: العلم تراكم وتصحيح وتعاون وفضول لا يتوقف^(١)، فهو يتميز بالنسبية ولا يعرف الثبات، فالعلم ليس مجرد تراكم فحسب، إنما هو تراكم ذات طابع تصحيحي لا يتوقف، من خلال إعادة النظر وتقويم أو تصويب وتنقيح المعارف القائمة، فالتراكم قائم على التصحيح وإحلال معرفة جديدة وتقويض معارف قديمة، ويتحقق التقدم المتواصل من خلال هذا التراكم والتصحيح في وقت واحد، ويحركه للأمام فضول الإنسان المتواصل لاكتشاف المجهول، وتضافر الجهود، ولا يستطيع عالم بمفرده، مهما كانت طاقته وقدراته، أن يقوم بنفسه بجميع

(١) يرتبط التراكم العلمي والتصحيح والحركة الدائبة التي لا تتوقف لبناء المعرفة العلمية يرتبط بمساهمات كبرى، لعدد من كبار العلماء، منذ مطلع الثورة العلمية، التي تعد ثورة فكرية بالدرجة الأولى، فعلمت الإنسان أن يفكر بطريقة مختلفة، وغيرت من طريقة تصور الإنسان للعالم، واعتبرت أسماء مثل جاليليو، نيوتن، بيكون، انيشتاين وغيرهم رموزاً لتلك التحولات، ونظر إلى بيكون — على سبيل المثال — كرائد للثورة الصناعية، الذي عبر عنها وكشف عن منهجها وقيمها الجديدة، وكان اعتراضه على الانصراف إلى التأمل النظري ودعوته إلى بناء نظرية في الاستقراء واعتقد أن هدف العلم السيطرة والتحكم في الطبيعة من خلال المعرفة، فالمعرفة قوة وسلطة، ولا تتحقق إلا من خلال المنهج الاستقرائي التجريبي، وكانت مساهمات كبرى قد دفعت التقدم العلمي للأمام منذ مطلع القرن العشرين، أو ما سمي بالثورة العلمية الثانية، على سبيل المثال نظرية الكوانتم التي تحققت عام ١٨٩٩ على يد ماكس بلانك، وقد أوضحت فهمًا لتركيب وسلوك الذرات والجزيئات، مما أدى إلى تكامل ووحدة بين الفيزياء والكيمياء. راجع: د.

الخطوات والإجراءات، ولا بد من تضافر وتعاون "الجماعة العلمية"^(١)، وترسيخ روح "فريق العمل" ليتحقق بناء مشروع علمي حقيقي، كذلك لا بد من الحرية، وبدون الجهد الجماعي والحرية والتصحيح، لا تنبثق الروح العلمية، ولن تكون المعرفة العلمية ممكنة.

يصبح العلم، والبحث العلمي مصدرًا للمعرفة، وهو مصدر يتميز بأنه مقنن، وناقد، ومنظم، ومنضبط؛ فهو أولاً مقنن بمعنى أنه يسمح بتدريب القائمين عليه على استخدام المنهج وتطوير الأدوات البحثية بشكل صحيح، وتصبح مختلف أسس وقواعد ملاحظة واختبار الواقع واضحة وموضع التزام، وهكذا يصبح الطريق مُهّداً لتطوير لغة مشتركة ومفردات مشتركة للاستقصاء والمعالجة، وهو مصدر ناقد، أو انتقادي، لأنه يقوم على التصحيح الذاتي، وهو تصحيح ونقد يُعد ضرورياً في سبيل التطور والمزيد من الدقة والتمحيص. هو مصدر منظم للمعرفة لأنه لا يقنع بالمصادفة أو العشوائية، والتي قد يكون من شأنها إغفال بعض الشواهد التي قد تكون ذات مغزى أساسي في دراسة الظاهرة موضع البحث، فالشواهد والأدلة والملاحظات تكون على درجة من الدقة، والإثبات بالبراهين بما يجعلها تؤدي دورها في إثبات الفروض، ويكون لها موضعها في العملية البحثية منذ بدايتها، وهو مصدر منضبط يسمح بفهم أكثر عمقاً وتدقيقاً للواقع، وفق ظروف وشروط يتم تحديدها بدقة، بما لا يسمح بالتباين أو التشويه في فهم هذه الواقع، مهما كان ضئيلاً.

المعرفة العلمية

يشير علم المعرفة Epistemology إلى أسس المعرفة، وطبيعتها وأشكالها، وكيفية الحصول عليها، وكيف يمكن تبادله أو توصيلها للآخرين.

تتضمن نظرية المعرفة ثلاث محاور، يشار إليها عادة، هي:

١- إمكانية الوصول إلى المعرفة، وهل يمكن للإنسان الوصول إلى الحقيقة عن طريق العلم.

(١) فريق العمل، والجهد الخلاق للجماعة العلمية، يفترض الحرية، ومن شأن فقدان الحرية دائماً محاصرة العلماء، وتضييق دائرة الجماعة العلمية، أو تفكيكها وتشتيت جهدها، وتهديد الروح الخلاقة لفريق العمل وما يميزه من إضافات وتتابع في المساهمات والجهد الجماعي. عن أهمية الجماعة العلمية راجع

W. L. Neuman. Social Research Methods (Boston: Allyn and Bacon, 2000) PP. 8-9.

٢- العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه، هل هي علاقة تتشكل وفق عقله؟ أم هي واقع خارجي مستقل عن إدراكه؟

٣- أدوات ومصادر المعرفة، وأهمية العقل، ومعطيات الحس في ذلك.

وقد تثار بشأن طبيعة المعرفة تساؤلات: فهل هي جامدة أو حقيقية، وهل يمكن تحويلها إلى شكل ملموس؟ ومن ثم فالمعرفة أقرب إلى الطابع الموضوعي، ويمكن للباحث بناءً على ذلك، استخدام مناهج وطرق العلوم الطبيعية في البحث السياسي والاجتماعي عامة، أم أن المعرفة تتسم بالمرونة والنسبية، أو أنها أكثر ذاتية، أو تبنى على أساس من خبرة الفرد ومبادئه وما يصدر عنه من أفعال، بدرجة أو أخرى، ويرتبط البحث وفق ذلك بالخبرة الذاتية للباحث، وبناءً عليه تثار تحفظات بشأن استخدام طرق البحث في العلوم الطبيعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية.

يمكن تحديد عدد من سمات المعرفة العلمية (للعلوم السياسية والاجتماعية عامة) أهمها:

١- النسبية فالقوانين العلمية في العلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية عامة، هي من صنع العلماء، وهي قد تعبر عن درجة من النظام أو الانتظام، وفق رؤية هؤلاء العلماء، وليس وفق طبيعة الأشياء، فالواقع، والأحداث والوقائع التي يشهدها العالم المحيط بنا تكون موضع ملاحظة الباحثين، ومن ثم فإن التفسيرات والمعاني المرتبطة بهذه الوقائع تميل لأن تكون من اختراع الإنسان. والواقعة تمثل "متغيراً" أكثر منها تمثل "حقيقة ثابتة"، خلال العملية البحثية، وهذه النسبية تتفق وطبيعة العلوم الاجتماعية.

٢- الاحتمالية: فالباحث السياسي قد يجد لزماً عليه أن يعالج العلاقات بين الوقائع في شكل علاقات ارتباطية محتملة أكثر من معالجة هذه العلاقات من منظور حتمي، أو من منظور العلاقات السببية.

٣- الميل المتزايد إلى التعبير عن الوقائع والمعلومات والبيانات بصورة كمية أو عددية وإلى أن يكون منطق التفكير استقرائياً، ينتقل بمقتضاه الباحث وفق منطق الاستنتاج من الملاحظات لمفردات أو حالات محدودة إلى التعميمات، من الجزء إلى الكل، أى ينتقل من وصف كل مفردة أو حاله على حدة إلى التعميم بصدد كل المفردات أو الحالات من نفس النوع، وهو ما تقتضى حذر

الباحث وتدقيقه، لأن من الخطأ التعميم عبر مستويات التحليل المختلفة كما سوف يرد تفصيلاً فيما بعد.

٤- تعددية أبعاد السلوك الإنساني، ويعالج كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية بعضاً من هذه الأبعاد، وقد يقدم تفسيرات بديلة لهذا السلوك، موضع الملاحظة والبحث. فهناك من يشير إلى تفسير سوسيولوجي، أو تفسير جغرافي لظاهرة معينة — أو ما يسمى الحتمية الاجتماعية أو الحتمية الجغرافية — وغيرها من تفسيرات سيكولوجية أو بيولوجية، تُعد في واقعها بمثابة أطر بديلة للتفسير.

شروط البحث العلمي

يمكن تحديد خمسة من الشروط أو السمات الأساسية التي يجب توافرها للبحث العلمي في حقل العلوم السياسية كما يلي

أولاً الارتباط بالواقع، والأحداث الحسية والمرئية، كما نشاهدها على أرض الواقع العلمي، ويجب أن يكون من الممكن التحقق من صدق نتائج البحث وقابليتها للتحقق في الواقع.

ثانياً: الموضوعية وتجنب عوامل التحيز قدر الإمكان، فالتركيز يكون على ما هو كائن، بينما تركز البحوث القيمية على ما يجب أن يكون، وترتبط بتفضيلات الباحث الذاتية.

ثالثاً: وضوح خطوات البحث بطريقة يمكن للآخرين اتباعها وتكرارها، أي بما يسمح لباحثين آخرين باتباعها لمجاراة نتائجهم وتحقيق الضبط لنتائج هذه البحوث، وهو ما يفترض الموضوعية والوضوح والبساطة. ووضوح خطوات البحث يشير اعتبارات أهمها اعتبارين:

- تحديد الخطوات التي يتعين على الباحث اتباعها، ويلزم نفسه بها.
- انطلاق العملية البحثية وفق خطة محددة، وتصميم واضح، بحيث تبدأ العملية من نقطة بدء، وقد تحددت زماناً ومكاناً وموضوعاً، وعدم التوقف إلا بعد التوصل إلى النقطة التي يجد الباحث عندها الإجابة عن تساؤلاته، وإثبات فروضه، واختبارها، والتوصل إلى نتائج مبنية على الواقع.

رابعاً: أن تكون نتائج البحث قابلة للتعميم على الحالات المماثلة، وفي حالة استخدام العينة يجب التزام الأسس التي تكفل التمثيل الصادق لمجتمع الدراسة.

خامساً: الالتزام بالدقة، وأسس التفكير العلمي، وقواعد المنهج، ويفرض هذا بطبيعة الحال إفادة الباحث من التطور المنهجي في إطار الحقل الذي ينتمي إليه، فلم يعد البحث السياسي قاصراً على الوصف أو إبراز جوانب شكلية أو سطحية، ولا يمكن لباحث يحيا في القرن الحادي والعشرين أن يكتفى بالوصف والسرد والرصد، أو أن يقنع بتسجيل ما حدث فقط؟ فالبحث العلمي أضحي اليوم يغوص في التحليل، ويحاول التفسير والتنبؤ، فضلاً عن محاولة استكشاف العلاقات والروابط والأسباب والمسببات.

البحوث السياسية والمنهج العلمي

تلتزم العلوم السياسية بالمنهج العلمي والطريقة العلمية، ووجهة النظر العلمية، كمبدأ عام ثابت، ولا تختلف في ذلك الالتزام عن العلوم الطبيعية، بالرغم من ذلك لا يمكن الادعاء بأن علم السياسة، أو العلم الاجتماعي عامة، قد حقق نفس القدر من الإنجاز والنجاح الذي حققه العلم الطبيعي.

قد يكون صحيحاً أن العلوم السياسية، والاجتماعية عامة، قد حققت تراكمًا هائلاً من الدراسات والبحوث والمعرفة العلمية، ومن المناهج والأطر التحليلية المعترف بها والتي يمكن الاعتماد عليها، لكن يظل من المؤكد أن المحصلة النهائية لما حققه علم السياسة، والعلم الاجتماعي عامة، لا يعادل في حجمه أو في نوعيته، ما حققه العلم الطبيعي.

من أهم العقبات التي تواجه تطبيق المناهج العلمية في دراسة الظواهر السياسية:

- ١- طبيعة السلوك السياسي وتعقيداته، وهو أكثر تعقيداً من السلوك الاجتماعي، والذي يُعد ذا طبيعة مركبة أيضاً وهلامية غير مستقرة.
- ٢- من شأن الملاحظة أن تؤثر في طبيعة الموقف الذي تجرى ملاحظته، بما في ذلك سلوك الأفراد ومفاهيم وتصورات هؤلاء الأفراد لوجودهم تحت الملاحظة.
- ٣- تحيزات الباحث المسبقة، وأخلاقياته، وقيمه، وتعصبه لجماعة أو فكرة أو نسق قيمي أو عقيدي معين، وميوله كذلك ودوافعه الداخلية.

٤— عوامل سياسية أو مادية قد تقيد حرية البحث، أو تجعل من البحث العلمي أداة للتستر على واقع معين، أو للترويج لادعاءات معينة ، أو كسلاح في وجه جماعة أو قوى معينة دون مراعاة للوقائع أو الأحداث والمتغيرات الفعلية.

خصائص المنهج العلمي وتقدم العلم:

وتمثل الطريقة العلمية أو المنهج العلمي أهم وسائل الإنسان لاكتشاف حقائق العالم المحيط بهذا الإنسان، وهذه الطريقة لا تنفصل ولا تنعزل عن الوسائل السابقة — الخبرة والتفكير العلمي والاستقراء والقياس — وتتميز بسمات من أهمها الامبيريقية والانضباط والموضوعية والتصحيح الذاتي.

فالطريقة العلمية تتسم بأنها منضبطة ومنظمة وتقوم على مجموعة إجراءات واضحة ومحددة تتوج بالوصول إلى النتائج، بحيث يمكن لأي باحث أن يقوم باتباعها، وصولاً إلى تلك النتائج.

والطريقة العلمية أو المنهج العلمي Scientific Method تتميز بسمات منها على الأقل ثلاث

- ١— أنها منظمة ومنضبطة ولا تقنع بالمصادفة أو الأحداث التي تقع عرضاً.
- ٢— تعتمد على إجراءات عملية موضوعية، فالباحث العلمي عليه ألا يقنع بآرائه الذاتية أو يتمسك بنتائج لا تثبت صحتها من خلال الفحص العلمي والاستقصاء والاختبار.
- ٣— وتتميز بالتصحيح الذاتي، فمن أهم صفات البحث العلمي اكتشاف أية نتائج غير صحيحة في الوقت الملائم، والعمل على تلافي الخطأ بقدر ما يمكن في حدود قدرة الباحث كبشر — بعبارة أخرى تصبح نتائج وإجراءات البحث عرضه للتدقيق والمراجعة والتقويم، ليس فقط من جانب الباحث، بل ومن جانب زملائه أعضاء الجماعة العلمية في تخصصه.

والطريقة العلمية أو المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية لها ما يميزها، وإن كان من الممكن التمييز بين رأيين في هذا الشأن

أولهما: يعتقد أن العلوم الاجتماعية لا تختلف في جوهرها عن العلوم الطبيعية، حيث يظل الهدف وبؤرة الاهتمام هو اكتشاف القوانين الطبيعية والعالمية التي تتحكم

في السلوك الفردي والجماعي، وتحدد وجهة هذا السلوك ومضمونه وهذه هي المدرسة التقليدية.

ثانيهما: تمثله المدرسة الحديثة التي لا تنكر التشابه بين العلوم الاجتماعية و العلوم الطبيعية، لكنها تهتم بتحليل وتمحيص السلوك الإنساني، والتأكيد على أهمية اختلاف السلوك الإنساني عن الظواهر الطبيعية، وعلى اختلاف الأفراد فيما بينهم.

وبينما يميل أصحاب المدرسة الأولى الذين يتبنون الموضوعية في العلوم الاجتماعية وعند دراسة السلوك الفردي والجماعي، والذين يتعاملون معه على أنه لا يختلف عن الظواهر الطبيعية، يميل هؤلاء إلى مناهج وأطر نظرية وأدوات خاصة بهم كالمسوح والاستبيانات والمنهج التجريبي والأدوات والنماذج الكمية، فإن أصحاب المدرسة الثانية، والتي يرى أصحابها أن العالم الاجتماعي والحياة السياسية أكثر ليونة وسيولة، لأنه من صنع الإنسان، ويخضع للسلوك الإنساني وإرادة البشر الحرة، ويتوقع أن يتسم هذا السلوك الإنساني بالمبادأة، فيما يمثل من استجابات، يميلون إلى تبني مناهج وأدوات بحث خاصة تميزهم كالملاحظة والمقابلة، وأطر تحليلية كالثقافة والتنشئة وتحليل الشخصية ونماذج القيادة والنخبة السياسية وغيرها.

ولا تختلف المناهج التي يميل إليها الباحث — من مدرسة إلى أخرى — فحسب، بل ينعكس هذا الاختلاف كذلك على اختيار الباحث وتحديد موضوع دراسته، والمشكلة البحثية وصياغة التساؤلات البحثية، ونوعية البيانات المطلوبة، والتحليلات والتفسيرات التي يعالجها في بحثه.

وكلا المدرستين لها أهميتها ، فالأولى تبحث عن قوانين عامة تشرح وتفسر الظاهرة موضع البحث والدراسة. والثانية يكون اهتمامها الرئيسي هو فهم الطريقة التي يتكون بها السلوك الإنساني، ويقوم الفرد من خلالها بتشكيل — وتعديل وتبرير أو تفسير — رؤيته وطريقة تفاعله مع العلم المحيط به.

وببالغ البعض في الخصائص الموضوعية، في إطار المدرسة الأولى، ليجعلها تلبى شرطين أساسيين

- أولهما: على الباحث السياسي والاجتماعي عامة، أن يلاحظ ويتأكد من الحقيقة الواقعة، ومن ثم فإن الإجراءات البحثية التي تطبق في العلوم الطبيعية يجرى تطبيقها في العلوم السياسية والاجتماعية.

• ثانيهما: أن النتائج التي يصل إليها الباحث يجب صياغتها في شكل قوانين، أو على الأقل في شكل تعميمات أقرب للقوانين، بعبارة أخرى فإن النتائج التي يصل إليها البحث السياسي، والاجتماعي عامة، يجرى صياغتها بطريقة مماثلة لتلك التي يقوم بها علماء الطبيعة.

ولا شك أن مثل هذه المبالغة قد تحمل تجاهلاً بدرجة أو أخرى لحقيقة التعقيد والتشابك الشديد الذي يميز الظواهر السياسية، والسلوك السياسي، بل والطبيعة البشرية عامة، وما قد يغلف هذا السلوك من غموض وتفاعلات أو استجابات غير متوقعة.

والطريقة العلمية بطبيعتها لها طابع امبريقي، على أساس أن العلم والبحث العلمي يحقق تقدماً باقترابه من الواقع والحقيقة، واكتشاف العلاقات الواقعية بين الظواهر، وتوصيف وتصنيف هذه العلاقات، وهذا يفترض، على الأقل، ثلاث عناصر أساسية تشمل:

• أولاً ملاحظة الواقع، وما تفرضه من خبرة ونظرة ثاقبة، والامبريقية — أو الاختبارية التجريبية كما قد يحلو للبعض تسميتها — لا تتحقق إلا من خلال تلك الخبرة المباشرة أولاً وثانياً لا يتم طرح افتراض أو مسلمة والاحتفاظ بها دون أدلة واقعية تدعمها، بحيث يجرى التأكد منها عن طريق الملاحظة، وما تقدمه كلاً من الملاحظة المباشرة والنظرة المدققة للباحث (الخبرة) من بيانات ومن براهين تحمل تأكيداً قوياً لتلك الفروض أو المسلمات في إطار البحث العلمي. وثالثاً: فإن الخبرة كنقطة بداية لأي عمل بحثي رصين، والبيانات والأدلة المستندة إلى ملاحظة الواقع مباشرة، تفترض تنظيمًا وتصنيفًا، وقد تصل إلى مرحلة التحديد الكمي، وهي مرحلة متقدمة، قد يتم فيها استخدام طرق للقياس.

• ثانياً: تجميع البيانات وتنظيم وتصنيف هذه البيانات، التي تتراكم إلى حدود بالغة الاتساع والتعقيد، وبحيث يمكن استدعائها في سهولة وبشكل ملائم يمكن فهمه.

• ثالثاً: التحليل والتفسير، وقد يعتمد على أساليب كمية متقدمة يمكن من خلالها تحليل الظواهر بمستويات أكثر دقة، وتفسيرها وصياغة نتائج البحوث بطرق ملائمة.

الامبيريقية في علم السياسة إذن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقع السياسي وبالممارسة الفعلية، وبالشواهد القائمة، وهذا الواقع يتحدد من خلال الملاحظة المباشرة — وما تعكسه من خبرة — للحياة السياسية، وما تمثله من أبنية وتفاعلات وسلوك ومعايير وقيم — وترجم في شكل بيانات تكون دائماً في حاجة إلى تجميع وتصنيف وتنظيم وتحليل، وهذا التحديد الكمي للواقع السياسي، أو للحياة السياسية، يمثل أهمية خاصة في البحث الامبيريقى، وتصبح الأحداث والوقائع هي المادة الأولية الخام للبحوث العلمية.

البحث العلمي ، أو الطريقة العلمية في البحث، تحمل في ثناياها محاولة التحقق من فروض مقترحة حول علاقات محتملة بين الظواهر بطريقة منظمة ومنضبطة وناقدة.

الجمع في البحث العلمي بين النظرية والملاحظة

حاول الإنسان على مر العصور التعرف على البيئة المحيطة به، وفهم ما يطرأ عليها من تغيرات وظواهر، وقد تطورت هذه المحاولات وفقاً للوسائل التي من خلالها يتم هذا التعرف والفهم، وتشمل هذه الوسائل ثلاث فئات تتضمن: الخبرة الشخصية، الاستدلال بنوعيه الاستنباطي والاستقرائي، والبحث العلمي أو الطريقة العلمية، وهي تجمع في الواقع بين الفكر والنظرية من جهة، والواقع الملموس من الجهة الأخرى.

فيما يتعلق بالخبرة الشخصية المباشرة، فإنها ترتبط بقدر كبير من مهارات ومعلومات اكتسبها الفرد من مواقف سابقة، وقد لا يكتفى الفرد بذلك، فيلجأ إلى الآخرين لاستشارتهم، رغم ذلك تظل الخبرة الشخصية للرجل العادى عشوائية، كما تتسم بالسطحية، وتفتقر إلى الانضباط وقد تخلو من الانتظام والرؤية الانتقادية، كما تكون ردود أفعاله مفككة واختيارية، فهو قد يتجاهل الأدلة التي لا تتفق مع توجهاته وأهوائه، وقد تبعد تفسيراته واستنتاجاته عن الواقع.

أما الاستدلال أو التفكير المنطقي، فتبرز أهميته عندما لا تسعف المرء الخبرة الشخصية، في فهم العالم، فيلجأ إلى الفئة الثانية من الوسائل التي بواسطتها يمكن الاقتراب أكثر من تحقيق ذلك الفهم، والتي يمثلها الاستدلال، ويأخذ أحد الأشكال الثلاث التالية:

١ — استدلال استنباطي Deductive Reasoning أو القياس المنطقي والذي ينشأ عن مسلمة رئيسية، تستند إلى برهان سابق، أو عن ظاهرة لا شك فيها،

ثم مسلمة ثانوية ترتبط بحالة معينة، ثم الاستنتاج وصولاً إلى خلاصة، بناءً على خطوات متتابعة من التفكير المنطقي تدرج من العام إلى الخاص؛ مثال:

- كل أنماط الثقافة السياسية تتشكل من عناصر تقليدية وعناصر حديثة.
- الثقافة السياسية العربية واحدة من هذه الأنماط.
- إذن الثقافة السياسية العربية تتشكل من عناصر تقليدية وأخرى حديثة.

ورغم أهمية هذا النوع من الاستدلال، فقد ظل يقوم على التدريب العقلى، ولم يعد يعتمد على الملاحظة، ففقد أهميته، مع تفوق أساليب العلم الحديث القائمة على شواهد الواقع^(١)

٢- الاستدلال الاستقرائي Inductive Reasoning ويرتبط بمساهمات الفيلسوف البريطاني فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) بينما ارتبط الاستدلال القياسي بمساهمات أرسطو، فقد انتقد بيكون طريقة الاستدلال الاستنباطي باعتبارها تستند إلى مسلمة أساسية غالباً ما تكون تعبيراً عن انطباعات مسبقة وغير واقعية بل ومتحيزة، ومن ثم تكون الاستنتاجات والخلصات غير سليمة، وقدم بيكون بدلاً من هذه الطريقة طريقته للاستدلال الاستقرائي التي أكد على أهمية وصحة ما تتضمنه من خطوات تبدأ من دراسة حالات فردية محددة، وفق الملاحظة الواقعية وصولاً إلى فرض أو مجموعة من الفروض لصياغة علاقات ترتبط بالحالة العامة التي يتناولها الباحث بالدراسة، كما أكد على ضرورة أن يقدم الباحث الأدلة العلمية التي تثبت صحة نتائج بحثه.

٣- طريقة الاستدلال الاستقرائي القياسي والتي تجمع بين الاستدلال الاستقرائي لبيكون، والاستدلال القياسي لأرسطو، ومن خلال هذه الطريقة المزدوجة يعتمد الباحث على الملاحظة واستخدام الشواهد الواقعية لكي يصل إلى فرض أو مجموعة فروض، ويتحقق من صحة هذه الفروض والقواعد من خلال

(١) الاستنباط أو الاستنتاج يشير إلى استخدام قوانين المنطق في إثبات نتيجة أو فرض أو أكثر، ويشير البعض إليه كمنهج للاستدلال العلمي، له أهميته ومغزاه في البحث العلمي، حيث لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق ترابط البحث واتساقه منطقيًا، وفي عمليات التفسير والتنبؤ، فضلاً عن الصياغة النظرية وترابط مكونات وعناصر العملية البحثية منطقيًا، من هنا يؤدي الاستنباط دوره جنباً إلى جنب مع الاستقراء، الذي ينتقل فيه الباحث من الحقائق الفردية أو الجزئية إلى الافتراضات العامة أو الكلية.

محاولة تطبيقها على حالات فردية مختلفة، وفي الوقت ذاته يحاول مطابقتها مع ما اتفق عليه من معلومات ومعارف، وقد يخضع الباحث هذه الفروض لاختبارات إضافية، للتأكد من صحتها وصدقها^(١)

وهذه الطريقة التي تجمع بين الاستقراء والقياس المنطقي لها إسهامها الذي لا يمكن تجاهل أهميته أو التقليل من شأنها في تطور العلم الحديث خصوصاً وأنها تتضمن تقنيًا للملاحظة، وصياغةً وتطويرًا للفروض، وصولاً إلى نتائج وتفسيرات قد يتم توظيفها وإعادة تركيبها في إطار نظري جديد.

الجمع بين الامبريقية والاستدلال المنطقي (الاستقرائي الاستنباطي):

تُعد الظاهر السياسية أكثر تعقيداً من الظواهر الأخرى، سواء على مستوى السلوك السياسي للفرد، أو الحركة السياسية للجماعة، وذلك نتيجة للارتباط بمتغيرات وأبعاد وظروف بالغة التشابك، والسلوك السياسي يحمل علاقات للتعامل مع الآخرين، وحل المشكلات العامة، والقضايا المختلفة، وهو سلوك يخضع لآليات الضبط، لارتباطه بالسلطة، وبعمليات التوزيع السلطوي للقيم، ويأخذ أشكالاً متباينة، كأن يكون سلوكاً دبلوماسياً على مستوى الدولة أو برلمانياً أو إدارياً أو تنظيمياً، ديمقراطياً حوارياً، أو استبدادياً قمعياً، تفرضه الحكومة، أو يتبناه حزب سياسي، وقد يأخذ ثوباً أيديولوجياً أو عقيدياً أو حتى أبوياً، كما قد يأخذ مسحة اجتماعية أو اقتصادية أو حتى شبابية أو رياضية.

والملاحظة لها أهميتها وأولويتها في تسجيل السلوك السياسي، وسائر الأحداث والوقائع وتوفر رابطة بين البحث والتنظير، والواقع وما يشهده من أحداث ووقائع وتطور، فهي توفر قاعدة صلبة علمية وامبريقية. إن الحقائق والوقائع، بما فيها السلوك والتصرفات والتفاعلات للفرد والمجتمع، كما تحدث على أرض الواقع، هي مصدر المعرفة، وبؤرة الاهتمام، ويتحقق تطور العلم من خلال الموضوعية التي تقوم على محاورين:

(١) يصف أحد الباحثين هذه الطريقة التي تجمع بين الاستقراء والاستنباط بأنها: "حركة تقدم وتقهقر تجمع بين الملاحظة المباشرة والمدققة للشواهد والوقائع، وبين فرض الفروض وتأكيد صحتها"، أنها تجمع بين الاستقراء والقياس المنطقي في آن واحد، وتدفع هذه الطريقة البحث العلمي في اتجاه المزيد من التطور والازدهار. في سبيل الوصول إلى حل لمشكلات الإنسان، وفهم وتفسير الظواهر المختلفة التي يحاول معالجتها، حتى تقوم نتائجها وتفسيراته على أسس صلبة من الحقيقة.

- أولهما: امبريقي بمعنى اختباري واقعي، وفق ملاحظة مدققة.
 - ثانيهما: عقلائي يقوم على الاستدلال الاستقرائي والاستنباطي، وصولاً إلى التعميم.
- أى أن المعرفة تعتمد على الجمع بين ما هو ملموس أو حسي، وما هي فكري أو عقلي^(١).

(1) وهو ما يسميه البعض بالمنطقية الامبريقية.

الفصل الثاني المنهج العلمي ووظائفه

يقصد بالمنهج Method طريقة البحث أى الطريقة أو المسلك الذى يتخذه الباحث فى المراحل المختلفة لعملية البحث، وتوسع بعض التعريفات من مفهوم المنهج، ليشمل القواعد والأسس العلمية فى البحث، والكثير من الباحثين يخلط بين المنهج ومفاهيم أخرى منها على سبيل المثال أدوات البحث التى من خلالها يقوم الباحث بجمع المعلومات، وفق ذلك يعتبر المنهج هو أدوات البحث، ومنها كذلك الإطار النظرى أو النظرية التى توجه الباحث وترشده، وثمة من يفرق بين مصطلح المنهج Method ومصطلح علم المناهج Methodology ، فالمصطلح الأخير يشير إلى وصف وتحليل المناهج المستخدمة، ويلقى الضوء على مصادرها الفكرية. وإمكاناتها فى التفسير والتنبؤ ، وحدودها والقيود والصعوبات التى تواجهها، ويوضح الفروض التى تبنى عليها، والتوقعات والنتائج المرتبطة بها، ومدى دقة المنهج ونجاحه فى تحقيق أهداف البحث، ويشير أيضاً إلى تكتيك جمع البيانات المستخدمة، وربما إلى المبادئ والأسس المنطقية والإمبيريقية فى حل المشكلات، وقد تقترح حلول بديلة لتلك المشكلات، كما قد تقترح «مياغات جديدة لها، وإيجاز فإن علم المناهج يهدف إلى الفهم الشامل والوعى، ليس لنتائج البحث، وإنما لعملية البحث ذاتها.

والواقع أن الاتجاه العام لدى العلماء يشير إلى التخلي عن الاختيار بين البيانات النوعية والبيانات الكمية، أو بين الطريقة الكيفية والطريقة الكمية فى البحث، والتوجه نحو جمع بين نوعى البيانات النوعى أو الكيفى، والكمى أو الرقمنى، وذلك حتى يتسنى الجمع فى البحث بين مزايا كلا النوعين من البيانات، ويصبح على الباحث فى هذه الحالة أد، يكون حصيفاً فى قراره متى ؟ ولماذا ؟ وكيف يستخدم كل نوع ؟

تعريف المنهج وأساسه

يعرف الدكتور/ محمد طه بدوى المنهج بقوله المنهج هو مجموعة الإجراءات الذهنية التى يمتثلها الباحث مقدماً لعملية المعرفة التى سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التى يستهدفها، أما المعرفة فهى تلك الإجراءات الذهنية حين تتجه إلى المادة المستهدفة. من هنا تنتمى مناهج المعرفة إلى "فلسفة العلم" والتى تعنى بالقضايا العامة للمعرفة، وبصرف النظر عن طبيعة المادة المستهدفة، وإن كان اهتمام كل فرع

من فروع المعرفة يتجه إلى دراسة وتناول إجراءات البحث وأدواته بالنسبة لمادته بالذات.

وتعنى فلسفة العلوم بقضايا "علمية المعرفة" بالنسبة للعلوم جميعاً طبيعية كانت أم اجتماعية، فهي بمثابة الجذع المشترك أو علم العلوم، وتكون المعرفة منظمة وعلمية كلما التزمت منهجاً من المناهج العلمية، وتكون تبعاً لذلك معرفة منهجية.

وفق د. حامد ربيع فإن المنهج هو أحد العناصر الأساسية للمعرفة العلمية التي يجب أن تتضمن إلى جانب المنهجية الذاتية — بمعنى طرق ومسالك للبحث والمعرفة تنبع من طبيعة الظاهرة وتعبر عن جوهرها — تتضمن عنصرين هما

- ١ — موضوع قابل للتحديد أو مشكلة بحثية.
- ٢ — أن تكون هذه المعرفة العلمية قد أمكن لها أن تشكل جسداً من الحقائق والمدرجات.

المنهج ما هو إلا طريق للإمساك بالظاهرة، أو الاقتراب منها، فالوصول إلى طبيعة الظاهرة إذن يفترض طريقاً محدداً، هو المنهج، أما أداة البحث فهي بمثابة "وسيلة" الباحث للوصول إلى الحقيقة، أو هي الدابة التي يتربع عليها ليصل إلى الحقيقة.

والسمة الأساسية للمنهج هو ثبات النتائج التي يتم الوصول إليها من خلاله، بغض النظر عن شخص الباحث^(١)

هكذا يوضح المنهج طريقة البحث، ويمنع الباحث مخططاً عاماً ليتمكنه حل مشكلة بحثه، أو تحقيق هدفه، وفق مجموعة من الأسس والقواعد والمقولات التي توجه نشاط الباحث وتحدد معالجته. ويمتاز المنهج بأنه يطبع البحث بطابعة، وهذا ينعكس بوضوح على تقسيم البحث، وطريقة المعالجة.

(١) د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي. نص محاضرات بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧١) ص ٢ — ١٥ ويشير د. حامد ربيع إلى أن أساتذة العلوم السياسية قد يكونون عقبة في طريق تطوير مناهج البحث العلمي في علم السياسة، وتتضمن إشارته تلميحا إلى اقتراح بأن يخضع جميع علماء السياسة لاختبارات مدرسية بحيث يغادروا أماكنهم إذا لم يثبتوا صلاحيتهم الفكرية. راجع ص ٣١.

وهناك من يرى أن المنهج العلمي ليس مجموعة محددة من خطوات أو إجراءات فقط^(١)، وليس مجرد قائمة بالإرشادات والتعليمات التي يلزم بها الباحث، وليس مجرد جمع بين الاستنباط والاستقراء، ذلك لأن العلم يتطور، وكذلك فإن منهجه يتطور أيضاً.

المنهج العلمي يمكن وصفه بحق بأنه تنظيم للإبداع العلمي لكي يجري في مسالك وطرق مقننة نحو غايات محددة.

قواعد المنهج عند ديكارت أربعة تشمل

اليقين والتحليل والتركيب والاستقراء، أما اليقين فلا يدخل الباحث في اعتباره إلا ما يتمثل أمام عقله جلياً دون شك، ليتحرر من كل الأحكام المسبقة، ومن كل ما لا يعبر عن واقع ملموس في حكم اليقين، وهذه القاعدة تربط المنهج والعلم بالواقع.

القاعدة الثانية هي التحليل^(٢): حيث يتم تفكيك الظاهرة إلى عناصرها الأولية، أو القضايا المركبة أو المهمة إلى قضايا أبسط، وهذه القاعدة تجعل المنهج أداة لترتيب وتنظيم الأشياء فضلاً عن تبسيطها.

تأتى بعد ذلك قاعدة التركيب، فتسير أفكار الباحث بنظام يبدأ من الأبسط والأسهل في المعرفة إلى ما هو أكثر تركيباً، وهذه القاعدة تجعل المنهج متدرجاً، والانتقال خطوة خطوة، وليس الوثبة الواحدة، في العمل العلمي^(٣)

(١) ثمة من يعرف المنهج العلمي باعتباره نسق من قواعد وإجراءات واضحة محددة يستند إليها الباحث، لكن هذه القواعد والإجراءات ذاتها تظل موضع تطوير وتنقيح، في ضوء تطلع العلماء الدائم إلى استكشاف أدوات جديدة ووسائل للملاحظة، التعميم، التحليل والمعالجة. راجع

D. Nachmias et. al., Research Methods in the Social Sciences (New York: St. Martin's, Press, 1992. P. 6 -7.

(٢) للمزيد د. ودودة بدران (تحرير) اقترايات البحث في العلوم الاجتماعية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٢) ص ٣٩ - ٤٦، ١٦١

(٣) يعنى التحليل Analysis تفكيك الكل المركب إلى عناصره وأجزائه الأولية، وتحليل الظاهرة السياسية يعنى ليس فقط التفكيك بالمعنى السابق لمكونات الظاهرة أو عناصرها، وإنما كذلك تصنيف هذه المكونات، ومن شأن التحليل توضيح جوهر الظاهرة، وبنيتها، وعناصرها الجوهرية، وتمييزها عن العناصر الأقل أهمية، أو الفرعية، والوقوف على العلاقات التي تربط بين هذه العناصر والمكونات المختلفة للظاهرة.

الامبيريقية وضرورة الجمع بين الفكر والواقع

تعنى الامبيريقية الاحتكام إلى الواقع، وهي قد تعتمد في الأساس على تحليل كمى، لكن الامبيريقية في معناها الواسع تأخذ في اعتبارها جوانب عديدة تتراوح من نصوص دستورية، وقانونية إلى وثائق تاريخية، وسجلات أو إحصاءات رسمية، كذلك فهي وإن اعتمدت على الملاحظة أو المقابلة والاستبيان أو التجريب، فإنها تعتمد على كل ذلك وفق مفاهيم وفروض وأطر نظرية معينة تحدد لها المقصود بالنظام أو المؤسسة، أو الدور أو الحياة السياسية، وتوضح لها المعاني، بل وترسم الطريق وتحدد الخطوات في عمليات جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها. من ثم أهمية الجمع بين النظرية أو الفكر، والواقع، أو العالم الذى نحياه، ويصنف البعض الامبيريقية تحت اسم التجريبية.

معنى التجريبية

يتضمن البحث العلمي أن ندع الوقائع نتحدث عن نفسها، والواقعة السياسية هي أقل الوقائع صلابة، فهي عرضة للتشويه أكثر من غيرها^(١) فضلاً عن صعوبات إضافية مصدرها:

- ١- علم السياسة كعلم يقوم على التحليل الكلى دون أن يلغى التحليل الجزئى.
- ٢- تعقيد الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها.
- ٣- مشكلات تتعلق بمنهج التجريب والتحليل المعملى وصعوبة تفسير المتغيرات السياسية^(٢)

الحقائق والوقائع يرى البعض أن الحقيقة Fact ملاحظة مرتبطة بالواقع، أو مواقف واقعية، تحظى باتفاق عام ممكن تأكيده، أو هي ما ثبت انطباقه على الواقع حيث تكرر إثبات صحته نتيجة تكرار التجربة والملاحظة. لا مجال للتشكيك في صحتها، إنه يمكن التأكد من صحتها، فضلاً عن أنها قد تم الوصول إليها بطرق ثابتة، أى بطرق تعطي نفس النتائج في كل الحالات رغم اختلاف القائمين عليها. وقد أضيفت هذه "الحقائق والوقائع" كصفة للعلم ليكون "علماً امبيريقياً" أى قائم على هذه الحقائق والوقائع.

(١) د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي. مرجع سابق. ص ١٧

(٢) المرجع السابق ص ٥٨ - ٥٩.

رغم ذلك يؤكد علماء آخرون أن الحقيقة العلمية ليست هي الواقع Reality بل ليس ثمة حقيقة علمية نهائية، إنها نتاج جهود العلماء، وتراكم هذه الجهود، وتظل الحقيقة العلمية تدور في إطار ما يدركه العلماء، ويقررونه عن الواقع.

والمنهج العلمي ذاته ليس مجرد تسجيل محايد للملاحظة والمشاهدات والوقائع، إنما يحكمه دائماً قوانين ونظريات وأطر يتكرها الباحث، أو ينقلها عن علماء آخرين، وهو في هذا ينتقي ويدرك ويعالج من خلال عقله، فالعالم لا يمكنه فهم الظواهر المحيطة به إلا من خلال عقله، وما يمكنه من أن يعزو إلى الأحداث والظواهر معنى ودلالة.

الحقيقة العلمية إذن ليست تسجيلاً سلبياً محايداً للوقائع، حيث دائماً هناك ما يبذله العالم من جهد، وما يضيفه عليها من انتقاء، وإدراك، وإبداع، وطريقته في ملاحظتها، ولا يكون لها معنى إلا إذا أدخل عليها من التعديل ما يجعلها قابلة للقياس، ويشترك حامد ربيع أربعة طرق لحياذ العالم تشمل:

- ١- تعدد الباحثين أو إجراء البحث من خلال فريق عمل.
- ٢- الإكثار من استخدام المقارنة، والتاريخ، كأداة حاسمة لضبط النتائج.
- ٣- وضع قواعد محددة يلتزم بها الباحثين تسمح بالحياد وعدم التحيز قبل جمع البيانات.

- ٤- المناخ السياسي العام وملاءمته للحياد، فضلاً عن إيمان الباحث^(١) والحقائق والوقائع لا قيمة لها في ذاتها، ومن العبث أن تجمع بيانات عنها أو ملاحظتها، إن لم يكن ثمة مشكلة يحددها الباحث، وإطار نظري، فالوقائع لا نهاية لها، ولا تتحدد إلا من خلال جهد الباحث، وتحديد الوقائع وانتقائها — أو ما يمكن تسميته تكوين الوقائع العلمية — ليس سوى المفاضلة بين الوقائع على أساس ما تقدمه من إمكانيات لتحقيق أهداف المنهج العلمي ووظائفه، وتحقيق غايات العالم أو الباحث.

وظائف المنهج

يتفق عدد من العلماء حول مجموع الوظائف التي يؤديها المنهج العلمي، وإن اختلفوا في تحديد الأهمية النسبية لكل منها، والأولوية أو الفاعلية التي تمنح لأي منها قبل الأخرى، رغم ذلك يمكن القول بوجود ثلاث وظائف متكاملة ومتراصة فيما

(١) د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٧٨.

بينها، لا يمكن الوقوف عند واحدة منها دون الأخريات، وتشمل هذه الوظائف على الأقل:

- ١- الوصف Description
- ٢- التفسير Scientific Explanation
- ٣- التنبؤ Prediction

وهناك من يجعل وظيفة المنهج الأولية إيجاد وتطوير لغة علمية، يتم ترسيخها، وإسباغ طابع مؤسسي عليها، وتتكون هذه اللغة من رموز ومفردات ومصطلحات يتداولها العلماء، وتستخدم في الاتصال بين أعضاء الجماعة العلمية، كذلك توضيح وترسيخ مجموعة القواعد التي يستخدمها العقل، والإجراءات والطرق التي تستخدم للملاحظة، والتأكد من صحة النتائج^(١)

فالوصف هو مهمة المنهج العلمي الأساسية، والوصف معناه رصد وتسجيل ما هو قائم، إنه إجابة عن السؤال: "ماذا هنا" ويتضمن عادة عدة عمليات أو مستويات كالصنيف Classification، والتسلسل Seriation، والارتباط Correlation

يقصد بالتصنيف أن خصائص الظاهرة يمكن النظر إليها من خلال روابط ثابتة نسبياً تربط هذه الخصائص أو الصفات، فالمجتمعات البشرية مثلاً قد يمكن وصفها من خلال عدد من السمات والخصائص أو الصفات، وقد يمكن تصنيف هذه الصفات في مجموعتين أو ثلاث، فتصنف مثلاً إلى مجتمعات نامية وأخرى متقدمة، أو زراعية وصناعية، أو تصنف إلى مجتمعات تقليدية وانتقالية وحديثة، وذلك على اعتبار أن كل مجموعة تحمل عدد من الصفات المترابطة معاً، تتعلق بالأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وهكذا.

أما التسلسل فيحمل نوعاً من الترتيب، بمعنى أن الخصائص أو الصفات المشتركة قد توجد في شكل درجات، أو مراحل يمكن ترتيبها على خط متصل Continuum، وهكذا يمكن تحديد ثلاث مراحل أو درجات لتطور المجتمعات البشرية: مرحلة تقليدية يليها المرحلة الانتقالية، ثم المرحلة الحديثة، أو مرحلتين فقط: زراعية وصناعية وهكذا.

(١) لمزيد من التفصيل راجع

والارتباط يشير إلى اقتران صفتين أو أكثر ، الواحدة بالأخرى، زيادةً أو نقصاناً، وجوداً أو عدمًا، وقد يعرف مثل هذا الاقتران بالتلازم في التغير، على سبيل المثال فإن الزيادة في سمات التحضر في المجتمع التقليدي قد تلازمها زيادة في مستويات التعليم — بمعنى أن زيادة نسبة سكان المدن توأكبها زيادة في نسبة المتعلمين دائماً — كذلك قد تتربط معاً سمات كالتحضر والتعليم وعمليات الاتصال والاهتمام السياسي، والقدرة على توقع أخطأ أخرى للحياة في سبيل تحول المجتمع من مرحلة تقليدية إلى مرحلة انتقالية أو حديثة (وفق ما يشير إليه نموذج ليرنر لمراحل التحديث على سبيل المثال ، أنظر: الملحق (٢) الكتاب الثاني

ترتبط وظيفة الوصف للمنهج بوظائف التفسير والتنبؤ، وتتكامل معها، بحيث تؤدي إلى تراكم علمي مع التصحيح والتصويب الذي يعد غاية العلماء في مشروعهم العلمي. أما الوقوف عند الوصف وحده، فإنه لا يكفي، أنه يصبح أقرب إلى مجرد التسجيل، أو الجرد وإمساك الدفاتر، أو نوعاً من أعمال تقدمها الفهارس والقواميس أو الأطالس، وعلى أقصى تقدير نوعاً من عمل المؤرخ الذي يكتفى برصد ما يحدث ويسجله، أو يربطه بما سبق من أحداث.

إن البناء العلمي لا يقنع بمجرد الوصف، بل يعتمد على الوظائف الأخرى، جنباً إلى جنب مع الوصف. فالوصف يستلزم التعميم، أى تجاوز الزمان والمكان، بمعنى التعميم سواء في الماضي أو المستقبل، أو في أى مكان في العالم، والمنهج العلمي يدفع العالم إلى أن يشاهد ويلاحظ ويرصد ويسجل، لكنه يتعدى ذلك إلى تفسير موضوعات وصفية، وصولاً إلى التنبؤ، بل وأحياناً إلى إمكانية التحكم في الظاهرة.

التفسير هو الوظيفة الثانية للمنهج، ويعتبرها الكثيرون الأعظم أهمية، والأكثر عمقاً، والتفسير يتضمن إجابة عن تساؤلات من قبيل: كيف يحدث؟ ولماذا؟ والتساؤل الأخير يلخص قضية العلاقة بين الوقائع والمتغيرات، وهى الحافز الأصلي لإثارة الكثير من المشكلات البحثية، حيث يكون الهدف عادة الوقوف على الأسباب التى تؤدي إلى وقوع الأحداث، أو على الشروط والظروف الممكن أن تعين وقوع الأحداث، وهو ما يعرف بالعلية، أو علاقة العلة بالمعلول.

والتفسير يجب أن يصاحب الوصف، لكنه يتميز عن الوصف باعتماده على المزيد من التجريد، فالتفسير يحمل في ثناياه استناد الباحث إلى فروض، ومعالجة عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشر، كما هو الحال بالنسبة للوصف، فالفروض تدفع بالبحث إلى الأمام، لكنها تستند إلى قدر من الاستدلال المنطقي ومعالجة عقلية

أكثر عمقاً ، أننا نستدل عليها وإن لم نلاحظها ملاحظة مباشرة ، فإذا ما تحققت من خلال (١) الاستدلال والمنطق. (٢) والتجربة معاً. فإنها تصبح أكثر احتمالاً

والتفسير على هذا الأساس قد يستند إلى خبرات الماضي، انطلاقاً لفهم الحاضر والمستقبل، لكن المعرفة المستمدة من الماضي يجب أن تخضع للتصحيح والتصويب من خلال التفسير ذاته، لكنه تفسير يخضع للاختبار والتجربة، وليس مجرد العقل والمنطق فحسب، بما يكفل للمعرفة العلمية بناء تراكم علمي متجدد ومتطور لا يعرف الكلل أو الخلود إلى الراحة.

يُعد التنبؤ هو الوظيفة الثالثة، إلى جانب الوصف والتفسير، للمنهج العلمي، إلا أن التنبؤ يعتبر النتاج الأخير للوصف والتفسير، وهناك من يعتبر التنبؤ ذاته أحد صور التفسير، وثمة من يؤكد أن الهدف النهائي للتفكير العلمي والمنهج العلمي يتجاوز الوصف والتفسير إلى إقامة تنبؤات صحيحة للأحداث، وهكذا يتم ضم الوصف والتفسير وكافة وظائف العلم إلى وظيفة محورية هي "التنبؤ" وحده، والتي تيسر التحكم في الظواهر.

تنوع أشكال البحث العلمي

البحث العلمي ليس مجرد قراءة المصادر الخاصة بموضوع، أو بمشكلة بحثية، وليس مجرد تجميع عشوائي للبيانات والمعلومات. لكن البحث نشاط علمي منظم لاكتشاف الحقائق، اعتماداً على الطريقة العلمية، التي تفرض الموضوعية، من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق سعياً إلى استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية.

والطريقة العلمية التي يفرضها البحث العلمي تعتمد أساساً على الاستقصاء النقدي والتحليلي، ووفق هذه الطريقة يتم تحديد المشكلات البحثية، وفرض الفروض، وجمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها، واستخلاص النتائج، والتأكد من مدى ملاءمة الفروض في ضوء ذلك، واقتراح البدائل أو الحلول الممكنة.

ومثل هذه الطريقة تتم في صورة تحقق شروط الحياد والموضوعية، وهي لا تكفي عادة بمجرد الوصف والتشخيص، بالرغم من أهمية الوصف كمتطلب أساسي في البحث العلمي، إلا أنه لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته، إنه يمثل فحسب خطوة في سبيل التحليل والتفسير، وطرح التساؤلات إنما طريقة تفرض خطوات يقوم عليها البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى جمع الوقائع والبيانات المتصلة بها، واختيار

البدائل والحلول الممكنة، وتقييم البدائل الأكثر ملاءمة لمعالجة المشكلة المطروحة للبحث.

تقوم الطريقة العلمية على ثلاث أسس ، أولها: التسليم أن الحقيقة يمكن اكتشافها من خلال ملاحظة الواقع وإمكانية إرجاع الظواهر إلى أسبابها؛ وثانيها: أن النتائج لا يمكن التسليم بها إلا إذا توافرت الشواهد والأدلة الواقعية على صحتها، وذلك ليس فقط من خلال ملاحظة الوقائع، بل أيضاً محاولة اكتشاف العلاقات التي تربط بين الوقائع للوصول إلى نتائج عامة — والانتقال من الخصوصيات إلى القضايا العامة هو جوهر الطريقة الاستقرائية التي أضحت أساس المنهج العلمي — وثالثاً: الاستعانة بالتجريب، وهو ببساطة ملاحظة مقننة، تهدف إلى التحقق من صحة الفروض الأولية. ولقد أصبح المنهج التجريبي في أساسه يقوم على:

١- الملاحظة. ٢- إجراء المقارنات. ٣- ثم استخلاص النتائج.

ويجري التمييز بين أشكال عدة يظهر بها البحث العلمي، وفق معايير كهدف البحث، أو المعيار الزمني، أو طريقة النشر.

حيث يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من البحوث العلمية ، وفق الهدف من البحث:

الشكل الأول: بحوث تسعى للكشف عن الحقائق، وتتركز أنواع البحوث الميدانية في هذه الفئة، كالاستبيانات والمسوح المختلفة، والتي يتم رصد وتنظيم نتائجها وتحليلها، بهدف الوصف والتشخيص، وتحقيق التراكم العلمي، فضلاً عن فائدتها العلمية في رسم الحلول لمشكلات المجتمع وتحقيق أهداف الأمة.

الشكل الثاني: لا يتضمن هذا الشكل بحوث تعتمد على جمع بيانات ميدانية يقوم بها الباحث بنفسه، أو من خلال فريق بحثه، وإنما يتضمن بحوث تسعى إلى تحليل وتفسير بيانات ونتائج دراسات سابقة ومنشورة، مثال ذلك: توافر بيانات تؤكد ارتفاع معدلات أعمال العنف وعدم الاستقرار في نظام سياسي معين، وفق أرقام منشورة، فيقوم البحث بتحليل وتفسير هذه البيانات، ومحاولة الوصول إلى نتائج محددة. ومثال آخر: حول المستقلين من المرشحين في انتخابات مجلس الشعب المصري، حيث تؤكد الأرقام المنشورة ارتفاع نسبة هؤلاء بشكل متزايد، وهو ما قد يثير اهتمام بعض الباحثين، ممن يقومون بتحليل هذه البيانات ومحاولة تقديم تفسيرات لها.

الشكل الثالث: بحوث التنظير، أو ما يعرف أحياناً بالبحوث الأساسية — تتميزاً لها عن البحوث التطبيقية — وهدف هذه البحوث الربط بين الوقائع في صورة تمكن الباحث من صياغة قضايا نظرية مجردة قادرة على التفسير، وربما التنبؤ، ويطلق على مثل هذه الصياغات مصطلح القانون العلمي، ومثل هذه البحوث النظرية ذات أهمية في تطور حالة العلم، وإن كانت تواجه صعوبات لا تخفى على الباحثين والعلماء. رغم ذلك فالنظرية دائماً، وإلى جانب كونها الأداة المحققة لأهداف العلم، فإنها قد تصبح غاية في ذاتها ومطمحاً يسعى الباحث الجاد إلى تحقيقه.

مما سبق يتبين أهمية التمييز بين:

أولاً: بحوث أساسية وبحوث تطبيقية، وتهدف البحوث الأساسية إلى "العلم من أجل العلم"، بينما تهدف البحوث التطبيقية إلى توفير المعرفة من أجل حل مشكلات الحياة السياسية، وكلا النوعين قد يخدم الآخر، فالبحوث الأساسية قد تلقى الضوء على مشكلات واقعية، كما أن البحث التطبيقي قد يعتمد في صياغة فرض من الفروض يسعى البحث الأساسي إلى اختبارها والتحقق منها.

ثانياً: بحوث وصفية وأخرى تحليلية أو تفسيرية، والتمييز هنا يكون وفق طبيعة البحث وأهدافه وإطاره النظري.

وقد يمكن التمييز بين بحوث ميدانية وأخرى لا تعتمد على التجربة أو الاستبيان.

وتشير بعض الكتابات إلى التمييز بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية، أو التقليدية والحديثة. فقد ظل الاهتمام بالبحوث السياسية قبل الحرب العالمية الثانية يدور في إطار المناهج التقليدية، والتي كانت ذات طابع كيفي واضح، يركز على جوانب وصفية وشكلية، ولم تتطور إلى الطابع الكمي إلا مع إدخال المنهج السلوكي إلى البحث السياسي، واستخدام أدوات إحصائية ورياضية في البحوث السياسية والاجتماعية، وظلت البحوث الكمية على أهميتها مع تطور المدرسة ما بعد السلوكية، وإن واکبها، واستمر في التوازن معها، عدد من المناهج والبحوث الكيفية.

وهناك من يميز بين نوعين من البحوث أو الدراسات ، وفق معيار زمني

١- دراسات طولية Longitudinal وتتناول هذه الدراسات فترات زمنية ممتدة، قد تأخذ شكل مراحل كالدراسات التاريخية، ودراسات التنمية بمراحلها ونماذجها المتتالية، أو دراسة السلاسل الزمنية التي تتكون من قرون أو عقود أو سنوات أو حتى شهور وأيام.

٢- دراسات عرضية Cross-Sectional وتقوم هذه الدراسات على أساس مع المعلومات في لحظة زمنية واحدة، وقد تأخذ شكل دراسات عن طريق الملاحظة أو استطلاعات الرأي وغيرها.

وثمة طريقة أخرى للتمييز بين أنواع البحوث من حيث طريقة النشر

حيث يمكن التمييز بين الكتب والمقالات والرسائل العلمية، والأخيرة يقوم بإعدادها طلاب الماجستير والدكتوراه^(١) ويفترض أن تمثل هؤلاء تدريجياً على البحث العلمي، وعلى خطوات ومكونات وإجراءات هذا البحث، والتفكير العلمي وأسسها ومتطلباته.

أما الكتب فقد كانت في السابق وسيلة لنشر البحوث، التي كانت تجرى لفترات ممتدة، في موضوع واحد، حيث يجري تجميعها في كتاب، وذلك في وقت لم تتوافر فيه الدوريات العلمية، لكن مع انتشار الدوريات العلمية المتخصصة، ومع تحديد حجم وموضوع وأهداف البحث العلمي، أصبحت الدوريات هي الوسيلة الأساسية لنشر العدد الأكبر من البحوث العلمية، خصوصاً في عدد من المجالات المتخصصة.

وتستخدم معظم الكتب اليوم كوسيلة لنشر المعارف والمعلومات بعد تجميعها، في إطار موضوع محدد، ومن ثم تلعب دوراً بالغ الأهمية في عصر تراكمت فيه المعارف والمعلومات بمعدلات غير مسبقة، ومن أنواع الكتب

١- كتب دراسية وكتب مرجعية Textbooks & Reference Books الأولى تلائم هدف التدريس خصوصاً ونسبة عالية من الكتب المتداولة كتب دراسية؛ والثانية يرجع إليها الباحثون والطلاب بغرض الاستفادة منها، وهي كتب موثقة المصادر.

(١) تعرف الرسائل العلمية للحصول على درجة الدكتوراه باسم Dissertation وللحصول على الماجستير والدكتوراه باسم Thesis ، وتخضع هذه الرسائل لشروط ومواصفات خاصة لا تخضع لها الكتب أو المقالات.

- ٢- كتب الدليل والكتب السنوية Handbook & Yearbook الأول يُعد مرجعاً، وقد يكون كتيباً صغيراً كمرشد لموضوعات تناولها، أو يتضخم كمجلد كبير ومرجعاً هاماً. أما الكتب السنوية فتصدرها جهة ما كل عام، وقد يخصص كل عدد لتغطية موضوع معين.
 - ٣- الأطلس والقاموس Atlas & Dictionary الأول يتضمن خرائط، وقد يتضمن الأطلس مجرد أشكال وصور توضيحية، أما القاموس فيتناول بالترجمة والشرح معاني الكلمات، وقد يكون عاماً أو متخصصاً في حقل معين.
- وهناك تصنيفات أخرى كدوائر المعارف وكتب نشر وقائع المؤتمرات والندوات وغيرها.

الفصل الثالث التحليل السياسي

أسس التحليل السياسي:

تشير دراسات حالة التنظير في علم السياسة التساؤل حول إمكانيات التحليل السياسي المتكامل والشروط أو السمات الأساسية التي يلزم توافرها لهذا التحليل، هذا ربما يفترض خمسة سمات أساسية^(١) على الأقل، بالمفهوم الفييري للنمط المثالي:

أولاً على المحلل السياسي أن يستند إلى المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها وتجميعها، من خلال التجربة المحسوسة، والنتائج يجب اختبارها في مواجهة البيانات الإمبريقية.

إن الافتراضات والحقائق التي لم تثبت صحتها قد يكون لها أهميتها في توجيه وإرشاد البحث السياسي في مرحلته التمهيدية، وفي فهمه الأولي.

ثانياً: أن يلتزم المحلل السياسي، خصوصاً في وصفه للموقف السياسي، بالمعلومات التي تم الحصول عليها، ومن خلال ما يتمتع به من إبداع وقدرة على التخيل، والتدقيق ونفاذ البصيرة، وخصوصاً عندما يكون على الباحث أو رجل الحركة السياسية اتخاذ قرارات سريعة، دون أن تتوافر إمكانية أو وقت للانتظار، حتى يتم الاختبار الدقيق للفروض والنظريات.

إن الافتراضات المؤقتة يمكن أن تكون ملائمة، والإبداع والمهارة، ونفاذ البصيرة قد يجعل من الممكن استخدامها في ترتيب الوقائع وتنظيمها.

ثالثاً: مهما كانت دقة ومنطقية الافتراضات والعلاقات وما تتضمنه النماذج والنظريات، فإن على المحلل السياسي أن يتذكر دائماً أن العالم الواقعي نادراً ما يكون غمطياً بشكل تام، إن الواقع الفعلي دائماً أكثر تنوعاً وتعقيداً وليس نماذج مبسطة كما يفترض.

(١) راجع

George Bea & Dick Simpson. Political Action – The Key to Understanding Politics (Athens, Ohio: Ohio Univ. Press, 1984). P. 28.

لذلك يكون على المحلل أن يختبر باستمرار ملاحظاته في مواجهة الوقائع والتجربة، وأن يتساءل دائماً عن ما إذا كانت الافتراضات والنماذج والنظريات قد أخذت في اعتبارها كل المتغيرات الهامة التي تتضمنها الظروف الفعلية والواقع العملي، أم أنها مبسطة تبسيطاً مبالغاً لتكون مرشداً وموجهاً في البحث.

رابعاً: لا يستند التحليل السياسي إلى معلومات موضوعية فحسب، وإنما يستند أيضاً إلى معرفة بالدوافع والأغراض والمعاني التي يعطيها المشاركون لتصرفاتهم، فلا يكفي فقط معرفة ما يقال أو ما يتم فعله، وإنما يجب التعرف أيضاً على الأهداف والمعاني من وراء تلك التصرفات لتقييمها بشكل كامل.

بمعنى آخر فإنه يجب ملاحظة تصرفات وسلوك الآخرين جنباً إلى جنب مع معرفة الدوافع المستترة وراء هذه التصرفات حتى يمكن توقع الأفعال والسلوك المستقبلي مسبقاً، فالسلوك السياسي قد يرتبط بسياق مفعم بالدوافع والمعاني التي يتجاهلها عادة المحللون الوضعيون.

خامساً: وأخيراً فإن على الباحثين السياسيين أن يعرفوا ويقدرُوا وزن وأهمية القيم، والأوضاع والخلفيات التي يمثلها كلاً من الفاعل السياسي، والباحث السياسي كذلك.

فالمحلل السياسي يستند إلى ما تجسده قيمه وخلفياته الاجتماعية وانتمائه إلى نظام اجتماعي، أو فكري معين، إن التحليل الذي يقدمه كاتب ماركسي للحركة الثورية للطبقة العاملة مثلاً، من المتوقع أن يختلف جوهرياً عن ذلك التحليل الذي يقدمه عضو محافظ ينتمي للطبقة العليا، وعلى الأقل فإن المحلل السياسي يجب أن يلم بالخلفيات الاجتماعية والقيمية للباحثين، لكي يقدر تحيزهم الذي لا مناص منه أحياناً. ولعل المسلك الوحيد للوصول إلى معلومات أكثر موضوعية هو من خلال مقارنة تحليلات لكتاب من أوضاع اجتماعية واتجاهات متباينة، وملاحظة أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف بينها، كلما كان ذلك ممكناً.

إن التحليل السياسي الصحيح، والأكثر اكتمالاً، إنما يستند إلى أشكال عديدة من المعرفة، وعلى الملاحظة الإمبريقية، والتجربة التي تدعمها قدرات المحلل وإبداعه، وفهمه الحدسي، وتصقلها نماذج مجردة دقيقة تتلاءم والعالم الواقعي، ومعنى

التصرفات التي يعطيها أصحاب التصرف لتصرفهم وتأثير الخلفيات الاجتماعية على تفسير الملاحظين.

وبعبارة أخرى فإن الفهم السياسي يتحقق من خلال توليفة تجمع معاً المعرفة التي أمكن الوصول إليها من خلال التحليل، والأهداف التي تم تحديدها من خلال الفلسفة والاستراتيجية التي ترسم من خلال دراسة الحركة السياسية، فالتحليل السياسي والفلسفة السياسية والحركة السياسية ليست منفصلة عن بعضها البعض، إن كل منهما يؤثر ويتأثر بالأخرى، ويتغلغل ويساهم فيها وكلها ضرورية للتظير والفهم السياسي المتكامل.

لكن لا يمكن التحليق في آفاق الكمال والإغراق في التفاؤل، ذلك أن المحاولات العقلية للتظير قد صادفت عقبات وصعوبات حقيقية، لم يكن من السهل التغلب عليها.

والتحليل السياسي الرصين هو الذي يعتمد الأسلوب العلمي، وطريقة التفكير العلمي، حيث يختلف الأسلوب العلمي في التفكير عن طريقة التفكير العادية للشخص العادي، فالأخير يرى ما حوله من أحداث وأشياء وأفكار بطريقة عشوائية مفككة، لا ترابط بينها، وبأسلوب يخلو عادة من النقد، ويستند عموماً إلى خبرته الشخصية، وما قد يرتبط بها — بدرجة أو أخرى — من معلومات ومهارات وتجارب وخبرات متراكمة، اكتسبها من مواقف وتفاعلات سابقة مع الأفراد والجماعات والأحداث التي سبق احتكاكه بها، لكن يتوقع من هذا الشخص أن يقف على الأحداث والشواهد التي تتفق وخبراته وتوقعاته، ويتجاهل ما يتعارض معها.

أما العالم أو الباحث وما يتميز به عادة من الأسلوب العلمي في التفكير، فإنه ينظر إلى هذه الأحداث والأفكار بعناية وتمحيص، ووفق منطق وفروض خاصة به، وقد يرفض بعضها أو يؤكد لها في ضوء اختبارها، بطريقة تجعله يبني تفسيراته ونتائجه على أسس وقواعد محددة تكفل لها الواقعية والصدق، وقد يلجأ العالم إلى أكثر من ذلك: إلى عزل واختبار أحد الأسباب أو العوامل والفروض، أو ضبط النتائج وتأكيد مصداقيتها، وقد يركز على العلاقات التي تربط بين هذه الأحداث والظواهر، ويمنحها اهتماماً خاصاً، ويرفض القبول المبدئي بكل ما يبدو سطحيًا مقبولاً أو منطقيًا، كما يعيد النظر في المعلومات والخبرات والآراء والفروض المختلفة.

نحن في عصر تتزايد فيه المعلومات والأفكار والمهارات بسرعة فائقة، من هنا لا مفر من الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين، ومن الإلمام بشكل مستمر بالتطورات التي تحدث في هذه المعلومات والأفكار والمهارات، ومن استخدامنا للتفكير العلمي في حياتنا، وفي الطريقة التي ننظر بها إلى الأحداث والأشياء من حولنا، فما الذى يميز هذا التفكير العلمي؟

ثمة عناصر عديدة لا يمكن توافر الصيغة العلمية للتفكير بدونها، أهمها الرؤية النقدية للأشياء والتمحيص والدقة في النظر للأشياء، والربط بين الجزئيات المختلفة، أو اكتشاف العلاقات فيما بينها، الأمر الذى قد يقود إلى إمكانية التنبؤ بما سوف يحدث، ومتى وكيف يحدث؟ إذا توافرت تلك الروابط والعلاقات في الظروف المعنية.

تتضمن النظرية — كتعريف موسع للنظرية — مجموعة من التعميمات المترابطة على نحو نظامي فيما بينها، وبشكل أكثر تحديداً فالنظرية هي جسد متجانس من التعميمات والمبادئ المرتبطة بالممارسة في ميدان المعالجة وهذه التعميمات والمبادئ قد تكون في شكل افتراضات أو مفاهيم.

ويعرف البعض النظرية بأنها مجموعة من المفاهيم أو الافتراضات المترابطة حول العلاقات النظامية لاثنين أو أكثر من المتغيرات، وهذه العلاقة يفترض أنها موجودة بطريقة سببية، ويمكن اختبارها من خلال البحث والاستقصاء العلمى، النظم، والحكم.

وبالتأكيد فإن النظرية لها أهميتها، وبدونها لا يوجد المرشد الذى يقود الباحث في تحليله، وفي جمع البيانات، وفي طرح التساؤلات، وبدون النظرية قد يقع الباحث في اضطراب، وقد يجمع الكثير من المعلومات التى لا معنى لها، ولا يستطيع تحديد التساؤلات، والتى من خلال الإجابة عنها تجرى المعالجة.

لذلك يعتبر بعض الباحثين أن نقطة البدء يجب أن تكون النظريات، يقول هانزاييلو: أن النظرية ليست المعرفة، أنها أداة في طريق المعرفة، وأيضاً فإن الوقائع ليست المعرفة، إنما فقط المادة الأولية التى تجرى صياغتها في نماذج، من خلال عمليات التنظير، باعتبارها صياغات ممكن قبولها، أو محتملة الصدق أو على الأقل غير زائفة لأنها اختبرت من خلال عملية البحث البحث الإمبريقي.

وهناك تصنيفات عديدة للنظريات في علم السياسة، والتى قد تستمد أصولها وجذورها من خارج علم السياسة — وفق مفهوم ديفيد أيستون — وهذه التصنيفات العديدة يعتمد كل منها على معيار مختلف، ومنها معيار يتعلق بنطاقها، وما إذا كانت

نظريات كلية (ماكرو) أو نظريات جزئية (ميكرو). ومعيار يتعلق بما إذا كانت تعالج البنية والهيكل أو العملية والتفاعل، ومعيار آخر وفق ما إذا كانت تعالج الأفراد أم النظم السياسية المنفصلة، كل على حدة، أم النظم من منظور مقارن، أو ما إذا كانت تعالج التكنيكات أو الديناميات، وغيرها من تصنيفات، تختلف باختلاف الهدف الذى يستخدم من أجله التصنيف.

ويعيز البعض بين ثلاث مستويات للمعالجة، أو للنظرية، أولها: ذات مدى متوسط: ويتطلب هذا المستوى خطة نظرية تتضمن درجة عالية من التجريد والتعميم، لكن يظل دون مستوى النظرية العامة الشاملة لعلم السياسة، مثال ذلك: نظرية صمويل بير التى تتركز على العلاقة بين المصالح المنظمة والنظم السياسية. وثانيها: مستوى موجه لدراسة سياسة أو قرار معين، ويتم انتقاء هذه السياسة بسبب موقف يتضمن صراعاً، أو درجة عالية من التوتر ترتبط بها ويتم دراستها بهدف افتراض حلول أو بدائل يتم من خلالها إزالة أسباب التوتر، أو تلطيف حدة الصراع، مثال ذلك: دراسة الثورات أو العنف السياسي قد تشير إلى جماعات معينة، يمكن اتخاذ سياسات محددة إزاءها، أو افتراض عوامل محددة بشأنها، فى إطار زمنى محدد. وثالثها: مستوى أضيق من المستويين السابقين، وهو مستوى النظرية محدودة، أو ضيقة، المدى يرتبط بافتراضات محددة بشأن مشكلة محدودة فى عدد ومدى المتغيرات، ويتم انتقاء مثل هذه المشكلات المحدودة بطريقة يمكن معها الاستفادة من هذا المستوى الضيق، فى المستويات الأكثر عمومية، والأقل تحديداً، وخصوصاً مستوى النظرية متوسطة المدى، والى تعد جوهرية للقضايا الكبرى فى تطور الدراسات ومحاولات التنظير، لعلم السياسة، وهذا يقود البحث إلى محاولة تقصى حالة النماذج أو النظريات فى حقل السياسة المقارنة.

أما النموذج فهو بناء نظرى يتضمن عدد من المتغيرات، بينها علاقات محددة، يمكن استخدامه كمرشد فى دراسة الظاهرة السياسية، النموذج إذن بنية أو هيكل يحتوى على مجموعة من متغيرات بينها علاقات محددة، أو هو طريقة لتبسيط الظاهرة المعبرة عن العالم الواقعي، خصوصاً وأنها تكون عادة محدودة نوعاً، فهى تكوينات أو تركيبات ذهنية، لكنها قد تحمل قدرًا من التشويه، عندما تستخدم لتشير إلى إنجاز نظرى.

وبينما تتضمن النظرية عدد كبير من المفاهيم، يلزم تعريفها، تعريفاً إجرائياً، أو اختيار المؤشرات الدالة عليها، ومن ثم قد لا يكون لها مقابل في الواقع الملموس، فإن النموذج يمثل تجريداً للواقع، ومن ثم أن يعكس هذا الواقع.

يتضمن التحليل السياسي تنظيراً ووصفاً وتحليلاً وتوفيقاً أو تركيباً.

ويقصد بالوصف تقرير طبيعة الشيء، وتحديد ماهيته، وعناصره وأجزائه وعلاقاته.

أما التحليل فيقصد به تجزئة الشيء أو تفكيكه إلى عناصره الأولية الأساسية وإخضاعها للفحص والتمحيص، كماً وكيفاً بشكل تفصيلي، وقد يتضمن التحليل توضيحاً وتفسيراً أو شرحاً.

والتوفيق هو عملية تجميع الأجزاء أو العناصر في كل واحد لتتربط معاً، إنه تجميع للقوى والأفكار المختلفة في تركيبة واحدة متجانسة أو شاملة، وقد يمتد التوفيق إلى عناصر وأدوات ومناهج مختلفة، فيقود إلى نوع من التكامل المنهجي.

أما المفاهيم فهي أفكار معبر عنها بطرق مختلفة، وتختلف في درجة عموميتها، وتجريدها، وقد تأخذ شكل تجريدات حدسية قائمة على المسلمات البديهية، أو قد تكون مفاهيم قابلة للملاحظة في مواقف عملية من العالم الواقعي، والتي بها من التعقيدات والتفصيلات ما يمكن تحديد معرفته.

والتنظير في حقل السياسة المقارنة يستخدم مفاهيم أساسية في بناء النظرية. وتفيد في مقارنات داخل منطقة معينة تضم عدة أقطار، أو في دراسة دولة، أو في إطار أضيق نطاقاً، فالمفهوم فكرة مجردة تشير إلى ظاهرة أو خصائص ظاهرة، وهو وسيلة رمزية للتعبير عن المعاني والأفكار، وقد أشار الموند إلى أن نمو وتطور المفاهيم في العلم وفي التنظير، مسألة ضرورية شأنه في ذلك شأن النمو والتطور في مفردات اللغة ذاتها. وقد اعتبر الموند أن المعيار النهائي في إضافة أو رفض مفردات جديدة إلى التنظير هو السهولة وتيسير الفهم والملائمة.

والمتغيرات هي مفاهيم لها خصائص كمية وكيفية، وقد تكون تابعة أو مستقلة؛ فالمتغيرات التابعة هي التي تعتمد على الأقل على متغير واحد آخر، أما المتغيرات المستقلة فإنها لا تتأثر تماماً بالمتغيرات الأخرى.

هناك الكثير من الأدوار والمؤسسات والتصرفات والأفعال التي تشكل في مجملها العملية السياسية، ووجد الباحثون أنه من المفيد معالجة مفاهيم معينة كمتغيرات أو أبعاد. فالمتغيرات قد تكون أقسام، أو أبعاد من السلوك العام للشخص، أو قد تكون تصرفات وأفعال من قبل الحكومة، أو أبنية للقانون، أو سمات محددة لمنصب رسمية، ولكنها قد تحمل نوعاً من الملائمة السياسية، لتكون موضعاً للاهتمام والبحث السياسي.

وكل مفهوم يمكن معالجته كمتغير، طالما كان له اثنين أو أكثر القيم المحتملة والتي تكون شاملة ومتميزة، كل منها عن الآخر، فالمواطنين يمكن تصنيفهم إلى ذكور وإناث، سكان ريف وحضر، أثرياء وفقراء، وكل من هذه المفاهيم، أو الزوج من السمات البنائية توضح إمكانية تصنيف وتوزيع شخص ما وفق متغير ما. وبالمثل فإن التجمعات السياسية كالدول القومية أو الأمم أو الجماعات المختلفة قد يتم تصنيفها وتوزيعها لتتراوح من قوة كبرى إلى صغرى، ومن ديمقراطية إلى أوتوقراطية، ومن تقليدية إلى حديثة.

المتغير إذن يمثل سمة أو خاصية تمت ملاحظتها لعضو في فئة أو شريحة أو طبقة في تصنيف لإمكانية دراسة الظاهرة والتي تختلف في نوعها وكمها من عضو إلى عضو آخر.

والفرض العلمي يحتوى على متغيرات وعلاقات بين هذه المتغيرات، وهي تحمل احتمال الصواب والخطأ، فالفرض اقتراح مؤقت لتفسير ظاهرة واقعة يتبناه الباحث مؤقتاً للاسترشاد به في بحثه وصحته تحتاج إلى تحقيق وإثبات، وقد يكون الفرض سبباً في تحيز الباحث للفكرة أو العلاقة التي يتضمنها والتركيز على المعلومات والبيانات التي تثبت صحتها.

المفاهيم والمتغيرات:

المفاهيم ليست هي الظواهر، وإنما المفهوم هو فكرة أو تجريد أو صورة ذهنية تتمثل بها شتى حالات الظاهرة، وخواصها الرئيسية المشتركة، والباحث العلمي لابد له أن يبدأ في بحثه من مفهوم يوجهه في تصوره لطبيعة الظاهرة موضع البحث، والبدء في البحث بمفهوم علمي تحقق من خلال الاختبار التجريبي من شأنه ضمان موضوعية البحث والسير قدماً في طريق البحث العلمي الصحيح.

ونتيجة لأهمية المفاهيم في البحث العلمي، فإن الجماعة العلمية في إطار كل علم تحرص على الاتفاق على مفاهيم أساسية يجري تحديدها كمفهوم القوة في علم السياسة، حيث أن علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يجعلونه منطلقاً للدراسات السياسية قاطبة وشتى البحوث التي تتناول الظواهر السياسية.

والمفهوم بهذا المعنى السابق يقترب من معنى التعريف Definition فكلاهما يعنى التعميم من ثانيا الخواص الأساسية المشتركة بين شتى حالات الظاهرة. والتعريف قد يكون اسمياً، بمعنى مطابقته التحكمية لخصائص الظاهرة، وقد يكون حقيقياً بمعنى أنه يطابق الواقع، ويمكن إخضاعه للاختبار للتثبت من مدى مطابقته لهذا الواقع، والتعريف الحقيقي والمفهوم الحقيقي بهذا يشكلان وسيلة من وسائل المعرفة العلمية، ويكون المفهوم — والتعريف — علمياً إذا كان قد حقق تحقيقاً تجريبياً.

وتلعب المفاهيم دوراً محورياً في تطور العلم، وكلما تقدمت صياغة المفاهيم في العلم وأمكن للباحثين تطوير تصورات جديدة كان ذلك مؤثراً قوياً على تقدم المعرفة العلمية، وعلى قدرة العلم على التصدي للعديد من المشكلات وحلها، والقدرة على التحكم في القطاعات المحددة من الواقع التي يختص هذا العلم بدراستها. ولكل علم مصطلحاته ومفرداته العلمية ومفاهيمه التي يتداولها العلماء والباحثين في هذا العلم.

ويستخدم الباحثون في هذا العلم تلك المفردات للإشارة إلى الوقائع التي يقومون بدراساتها، فالمفاهيم ليست إلا تجريدات أو بناءات منطقية — وتمثل هذه البناءات الوحدات الأساسية في تكوين النظريات العلمية — وتختلف المفاهيم في درجة التجريد التي تمثلها، فهناك مفاهيم أقرب ما يكون إلى الواقع وإلى الأحداث والأشياء المادية، كالأقلية أو الأرستقراطية والإضرابات أو الثورة، وأخرى تعتبر استنتاجاً على درجة أعلى من التجريد، مثل الديمقراطية والاستقرار أو المكانة، وثمة مفاهيم تشير إلى العلاقات بين الأشياء أو الأحداث والوقائع، وهذه الأخيرة هي أكثر أنواع المفاهيم تجريداً وتعقيداً.

معنى هذا أن المفاهيم قد تكون بسيطة، قريبة من أشياء تتحقق في الواقع أو تشير إلى أحداث ملموسة، وقد تكون المفاهيم مجردة ومعقدة ويسمى البعض بالمفاهيم المركبة.

والمفاهيم البسيطة يمكن تعريفها:

١- أما بخصائصها البنائية أو الوظيفية المتضمنة فيها كتعريف القانون مثلاً بنائياً بأنه مجموعة القواعد التي تسنها السلطة التشريعية في الدولة، ووظيفياً بأنه مجموعة القواعد التي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، أو بينهم وبين الدولة والتي تفرض جزاءات توقع على من يخالفها.

٢- أو عن طريق تحويلها إلى مجموعة من المتغيرات كاستقرار الحكومي الذي يمكن تعريفه بمعدل تغير الحكومة الذي يحسب بقسمة الفترة الزمنية المعنية على عدد الحكومات التي تولت السلطة خلالها في المجتمع.

أما المفاهيم المركبة مثل مفهوم الديمقراطية ومفهوم الاستقرار السياسي، فلا يمكن تعريفها إجرائياً، وإنما تعريفها من خلال اختيار مؤشرات كافية وصادقة لتدل عليها مثل الاستقرار السياسي، فهو مفهوم مركب يمكن تعريفه من خلال مؤشرات منها مثلاً

١- تكرار حوادث العنف السياسي (اغتيال - مظاهرات - إضرابات - ثورات - انقلابات).

٢- تكرار حل البرلمان قبل انتهاء مدته.

٣- تكرار تغيير أصحاب المناسب العامة (وزراء - قيادات ..).

والعنف السياسي، مثال آخر للمفهوم المركب، ويمكن تعريفه من خلال مؤشرات منها تكرار أحداث العنف الحكومي كالاقتالات وقمع الحركات الشعبية باستخدام الشرطة والجيش، أو غير الحكومي كالمظاهرات والإضرابات.

وقد اقترح د. حسنين توفيق في تحليله الكمي لمفهوم العنف السياسي في الدول العربية عدة مؤشرات اعتبرها كافية وملائمة في ضوء الإحصائيات والمعلومات الضرورية، وقسمها إلى نوعين، أولهما: مؤشرات للعنف السياسي الرسمي أو الحكومي، وتشمل عمليات الاعتقال السياسي، سواء كانت جزئية أى تشمل أقل من ٢٠٠ شخص أو محدودة إذا كانت تتراوح بين ٢٠٠ - ١٠٠٠ شخص، وشاملة أى أكثر من ١٠٠٠ شخص؛ كما تشمل الأحكام بالحبس لأكثر من عشر سنوات مع الأشغال الشاقة وأحكام وأوامر الإعدام في القضايا السياسية، وعدد مرات استخدام قوات الأمن والجيش لقمع العنف الشعبي. وثانيهما: مؤشرات للعنف السياسي غير الرسمي

كعدد المظاهرات السياسية وأعمال الشغب والتمرد والإضرابات، سواء كانت جزئية محدودة — أى شارك فيها أقل من ١٠٠٠ شخص — أو عامة — أكثر من ١٠٠٠ شخص — وعدد محاولات الاغتيال والانقلابات^(١)

وصياغة المفاهيم تفرض على الباحث أن يقوم بتجريد الوقائع أو الأشياء للوصول إلى فئات يصبح المفهوم المصاغ رمزاً لها، ومن ثم فإن عليه من ناحية توضيح العلاقة بين المفهوم وما يشير إليه في الواقع، ومن ناحية أخرى، فإن الصياغة ينبغي أن تكون واضحة ودقيقة بحيث تتضمن كافة العناصر وتحددها تحديداً كاملاً.

والمعروف أن العلوم الطبيعية تعتمد في تعريفاتها للظواهر الطبيعية على التعريفات المباشرة، لذلك فإن ثمة اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على تبني هذه التعريفات الإجرائية للمفاهيم المستخدمة في بحوثهم، والتعريف الإجرائي للمفهوم يقوم استناداً إلى أن "المفهوم يجب أن يعرف على أساس أساليب القياس والعمليات الإجرائات والملاحظة التي تستخدم عند دراسة الظاهرة موضع البحث، وبما يتفق مع طبيعة الظاهرة ذاتها"، بعبارة أخرى فإن التعريف الإجرائي يجب أن يقوم على أساس الخبرة الواقعية، وإن لم يخلو من تحليل منطقي وإطار نظري يوجه الباحث.

وما يميز التعريفات الإجرائية للمفاهيم أنها تسهم في الحد من الخلط بين الباحثين وتيسر لهم القيام بالدراسات مرة أخرى والتوصل إلى النتائج ذاتها، الأمر الذي يسهم في ضبط نتائج بحوثهم ودقتها.

(١) قام الباحث بترتيب الدول العربية تنازلياً وفق إجمالى تكرارات أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧١ — ١٩٨٥)، كما صاغ استمارة استبيان لإعطاء أوزان محددة لكل مؤشر من مؤشرات العنف السياسي الحكومي وغير الحكومي، بناءً على آراء محكمين من خبراء متخصصين في علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والشئون العسكرية والأمن، فأعطيت مؤشرات العنف الرسمي الأوزان ٩ لاستخدام الجيش، ٨ للاعتقالات الشاملة أو أحكام الإعدام، ٧ لأحكام السجن والأشغال المؤبدة، ٦,٥ للاعتقالات المحدودة، ٤,٥ للاعتقالات الجزئية. أما العنف غير الرسمي فقد أعطيت مؤشرات الانقلاب ٩، والاغتيالات والتمرد العام ٨,٥، والاحتجاجات العامة ٦,٥، والتمرد المحدود ٥,٥، والإضراب المحدود ٤، والاحتجاج المحدود ٤. ومن خلال إجمالى تكرارات العنف السياسي، وأوزان المؤشرات أمكن للباحث قياس مستوى شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي في كل دولة عربية. راجع: د. حنين توفيق. التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي. في: د. ودودة بدران (محرر) ١٩٩١ البحث الامبيريقية في الدراسات السياسية (جامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية) ص ٢٥٢ — ٣٤٧.

والمفاهيم تحقق وظيفة أولية في البحث العلمي لأنها تحدد نقطة انطلاق الباحث، والمنظور الذي يستخدمه، وتيسر إدراك العلاقات بين الأبعاد والظواهر لم يكن للباحث أن يدركها دون هذه المفاهيم، وتوفر له تنظيمًا جديدًا، وإجراءات وتفسيرات جديدة، بل قد يظهر له ميدان جديد كلية في البحث العلمي.

ولأن المفاهيم تعميمات توصلنا إليها من حالات أو مواقف فردية متعددة كالاغتراب، الديمقراطية، الاستقرار...، ولأن كلاً منها عبارة عن كلمة أو رمز تمثل فكرة أو تصور، فإن استخدامها يكون عادة في إطار ثقافة مشتركة أو إطار مرجعي، أو جماعة علمية متجانسة وهي بهذا تمكنا من إضفاء معاني معينة على العالم المحيط بنا، وعلى إدراكنا للحقائق من حولنا، وكلما زادت المفاهيم ثراءً ووضوحًا، كلما زادت قدرة الجماعة العملية على تجميع بيانات ذات معنى، وعلى الإدراك والمعرفة العلمية، ويتضح إذن:

- ١- أن المفاهيم لا توجد بمعزل عن الإنسان، فهي من ابتكاره وصياغته، تيسر له فهم الطبيعة.
- ٢- أن المفاهيم محدودة العدد مقارنة بالظواهر العديدة التي لا تحصى، والتي يفترض أن توضحها هذه المفاهيم.

الفرض

صياغة الفرض Hypothesis خطوة رئيسية في البحث العلمي يلزم التركيز عليها ومنحها اهتمامًا فائقًا، وكثير من البحوث — خصوصًا تلك التي تتناول علاقات سببية أو ارتباطية — تبدأ بالفروض.

والفرض هو تعبير عن علاقة محتملة بين متغيرين أو أكثر من متغيرين، وهي علاقة محتملة، تظل كمجرد احتمال أو اقتراح إلى أن يثبت بالاختبار صحتها وصدقها، أو عدم صحتها، وكذبها، أو هو مقولة أو تقرير، لم تثبت صحتها ودقتها بعد.

ومن الشروط الواجب توافرها في صياغة الفروض

- ١- أن تتماشى مع المعرفة العلمية الحديثة وأن تتصل بالواقع.
- ٢- أن تصاغ في عبارات واضحة مبسطة موجزة ومختصرة تخلو من غموض أو تضارب ولا تكون واسعة فضفاضة أو متعددة، فشئت اهتمام الباحث.

- ٣- أن تكون قابلة للاختبار وللقياس، وممكنة التحقيق في الواقع العملي.
- ٤- أن تتم الصياغة وفق إطار نظري مناسب يوجه الباحث ويرشده في عمله (فصياغة الفرض لا تتم من فراغ).
- ٥- الفرض الجيد هو فرض منطقي يفسر الظاهرة المراد بحثها بدقة دون تعميم أو تشتت، وكلما كانت صياغة الفرض محددة دقيقة وواضحة، كلما يسر هذا على الباحث إجراءات الكشف عن صدقه، واختبار صحته من خلال طرق امبيريقية.
- ٦- الفرض الجيد هو الفرض الذي يرتبط بباحث جيد، الذي لا يتشبت بأفكار مسبقة تجعله متحيزاً في جمع معلومات معينة يشبها أو يتجاهل معلومات أخرى، وعلى الباحث التخلي عن الفروض التي يثبت بالتجربة عدم صحتها.
- وقد تصاغ الفروض في شكل تساؤلات للبحث، كما قد تكون الفروض ذاتها إجابات على تساؤلات يطرحها الباحث في دراسته، فيتناول كل تساؤل بعداً معيناً، يجيب عليه الفرض الذي يطرحه الباحث للاختيار.
- والفرض يتناول العلاقة بين المتغيرات، والمتغير هو مفهوم ينطوي على قيمتين أو أكثر، فالمؤسسة ليست متغير لكم حجم المؤسسة أو تماسكها أو انسجامها أو تكاملها متغيرات.
- ويحدد كير لينجر Kerlinger أهمية الفروض في البحث العلمي كما يلي:
- ١- تسهم الفروض في تنظيم عمل الباحث وتحدد له من خلال العلاقات المحتملة التي تتضمنها ما عليه أن يفعله، وتزوده بإطار عام يسر له تجميع وتحليل وتفسير البيانات، وعموماً تسهم في فهمه للمشكلة بوضوح، والبحوث الميدانية والتجريبية بدون الفرض العلمي — الذي ينظمها — تصبح تكديس للبيانات بلا جدوى، فالفروض توجه الباحث إلى ما يجب أن يلاحظ، وتوجهه لكي يركز على ظواهر محددة دون غيرها، ودون أن يعني ذلك توجيه الباحث إلى جمع البيانات التي تؤيد الفرض دون الالتفات إلى تلك التي تناقضه أو تدحضه.
- ٢- الفروض لا تنشأ من فراغ، وإنما تشتق من فروض أخرى، أو من أطر نظرية ونظريات أخرى، أو على الأقل تتضمن الإفادة عند الصياغة من هذه

النظريات والأطر والفروض الأخرى، فالفرض من الناحية المنهجية ينبغي إخضاعه نفسه للتجربة والاختبار.

٣- تصبح الفروض التي يثبت صحتها وصدقها بالاختبار امبيريقياً بمثابة قانون علمي، فالفروض هي المصدر الأول للقوانين أو للمبادئ والقواعد العامة والنظريات، إذا ما ثبت صحتها، أما الفروض التي يثبت عدم صحتها فإنها ترفض، وهذا يفرض على الباحث تغيير الفرض نهائياً ووضع فرض آخر، وربما توسيع أبعاد المشكلة الأصلية وحدودها.

٤- تتم صياغة الفروض وإعادة صياغتها مبدئياً ومحاولة إثبات صحة العلاقات المتضمنة فيها خلال عملية البحث العلمي، بمراحله وخطواته المتتالية والتي من أهمها:

- أ - تحديد مشكلة البحث بعد مرحلة من الشكوك، أو عدم الوضوح أو الأفكار والمعلومات الناقصة، مما قد ينعكس على هذا التحديد للمشكلة، فلا يأتي بشكل دقيق عند المحاولة الأولى، وبعد تحديد المشكلة تأتي مهمة الباحث في صياغة الفروض.
- ب - تصاغ الفروض وتقبل أو ترفض من خلال الملاحظة أو التجريب، والأدلة الامبيريقية، ونتائج البحث والمعلومات والبحوث الأخرى، وبناءً على ذلك إما أن يظل تحديد المشكلة كما هو أو تُعدل، فقد تتضح أهمية أكبر لأبعاد وعلاقات معينة، فيتوسع الباحث فيها، أو يختصر بعضها الآخر، وفي كل ذلك يجب أن تظل عملية البحث العلمي عملية منظمة ومضبوطة ومحكمة، ويظل الباحث على دراية كاملة بالعناصر والخطوات الأساسية للبحث العلمي.
- ج - تظل أداة الباحث الرئيسية هي فروضه، وعليه من خلال هذه الفروض صياغة التساؤلات المحورية والفرعية، وتقديم الإجابات والبدائل المحددة والأنسب لحلها، ومن خلال تلك الفروض التي ثبت صحتها في مختلف مراحل عمله، من جمع المعلومات والبيانات إلى تحليلها وتفسيرها.

٥- تضمن الفروض إذا توافرت لها عناصرها الأساسية، سير الباحث وفق أسس البحث وتساعد الفروض على التركيز على المتغيرات الرئيسية في بحثه

وتركيز ملاحظاته دون تشتت أو عشوائية، وبالخبرة والتجربة يمكن للباحث التمييز بين الفرض الضعيف والفرض الجيد، ويمكنه ذلك من إعادة صياغة فروضه لتكون أكثر تحديداً ووضوحاً بطريقة تمنع تداخل عوامل غير مرغوب فيها في البحث، أو التداخل بين متغيرات غير مطلوبة.

٦- تعتبر الفروض — إذا توافر لها عناصر قوتها — وسائل أساسية لتقدم المعرفة العلمية وتطويرها.

هذا وقد انتقدت الفروض — وفق ما ذهب إليه البعض — بناءً على أنها قد توجه الباحث للتحيز لجمع معلومات معينة يثبت بها صحة فروضه وتجاهل المعلومات والبيانات الأخرى.

النظرية

يعرف كيرلينجر النظرية بأنها مجموعة من المفاهيم المترابطة والتعريفات والفروض التي تقدم رؤية منظمة لظاهرة ما، وذلك عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير تلك الظاهرة والتنبؤ بها، أى أن النظرية تجمع في كيان متكامل — أو في إطار فكري شامل — البيانات الامبيريقية المبعثرة لتجعلها قابلة للتطبيق بشكل أعم وأوسع، ويعبر عن ذلك Mouly بقوله أنها تجمع وتنظم مجموعة متفرقة غير مصنفة من الحقائق والقوانين والمبادئ والمفاهيم، وتقدمها في شكل متكامل له معنى يمكن الإفادة منه.

ويوضح Braithwaite أن العلم قائم على مجموعة من الفروض التي تؤلف فيما بينها نسقاً استنباطياً Deductive System بحيث تتخذ هذه الفروض ترتيب معين داخل هذا النسق، فهي متتابعة منطقياً من مجموعة من المقدمات، وهذا التابع، والاتساق المنطقي يعنى عدم التناقض، كما يتعين إعادة بناء هذا النسق كلما استجدت وقائع جديدة.

والنظرية ذاتها تُعد مصدراً لفروض جديدة، ولمعلومات واكتشافات وتساؤلات، تحتاج إجابات، وعادة ما تسد النظرية ثغرة في المعلومات المتاحة عن ظاهرة ما، أو تفسر ظواهر بطريقة لم تكن معروفة من قبل.

ويتفاوت مستوى النظريات، رغم ذلك باختلاف العلوم والمستوى الذى حققته من "علمية" فالعلوم الاجتماعية ما تزال في مرحلة بناء النماذج، وهى مرحلة

تقترب مما يسميه البعض بمرحلة التجميع العشوائي للوقائع، لكن التنظير والنظرية في هذه العلوم، وفي العلوم السياسية، يجب أن تتوافر فيه خصائص منها:

- ١- أن تتيح النظرية الفرصة لاستنتاج نتائج يمكن اختبارها امبيريقياً، وأن تذود النظرية الباحثين بأساليب الكشف عن مدى صحة الاستنتاجات ليتسنى تأكيد صحتها وقبولها، أو عدم صحتها ورفضها.
 - ٢- لابد أن تتمشى النظرية مع الملاحظات المباشرة، ومع النظريات السابقة التي ثبت صحتها، فالنظرية يجب أن تركز على فروض علمية، وبناء محكم، وتتوقف أهمية النظرية على قدرتها على التفسير، وعلى التنبؤ والتعميم.
 - ٣- يجب أن تصاغ النظريات بوضوح وبأسلوب بسيط موجز، وفي الوقت ذاته تكون شاملة، فلا تهمل بعض المتغيرات والعوامل مجرد أنه يصعب تفسيرها وشرحها والنظرية العلمية بطبيعتها مؤقتة، فهي تتغير وتحل محلها نظريات أكثر تقدماً وتماسكاً، تشتمل على إجابات أكثر عمقاً للسؤالات المطروحة، مما يسمح بتطور العلم. ولاشك أن كثيراً مما هو موضع اتفاق اليوم، سوف يصبح غداً غير ملائم.
- وعموماً يميل كثير من الباحثين إلى استخدام مصطلح "النموذج" بدلاً من مصطلح النظرية، وأحياناً كمرادف له، والنماذج في أغلبها تحاول إعطاء صورة عن الظاهرة المراد تفسيرها، وإذا تميز النموذج بالدقة والوضوح والموضوعية، فإنه يمكن أن يساهم في وضوح الرؤية والتركيز على العوامل والمتغيرات الأساسية في موضوع البحث.

والوظيفة الرئيسية للنظرية العلمية هي التفسير، بمعنى إضفاء المعنى على الوقائع والبيانات، من خلال اكتشاف المنطق الذي يحكمها، ويتم ذلك من خلال استنباط القضايا الامبيريقية من قضايا أخرى أكثر عمومية. فإذا ما كان الهدف مثلاً تفسير ظاهرة انهيار نظام سياسي بشكل عام، فقد يعتمد الباحث إلى التركيز على الفساد، أو الإنجازات المتردية وتداعي الخدمات، أو صراعات النخب والأجنحة والانقسامات، وغيرها من ظواهر امبيريقية.

ويعتقد هومانز أن القضايا العامة في العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة هي تلك القضايا المتعلقة بالطبيعة البشرية أى التي تتناول السلوك الفردى بمعنى السمات النفسية للأفراد من الجنس البشرى، وهى القضايا التى يتناولها علم النفس فى الأساس،

وإذا كانت العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى، تتناول الجماعات والتنظيمات المختلفة، فإن صعوبة التفسير يلخصها التساؤل التالي: كيف يؤدي سلوك الأفراد إلى تطوير خصائص للجماعات؟ بعبارة أخرى كيف تستطيع قضايا علم النفس — قضايا السلوك الفردي — أن تكون قادرة على تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخ. ويشير هذا مباشرة إشكالية التعميم عبر وحدات التحليل المختلفة

ولعل هذا يبرر، من ناحية أخرى ، ذلك الاهتمام الاستراتيجي بما عرف ببحوث الجماعات الصغيرة، حيث يمكن للباحث أن يلاحظ بسهولة ظواهر كالطاعة والامتثال وممارسة القوة والسلطة، وتفسيرها كنواه لفهم وتفسير المجتمعات الأكبر.

الباب الثاني

خطة البحث

الفصل الأول

مفهوم الخطة وخصائصها

لا يعد مجرد تجميع البيانات والمعلومات بحثاً علمياً؛ والبحث ليس مجرد نشاط عشوائي للوصول إلى الحقيقة، أو حل للمشكلة القائمة عشوائياً أو عن طريق الصدفة، إنه يتطلب خطة محددة وتوجيه وتصميم.

"خطة البحث" تتضمن الخطوات المتتابعة التي تكفل أن تتحدث الوقائع ذات الصلة، عن نفسها، وتمد الباحث بالإجابة التي يسعى إليها، من الضروري تحديد موضوع البحث، ومحوره الرئيسي، والمشكلة أو المشكلات البحثية التي يتناولها البحث، والتساؤلات الرئيسية والفرعية التي يسعى للإجابة عنها، ويبدأ البحث الناجح عادةً بعباراة مبسطة تعبر في وضوح عن مشكلة البحث، وتبلور التساؤلات التي يطرحها، وبعد تحديد المشكلة، والتساؤلات البحثية، قد يصوغ الباحث عدد من الفروض Hypothesis ، وتشير هذه الفروض عادةً إلى الوجهة التي يتم من خلالها تجميع الوقائع والأحداث والملاحظات حيث يتم تنظيمها وتحليلها وتفسيرها.

وقد يطلق على الخطة اسم مشروع البحث أو مسودة البحث أو استراتيجية البحث أو تصميم البحث أو المخطط الأول للبحث Research Proposal وغيرها من تسميات مترادفة لما يطلق عليه "خطة البحث".

وقيام الباحث بعمله البحثي دون خطة مسبقة، كأن يبادر بجمع المعلومات والبيانات حول المشكلة التي يطرحها البحث دون تخطيط، أو بتخطيط جزئي محدود قد يعنى إهدار جهود الباحث في جمع بيانات قد لا تكون على صلة وثيقة بمشكلة البحث، أو جمع بيانات مشتتة أو ضخمة، إلى درجة تربك الباحث، بالرغم من صلتها بالمشكلة البحثية، وقد تقوده إلى الإحباط أو الانصراف عن استكمال بحثه.

وعلى العكس من ذلك فإن نجاح الباحث في صياغة مشروع بحثه أو خطته بشكل دقيق يكفل له بحثاً علمياً ناجحاً، كما يوفر له الجهد والوقت والتكلفة، وتطلب الخطة المحكمة تحديد خطوات البحث كعملية شاملة، بشكل واضح، وإخضاعها للمراجعة والتقييم، والتفكير النقدي، إنها تُعد بمثابة "الرسم الهندسي للبناء"، وتحتاج إلى تدريب ومهارة يزداد الطلب عليها، والخطة كالرسم الهندسي تتسم بالوضوح والبساطة والإيجاز حيث لا تحتوى إلا كل ما هو ضروري وله أهميته.

وتسهم خطة البحث الناجحة في تركيز جهود الباحث على التفاصيل والمخاور الأساسية والفاصلة، والقضايا الرئيسية، والاهتداء إلى أفضل الإجراءات والأدوات التي يمكن تبنيها في حل المشكلة.

وكما أن الرسم الهندسي ليس عملاً فنياً، فالخطة ليست عملاً أدبياً أو فنياً كذلك، فأهميتها في أنها تعرض الفكرة في وضوح ودقة واختصار في التعبير، وتشير إلى الكيفية التي تجري من خلالها إدارة البحث، وتتوج الجهود في سبيل معالجة وحل المشكلة، وطريقة وصف وجمع ومعالجة البيانات، وتنظيم الأفكار وترتيبها وفق الأهمية النسبية لكل منها.

فالخطة تعرض عادة المشكلة المراد بحثها دون غموض أو لبس، وقد تناقش الجهود السابقة لباحثين آخرين، تناولوا مشكلات قريبة أو ذات صلة بمشكلة البحث، وتحدد على وجه الدقة البيانات والمعلومات ذات الأولوية في حل المشكلة، وكيفية جمع وتنظيم وتحليل هذه المعلومات والبيانات وتفسيرها. كما تتضمن الخطة تقسيم البحث، وإطاره النظري، وقائمة المراجع الأساسية.

خطة البحث إذن تتسم بالوضوح والإيجاز والدقة، فتصبح مشكلة البحث وإجراءاته وأقسامه وإطاره النظري واضحة ودقيقة، إذ لا تصلح خطة مكون من أجزاء وعناصر غير مترابطة ينقصها الانتظام والتسلسل المنطقي، واللغة الواضحة المبسطة والمعبرة في إيجاز عن المعنى.

أسس الخطة البحثية

الصفة الأولية التي يجب أن تتوافر للعملية البحثية، هي أن تكون مرتبطة بالمعرفة العلمية، خصائصها، تراكمها، سماتها التصحيحية وما تمثله من إبداع وجمع بين الفكر والواقع. والخطة ذاتها تقوم دائماً على إبداع الباحث ومهارته.

والمعرفة العلمية هي معرفة يمكن التثبت منها، وإثبات صحتها، من خلال العقل والتجريب، أي المنطق والوقائع، الاستدلال الاستنباطي والاستقراء، أي من خلال معيارين:

١- الصدق المنطقي.

٢- التحقق الامبريقي.

وهما المعياران اللذان يمكن ترجمتهما في شكل أنشطة للعلماء والباحثين، خلال العملية البحثية.

والعملية البحثية يمكن النظر إليها على مستوى كل بحث، بما تستلزمه من شروط يلتزم بها الباحث، وقواعد وإجراءات دقيقة حتى ترقى بجهوده إلى مستوى المساهمة في المعرفة العلمية.

والعملية البحثية قد ينظر إليها باعتبارها مشروع علمي ترابط فيه جهود العلماء، وتنظم جهود الجماعة العلمية، من أجل الإضافة إلى المعرفة، وقد تترجم هذه الإضافة في شكل أجندة بحثية، تتضمن أكثر من حقل، وأكثر من تخصص.

وخطة البحث — في هذا الكتاب — مصطلح يقصد به الخطة التي يعدها باحث، في مجال علم السياسة خاصة، بما يفترض توافره فيها من خطوات وشروط وقواعد.

وكان د. حامد ربيع قد أعطي اهتماماً خاصاً للعملية البحثية في كتاباته، عند معالجته موضوع التحليل السياسي، ذلك أن عملية التحليل السياسي عنده ليست إلا تخطيط للبحث، وتنفيذ ومتابعة خطواته ومراحلها.

ومراحل التحليل السياسي عند د. حامد ربيع تتضمن^(١)

- ١ — مرحلة بناء الإطار النظري أو التحليلي، ووضع خطة للبحث.
- ٢ — تحديد استراتيجية البحث، غايته، إمكانياته، والخطوات المتتابعة فيها.
- ٣ — اختيار أدوات التحليل الملائمة في إطار الاستراتيجية، والإطار النظري.
- ٤ — وكذلك أدوات جمع البيانات.
- ٥ — مرحلة عرض نتائج التحليل.

معنى هذا أن عملية التحليل السياسي عند حامد ربيع هي في جوهرها عملية تخطيط للبحث ومتابعة لتنفيذ مراحل خطة محددة، وتتناول بعد تحديد الموضوع أو المشكلة البحثية بناء، أو تحديد واختيار، إطار نظري، ووضع خطوات للعملية البحثية في ضوء إمكانيات البحث وغاياته، كذلك تحديد أدوات البحث ومنهجه وأدوات جمع البيانات وصولاً إلى مرحلة عرض نتائجه.

نوعان للخطة البحثية

يمكن التمييز بين نوعين للخطط البحثية، يستخدمهما الباحث

(١) د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي. مرجع سابق، ص ٣٢، ٥٥.

أولهما: خطة استراتيجية طويلة المدى توضح مراحل البحث وخطواته، ومعالم كل مرحلة، والتساؤلات والفروض، وفي ضوء ذلك المعلومات اللازم تجميعها وتحليلها، وهذا النوع من الخطط يتطلب أن يتسم بالوضوح والتحديد منذ البداية، على أن يتميز بالمرونة والدينامية، بحيث تسمح بالحركة والتصرف في ضوء تطورات الخطة.

ثانيهما: الخطط التكتيكية أو الموضوعية التي يواجه بها الباحث تطورات لم يكن يتوقعها خلال العملية البحثية، حيث يلزم المرونة وسرعة التصرف وملاءمته، كما أن الابتكار والخبرة، وربما تبادل الرأي والمشورة مع ذوي الخبرة من أعضاء الجماعة العلمية والباحثين قد يكون له أهميته.

وبطبيعة الحال فإن العملية البحثية في مجملها تلخصها الخطة الاستراتيجية أو الأصلية، ويجرى تبني الخطط الموضوعية خلال تطور إنجاز الخطة الأصلية، لمواجهة ظروف البحث، وفي ضوء المستجدات خلال تطور مراحلها.

مراحل ومكونات العملية البحثية

تؤكد بعض الكتابات على مراحل للعملية البحثية، وتؤكد كتابات أخرى على أهم عناصر هذه العملية. فتكون العملية البحثية من مراحل، قد تكون متداخلة ومتشابكة، لعل من أهمها:

- ١- تحديد موضوع الدراسة، ومشكلة البحث، والأسئلة البحثية، وما يرتبط بذلك من فروض.
- ٢- فحص الأدبيات والدراسات السابقة، وتحديد مدى المساهمة، مهما كانت محدودة، التي يمثلها البحث، كذلك تحديد الإطار النظري أو المفاهيمي للبحث.
- ٣- يرتبط بناء الإطار النظري — أو ما يحلو للبعض أن يسميه المساهمة في بناء نظرية — يرتبط بصياغة التعريفات والمفاهيم، وقياس المتغيرات، وتحديد المنهج أو طريقة البحث الملائمة، وتطوير الفروض التي يقوم باختبار صحتها.
- ٤- الارتباط بالواقع، فالعمل نحو بناء نظرية أو إطار نظري يجب أن لا يصرف انتباه الباحث عن ملاحظة السلوك والوقائع المباشرة.
- ٥- جمع وتحليل البيانات، وتبني أساليب وتكنيكات ملائمة لذلك.

- ٦- التفسير، بمعنى تفسير النتائج في ضوء مراحل البحث وتطوره، وقد تتجه البحوث الأكثر طموحاً إلى محاولة التنبؤ.
- ويشير بعض الكتاب إلى عناصر محددة في العملية البحثية أو ما يسمى مشروع أو خطة البحث، بدلاً من المراحل التي تشملها، من هذه العناصر:
- عنوان البحث.
 - تحديد الموضوع، وأهمية الدراسة، وهدف الباحث.
 - المشكلة البحثية وأبعادها.
 - الأدبيات السابقة أو الدراسات السابقة، والتي قد تكون بالغة الأهمية لاستخلاص عناصر وفروض وتساؤلات المشكلة البحثية.
 - الإطار النظري وما يتضمنه من المفاهيم والمتغيرات والعلاقات بينها، وما يرتبط بذلك من فروض والمنهج وأدوات جمع البيانات، ومقاييس أو نماذج وأنماط قد يتضمنها البحث.
 - تقسيم الدراسة ومدى ما تعكسه من المقولات المنهجية.
 - قائمة المراجع: وقد تقسم إلى مراجع عربية وأجنبية، أو كتب ودوريات، أو مصادر أولية وأخرى ثانوية.
 - الملاحق: وقد تتضمن إحصاءات، أشكال بيانية، وثائق أولية.
- وترتبط مكونات ومراحل العملية البحثية بنوعية البحث، فقد يكون بحثاً أكاديمياً ليل درجة علمية، أو دراسة للنشر في دورية علمية، أو تقرير أو مجرد كتاب دراسي.
- ويشبه البعض العملية البحثية بالطبيعة الدائرية، حيث تبدأ عملية البحث بتحديد الموضوع، وبلورة المشكلة البحثية، وصياغة التساؤلات الرئيسية والفرعية، وبناء الفروض، وتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها من أجل الإجابة عن التساؤلات وحل المشكلة، وهكذا تكتمل الدائرة.
- ويعزز هذا الطابع الدائري للعملية البحثية الخاصية الدينامية التي تميز البحث، والمرونة التي يتسم بها خلال الخطوات والمراحل المتتابعة.
- وترتبط عملية البحث بالسياق المحيط بالبحث حيث يلعب السياق أهمية كبيرة، خصوصاً وأن المجتمع قد يمنح مكانة مرموقة ودعماً مناسباً للعملية البحثية، كما قد يتجاهل جهود العلماء ولا يمنحهم إمكانيات البحث والمناخ الملائم للعملية.

وتلعب الجماعة العلمية أهمية خاصة في تشجيع أعضائها على البحث، وتجديد دمائها بانضمام عناصر جديدة إليها، كما يقدم الأساتذة والعلماء والرواد القدوة والخبرة للشباب.

وقد تتطلب العملية البحثية أعمالاً تطوعية من قبل بعض الأفراد، والجهات في المجتمع، كما قد يحيط الباحث البيانات التي يحصل عليها من مفردات عينة ما بالسرية ويؤكد على هدف البحث الأكاديمي.

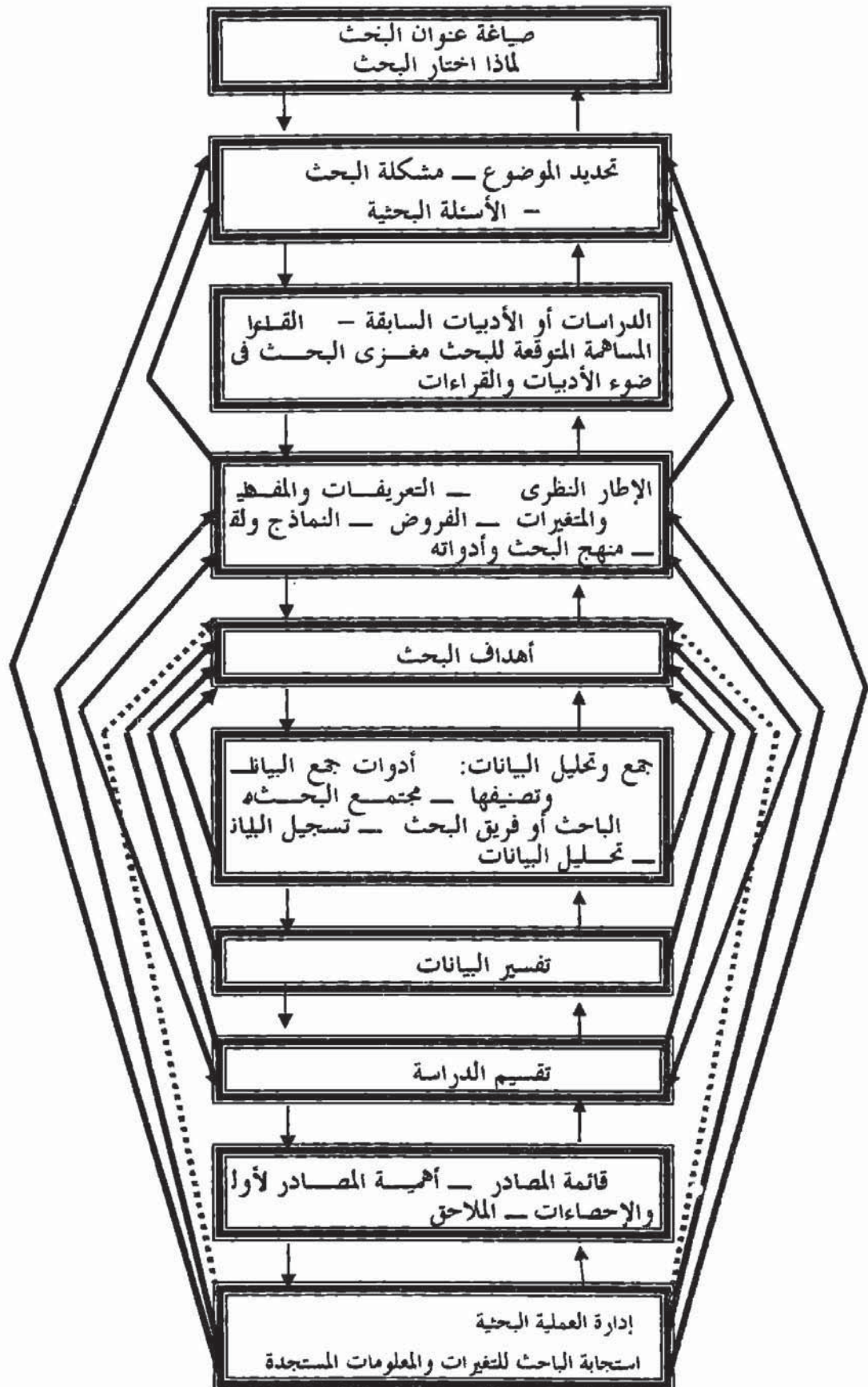
الطبيعة الدائرية للعملية البحثية

قد يعنى القول بأن الخطة البحثية ما هي إلا سلسلة من خطوات محددة ومتعاقبة، قد يعنى أنها تتسم بالثبات والطابع الاستاتيكي، إلا أن المفهوم الحديث للبحث العلمي، وخطة البحث يؤكد على ضرورة الطابع الديناميكي المتغير للخطة.

فالخطة البحثية خطة مؤقتة، قابلة للتغير، كلما تقدم الباحث خلال العملية البحثية، وتعمق في المعالجة، نظراً للتفاعل، والتأثير المتبادل بين عناصرها ومكوناتها، عند كل مرحلة من مراحلها المختلفة، ويصبح على البحث إضافة سلسلة من التعديلات قد لا تتوقف حتى ينتهى البحث.

فكلما تقدم الباحث في العملية، تتكشف حقائق ومعلومات جديدة، وتطراً ظروف ووقائع لم تكن في الحسبان، كما قد تبدو للباحث علاقات وثيقة لم يكن يتوقعها، وهكذا يلزم أن تكون الخطة منفتحة، حيث الحاجة إلى إدخال التعديلات على تصميم الخطة، وكلما كانت الخطة أكثر مرونة وأدخلت عليها التعديلات المناسبة كلما كانت أكثر نجاحاً وتحقيقاً للأهداف.

أما إذا كانت الخطة تتسم بالجمود والانغلاق، وعدم المرونة إزاء المستجدات من المعلومات والظروف خلال مراحل الخطة، فإن هذا الجمود وعدم القابلية للتعديلات من شأنه أن يقضى على احتمالات نجاح البحث في جملته، ويجعل الخطة ميتة تعبر عن مرحلة سابقة على العملية البحثية ذاتها، بعيدة أو نائية، وغير معبرة، عن التطورات والمعلومات والإجراءات المتلاحقة التي تشهدها العملية البحثية وما تتكشف عنه من تعديلات ضرورية. وفيما يلي شكل يبين الطبيعة الدائرية لخطة البحث:



إن إدارة العملية البحثية بطريقة ناجحة ودينامية قد تفرض تغيرات وتعديلات متتالية، لتكون الخطة أكثر ملاءمة ومرونة مع تطور العملية ذاتها، فلا تنفصل العملية البحثية عن خطة البحث، من هنا ليس مستغرباً أن يلجأ الباحث إلى إدخال تعديلات على مختلف مكونات وعناصر الخطة، لتكون أكثر دقة وملاءمة، سواء كانت هذه المكونات والعناصر تتعلق بأهداف البحث، أو تحديد موضوعه، وتساؤلاته الرئيسية والفرعية، أو حتى عنوانه ومغزى اختياره، كما يلزم أن تتلاءم هذه التعديلات وإجراءات البحث، وعمليات جمع وتصنيف وتحليل البيانات، وأن يلم بها فريق البحث ومعاوني الباحث.

إن تطور العملية البحثية قد يكشف للباحث عن معلومات وجوانب لم يكن على علم بها، فالأدبيات السابقة، أو إضافة إحصاءات ومصادر أولية لم يكن لديه علم بها مسبقاً، أو عندما يحاول الباحث بلورة إطاره النظري وتطوير العملية البحثية من خلاله كل هذا يشير إلى ضرورة وجود قنوات تأثير متبادل، لها أهميتها الحيوية، في جعل الخطة أكثر ملاءمة وحيوية في تحقيق بحث علمي جاد.

والخطة ذاتها ليست وصفة جامدة تطبق في كل الحالات كما هي دون تعديل، كما لا توجد خطة موحدة لكل البحوث، وإنما الخطة تعبير عن مضمون العملية البحثية بمراحلها، وتكنيكاتها المتغيرة. والخطة المرنة تكون أكثر دقة، وقد تختلف، بدرجة أو أخرى، عن صورتها الأصلية، لكن هذا الاختلاف والدقة والمرونة يضافي عليها طابعاً دينامياً هو الشرط الجوهرى لأي بحث جاد وناجح.

من أمثلة التعديلات التي يلزم إدخالها على الخطة ما يتعلق بالتعريف الإجرائي للمفاهيم، لتحديد الأبعاد والمؤشرات التي يتم جمع المعلومات بشأنها وقياسها، فعند تجميع البيانات أو تصنيفها وتحليلها قد تبدو حاجة واضحة إلى تعديلات جوهرية في الأدوات المستخدمة، أو في طبيعة البيانات ذاتها، أو عملية التنظيم والتصنيف والتحليل، كذلك فإنه في ضوء البيانات التي تم جمعها قد يلزم إدخال تعديلات على المؤشرات والأبعاد ذاتها والتي بناء عليها يتم التحديد الإجرائي.

إن ثمة تأثيرات مرتدة على العملية البحثية، والخطة البحثية، لا يمكن إيقافها، بل أن تكلفة البحث ذاته — والتي قد تخضع لزيادة أو نقص غير متوقع وفق ظروف طارئة — قد تنعكس مباشرة على كافة عناصر الخطة ومكوناتها وعلى أهداف البحث.

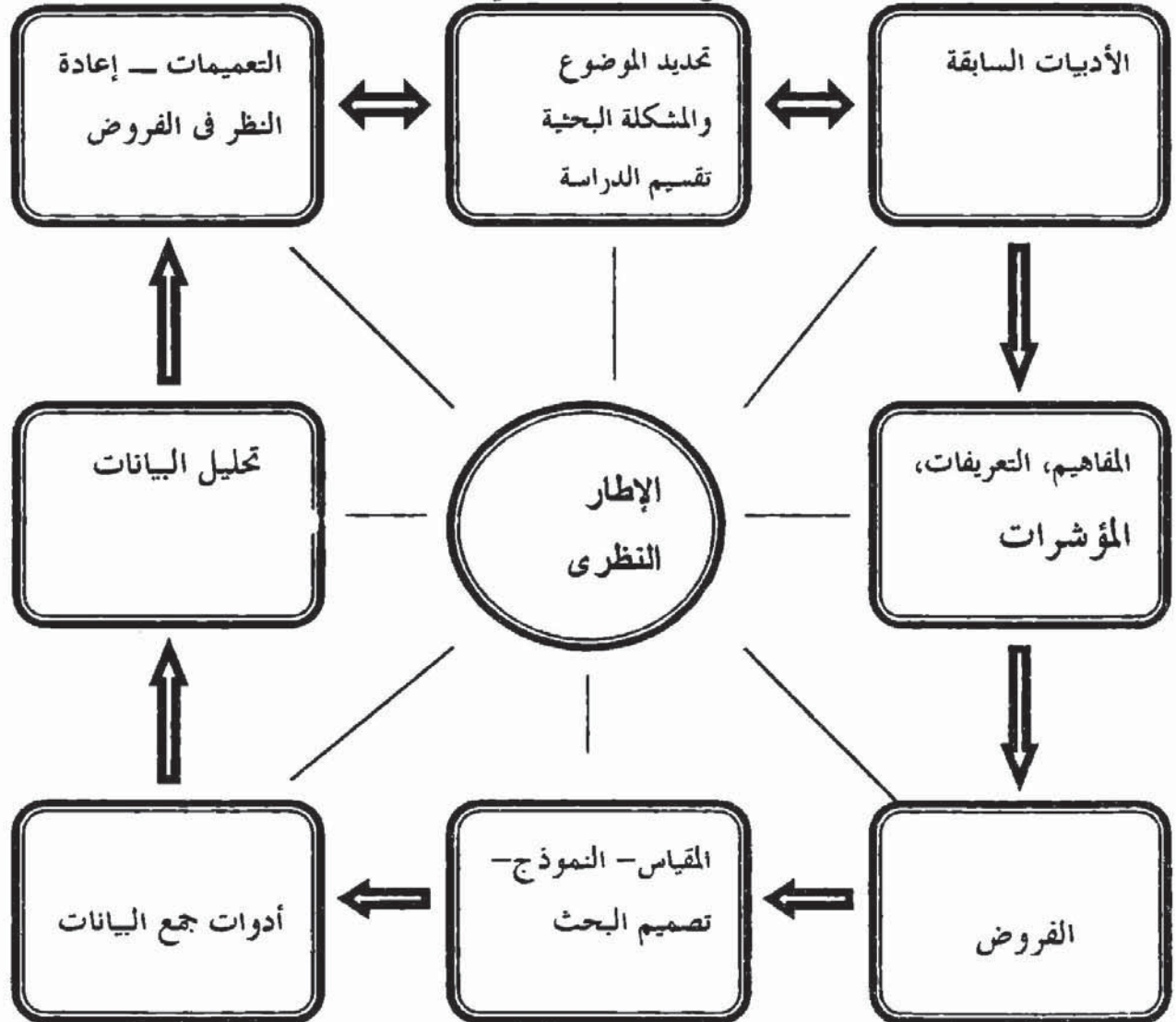
إن على الباحث أن يعود تكررًا إلى خطة البحث، ومع التعديلات والتغيرات المتتالية تكون خطة البحث في شكلها النهائي أكثر ملاءمة وتكاملاً، وكم هو حجم الاختلاف بين الخطة الميدانية للبحث، والخطة بعد اكتمال العملية البحثية، في كثير من

الحالات. وكم هو المغزى والأهمية الكبرى التي تمثلها هذه الاختلافات لنجاح العملية البحثية وتكاملها وإنجاز أهدافها.

الخطة والإطار النظري

الخطة البحثية تتكون من مراحل أساسية، تحديد الموضوع والمشكلة البحثية وأهميتها، الإطار النظري والمفاهيم والفروض والقياس أو النموذج وتجميع البيانات وتحليلها وتعميمها وغيرها من مراحل.

ويلاحظ أهمية الإطار النظري بوجه خاص، وما يميزه من علاقات تربطه بكل من الأدبيات السابقة والمشكلة البحثية واختيار المفاهيم والفروض وأدوات جمع البيانات وتحليلها، وتزداد أهمية هذا الإطار بالنظر إلى الطبيعة الدائرية للعملية البحثية، وعدم جهودها أو ثباتها، وهو ما يتضح في الشكل الآتي



طبيعة العملية البحثية وأهمية الإطار النظري

أهم سمات العملية البحثية هي في طبيعتها الدائرة Cyclic Nature ، وهي تبدأ عادة بتحديد الموضوع والمشكلة البحثية، وتنتهي بالتعميم الامبيرقي المؤقت، مروراً بتحديد المفاهيم والتعريفات، والأدبيات السابقة، وجمع وتحليل البيانات، وغيرها من خطوات تتضمنها خطة البحث عادة^(١) وتتسم هذه العملية بالقدرة على التصحيح الذاتي وإعادة النظر في مكوناتها مع تقدم البحث، والانتقال من خطوة إلى أخرى. إن من الصعوبة بمكان أن يتنبأ الباحث مسبقاً بكافة الصعوبات والعقبات التي تصادفها كل مرحلة من مراحل وخطوات البحث، أو الإلمام بمختلف البيانات والمعلومات مسبقاً، والمرونة والانفتاح في الخطة يكفلان لها دائماً أن تعكس تطورات العملية البحثية، ويسهمان في تحقيق التوافق والملاءمة بين الخطة كما صاغها الباحث، والخطوات والمراحل كما تجري على أرض الواقع.

ويجب الحرص والحذر في التبسيط هنا، فالعملية البحثية وخطة البحث — كما يناقشها هذا الكتاب والتي يقدمها كى يسترشد بها الطلاب — عملية نموذجية افتراضية، قد تختلف، بدرجة أو أخرى، عن الواقع وما يشهده من تنوع هائل، ومستجدات، فضلاً عن طبيعة الظاهرة موضع الدراسة، وموضوع البحث والحقل الذي يقل فيه.

أحياناً يتصل الموضوع بجهد نظيري أو فكري، وأحياناً يرتبط ببحوث ودراسات ميدانية أو مكتبية أو يجمع بين أكثر من مصدر للبيانات والمعلومات.

تسير العملية البحثية في الواقع ببطء، وأحياناً في سرعة، أحياناً تتطلب مشورة وتداولاً مع أعضاء الجماعة العلمية، وأحياناً لا تتطلب مثل هذا التشاور الجماعي، أحياناً تفرض درجة من الإبداع والابتكار، وأحياناً أخرى ترتبط أكثر فأكثر بنظريات قائمة.

وفي بناء عملية بحثية نموذجية، وتقديم خطوات محددة لخطة بحث افتراضية، فإن الهدف أولاً: الوقوف على طبيعة العملية البحثية في شكلها الكلي العام، وثانياً: التأكيد على شروط ومكونات العملية، ويترك لكل حالة أن يتقدم الباحث فيها بخطة تعبر عن شخصيته أولاً وإبداعه وإلمامه بالأدبيات الأساسية، وموضوع بحثه والمشكلة التي يتناولها في بحثه وقد تحددت زماناً ومكاناً.

(١) انظر

مكونات البحث

نشير في البداية إلى مكونات أساسية^(١) ، للهيكل الأساسي للبحث يلتزم بها الباحثون والطلاب كالعنوان والمقدمة والخاتمة، وصفحات ما قبل البحث ذاته والتي تتطلبها بعض المؤسسات العلمية ، فضلاً عن الملاحق والمستخلصات.

صفحات ما قبل البحث

في الرسائل العلمية تبدأ الصفحة الأولى بعنوان الرسالة واسم الباحث والمشرف والدرجة العلمية المقدمة الرسالة كجزء من المتطلبات الأساسية لئليها، في تخصص محدد، ويسجل في هذه الصفحة اسم الكلية والجامعة المانحة وتاريخ الرسالة.

وقد تلى صفحة العنوان صفحة الاعتماد أو التعريف لبيان اسم الباحث وعنوان الرسالة والدرجة والتخصص وأعضاء لجنة المناقشة وتاريخ المناقشة، وذلك وفق النظام المعمول به في الكلية والجامعة المانحة للدرجة.

وللتأكد من مطابقة صفحتي العنوان والتعريف للنظام المعمول به، يقوم الباحث عادة بمراجعة الرسائل السابقة، أو دليل قد توضح فيه الجهة المانحة تفاصيل إعدادهما للاسترشاد أثناء إعداد الصفحتين.

ثم تأتي صفحات الإهداء والشكر، وفهرس المحتويات — والجداول والأشكال إن وجدت — عقب ذلك تأتي أجزاء الرسالة، التي تبدأ عادة بالمقدمة، فأجزاء البحث، وتنتهي بالخاتمة، وتأتي الملاحق — إن وجدت — ثم قائمة المصادر، عقب الخاتمة.

عنوان البحث

يحظى عنوان البحث باهتمام بالغ، وتدقيق ومراجعة، ويخضعه الكثيرون لشروط ومعايير في الصياغة، تلخصها "قاعدة الملاءمة" والتي يمكن تلخيصها في ثلاث عناصر هي: الدقة والوضوح والإيجاز.

تعني الدقة أن يعكس العنوان مضمون البحث، أو المحتوى الذي يصل إليه القارئ من قراءة البحث ذاته، بحيث يعبر على نحو أمين عن هذا المحتوى، فلا يكون

(١) عن خطة البحث ومكوناتها ، ومكونات البحث ، انظر

V J. Shannon et. al. (1994) Reading, Writing and Library Research. Westmark Drive, Iowa: Kendall / Hunt Pub. Co. P 5.

عنوانًا جذابًا أو واعدًا بما لا يتضمنه البحث، فيحمل تضليلاً، أو يتجاوز الصدق والأمانة في التعبير.

كذلك تعني الدقة التعبير المحدد عن مضمون معين، فلا يصلح للبحث العلمي ذلك العنوان الفضفاض الذى يتسع لأكثر من معنى، ومن ثم يبتعد عن التعبير الدقيق عن مضمون البحث.

الوضوح الكامل هو العنصر الثانى لقاعدة الملاءمة، والعنوان الواضح يعبر عن وضوح وتحديد مشكلة البحث، وموضوعه، ويبعد القارئ عن احتمالات إساءة الفهم، أو الارتباك فى المعنى.

ومن خلال دقة العنوان وأمانته فى التعبير عن مضمون البحث، ووضوحه التام، يمكن توقع أن ينجح الباحث فى مهمته، ويجذب القارئ لقراءة البحث، على عكس العنوان الذى لا يشير إلى موضوع البحث، أو لا يتميز بالقدر الكافى من الوضوح والدقة فيتوقف القارئ عنده، دون إكمال قراءة البحث.

أما الإيجاز فيفرض على الباحث اختيار أقل عدد ممكن من الكلمات، بعناية فائقة ويبالغ البعض فى تحديد حجم معين لعنوان البحث، كأن لا يزيد عن ثلاث سطور أو عدد محدود من الكلمات، مما قد يفرض على الباحث تجنب كلمات أو تعبيرات قد لا تحمل الكثير من المعنى، مثل: محاولة لدراسة، أو دراسة نظرية مع محاولة التطبيق. فالعنوان الملائم هو الذى يتضمن فى إيجاز واختصار النسبة الأكبر من مكوناته من الكلمات المعبرة بدقة وذات الأهمية فى مواقعها. والتى تحدد على نحو أمين موقع البحث وبؤرة المعالجة فيه.

وبناءً على قاعدة الملاءمة، وما تقوم عليه من الأعمدة الثلاثة فى الدقة والوضوح والإيجاز يضع البعض تصنيفات للعنوان الملائم منها:

- ١- العنوان التلغرافى، ويجمع بين الإيجاز التام والوضوح الشديد.
- ٢- العنوان فى صيغة سؤال، ويقدم البحث الإجابة أو الحل للسؤال الذى يحمله.
- ٣- عنوان يفيد نتائج البحث، أو أهمها، ويقدم فى إيجاز تلك النتائج.

العنوان الملائم ينقل إلى القارئ بشكل أمين، ما يناقشه البحث، لكن لا ينقل مضمون البحث كاملاً إليه، بما يجعله فى غير حاجة إلى قراءته. من هنا أهمية الإيجاز فى العنوان، خصوصاً وأن العنوان المطول يتطلب جهداً وحيزاً أكبر فى قوائم المراجع، ولا يكون موضع ترحيب عادة.

المقدمة

تمثل المقدمة مدخل الموضوع، وهيئة القارئ لاستكمال قراءة البحث، ويتوقف مضمون المقدمة على طريقة الباحث، وتكوينه العلمي بل وشخصيته، واستخدامه مهارته وخبرته، وما لديه من معلومات وطريقة لعرضها وترتيب أولوياتها.

تحتل أهمية الموضوع صدر المقدمة أحياناً، وقد يربط الباحث هذه الأهمية بالتطورات الجارية، أو حدث تاريخي، أو وقائع يراها ذات مغزى، أو بتوقعات وتنبؤ يوضح جوانب خاصة في أهمية بحثه.

وقد تستخدم المقدمة لبيان حدود الموضوع والمشكلة البحثية والمنهج المستخدم، وقد تتضمن الفروض وخطوات البحث وتتابعها، والصعوبات التي واجهها الباحث، كما قد يستخدمها الباحث في شكل ملخص متتابع للخطوات والأجزاء الأساسية التي عالجها في بحثه، وصولاً إلى نتائجه.

وقد يجمع الباحث في مقدمة بحثه بين أهمية الموضوع وعرض موجز لخطة بحثه، مع إشارات للصعوبات المنهجية أو المسارات التي اتخذتها فروض بحثه سعياً وراء اختبار صحتها، على أن حجم المقدمة؛ بالإضافة إلى الخاتمة، يفضل أن يكون حجمهما معاً في حدود ٥٥% من حجم البحث الكلي.

الخاتمة

تصاغ خاتمة البحث في ضوء مفهوم الباحث لأهميتها ووظيفتها في بحثه، مثلها مثل المقدمة، كما أن المضمون الذي تحمل الخاتمة يكون عادةً مصاغاً في ضوء ما حملته المقدمة من مضامين.

إلا أن الخاتمة قد تتناول الخلاصة التي توصلت إليها الدراسة في إنجاز، وقد يكون ذلك في سياق ملخص موجز لعناصر ومحاور البحث الرئيسية، وصولاً إلى نتائجها، في تسلسل وترباط منطقي يجمع كافة الخيوط والروافد، ليؤدي وظيفة حيوية بالغة الأهمية في إحكام واتساق الروابط التي تحقق للبحث تماسكه في شكله الكلي العام، بناءً على أجزائه ومكوناته، وما بينها من تتابع وانسجام.

وقد تستخدم الخاتمة لاستعراض نتائج البحث فحسب، أو أهم محاوره وركائزه، أو ما يوصى به الباحث، وقد يعمل الباحث إلى ربط الخاتمة بتوقعات، أو سيناريوهات مستقبلية يراها أكثر ملاءمة ليختتم بها بحثه.

الملاحق

تضم الملاحق البيانات والإحصاءات وأحياناً وثائق أو نماذج استخدمت في البحث مما لا يجوز أن يوضع في متن الرسالة أو الكتاب ويكون لكل ملحق عنوان خاص به، وتظهر هذه العناوين في فهرس المحتويات. وتأتي الملاحق عادة عقب الخاتمة، وقبل قائمة المصادر.

من أمثلة الوثائق والملاحق: استمارة الاستبيان التي اعتمد عليها البحث، جداول أو إحصاءات أولية، نصوص معاهدات، أو مواد قانونية، أو نص الدستور، بالنسبة للدولة، أو النظام الأساسي أو الميثاق، بالنسبة للمنظمات والمؤسسات، وغيرها من نصوص ووثائق وبيانات أولية.

مستخلصات البحوث:

يجب أن تحظى هذه المستخلصات باهتمام الباحث، فكثير من القراء من يكفي بقراءة هذه المستخلصات^(١)، ويجب أن يتضمن المستخلص في إيجاز مشكلة البحث ومنهجه وأدواته وإطاره النظري والفروض وأهم النتائج.

في الرسائل العلمية يكون المستخلص عادة في حدود صفحتين أو ثلاثة، وإن كان على الطالب أن يبحث عن الحجم والطريقة المعمول بها في الكلية والجامعة المانحة للدرجة العلمية للاسترشاد بها في عمله^(٢).

وقد يطلب ملخصاً للبحث، وليس مجرد مستخلص، وملخصات الرسائل العلمية تكون عادة أكثر شمولاً وتفصيلاً، حيث تغطي قدرًا أكبر من إجراءات ومكونات البحث والنتائج التي تم التوصل إليها، لذلك قد يستغرق عدد أكبر من الصفحات، لكن يظل في حدود معتقولة (بتراوح ما بين ٢,٥ - ٤% من حجم الرسالة). وقد يطلب الملخص بلغة أخرى غير اللغة التي كتب بها الرسالة العلمية أو البحث.

(١) تحدد بعض الدوريات مستخلص abstract المقال العلمي في حدود لا تتجاوز سبعين كلمة، أو نحو ٥% من حجم المقال، وفي البحوث الطويلة ٢٠٠ كلمة فقط. وتنتشر على شبكة الانترنت مثل هذه المستخلصات بشكل أصبح شائعاً.

(٢) قد يطبع المستخلص ضمن مجلد الرسالة، دون ترقيم صفحاته، وقد يطلب المستخلص باللغتين العربية والإنجليزية. كما تشترط بعض الدوريات تقديم المستخلصات باللغة الإنجليزية في حالة المقالات العربية وباللغة العربية في حالة كتابة البحث ذاته بالإنجليزية.

الفصل الثاني

تحديد الموضوع والمشكلة البحثية

عملية اختيار موضوع البحث

يمثل اختيار الموضوع أهمية رئيسية في العملية البحثية، ويعد النجاح في هذا الاختيار بمثابة الدافع القوي للباحث، لكن في بعض الأحيان قد يتسرب الإحباط إلى الباحث عند اختياره للموضوع بسبب انتقاله بين موضوع وآخر، دون أن يستقر في اختياره بسهولة، على موضوع محدد ضمن موضوعات بديلة لديه ومثل هذا الإحباط له نتائج غير طيبة على الباحثين الشبان عادةً. ولتجنب مثل هذا الإحباط في اختيار الموضوع، ينصح البعض بمراعاة عدد من القواعد من بينها:

- ١- يجب الإصرار على الموضوع عندما يكتشف الباحث ندرة ما نشر حوله.
- ٢- الاستمرار في الموضوع والتحلي بالثابرة قبل اتخاذ القرار في ضوء الوقت والإمكانيات والمادة العلمية المتاحة.
- ٣- ابدأ بحثك مستكشفاً جوانب الموضوع، دون الارتباط بتكليفات محددة، أو التزامات مبكرة يقترحها المشرف مثلاً، ودون الإجابة عن تساؤلات من قبيل: هل ثمة مراجع مقبولة؟ وما الجهات التي يجب التشاور معها.
- ٤- امنح مشروعك الوقت والفرصة الملائمة، والثابرة حتى يرى المشروع النور، حتى لو كانت المادة في البداية غير متاحة بكاملها، أو مازلت بحاجة إلى المزيد منها، حاول الاستمرار.
- ٥- حاول بنفسك أن تبحث، وبالتشاور مع آخرين — ومنهم أمناء المكتبة على وجه الخصوص — الكتابات المتاحة في الموضوع، أو الموضوعات الوثيقة الصلة به. حدد هذه الموضوعات في شكل عناوين أو كلمات مفتاحية لتستخدمها في محاولاتك.
- ٦- لا تحاول في هذه المرحلة المبكرة تضيق موضوع البحث بشدة، توج محاولاتك بالثابرة والاستمرارية في البحث. والموضوعات التي لا يتم تضيقها بشدة تكون عادةً أكثر ملائمة، للوصول إلى مصادر ومعلومات بشأنها.

٧- في هذه المرحلة لا تحاول الإفراط في طباعة أو تصوير أو امتلاك مصادر واسعة — كالكتب والمقالات والمواد من الإنترنت — دون التأكد من ملاءمتها ومحتواها ، حتى لا يفقد الباحث الكثير من وقته وجهده وماله بلا طائل^(١)

تنبع أهمية البحث عادة من فناعة لدى الباحث بأهمية، وضرورة القيام بالبحث، وتناول الموضوع يلبي عادة دافعاً له مغزاه عند الباحث، وكثيراً ما تعبر أهمية البحث عن جانبين: أحدهما عملي والآخر علمي:

الجانب الأول عملي، ويرتبط بالحياة، أو بالمشكلات التي يواجهها المجتمع، كأن تكون قضية لها أهميتها الحيوية للأمة — قضايا ولاء أو هوية أو فساد سياسي أو تهديد للقيم التي يعتز بها المجتمع — أو لها أولوية طارئة في التطور السياسي للمجتمع — كالعنف، أزمات طارئة وإدارتها، الحروب — والحقيقة أن علم السياسة، وصفة السياسي، قد أخذت تتسع دائرتها لتشمل العديد من القضايا والمشكلات. كما أن تطور علم السياسة، قد أضاف إلى أجندة البحث السياسي موضوعات لا حصر لها تراوح من البيئة إلى سياسات المياه والفضاء، ومن التنشئة والاتصال السياسي إلى السياسات الخارجية وعلاقات الحضارات، وأثيرت قضايا كإدارة الصراع والعنف والسلام والديمقراطية والتكامل والتكتلات وتفكك الدول وحقوق الأقليات وغيرها.

أما الجانب العلمي أو الأكاديمي، التي تمثلها أهمية البحث، فإنها ترتبط بحاجة تصبح أكثر وضوحاً، في إطار الحقل الدراسي، أو الجماعة العلمية التي يمثلها، للدراسة والتنظير لتعزيز إمكانية تناولنا ومعالجتنا لعدد من الظواهر والقضايا، ومثل هذا النوع من الدراسة والتنظير يتطلب مستويات رفيعة من البحوث والتدريب، وقد لا يكون متاحاً في ظروف معينة. وقد تكون الإمكانيات المتاحة لدى الجماعة العلمية، من الباحثين المدربين والمال والوقت والإمكانيات على درجة من المحدودية بما يقيد إلى حد بعيد من مثل هذه البحوث النظرية أو الأساسية، الأمر الذي يضع بدوره حدوداً قاسية على تطورها العلمي وآفاقه.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأهمية التي يمثلها موضوع البحث لا ينفصل عادة جانبيهما، العملي والعلمي، بعضها عن بعض، فمعالجة قضية الأمن القومي مثلاً، قد تبدو الحاجة العملية إليها شديدة ، بالنظر إلى الأوضاع التي تشهدها

(١) عن خطة البحث ومكوناتها انظر V J. Shannon et. al. Op. Cit., PP 115-121. راجع ملحق (٤) بالكتاب الثاني، حيث بعض النماذج التطبيقية لتدريب الطلاب على إعداد خطة البحث والمشروعات البحثية.

وفي الوقت ذاته تبدو حاجة أكاديمية ملحة إلى تطوير نظرية الأمن القومي، وتنظيراً للقبضات والأبعاد والتوقعات المحتملة المرتبطة بالأمن القومي العربي، بما يسهم في فهم ومعالجة هذه القضايا والأبعاد والتوقعات، فضلاً عن الأهمية العملية.

يتوقف اختيار موضوع البحث، وتحديدته، وكذلك صياغة وتحديد المشكلة البحثية، والأسئلة البحثية — وما يرتبط بها أحياناً من فروض — يتوقف على أربعة جوانب أساسية تشمل:

أولاً اهتمام الباحث، ويشكل الاهتمام في مستوياته العليا لدى أولويات الباحث قوة دافعة أساسية تكفل المثابرة في البحث وتحمل الباحث المستمر لعناء ومتطلبات البحث، وتضمن للعملية البحثية الاستمرارية والتطور، لتجاوز الصعوبات والمراحل التي تستلزمها، وقد يرتبط اهتمام الباحث باهتمام عام لدى الجماعة العلمية، أو جهة بحثية، أو أجندة تحددها مؤسسة أكاديمية، قد توفر من الدعم المادي والفني ما يعزز إمكانيات البحث، ويشجع الباحثين.

ثانياً: اهتمام الباحث بالموضوع يشكل قاعدة أساسية في اختيار وتحديد ذلك الموضوع، ومع اختيار الموضوع تبرز بشكل واضح ضرورة تحديد أبعاد ومكونات هذا الموضوع، وتحليل هذه الأبعاد، وتأكيد الأهمية التي تمثلها بعض الأبعاد والعناصر خلال العملية البحثية.

ثالثاً: تنعكس المكونات والعناصر الأساسية أو المحاور التي حددها الباحث خلال تحديده للموضوع على خطة البحث وما تتضمنه من تقسيم للدراسة، وتسؤلات وفروض، ومن أدوات وأطر تحليلية.

رابعاً: يستند اهتمام الباحث بالموضوع وتحديدته لمكونات الموضوع الأساسية إلى عوامل عديدة يأتي في مقدمتها عاملان:

أولهما: ملاحظة الباحث، والتي قد ترتبط بخبرته، ومعايشته للحياة السياسية، وإدراكه وتوقعاته، والطرق والمسالك المختلفة التي تعرف من خلالها على الموضوع بمختلف عناصره وتطورات، وقد يضاف إلى عامل الملاحظة منطق الباحث وإدراكه وتوقعاته، وأيضاً طموحه وآفاق تطلعاته نحو إجراء بحوث على درجة من الدقة والمستوى الرفيع.

ثانيهما: قراءات الباحث، خصوصاً الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع ذاته، أو موضوعات أخرى قريبة من الموضوع، أو مرتبطة به على نحو

أو آخر، كما قد يرتبط بالإطار النظري، وتلبية متطلبات أساسية محددة يفرضها.

مثال ذلك: أحد الباحثين الذي قدم نفسه — أو لتصور ذلك — مرشحاً في الانتخابات البرلمانية، وبناءً على خبرته وملاحظاته أصبح موضوع الانتخابات لمجلس الشعب ذات أهمية خاصة لديه، فيتجه إلى المزيد من القراءة واستعراض الأدبيات السابقة التي تناولت البرلمان والانتخابات، وقد يتجه في تحليله إلى تأكيد عناصر وظروف العملية الانتخابية — كالعنف والمال وكشوف الناخبين والإشراف القضائي وقانون الانتخابات والأحزاب والدعاية الانتخابية، وقد يركز في موضوع بحثه على بعض هذه العناصر والمكونات، كالعنف والمال وسيطرة أحد الأحزاب، بشكل انتقائي، وهذا في ذاته لا يشكل تحيزاً مسبقاً، وإنما يعد تنقيحاً وبلورة لها مغزاها في تحديد بؤرة البحث ومراكز الاهتمام الأساسية.

والواقع أن مراجعة الأدبيات السابقة قد تؤكد على أهمية متغيرات وعوامل كالانتماء الحزبي، أو تنامي ظاهرة المستقلين، أو جوانب أخرى ترتبط بالعملية الانتخابية ونتائجها ومغزاها. بعبارة أخرى فإن تحديد الموضوع قد ينصرف إلى التركيز على ثلاثة أو أربعة متغيرات، وربما أقل، حيث لا يعقل أن يبحث الموضوع كافة المتغيرات المحتملة، أو يمنحها نفس القدر من الأهمية والعناية، فالمتغيرين أو الثلاثة موضع التركيز تكون ذات مساهمة أعظم في تفسير وتوضيح الظاهرة موضع الدراسة. وقد يتبنى الباحث إطاراً نظرياً يفرض الاهتمام بعمليات الدعاية أو العنف أو نزاهة الانتخابات وما تعكسه من درجة للتحويل الديمقراطي في النظام السياسي.

المشكلة البحثية

يأتي تحديد المشكلة البحثية كخطوة أولى في خطة البحث، قبل تحديد البيانات اللازمة والإجراءات، وقبل جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، إنها تسبق صياغة الخطوة عادة، وتحمل قدرًا من الغموض والتساؤل بما يدفع الباحث في اتجاه العملية البحثية.

لكن ما هي المشكلة البحثية؟ وكيف يتم تحديدها أو صياغتها في إطار البحوث السياسية؟

الحقيقة أن كثير من الطلاب والباحثين يجدون صعوبة في صياغة وتحديد مشكلاتهم البحثية، وهذا قد يرجع في الأساس إلى عدم فهم هؤلاء لمعنى البحث العلمي.

وقد يعتقد البعض من هؤلاء أن مجرد عمليات من قبيل تجميع البيانات، أو إيجاد علاقة ارتباط بين مجموعة من المعطيات، أو المقارنة بين حالتين تُعد في ذاتها بمثابة "بحثاً علمياً"، والواقع أن مثل هذه العمليات لا تكفي في ذاتها لأن تُعد بحوثاً، وإنما هي جوانب للنشاط والعمل، وفي أحسن الأحوال فإنها مجرد خطوة على طريق البحث، الذي يجب استكمالها ومتابعته في شكل محدد، ليصبح بمثابة بحث علمي متكامل.

كذلك فإن هذه الأوجه للنشاط لا تعتبر بمثابة مشكلة بحثية، فالبحث تطبيق لمنهج علمي — وليس مجرد أوجه لنشاط يقوم به الباحث — وله خطواته المتتالية، وصيغته المتكاملة دون تجزئة.

مثال ذلك: علاقة الارتباط بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، فهي علاقة في ذاتها لا تشير إلى بحث علمي متكامل، وإنما مجرد خطوة، يسير الباحث متابعاً خطوات أخرى للتحليل والتفسير واختبار للفروض وصولاً إلى نتائج محددة.

كذلك مقارنة نظام سياسي في دولة متقدمة بإحدى النظم السياسية النامية قد لا يعنى الكثير، فالمقارنة في ذاتها قد تحمل سمات للسطحية، ومجرد الوصف والعرض بطريقة قد تساعد على تحديد بعض فئات لأوجه الشبه والاختلاف بين النظامين، لكن يظل البحث العلمي أكثر عمقاً وشمولاً من مجرد عرض بعض فئات للمقارنة، حيث يلزم على سبيل المثال التعمق في تحليل الأسباب التي من شأنها تأكيد عوامل الاختلاف، وتلك التي تدفع إلى التشابه والتقارب بين النمطين من النظم السياسية.

فالمقارنة تأتي ضمن أدوات وخطوات وإجراءات، وتتابع في العملية البحثية إلى أن تتكامل في شكلها الكلي والنهائي.

المشكلة البحثية ليست هي المشكلة أو الأزمة السياسية، ومن ثم فمن الأهمية بمكان التمييز بينهما، حيث يحدث كثيراً الخلط بين مشكلات البحث، والمشكلات أو الأزمات السياسية، فالأخيرة تشير إلى توترات وصراعات أو مواقف مفاجئة في العلاقات بين أطراف أو داخل نظم أو أبنية أو جماعات، قد لا تجدى معها أدوات وآليات إدارة الأزمات وحل المشكلات ذات الطابع الروتيني أو التقليدي المعتاد، فقد

تعبر هذه التوترات عن قمة التفاعلات وأوجه التطور في المواقف. إنها أشبه ما تكون بالعقدة في المسرحية أو الرواية، حيث تتشابك عندها العلاقات والأحداث والمواقف.

أما مشكلة البحث فهي "قضية خلافية" تحتاج إلى تفسير وتحليل، أو سؤال بحثي يجري البحث بهدف الإجابة عنه، أنها موضوع يغلفه الغموض، وندرة ما يعرف عنه من معلومات أو تضاربها، أو هي ظاهرة تحتاج إلى تفسير، وإلقاء الضوء على أبعادها المختلفة، وبطبيعة الحال قد تكون المشكلات والأزمات السياسية من مشكلات البحث في علم السياسة، إلا أن المشكلات البحثية تتسع دائرتها لتتجاوز المشكلات والأزمات السياسية، الأمر الذي يؤكد أهمية التأكيد على الشروط الواجب توافرها في نوعية المشكلات والقضايا والموضوعات التي تصلح لأن تكون مشكلات بحثية.

ترتبط مشكلة البحث بقدر من الغموض، أو ندرة المعلومات وتضاربها، أو العجز عن اختيار البدائل والحلول الممكنة لها، واختيار الباحث للموضوع من شأنه أن يساهم في تحديد المشكلة البحثية، فيصبح هذا التحديد بمثابة حلقة من حلقات متتالية تشكل في مجملها العملية البحثية.

فموضوع البحث مثلاً قد يكون كارثة الهزيمة في ١٩٦٧، لكن المشكلة البحثية قد تكون أوج الأزمة عند بدء العمليات العسكرية، أو التطورات السابقة مباشرة على ذلك، أو تكشف حجم الهزيمة وآثارها الغائرة والتراكمية في نطاق يحدده الباحث زماناً ومكاناً وموضوعاً، أو قرار معين لسحب القوات مثلاً، والتي يحيط بها قدر من الغموض، وتثير تساؤلات واسعة في إدراك الباحث ورؤيته. وتكون المعالجة في هذا الإطار بهدف إزاحة الغموض والإجابة عن علامات الاستفهام المثارة وتقديم حلول لها.

والقراءة المتأنية والواسعة خير معين للباحث، فضلاً عن ملاحظته وخبرته ومهارته في تحديد المشكلة البحثية وبلورتها في شكل رصين، بحيث يبدو البحث تشخيصاً أميناً لهذه المشكلة، ويقدم معالجة وتحليلاً وتدقيقاً، وتفسيراً، وربما تنبؤاً بما يحيط بها، والحلول المطروحة بشأنها.

شروط المشكلة البحثية

يلزم توافر عدد من الشروط والخصائص، من حيث الموضوع، ومن حيث الشكل أو الصياغة في المشكلة البحثية، لكي تصبح صالحة ضمن خطة البحث، ومن أهم هذه الشروط:

أولاً الشروط الموضوعية وتشمل الأهمية، وعمق التحليل، والإمكانيات المتاحة للقيام بالبحث.

أما الأهمية فإنه تشكل الدافع الأساسي والحافز للباحث الذي يدفعه إلى اختيار وتحليل المشكلة بأبعادها المختلفة، والمثابرة على تحمل المعاناة البحثية، وتخطي الصعوبات التي تثيرها، وكلما تعززت الأهمية وتأكدت، كلما تزايد هذا المحرك والحافز أو الدافع لدى الباحث.

وتحمل الأهمية ثلاث أبعاد رئيسية، فقد تكون أهمية ذاتية أو شخصية ترتبط بالباحث نفسه، أو أهمية عملية ترتبط بالحياة أو المجتمع والدولة التي ينتمى إليها الباحث، وقد تكون أهمية علمية ترتبط بحالة العلم والمساهمة في تراكم المعرفة العلمية.

فالباحث يجب أن تتوافر لديه عوامل الاهتمام بالقضية التي يثيرها في بحثه، بحيث يجد في العملية البحثية، رغم ما تمثله من عمل شاق وتحديات وصعوبات، تلبية لاهتمام خاص بداخله، مما يثير طاقاته وإبداعه، وعمله الجاد المتواصل.

وكثير من المشكلات البحثية تكون ذات أهمية كبرى للأمة أو المجتمع السياسي المرتبط بها، أو تمس جماعة أو جمهور له من الأهمية والتأثير السياسي ما يميزها، وتكون نتائجها حاسمة في تطورها السياسي، فالأهمية العملية قد ترجع إلى ما تمثله المشكلة البحثية والقضايا التي تعالجها، وما يرتبط بها من توقيت وطريقة تناول، من مصالح أو قيم ومعتقدات راسخة لدى قطاعات رئيسية في المجتمع، وهكذا قد تتاح للباحث الأجواء الملائمة ليس فقط من خلال التعاطف وتوفير المناخ الملائم لإجراء بحثه، أو تقديم الدعم المالى والفنى والبشرى له، بل والدافع السياسي والوطني لذلك قبل كل هذا وذاك.

وثمة أهمية علمية أيضاً قد تقف وراء المشكلة البحثية، تمنحها مغزاها وأولويتها، كأن تسهم في سد نقص قائم في الأدبيات بالمكتبة العربية، أو تصل

إلى نتائج وتعميمات، أو تبرهن على وجود علاقات معينة، أو تثير توقعات واحتمالات، أو تصل إلى اكتشافات ذات أهمية في نطاق الحقل أو التخصص، وقد تشعر الجماعة العلمية بأهمية مشكلة بحثية محددة، فترصد لها الإمكانيات والدعم، وتضعها في أولوية أجندتها البحثية، وتوجه الباحثين ودارسي الماجستير والدكتوراه إليها.

وبناءً على التمييز بين الأهمية العلمية والعملية والذاتية للمشكلة البحثية، يمكن التمييز بين ثلاث مصادر رئيسية للمشكلات البحثية: علمية أو أكاديمية، وعملية أو تتعلق بالحياة السياسية والدول والنظم والمؤسسات والعلاقات بينها، وذاتية تتعلق بخبرة الباحث ذاته. وقد يكون مصدر المشكلة البحثية علمياً وعملياً وذاتياً في آن واحد، بمعنى أن يستند الباحث إلى اهتمامه الشخصي بالفكرة أو القضية، وما شهدته الحقل أو التخصص من تنظير بشأنها، وما شهدته القضية في الواقع الفعلي من تطورات وتفاعلات.

تشمل المصادر الأكاديمية أو العلمية

- ١- الدراسات السابقة أو الأدبيات التي سبق أن تناولت نفس المشكلة أو موضوعات وقضايا قريبة منها.
- ٢- الكتابات السياسية والتاريخية وغيرها من كتابات تعبر عن قضايا وأعمال تصبح مصدراً للأفكار، وتذخر كثير من الكتابات برصيد هائل من مشكلات وموضوعات تصلح للبحث السياسي العلمي.
- ٣- نتائج البحوث والدراسات التي تنتمي إلى الحقل، أو الجماعة العلمية، وما تقدمه من إنتاج فكري يأخذ في التراكم، ويكون مجالاً خصباً لتوليد الأفكار والمشكلات البحثية المتجددة.
- ٤- النظريات السياسية، والنماذج والمفردات والموضوعات والقضايا الجديدة، فنظريات وقضايا الحداثة، التحول الديمقراطي، العولمة، عصر المعرفة، النظام الدولي وحوار الحضارات، ومشكلات كالبينة والمياه وحقوق الإنسان والأقليات والمرأة والفقر وغيرها، وما يرتبط بها من نماذج وأطر تحليلية أو نظيرية قد تكون مصدراً لمشكلات وموضوعات بحثية ملائمة.

أما المصادر العملية فهي تشير إلى جوانب وأبعاد الحياة السياسية الداخلية، والعالمية، وما تشهده من تطورات، فالحرب على العراق وقضايا

أسلحة الدمار الشامل، واضطهاد الأقليات، ومآسي الصراعات العرقية، وتطور قضايا كالعنف والصراعات المسلحة وغيرها مما يشهده العالم من تطورات، قد تكون مصدرًا له أهميته ومغزاه، يمد الباحثين بمعين لا ينضب من الأفكار والمادة الملائمة لصياغة مشكلات بحثية وتساؤلات في بحوثهم^(١)

أما المصادر الذاتية فإنها تشير إلى الاهتمام الشخصي للباحث، وميوله وقيمه وإرادته وما يمثله من خبرة ودراية، وكذلك ملاحظة وتخصص واحتكاك علمي بالجماعة العلمية، وفي المؤتمرات واللقاءات العلمية، وإن كان على الباحث أن يراعي ضرورة حد أدنى من الموضوعية في تناول مشكلات تم اختياره لها على أساس ذاتي أو شخصي.

ويمكن للباحث أن يشير في بحثه إلى مصادر بحثه والأسباب التي تقف من وراء اختياره وتحديد المشكلة البحثية، ويوضح دلالتها وأهميتها النظرية، وكذلك مغزاهما الفعلي وقيمتها الفعلية أو التطبيقية، الأمر الذي يضيف على المشكلة البحثية مكانتها وأهميتها كما عبر عنها الباحث.

وعن عمق التحليل فإن المشكلة البحثية التي لا تعبر عن مجالاً للتفسير والتحليل بشكل جاد ورصين، لا تدخل في إطار البحث العلمي أساساً، مثل هذه المشكلات قد لا تتطلب خطة بحثية ومنهجاً علمياً وأدوات وإجراءات وعناصر العملية البحثية المتكاملة، ومن ثم لا تصلح لأن تكون مشكلة بحثية بالمعنى الذي يفرضه البحث العلمي.

فالوصف المبسط الذي يقتصر على سرد عدد من فئات وخصائص نظام سياسي معين، أو الأسئلة التي تفترض إجاباتها نعم أولاً، دون تحليلات معمقة تنفذ إلى ما وراء المسائل السطحية، وحتى المقارنات البسيطة لا تكفل في ذاتها وجود مشكلة بحثية ملائمة.

(١) لعل أبرز أمثلة لذلك في منطقتنا: تطور الصراع العربي الإسرائيلي، والأوضاع في العراق، كذلك الصراعات الدامية في أفريقية، وتطور صورة العالم الإسلامي وغيرها من أمثلة يتناولها الباحثون في بحوثهم ورسائلهم العلمية بشكل واضح ومتزايد. ومصادر هذه الأمثلة متعددة، تجمع بين المصدر العلمي والكتابات النظرية، والتطورات الفعلية والكتابات السابقة التي عاجلتها، فضلاً عن اهتمامات الباحثين وخبراتهم وتوقعاتهم في إطار انتماهم لأمتهم وشعورهم بقضاياها وهمومها اليومية.

وهناك من يشير إلى دور تساؤلات البحث وفروضه في التحديد الأكثر دقة للمشكلة البحثية حيث تحمل صياغة التساؤلات البحثية في ثناياها تحديداً أكثر دقة للمشكلة البحثية، وتوضيحاً أكثر لموضوع البحث وأبعاده، وحدود المعالجة، من جهة أخرى فإنها قد تشير إلى فروض ومقترحات تدور حولها المعالجة.

كما يعتقد البعض بأهمية الفروض، في بلورة وتحديد المشكلة البحثية ذاتها والفرض — وهو وفق هؤلاء عبارة عن صياغة تعبر عن علاقة ممكنة بين عناصر نسق معين، وأن تكون مثل هذه الصياغة بالشكل الذي يسمح باختبار هذه العلاقة امبيريقياً — شرط ضروري في البحوث التجريبية المنضبطة، ولذلك فإن خطة البحث يجب أن تتضمن قائمة بالفروض الأولية التي تنطلق منها الدراسة، ومثل هذه الفروض تسهم بدورها في بلورة تساؤلات البحث والمشكلة البحثية.

والحياة الواقعية بطبيعتها تشهد تعقيدات واسعة، وكثيراً ما يجد الباحث أن البيانات التي يقوم بجمعها لا تتناسب ولا تتلاءم مع الفرض الأصلي، وقد لا يجد أمامه إلا أن يقوم بصياغة فروض جديدة أثناء عملية تحليل البيانات.

أما عن توافر الإمكانيات المتاحة اللازمة للعملية البحثية فهي ذات أهمية لإتمام وتكامل العملية في مجملها، فالباحث يجب أن تتوافر لديه القدرات والمهارات والخبرة، فضلاً عن الخلفية العلمية والنظرية، كما يلزم إتمام البحث واستمراره حتى نهايته توافر إمكانيات عديدة ومتنوعة، فالنفقات لتمويل شراء المراجع والحصول على المصادر المختلفة، أو لجمع وتفريغ وتحليل البيانات وما تستلزمه من معالجة إحصائية قد يقوم بها متخصصون، واستخدام الحاسبات الآلية أو شبكات الانترنت والمواقع ذات الأهمية للبحث على الشبكة، وغيرها من نفقات وإمكانيات قد تكون عاملاً حاسماً في استمرارية ونجاح الباحث أو توقفه وتعثر إتمام بحثه.

ثانياً: الشروط الشكلية للمشكلة البحثية وكذلك موضوع البحث وتساؤلاته، بحاجة دائماً إلى عرضها في وضوح كامل، وهذا يتطلب أولاً أن يفهم الباحث مشكلة بحثه، وذلك حتى يكون قادراً على التعبير عنها في لغة واضحة محددة ودقيقة، وفي كلمات قليلة بقدر الإمكان، بحيث يستطيع أي فرد آخر، أو

باحث، أن يقرأها ويفهمها ويكون من السهل توصيل مضمونها للآخرين. وثانياً فإن العرض الواضح والدقيق للمشكلة البحثية، واختيار الباحث كلماته بدقة وعناية، للتعبير عن المشكلة دون لبس، من شأنه أن يوضح من ناحية الهدف من وراء العملية البحثية، ومن ناحية أخرى يساهم في الوصول بهذه العملية إلى غايتها، على نحو ملائم. وثالثاً فإن فهم الباحث للمشكلة البحثية وعرضها بوضوح سوف ييسر له متابعة خطوات البحث بدقة، ويكون عندئذ قادر على فهم وتحديد المصطلحات والمفاهيم والمؤشرات، وصياغة الفروض، وجمع وتنظيم وتحليل البيانات، وغيرها من اعتبارات تكفل للعملية البحثية التكامل والنجاح.

ويقصد بالشروط الشكلية، أى من حيث اللغة وطريقة العرض، ومن بين أهم هذه الشروط:

- ١- عرض المشكلة البحثية في عبارات دقيقة واضحة محددة.
 - ٢- تحليل المشكلة البحثية إلى عناصرها الأولية، أو إلى مشكلات فرعية، ويمكن للباحث ترجمتها في شكل تساؤل مركزي، وتساؤلات فرعية.
 - ٣- تحديد المسلمات التي تستند إليها المشكلة البحثية، والتي بدورها لا يكون للمشكلة البحثية وجود، وقد يجد الباحث أنها مسلمات بغير حاجة إلى برهان، لكن التعرف على ما يسلم به الباحث أمر أساسي، ويجب أن يكون واضحاً منذ البداية.
 - ٤- تحديد المصطلحات والمفاهيم وكذلك التعريفات والمؤشرات، وهذا ييسر للعملية البحثية أن تسير في طريق النضج والاكتمال.
- في حالة نجاح الباحث في تحديد وبلورة المشكلة البحثية فإن هذا يساهم في تحقيق أهداف أهمها:
- ١- تأكيد وحصر بؤرة المعالجة في البحث وبلورتها بشكل واضح محدد منذ البداية.
 - ٢- مساعدة الباحث في صياغة تساؤلات البحث، وقد يحلو لبعض الباحثين صياغة المشكلة البحثية ذاتها في شكل تساؤل جوهري للبحث، وتكون مهمة الباحث الإجابة عن هذا التساؤل خلال بحثه.
 - ٣- توضيح الأبعاد المركزية للبحث، والعناصر والمكونات الأكثر أهمية ضمن حدود الموضوع.

فالظواهر السياسية بالغة الاتساع والتشابك، وتسم بالتعقيد والتركيب، ويصبح تحديد المشكلة البحثية ذات أهمية كبرى تحدد مدى نجاح الباحث في تركيز جهوده وتوجيهها نحو بؤرة محددة، وتوضيح عناصر ومكونات الموضوع التي يعالجها على نحو دقيق، وفي صياغة الأسئلة المركزية في بحثه.

يقوم الباحث إذن بتحديد المشكلة البحثية وفق العوامل السابقة وفي مقدمتها اهتمامه ومجال تخصصه من جهة، وملاحظاته وما تؤكده من أهمية خاصة من جهة ثانية، وثالثاً وفق عوامل كحدثة الموضوع أو بروز أهميته، أو تبني مركز بحوث أو هيئة أكاديمية الموضوع ضمن أجندتها البحثية، ومن ثم توافر الإمكانيات وعوامل التشجيع التي تجذب الباحثين والطلاب إلى تناول الموضوع.

تمثل المشكلة البحثية الحافز الفكري الذي يقف من وراء المعالجة العلمية، والتي تجرى لأجل حل تلك المشكلة وما تثيره من تساؤلات.

المشكلة البحثية يجب أن تكون محددة واضحة، فمثلاً هل سوف يتحد العرب، موضوع بالغ الاتساع، غير محدد في ميدان معين — وحدة اقتصادية أم سياسية أم قانونية — أو في مدى زمن معين، أو بشأن موقف أو قضية محددة، كما لم يتناول شكل الاتحاد المنشود — هل وحدة اندماجية أم اتحاد فيدرالي أم مجرد إطار كونفدرالي، وهكذا فإن مثل هذه المشكلة تفتقر إلى الوضوح والتحديد، ولا توجد كما يلاحظ القارئ بؤرة بحثية تدور حولها، مما يضيف إلى اتساعها وإبهامها أبعاداً إضافية تبعدها عن إمكانية البحث العلمي الرصين.

والموضوع المحدد له مزاياه، وبؤرة البحث التي تدور حولها المعالجة، مما ييسر دراسته بصورة عميقة ووافية، وتحديد الموضوع يتطلب من الباحث:

أولاً أن يحدد بدقة الجوانب والأبعاد، أو العناصر والمكونات التي يتناولها في بحثه، على سبيل المثال إذا اختار الباحث موضوع بناء المؤسسات، فإن عليه أن يحدد ما هي هذه المؤسسات — مثلاً: الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية أو الهيئة التشريعية — ثم يحدد معايير عملية البناء، وهل تشمل فقط معايير المؤسسية — وفق هتنتجتون مثلاً، والتي تشمل الاستقلال والتكيف والتماسك والتعقيد — أم تشمل معايير الانفتاح على الخارج والابتكار وغيرها، مما تضيفه كتابات إضافية، وإلى جانب هذا التحديد الموضوعي على الباحث.

ثانيًا: أن يحدد الفترة الزمنية محل الدراسة، ليتسنى اكتمال محددات المشكلة البحثية، وفي مثالنا يكون بناء المؤسسات أولاً في مصر، وثانيًا في فترة العهد الليبرالي (من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢م) أم في العقد الأخير فقط؟ أم سوف يختار نقطة تحول زمنية في تطور المؤسسات المصرية، كصدور قانون لتنظيم الأحزاب أو الجماعات الأهلية أو غيرها من معايير تحديد الفترة الزمنية ويشترك في هذه المعايير:

- ١- الوضوح والدقة في تحديد بداية الفترة ونهايتها.
 - ٢- ارتباط هذا التحديد بمعايير قوية، أو بأحداث فارقة ومميزة.
 - ٣- أن يتضمن مشروع البحث أو خطته بيانًا بأسس التحديد الزمني والموضوعي للمشكلة البحثية.
- والحقيقة أن تحديد المشكلة البحثية بدقة وبشكل ناجح، ينعكس بدوره على العملية البحثية بمختلف مراحلها، وحتى تصل إلى نهايتها بنجاح.
- التساؤلات البحثية

هناك من يعتقد أن من الأفضل عادة أن يقوم الباحث بصياغة المشكلة البحثية في صورة قائمة متتابعة من التساؤلات البحثية، خصوصًا في مرحلة التخطيط للبحث، وقد يكون بين هذه القائمة واحدًا أو أكثر من التساؤلات المركزية، وبقية القائمة تكون تساؤلات فرعية أو أقل أهمية.

وتكون هذه التساؤلات البحثية عادة في شكل مبسط وواضح، بمعنى سهولة فهمها دون الإلمام بتعريفات ومصطلحات أو مناهج ونظريات معينة، والتساؤلات الواضحة تختلف عن تلك الغامضة أو المبهمة، فالأخيرة قد تشير إلى إمكانية أن يفقد الباحث الرؤية الواضحة في اتجاه تحقيق هدفه من البحث، خلال عمليات جمع وتنظيم وتحليل المعلومات.

من ثم يلزم على الباحث أن يطرح تساؤلات واضحة، وأيضًا واقعية، ويلخص بعض الباحثين شروط التساؤل البحثي الجيد في جانبين:

- أولهما: أنه يتطلب إجابة محددة وقاطعة.
 - ثانيهما: يترتب على الإجابة عن السؤال تقدمًا في اتجاه تحقيق أهداف البحث.
- فكم أدى السؤال الغامض الذي يفترض إجابات غامضة غير محددة — في شكل ادعاءات غامضة من قبيل: لقد ازداد فهمنا للظاهرة، أو: تشير النتائج إلى

ضرورة إجراء مزيد من البحوث حول نفس الموضوع — كم أدى إلى إخفاق الباحث، وفشل العملية البحثية في مجملها.

وقد يطرح الباحث تساؤلاته البحثية بعد تحديد مشكلة البحث، وقد تكون الطرق الأكثر نجاحاً في تحديد مسارات العملية البحثية هي صياغة وتوجيه الأسئلة أو التساؤلات البحثية، وذلك وفق عاملين:

أولهما: أن السؤال البحثي المركزي من شأنه أن يحدد المعالم الأساسية للمشكلة البحثية، ويوضح مضمون هذه المشكلة، وتصبح غاية البحث الأساسية هي الإجابة عن هذا السؤال المركزي.

ثانيهما: أن الأسئلة، أو التساؤلات البحثية، قد يمكن ترجمتها في شكل فروض أساسية للبحث، وتشكل أساساً للإطار النظري الذي تجرى من خلاله معالجة موضوع الدراسة.

والمعروف أن الظاهرة السياسية، وموضوعات البحث، قد تثير جوانب وأبعاد متعددة، وتسهم التساؤلات في تحديد أولوية هذه الجوانب، وأي الجوانب تكون محل اهتمام الباحث الأولي، وأيهما يكتفى بمرتبة ثانوية أو فرعية.

مثال ذلك: موضوع جنوب السودان — كمثال من أمثلة كثيرة أثارها مناقشات الطلاب خلال المحاضرات واللقاءات العلمية والتي يمكن استعراض بعضاً منها هنا ليمكن انتقادها — له جوانبه المتشابكة والمتعددة، وأبعاده الواسعة والمتنوعة، وقد يكون هدف الباحث إجراء بحث استطلاعي حول الموضوع، أو وصف الأوضاع في الجنوب والشمال، أو تطور القضية منذ عهد الاستعمار، فيصوغ أسئلة حول ماذا يجري في جنوب السودان وشماله؟ أو استكشاف أبعاد الموضوع وتعقيداتها، أو مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي، وقد يحاول صياغة أسئلة تحمل تفسيرات سببية، أو علاقات ارتباطية، ما المتغيرات الأساسية التي أدت إلى احتدام القضية؟ أو كيف تسببت المظالم التوزيعية — المرتبطة بعدالة توزيع عوائد وتكلفة التنمية بين الشمال والجنوب، أو بين أقاليم الجنوب والغرب، والشرق والشمال — بتفاقم الأوضاع؟

وقد تطرح تساؤلات أخرى منها: ما طبيعة العلاقة بين دول الجوار ومناطق السودان المختلفة؟ أو بين قوى خارجية كبرى، أو كيانات أخرى تأخذ شكلاً دينياً أو إنسانياً مثلاً، أو جماعات للعنف أو دولة كإسرائيل، وبين التطورات في السودان؟ في هذا السياق تبدو الأهمية الخاصة لتحديد وبلورة المشكلة البحثية.

والسؤال المركزي له أهمية كبرى في تحديد بؤرة البحث الرئيسية. وقد يصبح ترجمة للمشكلة البحثية بشكل محدد وواضح.

وينتقل الباحث عادة من هذا السؤال المركزي إلى العديد من الأسئلة الفرعية، التي تتولد عن السؤال الرئيسي، ليتناول كل منها أحد الأبعاد، أو العناصر والمكونات الفرعية.

ففي موضوع جنوب السودان قد تتحدد المشكلة البحثية باعتبارها تدور حول التداخيات التي وصلت إليها أوضاع الجنوب وما شهدته من حروب وضحايا وانفصال واقعي عما تشهده بقية أقاليم السودان، وقد يتحدد السؤال المركزي باعتباره يتناول كيف أدت المظالم التوزيعية التي يشعر بها أهل الجنوب إلى تفاقم الصراع. ويبدأ الباحث في صياغة تساؤلاته الفرعية منها على سبيل المثال: ما نوع المظالم التي يشعر بها أهل الجنوب؟ وما مدى ارتباطها بتوزيع الخدمات والمرافق، الدخول والثروات بين الشمال والجنوب؟ هل ثمة مظالم أخرى؟ ما مصدر هذه المظالم (اضطهاد عربي أو إسلامي لسكان الجنوب من الأفارقة أو غير المسلمين — تمييز على أسس عرقية أو إقليمية...).

وقد يصوغ باحث آخر سؤالاً محورياً حول تطور أو نجاح المفاوضات في ماشاكوس بين ممثلي الحكومة السودانية وممثلي المتمردين في جنوب السودان: كيف تطورت المفاوضات؟ وقد يكون السؤال أكثر تحديداً: لماذا نجحت المفاوضات الأخيرة؟ أو يتجه السؤال إلى توقعات المستقبل: ما توقعات المستقبل في ضوء نجاح المفاوضات الجارية في كينيا؟

قد يصوغ الباحث أكثر من تساؤل مركزي واحد، وهنا يبدو أن مشكلته البحثية تدور حول محورين أو ثلاثة، وهكذا يتم التعبير في سؤالين أو ثلاثة عن هذه الأبعاد أو المحاور. وفي مثالنا حول جنوب السودان قد يطرح الباحث ثلاثة تساؤلات مركزية: كيف تطورت المفاوضات؟ ولماذا نجحت؟ وما توقعاتها وانعكاساتها المستقبلية؟

ويبدأ الباحث في صياغة تساؤلات فرعية لكل سؤال مركزي، على نحو مشابه كما يلي:

السؤال: كيف تطورت المفاوضات؟ ويتفرع عنه أسئلة من أمثلتها: ما موقف كل طرف؟ وهل لجأ إلى تكتيكات أو تهديدات معينة؟ هل أقدم على سحب ممثليه في التفاوض؟ أم لجأ إلى المهادنة؟ وكيف جرت إدارة العملية في مراحلها؟

السؤال: لماذا نجحت؟ ويتفرع عنه أسئلة من أمثلتها: هل وجدت قناعة بأهمية انتهاء المعاناة نتيجة استمرار الصراع والحروب؟ هل وجدت وساطة ومحاولات للتوفيق؟ وهل مورست ضغوط محلية أو إقليمية أو دولية؟ وهل أخذت شكل عقوبات أم مساعدات؟ وما هي؟ وهل ثمة متغيرات جديدة طرأت على الموقف؟

السؤال: ما التوقعات والانعكاسات المستقبلية بشأن انفراج المشكلة؟ ويتفرع عنه أسئلة من أمثلتها: ما شكل السودان الجديد (فيدرالي أو اتحادي أو موحد)؟ وما شكل العاصمة القومية؟ هل ثمة صيغة توليفية توزع فيها على أساس عادل العوائد على الأقاليم المختلفة؟ أم هل سيستمر الانقسام والصراعات مع ما تحمله من مخاطر؟ أو ينفصل الجنوب؟ وما مدى إمكانية استمرار الأوضاع الراهنة كما هي؟

ثمة أمثلة أخرى لمشكلات بحثية — أثارها بعض الطلاب والباحثين في قاعات المحاضرات — منها على سبيل المثال:

المشكلة البحثية الأولى: ما أهم نتائج امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل؟ ويمكن أن يتفرع عنها قضايا منها: تحدى إيران للغرب، وعلاقتها بالدول الإسلامية في الشرق الأوسط مثل باكستان، وإسرائيل، قضية الثورة الإسلامية ووصول رجال الدين للحكم، البرنامج النووي والتطور التكنولوجي العسكري وإمكانيات إيران الحقيقية، وأهدافها.

المشكلة البحثية الثانية: العنف السياسي في الجزائر ما طبيعته وتأثيراته؟ ويتفرع عنه قضايا منها ما يتعلق بإخفاق الديمقراطية الليبرالية في دولة عربية أو إسلامية؟ وأخرى تتعلق بموقف الجيش والقوى السياسية المختلفة بما فيها السلطة من إمكانية وصول أحزاب إسلامية للحكم؟ وقضايا تثيرها إمكانيات المستقبل وسيناريوهات ترسم دور الإسلاميين في هذا البلد، وبطء التحول الديمقراطي فيه، وفي الدول العربية عامة.

المشكلة البحثية الثالثة: أهم أبعاد وتأثيرات مشكلة البطالة في مصر، ويتعلق بها — على سبيل المثال — تساؤلات حول الآثار السياسية، وقضايا الشباب، وربط نظام التعليم بحاجات سوق العمل، ومستقبل مصر في ضوء تطورها الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي.

المشكلة البحثية الرابعة: تعثر أو إخفاق التحول الديمقراطي في مصر، وتثير تساؤلات منها ما يتعلق بالحقوق والحريات السياسية، وبالإصلاح الدستوري، والحزبي ونزاهة الانتخابات، وقضايا التدرج في الإصلاح أو التحول الشامل، وإخفاق محاولات التحول الديمقراطي في السابق وسيناريوهات المستقبل.

وفي الواقع فإن طبيعة الأسئلة البحثية التي يطرحها الباحث تحدد إلى درجة كبيرة نمط الدراسة التي يقوم بها، كأن تكون دراسة وصفية أو استطلاعية، أو تحليلية، كذلك قد تدفع طبيعة الأسئلة الباحث إلى استخدام منهج أو أداة بحثية معينة، كما تعكس عادة محاور الدراسة وأقسامها الرئيسية.

الفصل الثالث الإطار النظري

العلم معرفة منظمة، يبدأ بالواقع وينتهي إلى تفسيره، والباحث يسلك طريقاً محدداً من أجل الحصول على هذه المعرفة، استناداً إلى مجموعة من القواعد والأسس التي تشكل في مجملها أسس المنهج العلمي. والوقائع في نظر العلماء لا تقع عشوائياً، لكنها منتظمة في إطار يؤلف بينها، والمعروف أن المنهج العلمي قد تحول من الاستدلال الاستنباطي إلى الاستقراء، الذي اتسعت تطبيقاته في العلوم الطبيعية، وأصبحت آملاً يراود الباحثين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية.

المنهج العلمي أذن يقوم على استقراء الوقائع، وإعادة النظر فيما هو قائم تمهيداً لإعادة اكتشافه وصولاً إلى اليقين^(١) لكن هذا ليس معناه أن يقف العالم عند مستوى الوقائع مستغرقاً فيها، إذ عليه أن يحدد فقط الوقائع ذات الصلة ببحثه، وهذا يتم في ضوء الإطار النظري الذي يتبناه لبحثه.

والأطر النظرية — وقد يطلق عليها البعض الأطر التحليلية وأحياناً الأطر المرجعية — قد تؤخذ كأساس في دراسة الظواهر السياسية، وفي تحديد الموضوعات، ووحدات الدراسة، ومحاور أو نقاط التركيز، وكيفية معالجة الموضوع، وفي تحديد المفاهيم والمتغيرات الرئيسية. وتكون مثل هذه الأطر من بناء نظري يقوم على مسلمات معينة، وعدد من المفاهيم الأساسية، تربط بينها علاقات محددة، لتفسير طائفة واسعة من الظواهر السياسية ذات الأهمية.

والأطر المرجعية قد تكون أكثرها اتساعاً، والتحليلية أضيقها، لكنها تستخدم كمترادفات من قبل العلماء، دون تدقيق أو تمييز واضح بينها، وقد يحل محل مصطلح الأطر التحليلية مصطلح آخر مثل النماذج التحليلية، أو الأنماط النظرية، أو الاقترابات أو المناهج، ومثل هذا الاختلاط شائع على نطاق واسع بين الباحثين. مثال ذلك: تحليل النظم في علم السياسة، فالبعض يعتبره إطاراً تحليلياً، أو إطاراً نظرياً، أو اقتراب، وهناك من يطلق عليه اسم "النظرية" بل والدراسة السلوكية لعلم السياسة ذاتها قد تعد منهجاً أو اقتراباً أو نموذجاً وهكذا.

(١) كان ديكرات قد نشر مقالاً له في المنهج — عام ١٦٣٧ — تبني فيه طريقة الشك المنهجي، والتي كان لها تأثيراتها الجذرية في البحث العلمي وطرقة القديمة السابقة القائمة على الاستنباط.

شروط الإطار النظري:

على الباحث أن يختار الإطار النظري الملائم لبحثه، مثل هذا الإطار النظري يجب أن تتوافر فيه شروط منها الملاءمة والاتساع أو الاكتمال، والشمول والجدوى أو المنفعة من الناحيتين العلمية والعملية:

١- فالإطار النظري يجب أن يناسب المشكلة البحثية، وما يتضمنه البحث من معالجة وتحليل وتفسير للبيانات، وطريقة تناول المفاهيم والمتغيرات والعلاقات والأوضاع المرتبطة بها، وصولاً إلى نتائج البحث.

٢- وأن يزود الباحث بأهم المصطلحات التي تصف لنا الظاهرة، وتحللها، والمفاهيم والتعريفات.. فالإطار النظري قد يكون ملائماً، لكن إلى جانب الملاءمة يجب أن يكون على قدرة من الاتساع بحيث يغطي الظاهرة ومتطلبات معالجتها في كافة مراحل العملية البحثية.

٣- والإطار النظري يجب أن يتميز بوفرة وتنوع المواقف التي يمكن الاستعانة به في دراستها وبحثها، ولا يكون ضيقاً محدوداً، فيقيد الباحث، ويضع حدوداً للمعالجة التي يجب أن تغطي كافة الأبعاد والمحاور التي حددها الباحث لبحثه.

٤- وأن يكون الإطار النظري مفيد من الناحية العلمية، ليس فقط في تيسير فهم طائفة كبرة من الظواهر أو الوقائع، وإنما يجب أن يكون أيضاً قادراً على طرح وتوليد تساؤلات بحثية جديدة، وتوجيه الباحث نحو جمع وتحليل المزيد من الوقائع، ويكون الإطار النظري مفيداً من الناحية العملية إذا أمكنه أن يوفر إمكانيات محددة ووسائل لاستخدام المعرفة، ونتائج البحوث العلمية، في حل مشكلات ومتطلبات الحياة السياسية.

وللإطار النظري أهميته في تركيز جهد الباحث واختيار البيانات والوقائع الأكثر ملاءمة والتصاقاً ببحثه، صحيح أن المنهج العلمي يقوم على أساس استقراء الوقائع. لكن العالم يضم عدداً لا نهاية له من الوقائع، ومن ثم يصبح على الباحث أن يختار من بينها طائفة يركز عليها دراسته، استناداً إلى عاملين رئيسيين:

أولهما: خبرة الباحث، وملاحظته للواقع ملاحظة علمية.

ثانيهما: الإطار النظري الذي يتم من خلاله إرشاد الباحث، وتوجيه ملاحظاته وتركيز جهوده.

والملاحظة العلمية يقوم بها الباحث كمحاولة منهجية مقننة^(١)، وفق قواعد محددة، كمصدر أساس للحصول على البيانات، بل ويعتبرها البعض منهجاً مستقلاً من مناهج البحث العلمي، فهي تخدم الكثير من مراحل العملية البحثية، ابتداءً من بدايتها ومرحلتها الاستكشافية، مروراً بالمرحلة المتابعة، حيث توحى الملاحظة بأفكار جديدة يترجمها الباحث إلى فروض علمية قابلة للاختبار، كما يمكن الاعتماد على الملاحظة في اختبار هذه الفروض والتحقق من صحتها.

يؤدي الإطار النظري دوراً مركزياً في العملية البحثية، ومن خلال الوظائف التي يؤديها ومنها:

- ١- توجيه الباحث في عمليات اختيار المعلومات والبيانات وتحليلها.
 - ٢- المساهمة في تقديم وتصنيف وصياغة المفاهيم، وتحديد مفردات اللغة العلمية المستخدمة.
 - ٣- توثيق العلاقة بين البحث العلمي والواقع.
 - ٤- الوقوف على مدى الانتظام والتواتر في الحالات التي ندرسها، وإمكانية بناء نماذج أو أنماط نظرية.
 - ٥- تعيين مواضع يمكن تقديم مساهمات فيها، وسد ثغرات قائمة.
- يعد توجيه الباحث واحداً من أهم وظائف الإطار النظري، فدراسات التكنولوجيا أو التصنيع مثلاً تتناولها بحوث المتخصصين من زوايا مختلفة، كالهندسة أو الكيمياء والاقتصاد والاجتماع وعلماء التحديث السياسي، ويوفر الإطار النظري إمكانيات ليس فقط لتوجيه الباحث ليركز على جوانب محددة بالذات، بل ونوعية المعلومات المطلوبة، والوقائع الأكثر ملاءمة للدراسة، فهناك أطر نظرية أو نماذج تركز على عوامل كالتحضر، أو الشخصية الديناميكية، أو الابتكار والإبداع، أو طبقة عمال الصناعة، أو القيم التي يأتي بها المجتمع الصناعي، أو ما يميز هذا المجتمع، مقارنة

(١) يقصد بها هنا الملاحظة المخططة بطريقة منظمة من أجل تحقيق أهداف البحث، وليست الملاحظة السريعة أو العابرة. فالملاحظة العلمية يتم تسجيلها بدقة، ويمكن تكرارها بالعودة للظاهرة للتحقق من صحة ما تم تسجيله سابقاً، وعموماً تتميز الملاحظة العلمية بتوافر ثلاث شروط أساسية فيها:

١- الشمول، بمعنى الإحاطة بكافة العوامل المؤثرة في الظاهرة، بما في ذلك الاهتمام بالوقائع المركزية التي تشكل بؤرة اهتمام الباحث.

٢- الموضوعية، والابتعاد عن مصادر التحيز، والتجرد من كل طابع أو تقدير شخصي.

٣- ضبط النتائج من خلال الاستعانة بأجهزة ومعدات ووسائل تمكن الباحث من الثبوت من نتائج ودقة ملاحظاته.

بالمجتمعات الأخرى، من معدلات للمشاركة، أو العنف السياسى، أو تقبل القيم والمعايير ونماذج السلوك التحديثية.

وقد بذل علماء السياسة جهوداً حقيقية، حققت تطوراً منهجياً في العلم، سعياً من أجل تعيين حدود الظواهر التى يدور حولها البحث، لتكون بؤرة الاهتمام الأولى لعلم السياسة، حتى لا يختلط مجال الدراسة فيه بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

ويوفر الإطار النظرى مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التى يستخدمها الباحث، والمتعلقة بالموضوع أو الظاهرة التى يتناولها فى بحثه، وتشكل مثل هذه المصطلحات اللغة العلمية التى يتناولها الباحثون فى بحوثهم. وقد يتعرف الباحث على مفردات مثل هذه اللغة العلمية من الدراسات السابقة، ومحاولات زملائه أو أعضاء الجماعة العلمية التى يسترشد بها فى بحثه، وما استخدمه هؤلاء من أطر نظرية، والتعرف على مدى ملائمة البيانات التى قام هؤلاء بجمعها وتحليلها، وطريقة وخط تصنيفهم للظواهر التى قاموا بدراستها.

رغم ذلك هناك من يرى أن علم السياسة يذخر بأعداد واسعة من المفاهيم وإطارات التصنيف، لكنه يفتقر إلى أطر نظرية متكاملة. إلا أن الباحث يظل فى حاجة لإطار نظرى ملائم دائماً للاسترشاد به، أو للتعرف على الأطر النظرية التى استخدمها علماء أو باحثون آخرون فى معالجتهم لظواهر قريبة أو مشابهة.

على سبيل المثال نورد فيما يلى أمثلة لموضوعات وظواهر محددة — أثارها بعض الطلاب والباحثين فى مناقشاتهم مع مؤلف هذا الكتاب وتصلح لمناقشات نقدية موسعة — كالنخبة السياسية، وعدم الاستقرار السياسى، والعنف السياسى ومؤسسية البرلمان، والدور الرقابى له — وبعض الأطر النظرية ومحاولات التنظير لعلماء وباحثين رواد يمكن للباحث الاسترشاد بها وبعض المصطلحات والمفاهيم التى تشكل اللغة العلمية فى معالجة كل منها، وما يرتبط بها من معلومات، وتصنيف للظواهر وغيرها من خبرات مفيدة للباحثين الشبان خاصة.

النخبة السياسية أول هذه الأمثلة، ومن المفردات المستخدمة فى دراستها بناء القوة، وركائز النخبة الاجتماعية والاقتصادية وخط تنشئتها، كذلك الخلفيات الطبقية أو التعليمية، أو المهنية — كالانتماء إلى العسكريين أو المحامين مثلاً — ومفاهيم التجنيد السياسى، دوران النخبة، تجديد دماء النخبة وانفتاحها، النخب الاستراتيجية أو الفرعية...

أما مثال عدم الاستقرار فاللغة المستخدمة في البحث تتضمن مظاهر عدم الاستقرار، استمرارية أو تغير المؤسسات، الزعماء، الإجراءات والقوانين، وقد تشمل مظاهر مختلف للعنف. والعنف السياسي ذاته قد يكون موضوعاً، ومفرداته تتراوح من أعمال كالمظاهرات والاضرابات والاعتقالات إلى الضحايا والقتلى، أو العنف الحكومي والأهلي... وغيرها تصنيفات.

ومثال البرلمان، ومؤسسيته أو دوره الرقابي: وتأتي هنا مفردات عديدة في مقدمتها استقلاله واحترام ما يصدر عنه، وتعقيد بنيته الداخلية، وتماسكه، ووظائفه وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى، أو بالجهات الرقابية، ودور في مناقشة الميزانية أو طرح الثقة بالحكومة أو مساءلة كبار المسؤولين وتقصى الحقائق والاستجوابات والأمثلة وغيرها..

ومن المفترض أن يستطيع الباحث الاستفادة من الدراسات السابقة، أو من الأطر والنماذج النظرية التي قدمتها كتابات لها أهميتها النظرية ذات الصلة بالموضوع أو الظواهر موضع الدراسة.

فقد تعتمد البحوث التي تتناول موضوع النخبة السياسية مثلاً أطراً نظرية من كتابات منظري النخبة التقليديين، من أمثال باريتو ومشلز أو بيرنهام ورايت ميلز، إلى كتاب النخب المتعددة أو المنافسة التي صاغها روبرت داهل^(١)

وقد يستعين باحثوا الاستقرار بنماذج من كتابات سيمور ليبست على سبيل المثال التي تربط بين الديمقراطية والاستقرار، أو الدراسات التي تتناول معدلات ومظاهر العنف السياسي أو تحاول استكشاف علاقاتها بمتغيرات محددة.

وفي دراسة السلطة التشريعية يمكن الاستعانة بمحاولات التنظير التي قدمتها كتابات رالف بريانتي، أو صمويل هنتنجتون، أو تحليلات البنية والوظيفة والدور التي

(١) فارتبطت كتابات موسكا بقدرات النخبة على التنظيم الجيد والذي يؤمن لها القدرة على الاتصال وإمكانية الاستجابة الفورية للظروف المتغيرة وتحديد الأهداف والتعاون بين أعضائها. بينما ارتبطت كتابات باريتو بمصطلحات سياسة وسيكولوجية كمفهوم الرواسب أو الفرائز، والتميز بين نخبة الثعالب ونخبة الأسود حيث المكر والدهاء والقوة، أما تحليلات مشلز فقد ركزت على سيطرة البيروقراطية، أو ما يسميه القانون الحديدي للأوليغاركية، وأدخل جيمس بيرنهام مصطلحات الطبقة ومفردات التحليل الماركسي والإداري في نموذج لدراسة النخبة، وركزت كتابات رايت ميلز على تضامن دوائر ما يسميه نخبة القوة من مديري شركات الأعمال ورجال الإدارة وأصحاب المشروعات والسلاح. وتأتي كتابات روبرت داهل بمفاهيم التعددية والمنافسة واستقلال وتفاعل المراكز المؤسسية، أو ما يسميه بالبولي آركية.

ترجع إلى جابريل الموند، أو نظرية فصل السلطات وعلاقات الضبط والمراجعة والتوازن بينها، وغيرها من نماذج وأطر نظرية قد تقدم عوناً أساسياً للباحث، ومفردات ومصطلحات لها قيمتها كلغة علمية محددة، وقد يسترشد الباحث بأكثر من نموذج واحد منها.

فيما يتعلق بتوثيق العلاقة بين البحث والواقع الذي تجرى دراسته، فإن البحث يبدأ دائماً بنموذج نظري في إطار معرفي ينظم الوقائع، ويساعد على اختيار أكثرها ارتباطاً بالبحث. فالباحث لا يدرس كل الوقائع، لكنه ينتقى منها جوانب محددة، أكثر ارتباطاً ببحثه، لبحث الانتظام بينها، ومن ثم عليها أن يسترشد بالأفكار والأطر النظرية ومحاولات التنظير ذات الصلة بالظواهر التي يدرسها وهذه الأطر والصيغات النظرية التي قد يستمدّها الباحث من كتابات سابقة إنما صيغت مستخلصة من ملاحظة طائفة متنوعة وكبيرة من الوقائع.

إن ثمة علاقة تفاعل متبادل بين الأطر النظرية والواقع، وتطور إحداها من شأنه التأثير على الآخر، فالأطر النظرية تسهم في إرشاد وتوجيه الباحث نحو الواقع، ويمكن توقع أن يكون للواقع ذاته تأثير على صياغة هذه الأطر النظرية، فالوقائع تعد أحد المصادر الأساسية لكثير من الصياغات النظرية، بل وقد تكون المشاهدة البسيطة أو الملاحظة لحادثة أو ظاهرة معينة هي مصدر هام في تقدم المعرفة العلمية. إن الوقائع قد لا تحدث عن نفسها مباشرة، وإنما قد تكون بمثابة المثير أو المنبه الذي يولد ردود أفعال واستجابة تقود إلى اكتشاف صلة بين الوقائع. والوقائع قد تستخدم ذاتها لتعديل، أو الإثبات عدم صحة، فروض أو حتى قوانين وصياغات نظرية عديدة.

لقد أصبح للوقائع أهمية كبرى:

- ١- فهي مصدر الهام للتنظير في علم السياسة، ولصياغة الأفكار والأطر النظرية.
 - ٢- وتساعد في إعادة صياغة الأطر النظرية القائمة.
 - ٣- وقد تعمل على تغيير محور الاهتمام وبؤرته في عمليات التنظير.
 - ٤- وقد تصبح أساساً لإعادة تعريف القوانين والأطر النظرية، بل ورفضها أحياناً.
- والإطار النظري قد يرقى بمستوى البحث العلمي إلى مستوى التفسير والتنبؤ، صحيح أن ثمة صعوبات تحول دون التنبؤ بالظواهر السياسية، إلا أن الإطار النظري الذي يرشد الباحث ويوجهه، ويزوده بالقدرة على تحديد مسارات الظاهرة، قد يمكنه معرفة اتجاهاتها العامة.

ويعزز أهمية الإطار النظري اعتبارين:

١ أولهما: يتعلق بدور الإطار النظري في إثراء البحث العلمي وسد الفجوة أو النقص في المعرفة العلمية.

٢ وثانيهما: يؤكد على أهمية عقد المقارنات بشكل علمي جاد ومحدد، في تطوير البحث العلمي في اتجاه المزيد من القدرة على التفسير والتنبؤ.

يعنى استناد عملية البحث إلى أطر نظرية ملائمة تطوير هذه العملية وإثرائها، بالإضافة إلى ما تم إنجازه في دراسات سابقة تتناول ذات الموضوع، أو وثيقة الصلة به، وفي سياق ذلك تبرز الثغرات وأوجه النقص في الأدبيات والمحاولات السابقة لعملية التراكم العلمي، ومن ثم يمكن معالجتها.

من أمثلة أوجه النقص موضوعات التحول الديمقراطي — كمؤسسية الأحزاب السياسية أو بناء مؤسسات فعالة أو توافر شروط الحكمانية أى الحكم الجيد أو قابلية بعض المجتمعات والنظم للتحويلات في اتجاه الديمقراطية — وتعتبر هذه التحويلات في مجتمعات ونظم أخرى — وموضوع مثل ميل بعض المجتمعات للثورة في تطورها السياسى بينما تميل مجتمعات أخرى إلى التطور التدريجي أو موضوع كالتجديد السياسى وأنماطه في النظم النامية، وغيرها من موضوعات تناولتها الأدبيات السابقة، دون أن تصل في تناولها إلى معالجة ضافية أو شاملة.

إن ثمة قطاعات من المعرفة العلمية عاجلتها كتابات كثيرة، في حين لم تتطرق معالجات الباحثين إلى قطاعات أخرى ما تزال في حاجة إلى بحث وتمحيص، ومن شأن البحوث الأساسية والتنظيرية التعرف على مثل هذه القطاعات، وتنظيم المعلومات والوقائع بصورة تكشف عن مواضع النقص، تمهيداً لجذب اهتمام الباحثين إليها، ومعالجة مثل هذا النقص.

ويوفر الإطار النظري، في حالة نجاح الباحث في تحديده والاستعانة به، يوفر إمكانيات لدى الباحث لاكتشاف العلاقات بين الظواهر، أو مدى الانتظام والاطراد في وقوعها، ومن ثم تفسيرها والوقوف على العوامل المسببة لها، وكذلك التنبؤ بالمسارات التي يمكن أن تسلكها تلك الظواهر. وتفيد المقارنات في هذا الشأن الباحثين عادة خصوصاً إذا تم التدقيق في هذه المقارنات وفي الظروف المحيطة بعملية المقارنة، فالمقارنة الشكلية أو القانونية الجامدة السابقة على تطور علم السياسة في ظل المناهج التقليدية القديمة لا تصلح في تزويد الباحث بإمكانيات حقيقية للتفسير والتنبؤ.

الإطار النظري والنظرية والقياس

قد يتبنى الباحث إطاراً نظرياً يفرض عليه تناول وتحديد المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات، والقيام بعملية بناء لمقياس يستخدمه في بحثه، وهو ما نتناوله هنا بشئ من التفصيل:

المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات: المفاهيم هي وحدات الدراسة النظرية، وتتضمن صفات مجردة لها طابع رمزي تشترك فيها الظواهر، ويستعين بها الباحث للتعبير عن المعاني والأفكار. وهي قد تكون بسيطة وأقل في درجة تجريدتها، أو قد تكون على درجة عالية من التجريد والتركيب، وقد يحتوى المفهوم المركب على عدد من المفاهيم الأولية أو البسيطة.

أما المتغيرات فهي وحدات الدراسة العملية التي يمكن ملاحظتها، وهي أقل في درجة تعقيدها وتجريدتها من المفاهيم.

والمؤشرات هي وحدات الدراسة الفعلية التي يمكن قراءتها، أو التعبير عنها في صورة رقمية، أى قياسها، وقد يكون ذلك من خلال طرح بعض تعبيرات أو أسئلة وإجاباتها ليختار من بينها أعضاء العينة أو مجتمع البحث، وتخضع صياغة هذه التعبيرات أو الأسئلة، وعملية القياس في مجملها، للتدقيق الشديد، وللتشاور، والتحكيم، من قبل علماء أو باحثين على درجة من الثقة والجدارة.

أما القانون العلمى فهو فرض أو مجموعة فروض خاصة بظاهرة معينة، أمكن التحقق من صحتها، تربط بينها علاقات، قد تكون مجرد علاقات ارتباطية بين الظواهر دون وضوح أيها السبب أو النتيجة، وقد تكون علاقات سببية، بمعنى أن التغير في أحدها من شأنه بالضرورة أن يؤدي إلى التغير في الآخر.

والقوانين مقيدة بظروف معينة، وليست مطلقة تحت جميع الظروف، ومن ثم فهي نسبية وتقريبية، وتعبر عن تراكم معرفي معين لدى الجماعة العلمية، ومن ثم فإنها تظل نسبية وقابلة للتبديل وإعادة الصياغة.

أما النظرية فهي نسق فكري معقد من المعرفة يتعلق بظاهرة معينة، أو أكثر، وهي مكونة من مجموعة مفاهيم مجردة تربط بينها علاقات واضحة ومحددة، ويشترط في

النظرية أن تكون هذه المفاهيم النظرية على درجة من الوضوح والتجريد، والاتساق فيما بينها، وأن تكون موجزة في تعبيراتها^(١)

ويشير البعض إلى عدد من المفاهيم المركزية في علم السياسة: وكان علم الاجتماع قد سبق علم السياسة في تحديد عدد من المفاهيم أو الأفكار والمصطلحات الأساسية في العلم، مما يجعل من اليسر تحديد عدد من المفاهيم الأساسية، بطريقة أولية، في علم السياسة، بشكل موازى يسترشد بما حققه علم الاجتماع، ومن الأمثلة على هذه المفاهيم ما يتعلق بالمجتمع السياسى أو النظام السياسى أو الثقافة أو التفاعل أو المكانة أو التأثير، من أهم أمثلة هذه المفاهيم الأساسية: الجماعة، التكامل، المنظمات أو الجماعات والأحزاب، النظام السياسى، البنية السياسية، الثقافة السياسية والهوية والقيم والمعايير والاتجاهات والمشاركة والحرية، الدور والتفاعل السياسى والحياة السياسية والصراع والتعاون والوظائف، التدرج والمساواة، والحراك بأنواعه السياسية والنفسية والاجتماعية، القوة والسلطة والتأثير، الكاريزما والقيادة السياسية والنخبة والشخصية السياسية..

وبين الجدول الآتى أمثلة لترشيد الاختيار للمفاهيم المركزية في محاولات التنظير للسياسة المقارنة

(١) يطلق البعض مصطلح النظرية على الإطار النظرى أو الفكرى، أو يجعلها مجرد فكرة أو مجموعة أفكار تأملية لا تتصل بالواقع، فكل ما هو نظرى هو تأملى أو تخيلى، وهناك من يجعلها مرادفاً لكل مبدأ تفسرى تعميمى أكثر تجريداً أو مجموعة من القوانين المتسقة منطقياً.

جدول يبين بعض أمثلة توضيحية للمفاهيم المركزية في محاولات مختلفة للتطوير في حقل السياسة المقارنة

رسم	ميركل	مكديس	أكسين وأندر	كرنس	بلوندل	بير وأولام	الموند وبويل
السلطات التنفيذية	فئات للتطور التاريخي	صنع القرار	الحكومة المدنية والدستورية	الاجتمع والدولة	الأبنية	الثقافة السياسية	الثقافة والبنية السياسية
السلطات التشريعية	التشعة والمشاركة	القوة	النظم الانتخابية	تصنيف النظم	السلوك	القوة	بلورة المصالح
المؤسسات	التجديد السياسي	الأيديولوجية	الأحزاب السياسية	قواعد النظم	القانون	المصالح	تجميع المصالح والأحزاب السياسية
البرورقراطية							
الأحزاب	الثقافات السياسية المركز والمحيط	المؤسسات السياسية	جماعات الضغط وجماعات المصالح	التصنيف والتصويت		السياسة أو القرار	الأبنية والوظائف الحكومية
	الأحزاب		الشمولية والأوتوقراطية والتغير السياسي	المصالح والأحزاب والنظم الحزبية			الوظيفة الاتصالية
	الجماعات		السياسات والحكومات غير الحزبية	المجالس وصناعة القرار			قدرات النظم السياسي
	صنع القرار، الأبنية والمؤسسات والعمليات،			السلطات التنفيذية والنظم الإدارية			أنماط النظم السياسية
	الدساتير والمحاكم، النظم السياسية والعالم						التسمية السياسية

وهذا الاختيار للمفاهيم المركزية أيًا كانت نتيجته، وسواء كان التحليل على مستوى الماكرو أو الميكرو، ومهما كانت درجة التشابه والاختلاف من جراء المقارنة، تعرض لانتقادات وتساؤلات عديدة، فلماذا هذه المفاهيم تكون مركزية في دراسة السياسية المقارنة؟ وما هي علاقة كل منها بالآخر؟ وهل يمكن أن تسهم في تقديم نماذج أو نظريات؟ وبعض الانتقادات التي وجهت إلى نظريات أيستون ودويتش والموند وبارسونز وغيرهم كانت قوية في لهجتها، لكن الأرجح أن أصحابها لم يستطيعوا أن يقدموا بديلاً واضحاً، وربما كان البديل الهام الذي يمكن الإشارة إليه هو محاولة هولت وترنر التي تقدم ما أسماه بالنماذج المتنافسة والتي تؤكد أهمية مفهوم النموذج ودوره في جهود التنظير في علم السياسة.

أنواع المفاهيم

من واقع الإطار النظري، وما يتضمنه البحث من تساؤلات وفروض ومتغيرات، وكذلك من خلال دراسة الباحث للأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه، يقوم الباحث بتحديد المفاهيم المستخدمة، وتعريفها.

ويمكن التمييز بين طريقتين لتعريف المفهوم Concept

- أولاً الطريقة الاسمية أو النظرية.
- ثانياً: الطريقة الإجرائية بتحويل المفهوم إلى متغيرات ومؤشرات.

أما الطريقة الاسمية أو النظرية ففيها يعتمد الباحث على مصادر مختلفة كالنظريات أو الأدبيات السابقة، أو دوائر المعارف والقواميس. ومثل هذه التعريفات النظرية أو الاسمية يصعب إخضاعها للقياس والملاحظة، وقد تعدد تعريفات المفهوم الواحد، أو يختلف، من مدرسة علمية لأخرى، أو من عالم لآخر، ويتميز علم السياسة بأن غالبية المصطلحات والمفاهيم فيه ليست موضع اتفاق في تعريفاتها لدى العلماء.

والطريقة الإجرائية هي التي يقوم وفقاً لها الباحث بتحويل المفهوم إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها. والبحث الأميريقي يرتبط مباشرة بالواقع، وما يعبر عنه هذا الواقع من شواهد وملاحظات.

وعند تناول المفاهيم، فإن ما تشير إليه هذه المفاهيم من خصائص لا يقبل إخضاعه للملاحظة أو المشاهدة بطريقة مباشرة ورغم أهمية ذلك الأكاديمية أو النظرية إلا أن البحث الأميريقي الذي يقوم استناداً إلى الملاحظة ومشاهدة الوقائع، يفرض بطبيعته الطريقة الإجرائية في تناول المفاهيم، التي تقوم على إشارات واقعية أي

مؤشرات يمكن قياسها فضلاً عن ملاحظتها. فإذا كان هدف البحث التعرف على درجة الديمقراطية في نظام سياسي معين، فإن هذا يكون ممكناً فقط من خلال ملاحظة عدد من الشواهد الدالة على الديمقراطية، والتي توفر للباحث إشارات واقعية أو امبيريقية، يستطيع ملاحظتها وقياسها، بدرجة من الدقة، وهذه الدقة لها أهميتها البالغة للتمييز بين الظواهر التي تمت ملاحظتها، وفي مثالنا للتعرف على درجة الديمقراطية فإن دقة المؤشرات، والتعبير عنها رقمياً، يمكن الباحث من التحديد الدقيق لدرجة الديمقراطية، من خلال قراءة تلك المؤشرات، وهو ما يعرف بالقياس.

يرتبط البحث الامبيريقى عادة بطرح عدد من التساؤلات المرتبطة بالواقع، ويحاول الإجابة عنها في شكل محدد وملمس، استناداً إلى تلك الطريقة الإجرائية، والتي تيسر عملية القياس.

الإجرائية تتضمن إذن تحديد المؤشرات^(١)، من خلال تحويل المفهوم المجرد إلى متغيرات، وتحويل المتغيرات إلى مؤشرات، وهذه المؤشرات لها أهميتها الأولية، فمن خلال دراسة العلاقات بين المؤشرات يمكن الوصول إلى الفروض العملية للبحث وتمثل

(١) يورد البعض مثلاً توضيحاً لذلك: مفهوم النمو للنباتات حيث قد يختار متغير "ارتفاع النبات بالسنتيمتر" مثلاً يعبر عن المفهوم، حيث يمكن مشاهدة هذا الارتفاع وقياسه، رغم أن مفهوم النمو أوسع من مجرد الارتفاع أو الطول بالسنتيمتر، أو حتى قطر ساق النبات أو مساحة الورقة الخضراء.

كذلك مفهوم الديمقراطية فهو أوسع وأشمل من مجرد متغير كالحرية أو الحقوق أو المعارضة، أو نزاهة الانتخابات ودراسة هذه المتغيرات، وما ينتج عنها من مؤشرات يكون للتبسيط تيسيراً للفهم، وإمكانية الاستناد إلى الملاحظة الواقعية الدقيقة.

ويقوم الفرض العملي بالتنبؤ بعلاقة بين المؤشرات، أما الفرض فيدرس العلاقة بين المتغيرات، وتطرح النظرية العلاقة بين المفاهيم المجردة وفق الشكل التالي:

النظرية	المفهوم A	يرتبط بالمفهوم B
الفرض	المتغير A	يرتبط بالمتغير B
الفرض العملي	المؤشر A	يرتبط بالمؤشر B
الملاحظة وقراءة الواقع	قراءة قيم المؤشر A	قراءة قيم المؤشر B

شكل يوضح علاقة المفهوم والمتغير والمؤشر

راجع: جارول مافام، ريتشارد ريتش. التحليل السياسي الامبيريقى وطرق البحث في العلوم السياسية، ترجمة وإعداد د. سيد عبد المطلب غانم وآخرون (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٦) ص ٩٣ - ٩٦.

د. كمال المنوف. مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٤) ص ٦٧ - ٧١.

الإجرائية Operationalization الرابطة بين النظرية والملاحظة، وتعنى في الأساس تحويل المفاهيم إلى متغيرات، وصولاً إلى مؤشرات يتم قياسها.

المتغيرات

يعرف المتغير على أنه "مشاهدة أو صفة تتسم بها ظاهرة ما تقبل الملاحظة يمكن أن تأخذ قيمة كمية أو نوعية، وتتسم هذه القيم بأنها قابلة للتغير، وليست ثابتة"

ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من المتغيرات، وفق معايير متعددة، من بينها (١) عدد القيم التي يأخذها المتغير، (٢) ومقياس مستوى القياس، (٣) وعلاقة المتغير بالمتغيرات الأخرى.

وفق المعيار الأول يمكن التمييز بين المتغيرات الشائبة والمتغيرات المتعددة القيم، ومن أمثله المتغيرات ثنائية القيم: رجل وامرأة، تلميذ ومدرس، أسود وأبيض... أما المتغيرات متعددة القيم، وهى الأغلب في علم السياسة، فهى المتغيرات التي تأخذ أكثر من قيمتين، حيث تصنيف الأفراد مثلاً وفق انتمائهم الحزبي، أو المهني أو القومي.

أما المعيار الثاني الخاص بمستوى القياس، فيمكن التمييز بين ثلاث مستويات:

أولها: المستوى الاسمي كالتمييز بين العرب والأمريكيين والأوروبيين أو بين طلاب أقسام الاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة.

والمستوى الترتيبي كالتمييز بين الدول وفق مراحل تطورها، إلى دول تقليدية أو انتقالية أو دول حديثة، أو بين الطلاب الحاصلين على تقديرات: ممتاز وجيد جداً وجيد ومقبول.

المستوى المتصل أو مستوى المسافات المتساوية، كالتمييز بين الأفراد وفق متوسط الدخل إلى فئات الأولى مثلاً من ١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ جنيه والثانية من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠ جنيه أو بين الطلاب وفق إجمالي درجات الامتحان لكل منهم إلى فئات مثلاً ١٠٠ - ١٢٠ درجة، ١٢٠ - ١٤٠ درجة، ١٤٠ - ١٦٠ درجة.

أما المعيار الثالث، فإنه وفق علاقة المتغير بالمتغيرات الأخرى، يمكن التمييز بين أنواع المتغيرات الآتية:

١- المتغير المستقل وهو الذى يؤدي التغير في القيم التي يأخذها إلى التأثير على قيم المتغيرات الأخرى. كأن يؤدي تحسين مستوى الدخل في المجتمع إلى زيادة

مستويات المشاركة فيه فيكون تحسن مستويات الدخل — أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي مثلاً — هو المتغير المستقل.

٢- المتغير التابع Dependent Variable وهو الذى تتأثر قيمته بالتغير فى القيم التى يأخذها متغير آخر. ففى المثال السابق يكون مستوى المشاركة السياسية هو المتغير التابع، لأنه يتوقف على مستويات الدخل أو مستويات الوضع الاقتصادي والاجتماعي عامة.

٣- المتغير الوسيط Intervening Variable وهو الذى يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ففى المثال السابق قد يكون إتاحة المزيد من الوقت لدى الأفراد، أو الإمكانيات المتاحة للاستخدام، وهو المتغير الوسيط، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الدخل إلى إتاحة الوقت والإمكانيات اللازمة التى يمكن للأفراد استخدامها فى عمليات المشاركة السياسية المختلفة (اهتمام ومتابعة الحملات، الانتقال إلى أماكن صناديق الانتخابات....).

٤- المتغير الأصيل أو الخفى ويسبق المتغير المستقل Antecedent Variable فقد يكون وراء ارتفاع مستويات الدخل، أو الوضع الاقتصادي الاجتماعي عامة، اتخاذ سياسات للانفتاح الاقتصادي مثلاً، أو اكتشاف موارد للثروة لم تكن معروفة من قبل كالنفط أو الغاز، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الدخل، وأتاح مستويات أعلى للمشاركة السياسية.

لا يستطيع الباحث أن يقارن بين المفاهيم ذاتها، رغم أن الإطار النظرى لبحثه، وتساؤلاته البحثية تصاغ عادة فى شكل مفاهيم، فلا يمكن مقارنة مفهوم الديمقراطية ذاته فى مجتمعين، وإنما يمكن فقط مقارنة قراءات المؤشرات التى توصل إليها الباحث، من خلال عملية القياس استناداً إلى تلك المؤشرات التى تمثل المفهوم.

يُعد تعريف مفهوم الديمقراطية إجرائياً مثلاً واضحاً^(١) لبيان أهمية المؤشرات التى أمكن لبعض العلماء تحديدها لقياس الديمقراطية، وتبدو فى هذا المثال — وفى غيره من محاولات التعريف الإجرائي — أهمية الدقة التى تميز عمل الباحث، بالرغم مما يحمله التعريف الاجرائي من تبسيط لمفهوم هو بطبيعته على درجة من التعقيد والتجريد. فالتبسيط يجب أن يكون فى حدود لا تسمح بالتأثير على المعنى، أو الإخلال به، ومن

(١) انظر الملحق رقم (١).

ثم يجب البحث عن مؤشرات تمثل المفهوم بأكثر قدر ممكن من المعنى الذى يتضمنه، وبأقصى ما يمكن من عناية ودقة.

من هنا يجب أن تمثل المؤشرات المختارة المعنى تمثيلاً واضحاً وصادقاً، فتعبر بحق عن هذا المعنى، وتقيس ما يسعى الباحث إلى قياسه بشكل محدد، ومنطقي.

تفرض دقة القياس على الباحث التدقيق الشديد أثناء عملية صياغة واختيار المؤشرات. وصياغة تعبيراته بدقة وعناية حتى تعكس الواقع كما هو، وبحيث توفر قراءة معبرة عن درجة الديمقراطية — فى مثالنا — وقد يقتضى هذا التركيز على فئات معينة، وتأكيداً باعتبارها تعكس أهمية خاصة، أو دمج بعض فئات، أو التقليل من شأن البعض الآخر مما لا يحمل أهمية فى التعبير عن المعنى.

معنى هذا أن على الباحث التأنى والعناية فى انتقاء وصياغة المؤشرات بدقة متناهية، وعليه أن يستعين فى سبيل ذلك بكل الوسائل الممكنة، ومنها إعادة قراءة وتحصيل الأدبيات السابقة ذات الصلة، والاستعانة بمحكمين لهم مكانتهم، والفريق البحثي الذى يسانده، والتشاور مع أعضاء مرموقين فى الجماعة العلمية. كذلك على الباحث اللجوء إلى محاولة تجريبية قبل الصياغة النهائية للوقوف على مدى دقة مؤشرات وملاءمتها وتعبيرها عن المعنى.

وتعبر المؤشر عن المعنى يتطلب الدقة والوضوح من جهة، والشمول من جهة ثانية، بمعنى جمع أكثر من مؤشر للتعبير عن معنى واحد، وثالثاً درجة من الثبات حتى يمكن الاعتماد عليه كمؤشر، لذلك فإن توضيح الباحث لطريقة اختياره وصياغته للمؤشر، وما قام به من إجراءات لها أهميتها حتى ييسر لباحثين آخرين التأكد من أن تطبيق نفس المؤشر يعطى نفس النتائج تقريباً إذا أجريت الدراسة مرة أخرى.

يعرف مدى تعبر المؤشرات عن المفهوم بالمصادقية Validity ، وهناك من يميز بين المصادقية الظاهرية Face Validity ، والى تعتمد على الملاحظة المباشرة للباحث، وفق خبراته الذاتية ومهارته الشخصية فى التأكد من كفاية المؤشرات فى التعبير عن المفهوم أو المصادقية الاستنباطية التى تؤكد التوافق بين المؤشرات والواقع، أو المصادقية الداخلية التى قد ترتبط بإعادة النظر فى المؤشرات وتوزيعها وكثافتها للتعبير عن المفهوم، والمصادقية الخارجية التى قد تفرض على الباحث التأكد من الوصول إلى عدد من القياسات لنفس المتغير.

ويمكن للباحث استخدام أكثر من مؤشر لقياس المتغير، كما يمكن الاعتماد في القياس على أكثر من أداة، وهذا أمر له أهميته في ضبط وتأكيـد النتائج التي يصل إليها الباحث من خلال أداة واحدة، من الأمثلة التي ترد على ذلك:

١- قياس المنافسة الانتخابية، والتي قد تعتمد على مؤشر أساسي تعبر عنه ^{نسبة المرشحين} عدد المقاعد

في دائرة انتخابية، حيث يمكن الاعتماد على مؤشرات أخرى كمعدل العنف، أو سخونة الحملات الدعائية، أو حجم ما تكلفته من أموال..

٢- قياس الأداء الرقابي للأحزاب السياسية داخل البرلمان، والذي قد يعتمد على عدد المرات التي استخدمت فيها كل من الأدوات الرقابية - كالاستجواب والأسئلة وطلبات الإحاطة ... - حيث يمكن الاعتماد على أداء كل حزب داخل المجلس من خلال ^{معرفة نسبة الأداء} نسبة المقاعد لكل حزب سياسي^(١)، وكذلك متغيرات أخرى، كالمقاطعة مثلاً، أو رفض بيان الحكومة أو سياساتها، وقد يستعين الباحث بتحليل مضمون كلمات أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب ضد الحكومة، أو تركزها على قضايا جوهرية أو مسائل تقف من ورائها قطاعات الرأي العام الواسعة.

كما تفترض دقة القياس استبعاد مصادر وأسباب الخطأ في القياس، وهي أسباب عديدة، لعل أهمها تسرع الباحث، وعدم استيفاء المرحلة التجريبية لبناء المقياس، والتي تستدعي سعة الاطلاع على الأدبيات والمحاولات السابقة، والتشاور مع عناصر وأعضاء موثوق بهم في الجماعة العلمية، أو عدم التدقيق، وقد ترجع أسباب الخطأ إلى فريق غير مدرب للبحث يعتمد عليه الباحث، أو تنقصه الخبرة والمهارة.

وفي مثالنا قد يتوقع أن يكون مصدر الخطأ في عمليات جميع البيانات أو معالجتها وتحليلها، أو عدم الدقة في تجريد أوزان الفئات، أو في توزيع الخصائص على الفئات، أو اختلاف البيئة. أو عدم فهم مجتمع العينة للتعبيرات الواردة في الاستبيان في المقاييس التي تعتمد على هذه الأداة.

(١) تترجم نسبة الأداء لكل حزب بمؤشرات حول عدد مرات استخدام أعضاء الحزب بالبرلمان لكل أداة رقابية (سؤال، استجواب ...) مقسوماً على إجمالي عدد المرات التي استخدمت فيها الأداة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. راجع تطبيق ذلك في: د. عبدالغفار رشاد "الأداء الرقابي لمجلس الشعب" في: د. كمال النوفى، د. مصطفى علوى (محرران) الأثر السياسي لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ (القاهرة: كلية الاقتصاد

والخطأ في القياس متوقع دائماً ، وعلى الباحث أن يراعى احتمالاته، وكيف مواجهته، لأن من شأن مثل هذه الأخطاء إلغاء البحث أو فقدانه مغزاه الأساسي و يتناول الكتاب الثاني بالتفصيل موضوعات القياس وأدواته وأخطائه وحدوده.

الفصل الرابع

مصادر البيانات وتوثيق البحث

يتم جمع البيانات وفق مصدرين: أولهما: المكتبة حيث المراجع والبحوث والكتابات التي تتضمنها، سواء في شكل كتب أو دوريات^(١)، أو نشرات ومطبوعات مختلفة، وثانيهما: البيانات الميدانية والتي ترد خلال قيام الباحث، ومساعديه بالملاحظة أو المقابلة أو توجيه أسئلة الاستبيان إلى المبحوثين.

والبيانات تمثل المدخلات، أو المادة الخام، اللازمة لإنتاج المعلومات المستخدمة في الدراسة والبحث. إنها "مجموعة الحقائق" الأولية التي يتم جمعها تمهيداً لاستخدامها، وقد تكون في شكل أرقام أو رموز أو عبارات أو مصطلحات تمثل أحداثاً أو قيماً أو كميات أو أهداف..

البيانات الميدانية:

هي البيانات التي مصدرها أدوات البحث الميدانية، كالمقابلة والملاحظة والاستبيان^(٢)، فالملاحظة والتي قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، معلنة أو مستترة، معدة سلفاً أو غير معدة سلفاً، تفترض تدوين وتسجيل ما تسفر عنه، بطرق التسجيل المختلفة. والمقابلة واستطلاعات الرأي أيضاً تيسر الحصول على معلومات وبيانات

(١) من أشهر الدوريات المعروفة في علم السياسة

American Political Science Review.

Comparative Politics.

Political Theory.

World Politics.

Public Opinion Quarterly.

Political Science Quarterly.

British Journal of Political Science.

The Journal A Politics.

ومن الدوريات العربية: مجلة السياسة الدولية والإصدارات المختلفة التي تصدر عن مركز الدراسات

بالأهرام، ومجلة العلوم الاجتماعية وتصدرها جامعة الكويت، فضلاً عن إصدارات مراكز البحوث بكلية

الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(٢) يضيف البعض إلى هذه المصادر الوثائق المكتوبة كالسجلات الرسمية والبرامج والموازنات والإحصاءات

الرسمية وغيرها من وثائق، سواء كانت جارية أو الفترة زمنية سابقة.

يصبح على الباحث الوقوف على جمعها وتنظيمها وتفريغها تمهيداً لتحليلها وتفسير ما تشير إليه.

الإحصاءات الرسمية: والتي تصدرها هيئات حكومية عادة، وفي معظم دول العالم تنشر الحكومات نوع واحد أو أكثر من الكتب السنوية الإحصائية، كذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، وقد تصدر بعض الجهات غير الحكومية، أو المشروعات تقاريرها السنوية متضمنة كمّاً هائلاً من المعلومات والبيانات.

وتكاد تكون نفقات هذه الإحصاءات لا تذكر، وكثيراً ما متاح للمتخصصين بيانات أكثر تفصيلاً من الإدارات المسؤولة عن إصدار مثل هذه الإحصاءات، إلا أن ما نشر في شكل إحصاءات رسمية يمثل تراكمًا بالغ الضخامة، ويرد عليها بعض الانتقادات لما تتسم به من أوجه نقص، من أهمها:

- ١- رغم فائدتها إلا أنها غالباً ما تحتاج إعادة معالجتها وترتيبها لتلبي حاجات الباحث ومتطلبات العملية البحثية الخاصة به.
- ٢- قد لا تغطي أوجه محددة يحتاجها الباحث، وبعض البيانات ذات الصلة بالمشكلات البحثية في عالم السياسة قد تكون نادرة أو غائبة أصلاً.
- ٣- عدم الدقة، فرغم الطابع الرسمي للإحصاءات فإنه قد لا يكون دقيقاً، ولا يستطيع الباحث مراجعة أو التأكد من الإجراءات التي اتبعت في جمعها وتنظيمها.
- ٤- قد تخضع بعض البيانات للتلفيق، أو تصاغ بشكل يتمشى وما تعلنه الحكومات، مثلاً حساب معدلات التضخم قد يتم وفق طرق وتقديرات لا تعبر بدقة عن الواقع وعدد الأحزاب السياسية وما يرتبط بها من وثائق قد لا يعبر عن تعددية حزبية حقيقية..

وقد يجد الباحث ضرورة الاستعانة بمثل هذه الإحصاءات، رغم ما تحمله من أوجه نقص وعيوب، ويصبح على الباحث في مثل هذه الحالة أن يكون يقظاً، ويعالج مثل هذه المثالب، باعتماد بيانات متعددة المصادر، أو يادخل أوجه النقص ضمن الاحتمالات التي يثيرها تنظيم وتحليل البيانات التي يستخدمها.

الوثائق: تتميز المجتمعات المتقدمة بتوافر قدر كبير من المعلومات والوثائق بها، سواء فيما يتعلق بالأفراد أو الجماعات والمنظمات فضلاً عن الدولة أو المجتمع، وما يرتبط بكل مستوى من أنشطة وسجلات وعلاقات.

قد يحتاج الباحث السياسى إلى مثل هذه الوثائق فى بحثه، وهو ما يختلف من بحث إلى آخر وفق موضوع البحث والمشكلة البحثية. فالباحث الذى تدور تساؤلاته حول زعيم أو قائد سياسى، أو تنظيم أو مؤسسة كحزب أو هيئة تشريعية مثلاً، يكون فى حاجة إلى بيانات حول الزعيم أو الحزب أو المؤسسة التشريعية.

ويميز البعض بين نوعين من الوثائق والسجلات فردية أو شخصية، وجماعية أو تتعلق بمنظمات ومؤسسات مختلفة.

والسجلات الفردية لها أهميتها، وقد تشمل شهادات الميلاد ونتائج الامتحانات وشهادات الخبرة وسجل دخول وقراءات المكتبة وحسابات البنوك وقوائم العضوية فى جمعيات أو مؤسسات وهيئات، والخطابات ونصوص الخطب والكلمات وملفات الثروات، الأوسمة، الهبئات والمنح، المؤسسات العلاجية أو القانونية أو العسكرية وغيرها.

وسجلات أو وثائق المنظمات أو المجتمع تتراوح من النظام الأساسى والقواعد التنظيمية إلى وثائق التأسيس والسجلات المالية ومضابط الجلسات وشروط العضوية ومعايير العمل بالمؤسسة ووقائع الاجتماعات واللقاءات وغيرها.

وقد تكون الوثائق موضع اهتمام - الفرد أو المؤسسة أو المجتمع - فتتخذ إجراءات وضمانات من أجل دقة وسلامة المعلومات الخاصة بها، وفى هذا الإطار قد يميز البعض بين الوثائق الأولية، وتتضمن معلومات مباشرة من صاحب الوثيقة، أو وثائق ثانوية، والتى تحوى معلومات مستخلصة من وثيقة أخرى.

وتعتمد أهمية الوثائق فى البحث على المنهج المستخدم، وتلعب الوثائق أهمية خاصة مثلاً من خلال المنهج التاريخى، أو منهج دراسة الحالة ومتابعة تطوراتها.

من المصادر وكذلك بعض الإجراءات المنهجية الخاصة، منها تمثيل بعض الأحداث، أو نماذج المحاكاة، والتى تستخدم أحياناً على نحو متكرر وقد يشارك فيها عدد من الباحثين والعاملين فى المؤسسات أو الشخصيات ذات الأهمية فى الأحداث. مثال ذلك نموذج محاكاة مجلس الشعب أو جامعة الدول العربية والتى يتم تطبيقها بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ويحضرها إلى جانب عدد من الطلاب والمهتمين

شخصيات وقيادات بارزة، كرئيس مجلس الشعب، أو أمين عام جامعة الدول العربية، الأمر الذى يضيف أهمية خاصة على مثل هذه النماذج.

جمع البيانات من المراجع (المكتبة كمصدر)

جميع البحوث تعتمد على المكتبة كمصدر البيانات والمعلومات، بما فى ذلك البحوث الميدانية التى تحتاج فى إطارها النظرى إلى الكتب والدوريات، والأدبيات السابقة، من هنا لاغنى للطلاب أو الباحث عن مكتبة بحثية توفر له دعماً أساسياً فى العملية البحثية بمراحلها المختلفة.

وتتضم المكتبة قوائم مفهرسة بالكتب والدوريات^(١)، والإصدارات المختلفة الأشكال، ابتداء من الكتيبات والنشرات إلى دوائر المعارف والقواميس الشهيرة. كما أضحت كثير من المكتبات توفر لعملائها خدمات مكتبية حديثة وغنية عبر شبكات الانترنت. كما تضم المكتبة عادة قسمًا للرسائل العلمية^(٢)

ورغم ما تقدمه المكتبة، والعاملين بها، من إرشاد للطلاب والباحثين، فإن على الباحث أن يعد قائمة أولية بالمصادر الأساسية فى بحثه، يمكن تطويرها وتحديثها خلال مراحل العملية البحثية. ويسترشد الباحث فى ذلك عادة بالأدبيات السابقة وما ورد بها من قوائم بالمصادر، أو بزملائه والجماعة العلمية التى ينتمى إليها، فيمكن للباحث أن يستفيد بآراء هؤلاء وإرشادهم، فضلاً عن الاهتمام بالهوامش التى يطالعها أثناء قراءاته، والرجوع إليها للاستعانة بها فى إعداد الخطة البحثية.

من الضروري أن يكتسب الباحث القدرات الأساسية التى تكفل حسن استخدامه المراجع، والمهارة فى القراءة والاختيار، فيتعلم أنواع ودرجات للقراءة

(١) يقصد بالدوريات المجلات العلمية، والكتب والتقارير السنوية، وتنتشر المجلات كثير من الموضوعات التى لا تنشرها الكتب، بشكل دورى ومتخصص، فتصبح مصدراً رئيسياً لمثل هذه المعلومات، أما الكتب والتقارير الدورية — ومن أهمها تقارير التنمية البشرية والبنك الدولى، والتقارير الاستراتيجية للأهرام على سبيل المثال — فتتضمن مثل هذه التقارير أحدث البيانات والإحصاءات والتطورات فى ميادين مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية.

(٢) تمثل هذه الرسائل والأطروحات العلمية أهمية خاصة للطلاب والباحثين المتدربين، فهى تمثل محصلة تجربة مفيدة ل هؤلاء مما يجعلها أكثر فائدة، ليس فقط كمصدر للمعلومات، وإنما فى التعرف على تجارب الآخرين فى صياغة الخطط البحثية الملائمة، بعناصرها ابتداء من تحديد الموضوع والمشكلة البحثية إلى تحديد وصياغة الإطار النظرى وصولاً إلى النتائج.

السريعة أو العابرة، والدقيقة المتفحصية، فهو لا يقرأ تفصيلات كل شئ بدقة، في كل المصادر أو المراجع، وهو لابد وأن يقرأ قراءة ناقدة، وينتقى، ويركز انتباهه، ويتوقف هذا الانتقاء على قدرات الباحث من جهة، وعلى طبيعة المادة المطلوبة، ومرحلة البحث التي يمر بها في بحثه.

ففي المرحلة الأولية يفضل إعداد قائمة مراجع أولية، يركز الباحث على عدد محدود منها بحيث يكفي لإعطاء الباحث نظرة شاملة للمشكلة، وأبعادها، وقد يوسع من قراءاته حتى ينتهي من إعداد خطة البحث، بحيث تتضح أمامه مقومات وعناصر العملية البحثية متكاملة.

كذلك ينبغي على الباحث أن ينظم وقته أثناء وجوده بالمكتبة، ليحقق أقصى استفادة ممكنة. ويمكن للباحث، في المكتبات التي تستخدم الحواسيب الآلية، أن يقوم بنفسه بالبحث عن مواقع المراجع باستخدام الحاسب، عن طريق نظام فهرست هذه المراجع، وعادة ما يكون ذلك وفق الترتيب الأبجدي لاسم المؤلف، أو الترتيب الأبجدي لعنوان المرجع^(١)

(١) أو حسب الموضوع، وأحياناً حسب كلمات مفتاحية على الباحث انتقائها بعناية، على سبيل المثال عند

البحث عن كتاب لوشيان باي وعنوانه "أوجه التنمية السياسية"، فيتم البحث كما يلي:

أولاً عن طريق اسم المؤلف مقلوباً كما يلي: Pye, Lucian W.

ثانياً : عنوان الكتاب: Aspects of Political Development

ثالثاً الموضوع : Political Development

رابعاً: الكلمات المفتاحية: من أمثلتها:

Political Change & Political Modernization & Institution Building & Democratization

كما تتبع المكتبة عادة نظاماً محدداً للرجوع إلى المجلات العلمية والدوريات بما في سهولة، وفي حالة عدم وجود المقال أو المرجع بالمكتبة، قد يستطيع الباحث من خلال الحاسب الآلي الوصول إلى ذلك المرجع: فبعض المكتبات المتطورة تتيح للباحث امكانية الاستعارة من مكتبة أخرى عن طريق الحواسيب، وبعضها الآخر يمكن الباحث عن طريق شبكة الانترنت من الحصول على مراجع لاتضمنها المكتبة، سواء كاملة، أو مستخلصات منها، وذلك وفق قنوات ونظم محددة. ويسير عدد متزايد من المكتبات إلى تقديم مثل هذه التسهيلات للباحثين.

لتيسير عملية جمع وتصنيف البيانات، يقوم الباحث باستخدام البطاقات، بحيث تحمل كل بطاقة فكرة واحدة يسبقها عنوان للفكرة، ومصدرها [بيانات المرجع بما فيها رقم الصفحات، كما في الشكل (١) بطاقة المعلومات]^(١)

ويمكن للباحث ترتيب البطاقات ترتيباً مستقلاً، وفق تسلسل الأفكار الذي يضعه الباحث، فيكون لديه إمكانية أن يستهل الكتابة دون الرجوع إلى المصادر الأصلية. على أن يراعى الباحث شروط وقواعد الاقتباس، والتلخيص أو الاستفادة من المراجع المختلفة. وكثير من البحوث يثبت عدم أصالتها بسبب عدم احترام هذه الشروط والقواعد.

أنواع الاقتباسات

في النقل عن المراجع والاقتباس منها يراعى وجود مستويات من هذا النقل وفقاً لأنواع الاقتباسات

- ١- نقل المحتوى مباشرة من المصدر، وهذا محظور إلا في حدود ضيقة تماماً، ووفق إشارة واضحة تفقد النقل الحرفي، ويجب تجنب مثل هذه الاقتباسات بقدر الإمكان (Ferre 1983: 82)
- ٢- نقل ملخص النقاط المركزية من أفكار يتم تلخيصها تماماً — أو ما يسمى بالهيكل العظمي للمحتوى Skeletal of Outline Note [انظر شكل (٢)] بطاقة هيكل المحتوى.
- ٣- تلخيص أكثر إسهاباً للعناصر الأساسية التي تناولها الكاتب في مؤلفه حيث يغطيها الملخص بشكل تقريبي.
- ٤- تعليق ونقد، وهذا أفضل للباحث، فالقراءة هنا تتجاوز مرحلة النقل والاقتباس إلى مرحلة التحليل والتمحيص، وإضافة رؤية أكثر عمقا واتساعاً، وإثارة التساؤلات حول أفكار المؤلف الذي نقرأ له، ونتائج مؤقتة — يتم تطويرها — حول أفكاره.

(١) بالنسبة للكتاب يسجل الباحث: اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومكان النشر ودار النشر وسنة النشر ورقم الطبعة. وبالنسبة للمقالات يسجل: اسم المؤلف وعنوان المقال واسم المجلة ورقم المجلة ورقم العدد وتاريخ صدوره، وصفحات المقال. وفي الحالتين قد يسجل اسم المكتبة الموجود بها المصدر ورقمه على الأرفف.

إن التراكم العلمي لا يتحقق من خلال النقل والاقتباس، وإنما من خلال النقد والتصحيح، والإضافة والحوار، والتحليل والتوفيق. والباحث عليه أن يكتسب مهارة في تجاوز نص بعينه، ليكون عضواً مرموقاً في جماعته العلمية، التي تقوم على تعدد الرؤى والوضوح والشفافية، والنقد البناء، والتصحيح وتكامل جهود الباحثين وتضافرها. فيضيف بعضهم إلى بعض في سياق من الأمانة العلمية، واحترام آراء وحقوق وملكية الآخرين فيما يكتبونه وينشرونه.

ويفضل أن يعبر الباحث بأسلوبه الخاص عن الأفكار، أو يختصرها، وقد يضيف في مكان خاص تعليقه عليها أو تعديلات من عنده. وفي بعض الحالات قد يقوم بالاقتباس، عندما تكون العبارات المنقولة ذات أهمية خاصة، وفي هذه الحالة يوضع الاقتباس بين علامتي تنصيص كما هو بالأصل. وفي حالة الحذف يضع مكان ما حذفه ثلاث فقط متتالية، وإذا أضاف يضع ما يضيفه بين قوسين.

بيانات الكتاب بالمكتبة 	اسم المؤلف سنة النشر عنوان المرجع مكان النشر واسمه ص
ملاحظات (اقتباس / عنوان فرعي)	

شكل (١) مثال لتصميم بطاقة معلومات

الأصـل 	(اسم المؤلف السنة رقم الصفحة)
عنوان الفكرة عناصرها الأساسية (هيكل المحتوى) • • • (رقم الصفحة بالأصل)	

شكل (٢) مثال لتصميم بطاقة هيكل المحتوى

المصدر Ferre 1993: 83.

المراجع والتوثيق العلمي للبحث

يتناول هذا الجزء ثلاث عناصر أساسية على النحو التالي:
أولها ويتعلق باعتبارات الدقة والأمانة العلمية في استخدام المراجع.
وثانيها: ويتعلق كيفية الإشارة في المتن، أو خلال سياق البحث، إلى المراجع.
وثالثها: وينصب على قائمة المراجع والمصادر التي ترد عادة في نهاية البحث أو الرسالة العلمية.

اعتبارات الدقة والأمانة العلمية:

تقتضى الأمانة العلمية احترام الباحث لحقوق الملكية الفكرية للآخرين، ومعنى هذا أن عليه أولاً أن يذكر المرجع الذي نقل عنه، وثانياً أن يقرأ بنفسه جميع المراجع التي أوردها كمصادر في بحثه، وثالثاً أن يذكر، في حالة تعذر المصدر الأصلي، اسم هذا المصدر الأصلي، واسم المرجع الذي نقل اسم هذه المرجع الأصلي نقلاً عنه^(١)

وافترقاد الأمانة العلمية، والدقة، يعنى عدم إعطاء كل ذى حق حقه، وإهدار حقوق المؤلف. رغم ذلك قد يلجأ بعض الباحثين إلى إسناد أبحاثهم إلى مصادر وأصول أوردها أحد المراجع التي نقل عنها هؤلاء الباحثون، دون أن يكونوا قد اطلعوا على هذه الأصول بأنفسهم، واقتصروا على المرجع المنقول عنه، وفي حالات كثيرة تكون هذه المراجع بالإنجليزية، بينما المرجع المنقولة عنه بالعربية، ويصبح مثل هؤلاء الباحثين أمام خيارين، كلاهما غير مقبول: فإما تجاهل المرجع المنقول عنه (عادة بالعربية) وفي هذا إهدار كامل لحقوقه، وللأمانة والدقة التي تميز الباحثين. وإما أن يذكر المرجع (بالعربية) والمصادر الأصلية (باللغة الأجنبية) وفي هذا دليل على عدم تحمل الباحث عناء الرجوع للمصدر الأصلي بسبب قد يكون مشقة القراءة بلغة أجنبية. وكلا الخيارين يعرض الباحث، وعمله، لانتقادات قاسية، بل وشكوك في الصفة العلمية لمثل هذا السلوك غير الأمين.

وهناك من يرى أن الأمانة العلمية تقتضى أن يذكر الباحث فقط المصادر التي اطلع عليها، واستخدامها بشكل جوهري في الموضوع، لصلتها الوثيقة. أما المصادر التي ترد عرضاً، ولم يستند إليها في بحثه بشكل أساسى، أو التي تعد ذات صلة هامشية بالموضوع، فلا داعى لأن تضمها القائمة. فلا يعقل أن يستخدم الباحث قائمة المراجع كأداة لتضخيم جهده شكلاً، أو خلق انطباع باتساع المصادر التي استخدمها.

(١) ويشير إلى ذلك عند ذكر المرجع من خلال عبارة (نقلاً عن) وبالإنجليزية cited after أو اختصارها c.a.

الإشارات المرجعية في المتن

الطريقة التقليدية للإشارة إلى المرجع في المتن أى خلال سطور البحث هي أن يوضع رقم عقب انتهاء المعلومة المنقولة عن المرجع مباشرة، ويدون هذه الرقم كهامش (بنط أصغر) أسفل الصفحة. أو في نهاية الجزء من البحث، سواء كان فصلاً أو باباً، أو في نهاية البحث، ثم تكتب بجوار الرقم بيانات المرجع وفق الترتيب التقليدي المعروف^(١)

وثمة طرق أخذت تنتشر، حديثاً نسبياً — وتشترط بعض المجلات العلمية أن تجرى صياغة البحث وفقاً لبعض هذه الطرق الحديثة ليصلح النشر بها — دون استخدام الترقيم في المتن ودون تسجيل بيانات المرجع أسفل الصفحة — أو ما يسمى بالخواشي — أو نهاية الجزء أو نهاية البحث، فبدلاً من كتاب الرقم يكتب مباشرة اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة، داخل قوسين.

مثال ذلك (Almond 1996: 26) وإذا وجد لنفس المؤلف مرجعين لنفس العام يرمز لأحدها بالرمز A والآخر بالرمز B (Almond 1996a: 26) ويكون ترتيبهما وفق التسلسل الأبجدي للعنوان.

وفي حالة وجود مؤلف آخر يحمل اسم المؤلف يكتب اسم المؤلف كاملاً (G. Almond 1996b: 54) وذلك اعتماداً على أن تفاصيل بيانات المرجع واردة في قائمة المراجع الملحق بالبحث، وقد يكتب اسم المؤلف يليه رقم المرجع في قائمة المراجع، ثم رقم الصفحة (54) (Almond 14). أى أن رقم المرجع قد حل محل سنة النشر. وعموماً يفضل الطريقة الأولى التي يذكر فيها الباحث سنة النشر لما لها من معنى يرد مباشرة لدى القارئ المتخصص.

ومن الضروري أن يستخدم الباحث طريقة غمطية واحدة خلال صفحات بحثه كاملاً في توثيق المراجع سواء في الإشارات المرجعية بالمتن أو في كتابه قائمة المراجع. ويختلف ترقيم المراجع الواردة أسفل الصفحة، عن الترقيم إذا ورد في نهاية البحث أو الجزء من البحث، فالترقيم الأخير — بنهاية البحث أو الباب أو الفصل —

(١) اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ومحل النشر والناشر والسنة ورقم الصفحة بالنسبة للكتب، أما المقالات المنشورة في دوريات فتبدأ باسم المؤلف ثم عنوان المقال بين علامتي تنصيص ثم المجلة ورقم المجلد والعدد والسنة ورقم الصفحات. ويجرى العادة على أن يكتب عنوان الكتاب أو اسم المجلة بطريقة مميزة، كأن يوضع تحت كل منهما خط، أو يكتب بخط Bold أو مائل.

يكون مسلسلاً للبحث كله، أو الباب أو الفصل بكاملة، أما الترقيم في أسفل كل صفحة فإنه يأخذ مسلسلاً مستقلاً لكل صفحة على حدة، وإن كان بعض الباحثين قد يجعل من هذا المسلسل متصلاً للبحث كاملاً، أو للفصل أو للباب كل على حدة حسب نظام الترقيم الذى يتبناه.

وقد يستخدم أسفل الصفحة — حيث موقع التذييل أو الحواشي — لأغراض أخرى، إلى جانب الإشارات المرجعية، منها الإحالة إلى موقع آخر بالبحث يتضمن معلومات ذات صلة، أو شرح وتوضيح لما يرد بالمتن حتى لا يتسبب وروده بالمتن في الإخلال بتسلسل البحث، أو لبيان معلومات ذات صلة غير مباشرة فيفضل الحواشي حتى لا تقطع تسلسل عبارات وأفكار المتن.

وباستثناء الإشارات المرجعية التى تحتاج إلى ترقيم، فإن الإحالات، والشروح الهامشية تستخدم علامات مثل * ، * * بدلاً من الأرقام ، حيث تكتب مثل هذه العلامات بالمتن، وفي أسفل الصفحة^(١)

ويلاحظ أن المرجع إذا ورد لأول مرة، واتبع الباحث نظام الترقيم بأسفل الصفحة أو عقب انتهاء الفصل أو البحث، يذكر كاملاً، أما إذا ذكر في مرات تالية يتبع النظام الآتى:

أولاً: بالنسبة للمراجع العربية، يكتفى، بعد اسم المؤلف غير مقلوب، بذكر عبارة: نفس المرجع، أو المرجع السابق، ويتلو ذلك مباشرة: رقم الصفحة ص... وذلك في حالة عدم وجود مرجع آخر مختلف يفصل بين بيانات المرجع الوارد للمرة الأولى، وبياناته للمرة الثانية. أما إذا وجد مرجع آخر يفضل بين هذه البيانات في المرة الأولى والثانية، ففي هذه الحالة يكتب: اسم المؤلف، مرجع سابق ، ص...

ثانياً: بالنسبة للمراجع الأجنبية: تتبع نفس القواعد حيث تذكر بيانات المرجع كاملاً عند وروده للمرة الأولى، وإذا تكرر ثانية دون فاصل بين المرة الأولى والثانية تكتب الإشارة المرجعية كما يلي: Ibid., P..... وفى حالة وجود فاصل بين الإشارة إلى المرجع باللغة الإنجليزية للمرة الأولى، والإشارة الثانية

(١) وأحياناً تأخذ ترقيماً عادياً، سواء أسفل الصفحة، أو عقب كل فصل أو جزء ، وهو ما يعمل به البعض.

تكتب الإشارة المرجعية الثانية كما يلي^(١): Op.Cit., p... وذلك عقب اسم المؤلف غير مقلوب.

ونظراً لأن المراجع لا ترتب أبجدياً، في هذه التذييل أو الحواشي، فإن أسماء المؤلفين لا تقلب. وقد يعتمد الباحث على محاضرات غير مطبوعة، أو حوار شخصي أو مقابلة أو برنامج إذاعي مثلاً، فيرد باعتباره مصدراً كما يلي: اسم المؤلف ، حديث شخص حول (أو محاضرة أو برنامج...) بتاريخ

وعادة يتم الفصل بخط مستقيم بين متن الرسالة والحواشي أسفل الصفحة. وقد تستخدم بعض الاختصارات في الحاشية^(٢)، منها على سبيل المثال:

Page	وهي اختصار لصفحة	P.	-	صفحة	=	ص
Volume	وهي اختصار لجزء	Vol.	-	جزء	=	جـ
Edition	وهي اختصار لكلمة	(edn.)	-	طبعة	=	ط
No date	وهي اختصار دون تاريخ	n.d.	-	دون تاريخ نشر	=	د ت
Abstract	وهي اختصار رسمه	Abst.				
Editor	وهي اختصار لمحرر	(ed.)				
Bulletin	وهي اختصار رسمه	Bull.				

PP. 20- 25 = الصفحات

من ٢٠ إلى ٢٥

PP. 25f = صفحة ٢٥

والصفحة التالية لها

(١) في جميع هذه الأحوال يوضع خط تحت كلمة المرجع السابق، أو مرجع سبق ذكره، أو مرجع سابق، أو *Ibid.* أو *Op. Cit.* أو تكتب أياً منها بخط مائل أو **Bold**.

(٢) يراعى أن كل كلمة مختصر تنتهي بنقطة أو يفصل بينها بمسافة خالية عادة، وإن كان هذا ليس القاعدة العامة في المختصرات باللغة العربية، حيث قد يرد عقب ص مثلاً رقم الصفحة والذي قد يختلط بالنقطة وتقرأ باعتبارها صفراً.

قائمة المراجع:

تعد قائمة المراجع أحد مكونات البحث الأساسية، ولا يمكن اعتبارها عنصراً تكميلياً، فالبحث العلمي يستمد أهميته، في جانب أساسي منه، من قائمة المراجع التي تضم جميع المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه، ويفترض دائماً أن تدون هذه القائمة بدقة تامة.

وتختلف قائمة المراجع، وما تخضع له من قواعد وأسس، في البحث العلمي، عنها في الكتب الدراسية، أو الكتب التي تتناول موضوعاً محدداً، فهذه الأخيرة قد ترد فيها قائمة "مراجع مختارة" أو مراجع لقراءات إضافية مقترحة، مراجع موصى بقراءتها، وقد تشمل ما يعرف باسم Bibliography أي تضم كل المراجع التي سبق نشرها في موضوع الكتاب أو البحث. والحقيقة أن هذه الطريقة لم تعد ممكنة اليوم، في القرن الحادى والعشرين، ولم تعد شائعة الاستخدام بهذا المعنى، مع التطور الغير مسبوق في حجم التراكم المعرفى.

أما قائمة المراجع المحددة References والتي تتضمن جميع الصادر التي اعتمد عليها البحث، فهي التي تتبعها الرسائل العلمية والبحوث في شتى فروع المعرفة العلمية، ويجب أن تتمتع بدرجة رفيعة من الأمانة العلمية، ويراعى بوجه خاص شرطين رئيسيين في مثل هذه القائمة للمصادر:

أولاً: أن ترد جميع المراجع المشار إليها في متن البحث في هذه القائمة، ويجب التأكد من أن أى مرجع بالقائمة قد استخدمه الباحث وورد في سياق البحث فعلاً.

الثانى: عندما يذكر أى مرجع ضمن القائمة، فإن هذا يعنى أن الباحث قد اطلع عليه فعلاً، ومن ثم لا يجوز أبداً نقل مرجع من مرجع آخر، وإذا تعذر الوصول إلى المرجع الأصيل فإن هذا لا يبرر للباحث أن يذكر المرجع الأصيل دون تنويه إلى طريقة استخدامه، أى عن طريق المرجع الآخر.

وعدم مراعاة الشرطين السابقين، يجعل القائمة تفقد مغزاها الحقيقى، مما يؤثر على موثوقية البحث، وما أقسى الحكم على الباحث في هذه الحالة، وفي أمانته العلمية، وقدراته ومصداقيته كباحث.

ويجب مراعاة الدقة الكاملة عند كتابة قائمة المراجع، كما يراعى التزام طريقة واحدة نمطية في كتابتها بكاملها، وتحقق هذه الدقة من خلال الخطوات الآتية:

١- مراجعة كلمات كل مرجع، وتصحيح أخطاء الطباعة، فالباحث مسئول عنها، كلمة كلمة، وخصوصاً أسماء المؤلفين والمحررين، وعناوين كل مرجع كما وردت في أصولها، بالمرجع الأصلي^(١) ولا يجوز كتابة ترجمة لعنوان المرجع إلا إذا كانت تلك الترجمة منقولة عن المرجع ذاته.

٢- التأكد من صحة بيانات كل مرجع: كالأسماء والعناوين وبيانات النشر وأرقام الصفحات، ومراجعة ذلك بدقة، والتأكد من صحة أرقام الصفحات بالنسبة للمقالات المنشورة في كتب تم تحريرها بمعرفة آخرين، وطريقة كتابتها، بحيث يكتب اسم مؤلف المقال فعنوان المقال وأرقام صفحاته، وقدر ترد أرقام الصفحات في نهاية بيانات المرجع، ثم: في: ويذكر اسم المحرر وتوضع كلمة (محرر) أو (محررين) بين قوسين — وبالإنجليزية (ed.) أو (eds.) — ثم عنوان الكتاب ومكان وسنة النشر.. كما يجب مجازاة الإشارات المرجعية بالمتن مع بيانات قائمة المراجع.

٣- لا تختصر عناوين الكتب نهائياً، ولا تختصر كلماتها، كما لا توضع بين علامات تنصيص.

وإذا وجد عنوان فرعي فقد يوضع بعد العنوان الرئيس نقطتان: ثم يكتب العنوان الفرعي بنبط أصغر حجماً من البسط الذي كتب به العنوان الرئيس. أما أسماء الدوريات فقد تختصر، إذا كان ذلك معترفاً به، وإن كان يفضل أن تكتب كاملة كما وردت في لغاتها الأصلية.

وعند كتابة المرجع يراعى أن اسم مؤلف الكتاب — أو مؤلف المقال في الدوريات العلمية وفي الكتب المحررة — يأتي في البداية، ويكتب الاسم مقلوباً عادة، بمعنى أن اسم العائلة يأتي أولاً، للباحث الأول أو الوحيد، يليه الحرف الأول من كل مكون من مكونات اسمه^(٢) ويلى ذلك أسماء المؤلف أو المؤلفين المشاركين معه — أن

(١) حتى إذا وردت بها أخطاء في هذا المرجع الأصلي، على أن ينوه الباحث إلى ذلك، بوضع كلمة (Sic) بين قوسين.

(٢) تعد الأسماء المركبة المكونة من جزئين بينهما شرطة اسماً واحداً، وتظل كلمة مثل لكلمة J.T. (وهي اختصار لكلمة Junior) في نهاية الاسم بعد كتابته مقلوباً.

وجد أكثر من مؤلف - على أن يذكر أسماء هؤلاء مقلوبة^(١) ويكتب الحرف الأول لكل مكون من مكونات الاسم بحجم كبير (كابتل) وبقية المكون بالحروف العادية (الصغيرة)، وإذا تعددت أسماء المؤلفين في المرجع الأجنبي يكتب اسم المؤلف الأول مقلوبا يليه ما يلي: et.al. بدلاً من أسماء المؤلفين الآخرين.

بالنسبة للمراجع العربية هناك مع يتبع نفس الطريقة، فتدون مقلوبة، أى يأتى اسم العائلة أولاً ثم فاصلة، للمؤلف الأول أو الوحيد، ثم اسمه الأول والثاني، ثم فاصلة، يليه اسم المؤلف الثاني بالطريقة ذاتها - وهكذا بالنسبة للمؤلف الثالث ومن يليه.. وقد يكتب اسم المؤلف الأول فقط يليه: وآخرون، بدلاً من أسماء هؤلاء الآخرين.

وهناك من يميز اللغة العربية عند كتابة اسم الباحث، فلا ترد الأسماء مقلوبة، وإنما تأتى بالشكل المعتاد - أى لا يكتب فيها اسم العائلة أولاً - ومثل هذه الطريقة العادية شائعة، وينتقدها البعض على اعتبار أنها لا تعين على ترتيب المراجع على نحو سليم، كما أن استخدامها فى إشارات مرجعية بالمتن، وفق الطريقة الحديثة - حيث يوضع اسم العائلة للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين بالمتن - قد يسبب ارتباكاً وخطأً فى الأسماء مقارنة بطريقة اعتماد اسم العائلة أولاً، التى تعد وفق هؤلاء أكثر سهولة وتنظيماً.

(١) يلاحظ أن اسم المؤلف، فى الإشارات المرجعية بالمتن، يأتى طبيعياً، غير مقلوب، وفق الطريقة التقليدية، وتتفق فى ذلك المراجع العربية وغير العربية، كما قد ترد أسماء المؤلفين فى قائمة المراجع بعد اسم المؤلف الأول، غير مقلوبة، إلا أنه يلاحظ فى الحالات العادية أن الأسماء تأتى مقلوبة راجع فى ختام هذا الجزء مقارنة للطريقة التقليدية وإحدى الطرق الحديثة فى كتابة الإشارات المرجعية بالمتن، وقائمة المراجع النهائية. وقد تشترط بعض المجلات والدوريات، اتباع طريقة معينة فى كتابة قائمة المراجع، كأن ترد أسماء المؤلفين جميعها مقلوبة - وعلى الباحث أن يكون على دراية بمثل هذه النظم، وإلا قد لا يمكنه نشر بحثه - وقد يشترط أن يوضع بين كل مؤلف والآخر فاصلة منقولة، وقد يوضع قبل اسم المؤلف الأخير كلمة and أو توضع فاصلة منقولة بدون هذه الكلمة، وعادة تتيح كل دورية للباحثين إمكانية التعرف على القواعد والشروط الخاصة بها فى توثيق المراجع.

عقب اسم المؤلف مباشرة تأتي سنة النشر^(١)، وتوضع بين نقطتين في المراجع الأجنبية، وفي المراجع العربية بين قوسين، حتى لا تختلط النقط بمكونات الرقم الدال على سنة النشر، وهذه واحدة من الطرق الحديثة التي انتشرت نسبياً مؤخراً.

وهناك طريقة تقليدية، مازال يتمسك بها البعض، حيث ترد وفقاً لها سنة النشر في نهاية بيانات المرجع، مباشرة قبل الأرقام الدالة على الصفحات (راجع أمثلة الطريقتين التقليدية والحديثة في كتابة الإشارات المرجعية وقائمة المراجع).

ويفضل للطالب، أو الباحث، الذي يستخدم الطريقة الحديثة في كتابة إشارات المرجعية الواردة بالمتن - اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين - أن يستخدم الطريقة الحديثة في كتابة قائمة المراجع في نهاية بحثه - اسم المؤلف وسنة النشر ومكان النشر والناشر - حيث ييسر هذا للقارئ، وللباحث، الرجوع إلى بيانات المرجع كاملة بالقائمة عند استعراض أيًا من الإشارات المرجعية، وتتفق البيانات الواردة في كل من الإشارات المرجعية بالمتن وقائمة المراجع في طريقة عرض البيانات وترتيبها، خصوصاً اسم المؤلف وسنة النشر، مما يوفر الوقت والجهد، لذا يوصي البعض بالتزام الطريقة الحديثة في كتابة المراجع بالمتن والقائمة. ومن الأهمية بمكان ضرورة التزام طريقة نمطية موحدة لكتابة الإشارات المرجعية في كل صفحات البحث، والتزام طريقة موحدة في كتابة قائمة المراجع بكاملها.

عقب اسم المؤلف - وسنة النشر وفق الطريقة الحديثة - يأتي عنوان الكتاب ، ويكتب عادة تحته خط - أو بخط مائل أو بخط أسود سميك Bold - على أن يتبع الباحث طريقة موحدة في بحثه.

أما إذا كان المرجع مقالاً - أو فصلاً في كتاب - فيكتب عنوان المقال أو الفصل بين علامتي تنصيص، ويكتب بعد هذا العنوان كلمة في: - وبالإنجليزية in - ثم يرد بعد ذلك بيانات الكتاب الذي ورد به هذا المقال أو الفصل، أي العنوان ثم مكان النشر واسم الناشر وإذا كان للكتاب محرر يكتب بعد اسم هذا المحرر كلمة

(١) بالنسبة للمقالات المنشورة في مجلات علمية أو دوريات تصبح سنة النشر هي السنة الصادر فيها مجلد الدورية، والمعروف أنه في حالة عدم وجود تاريخ للنشر في كل الأحوال، يكتب مكان سنة النشر: دون تاريخ (د.ت) وبالإنجليزية. (n.d.) no date.

(محرر) بين قوسين، أو (محررون)، — وبالإنجليزية (ed.) أو (eds.)^(١) — وعند كتابة أرقام الصفحات تكتب صفحات المقال أو الفصل كاملة ص — وبالإنجليزية PP... — وهو ما يجب مراعاته دائماً في قائمة المراجع.

أما كتابة عنوان المرجع بالنسبة للدوريات، فإنه يأتي عقب اسم المؤلف وسنة النشر، وفق الطريقة الحديثة كذلك، حيث يأتي عنوان المقال، وبخط عادي — على خلاف عنوان الكتاب الذي يكتب بخط مميز كأن يكون أسود ثقيل Bold أو مائل أو يوضع تحته خط — وعقب ذلك يأتي اسم المجلة أو الدورية وهو الذي يكتب عادة بطريقة مميزة، وقد يكتب مختصراً^(٢)، ويأتي بعد ذلك عدد المجلة أو الدورية، ورقم الصفحات. هذه إحدى أهم الطرق الحديثة لكتابة مراجع الدوريات، أما الطريقة التقليدية، التي ما يزال كثيرون يتبعونها، فيجعل سنة النشر تأتي عقب اسم المجلة، ورقم المجلد فتصبح هي سنة صدوره، يعقبها أرقام الصفحات.

عند ترتيب قائمة المراجع يراعى أن تأتي الكتب أولاً — وتبدأ بالعربية يليها الكتب الصادرة باللغات الأجنبية — ثم المقالات والدوريات — العربية فالأجنبية — وقد توجد مصادر أساسية كالمخطوطات مثلاً، توضع في رأس القائمة، أو مصادر أقل أهمية كالصحف والنشرات حيث تأتي عقب الكتب والدوريات. وينصح الطالب أو الباحث عادة بمراجعة ما صدر عن زملائه وأقرانه، وما جرى عليه نظام البحوث والدراسات والرسائل العلمية في الكلية أو في المعهد والجامعة التي ينتمى إليها، أو الجامعة العلمية التي يسترشد بها.

وداخل قائمة الكتب العربية يتم ترتيب المراجع ترتيباً أبجدياً وفق اسم المؤلف. وإذا كان لمؤلف واحد — أو أكثر — قائمة من المراجع فالطريقة التقليدية أن يكتب اسم المؤلف، أو المؤلفين، مرة واحدة، ويستبدل هذا الاسم بخط طويل كلما تكرر بشكل متتال. لكن ثمة من يدعو إلى كتابة اسم المؤلف — أو المؤلفين — كاملاً في كل مرجع باعتبار ذلك طريقة حديثة يجب أن تحل محل الطريقة التقليدية السابقة^(٣)، والتي يظل الكثيرون متمسكين بها.

(١) قد توضع كلمة محرر أو محررون أو تحرير بين قوسين أو بين فاصلتين أو نقطتين، وبالإنجليزية توضع ed. أو eds. بين نقطتين أو قوسين، والقاعدة في اللغة الإنجليزية النقطتين.

(٢) مثال ذلك اختصار اسم الدورية The American Political Science Review إلى APSR.

(٣) يلاحظ استثناءات متكررة على هذه القاعدة، ومازال الكثيرون يميلون إلى كتابة خط طويل محل اسم المؤلف بدلاً من كتابة نفس الاسم تكراراً، لسهولة ذلك من الناحية العملية.

وهكذا يتم ترتيب القائمة أبجدياً بالنسبة للكتب العربية والأجنبية، والدوريات العربية والأجنبية. ويلاحظ عند إعداد مثل هذه القوائم، في حالة وجود بحوث لذات المؤلف، أو المؤلفين:

- ١- ترتيب البحوث ذات المؤلف الواحد وفق سنة النشر، الأقدام فالأحدث، مع التمييز بين ما ينشر في عام واحد بالحروف a, b, c, وذلك وفق الترتيب الأبجدي لعناوين تلك المراجع التي تشترك في المؤلف الواحد وسنة النشر الواحدة.
- ٢- في حالة اشتراك أكثر من مؤلف، ترتب البحوث وفق سنة النشر، الأقدام فالأحدث، وفي حالة النشر في عام واحد يتم التمييز - في حروف b, c, a, - وفق الترتيب الأبجدي للمؤلف الثاني، فإذا وجد أكثر من بحث، يكون الترتيب وفق الحروف الأبجدية للمؤلف الثالث وهكذا تسرى القاعدة مهما تعدد أسماء المؤلفين.

وترتبط قائمة المراجع بلغة البحث، فإذا كتب البحث أو الرسالة باللغة الإنجليزية، تكتب جميع المراجع عادة باللغة الإنجليزية، وقد تترجم هنا، المراجع العربية، إما وفق النطق بكلمة السياسة الدولية Al Seyassah Al Dawliah أو وفق المعنى: International Politics وإن كانت طريقة النطق أكثر انتشاراً، لأنها تدل على الدورية دون التباس.

أما الأبحاث والرسائل العلمية التي تكتب باللغة العربية فتكتب فيها المراجع، كما سبق ذكره، باللغتين العربية والأجنبية، وتأتي المراجع باللغة العربية أولاً عادة يليها المراجع الأجنبية، في قائمتين للكتب، وقائمتين للدوريات، عربية وأجنبية كذلك، وجميع هذه القوائم تحت مسمى واحد للقائمة (المراجع)^(١)

(١) يمكن للطالب أن يضيف إلى قائمة المراجع، أو إلى جانبها، قائمة بأهم مواقع الإنترنت التي قد يكون اعتمد عليها، أو ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، أو قائمة عناوين على الشبكة الدولية يرى أنها ذات صلة وثيقة بمعالجته أو أن لها مغزاها. وقد تبدو مثل هذه القوائم ذات أهمية في بعض موضوعات على سبيل المثال: تتبع أحداث جارية أو قديمة أو مصادر أو بنوك للمعلومات أو غيرها من اعتبارات تتعلق بموضوع البحث وطرق معالجته.

المفاضلة بين نظامي التوثيق:

بناءً على ما سبق، يمكن التمييز بين نظامين أساسيين لتوثيق المصادر والمراجع التي يستند إليها البحث: أحدهما تقليدي والثاني حديث، وكل نظام يعتمد على أسس مختلفة لصياغة الشكل الذي تظهر به كلا من الإشارات المرجعية أو قائمة المراجع:

- ١- الإشارات المرجعية الواردة بالمتن، سواء ذكرت في سياق البحث ذاته ضمن سطره، أو جاءت على شكل هوامش أو تذييلات في أسفل الصفحات أو عقب انتهاء البحث، أو انتهاء الفصل أو الباب الذي وردت به.
- ٢- قائمة المراجع كما يتم إعدادها في نهاية البحث، والتي تعد جزءاً أساسياً من العملية البحثية.

والنظامان يمثلان مرحلتين في تطور توثيق مصادر العملية البحثية في علم السياسة، النظام الأول، ويشار إليه هنا على اعتبار أنه نظام تقليدي أو معتاد جرى عليه العمل لفترات ممتدة، وهو نظام يعتمد على بيانات المرجع كاملة أو مطولة، حتى في الإشارة المرجعية التي تتم وفقاً له بالمتن، وترد البيانات بشكلها المعتاد وترتيبها التقليدي: اسم المؤلف فالعنوان ثم مكان النشر والناشر وسنة النشر.

النظام الثاني، وهو الأحدث، وأخذ في الانتشار خلال العقدين الأخيرين، ليحل محل النظام الأول تدريجياً، وعلى نطاق متزايد، بحيث أضحى التزام قواعد هذا النظام من الشروط التي تفرضها العديد من الدوريات والمجلات المتخصصة لنشر البحوث بها، فلا تنشر إلا البحوث التي تلتزم به. وهو نظام يعتمد في شكله الأكثر انتشاراً على بيانات موجزة تماماً في الإشارات المرجعية خصوصاً، وإبراز سنة النشر لتأتي في مكانه تالية مباشرة لاسم المؤلف في كلا من الإشارات المرجعية وقائمة المراجع.

وأهم ما يميز هذا النظام الأحدث

- ١- تمييز الإشارات المرجعية التي ترد بالمتن بالقصر الشديد، وتأتي في شكل مبسط حيث يوضع اسم المؤلف (عائلته) وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين، وقبل رقم الصفحة نقطتان:
- ٢- تأتي الإشارات المرجعية بالمتن، أي ضمن سطور البحث، ونادراً ما تستخدم الحواشي - أسفل الصفحة أو بآخر البحث أو أجزائه - لهذه الإشارات المرجعية.

٣- تخطى سنة النشر باهتمام نوعى خاص، وتأتى مباشرة بعد اسم المؤلف، أو المؤلفين، سواء فى الكتب أو الدوريات، وسواء كان ذلك فى البيانات التى تتناولها الإشارات المرجعية بالمتن، أو فى البيانات التى تتناولها المراجع ضمن قائمة المراجع النهائية للبحث، ويسرى هذا النسبة للكتب المؤلفة، والمحررة، والمقالات والدوريات أو المجلات العلمية، والصحف والوثائق والمواد غير المنشورة والبحوث باللغات العربية والأجنبية.

ولا شك أن الأخذ بنظام موحد للتوثيق العلمى لمراجع البحث يسر عملية ضبط المراجع، والتدقيق فيها، ومراجعتها، ومجاعة الإشارات المرجعية بالمتن مع المراجع المناظرة بالقائمة النهائية للمراجع.

٤- لم تأخذ طريقة كتابة المراجع العربية ملامح واضحة أو مستقرة معترف بها لتطور موازى، رغم أنه يمكن تطبيق نفس القواعد عليها، ويشترط فى هذه الحالة ليتمكن الاستفادة مما ييسره النظام الحديث التسليم بإمكانية الاعتماد على اسم العائلة للمؤلف، بشكل معترف به، كشرط أولى لإمكانية الإفادة من وراء إحداث التطور الموازى، وإلا فإن التطور سيكون فى حدود من يقبل بهذا الشرط، أو فى شكل وطريقة لا تكفل السرعة وضبط المراجع ومراجعتها بسهولة.

وفيما يلى أمثلة توضح بعض التطبيقات للنظامين، يحاول هذا الكتاب تقديمها، معتمداً على بعض الحالات والمصادر سواء فيما يتعلق بالإشارات المرجعية فى صفحات البحث أو الرسالة، أو فيما يتعلق بقائمة المراجع التى ترد فى نهاية البحث أو الرسالة، وكجزء أساسى منها:

أمثلة للمقارنة بين النظام التقليدي والنظام الحديث في توثيق مراجع البحث
أولاً: الإشارات المرجعية في المتن أو التذييلات

النظام الحديث	النظام التقليدي	النظام	المصدر
(Ake 1967 : 40-52)	C. A. Ake, <u>Theory of Political Integration</u> (Illinois: The Dorsey Press, 1967); PP. 40-52.	الكتاب المؤلف واحد	
(Almond & Verba 1965: 30)	Gabriel Almond and Sidney Verba. <u>The Civic Culture</u> (Boston: Little, Brown, 1965) P. 44.	الكتاب المؤلفين اثنين أو ثلاثة	
(Binder et. al. 1971: 101 – 134).	Leonard Binder et. al., <u>Crises and Sequences in Political Development</u> (Princeton: Princeton University Press 1971), PP. 101- 134.	الكتاب لأكثر من ثلاثة مؤلفين	
(Feigle & Brodbeck 1953 12)	Herbert Feigle and May Brodbeck, (eds.) <u>Readings in the Philosophy of Science</u> (New York: Appleton. Century – Crofts, 1953), P.12.	الكتاب التي يحمل اسم المحرر فيها عمل المؤلف	
(Miguel & Berland 1992 : 77-87).	Marcela M. Miguel and Michael J. Berland, “The future of Democracy in Eastern Europe” in Tatu Vanhanen, (ed.) <u>Strategies of Democratization</u> (London: Taylor & Francis Ltd. 1992), PP. 77- 87..	مقالات أو فصول في كتب محررة	

تابع الإشارات المرجعية في المتن أو التذييلات

النظام الحديث	النظام التقليدي	النظام المصنّف
(Sharpe 1987 19)	Kenneth E. Sharpe, "The Real Cause of Irangate", Foreign Policy 68 (Fall, 1987), P. 19.	مقالات في مجلات علمية
(The Egyptian Gazette, Jan. 20, 2003)	Editorial. The Egyptian Gazette, Jan. 20, 2003.	مواد صحفية
(Rashad 1981 26- 40)	Abdelghaffer Rashad, "Traditionalism and Modernity in the Japanese Political Experience" (unpublished Ph. D. Dissertation, Cairo University, 1981), PP. 26-40.	مواد غير منشورة
(Ibrahim 2003)	Hassan Ibrahim, Private interview with the author, Cairo, sept. 22, 2003.	مواد في لقاء أو مقابلة
(التوفى ١٩٨٤ ١١٠ - ١١٤)	كمال النوفى مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات ، ١٩٨٤) ص ١١٠ ١١٤	مراجع عربية
(السيد ١٩٨٢ ٣٩ - ٩٠)	مصطفى كامل السيد. "الاستقلال الوطنى وتوجه التنمية المستقلة" لى على الدين هلال (محرر) الاستقلال الوطنى (القاهرة: المكتب العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص ٣٩ - ٩٠.	
(رشاد ١٩٧٩ ١١٩ - ١٤٠)	عبد الغفار رشاد "ديمقراطية الثقافة السياسية"، قضايا عربية، عدد ٣ (يوليو ١٩٧٩)، ص ١١٩ - ١٤٠	

أمثلة للمقارنة بين النظام التقليدي والنظام الحديث في توثيق الإشارات المرجعية
ثانياً: المراجع كما تكتب في القائمة النهائية

النظام الحديث	النظام التقليدي	النظام المصادر
Ake, C. A. 1967. <u>Theory of political integration</u> . Illinois: The Dorsey press.	Ake, C.A. <u>Theory of Political Integration</u> . Illinois: The Dorsey Press, 1967.	الكيب لورلف واحد
Almond, Gabriel and Verba, Sidney. 1965. <u>The civic culture</u> . Boston: Little, Brown.	Almond, Gabriel and Verba, Sidney. <u>The Civic Culture</u> , Boston: Little, Brown, 1965.	الكيب لورلفين اثنين أو ثلاثة
Binder, Leonard; Coleman, James S.; LaPalombara, Joseph; Pye, L. W.; Verba, Sidney and Weiner, Myron 1971. <u>Crises and sequences in political development</u> . Princeton: Princeton University Press.	Binder, Leonard; Coleman, James S.; LaPalombara, Joseph; Pye, Lucian W.; Verba, Sidney and Weiner, <u>Crises and Sequences in Political Development</u> . Princeton: Princeton University Press, 1971.	الكيب لأكبر من ثلاث مؤلفين
Feigl, Herbert and Brodbeck, May. Eds. 1953. <u>Readings in the philosophy of science</u> . New York; Appleton – Century – Crofts.	Feigl, Herbert and Brodbeck, May. Eds. <u>Readings in the Philosophy of Science</u> . New York: Appleton- Century – Crofts, 1953.	الكيب التي يحل اسم الحرر فيها محل المؤلف
Michall J. 1992. "The future, of democracy in eastern europe" in Vanhanen, Tatu. Ed. <u>Strategies to democratization</u> . London: Taylor & Francis, Ltd.	Miguil, Marcela M. And Berland, Michael J. "The Future of Democracy in Eastern Europe" in: Vanhanen, Tatu . ed. <u>Strategies of Democratization</u> . London: Taylor & Francis Ltd. 1992.	مقالات أو فصول في كتب محررة

تابع المراجع كما تكتب في القائمة النهائية

النظام الحديث	النظام التقليدي	النظام
Sharpe, Kenneth E. 1987. "The real Cause of Irangate", <u>foreign policy</u> 68: 19-41.	Sharpe, Kenneth E. "The Real cause of Irangate" <u>Foreign Policy</u> 68 (Fall, 1987), pp. 19-41.	مقالات في مجلات علمية
The <u>Egyptian Gazette</u> , Editorial, Jan. 20, 2003.	The <u>Egyptian Gazette</u> , Editorial, Jan . 20, 2003.	مواد صحفية
Rashad, Abdelghaffar. 1981. "Traditionalism and modernity in the Japanese political experience" Unpublished Ph. D. Dissertation, Cairo University.	Rashad, Abdelghaffar. "Traditionalism and Modernity in the Japanese Political Experience. Unpublished Ph. D. Dissertation, Cairo university, 1981.	مواد غير منشورة
Ibrahim, Hassan. 2003. Private interview with the author. Cairo. Sept. 22, 2003.	Ibrahim, Hassan, Private Interview with the Author. Cairo. Sept. 22, 2003.	مواد في لقاء أو مقابلة
التوفى ، كمال ، ١٩٨٤ مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة الكويتية: وكالة المطبوعات.	السنوي ، كمال <u>مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة الكويتية</u> : وكالة المطبوعات، ١٩٨٤	مراجع عربية
السيد، مصطفى كامل. ١٩٨٢ "الاستقلال الوطني وتوجه التنمية المستقلة" في: هلال، على الدين (محرر) <u>الاستقلال الوطني</u> ، القاهرة: المكتب العربي للبحث والنشر.	السيد، مصطفى كامل. "الاستقلال الوطني وتوجه التنمية المستقلة" في: هلال، على الدين (محرر) <u>الاستقلال الوطني</u> ، القاهرة: المكتب العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢	
رشاد، عبد الغفار ، ١٩٧٩ "ديكتاتورية الثقافة السياسية" ، قضايا عربية عدد ٣ ، ص ١١٩ - ١٤٠	رشاد ، عبد الغفار ، "ديكتاتورية الثقافة السياسية" ، <u>قضايا عربية</u> عدد ٣ (يوليو ١٩٧٩) ، ص ١١٩ - ١٤٠	

الدراسات السابقة

يعد المسح المنظم للأدبيات السابقة مسألة بالغة الأهمية ، واكتشاف الباحث أن آخرون سبقوه إلى معالجة موضوع بحثه أو مشكلته البحثية يفتح له آفاق هامة للاستفادة من هؤلاء ، وكيف حددوا المشكلة البحثية ، والتساؤلات والفروض؟ وما هى المكونات والعناصر التى شكلت الخطة البحثية بمراحلها ؟ وكيف صاغوا الإطار النظرى، وما المعلومات التى قاموا بجمعها وتحليلها. وللباحث أن يستكشف ذلك برؤية ناقده، ليرى أوجه النقص وجوانب الضعف فيها، وليحدد الجديد الذى يمكن أن يضيفه من خلال بحثه إلى تلك المحاولات السابقة.

الهدف من الدراسات السابقة

تفيد الأدبيات السابقة الباحثين والطلاب فى جوانب عديدة من أهمها:

- ١- التعرف على نتائج الدراسات التى سبق لباحثين آخرين القيام بها، حتى يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون.
- ٢- الوقوف على أحدث الدراسات، وتطور حالة الحقل، وتحديد الباحث موقعة، والمساهمة التى يمكنه تقديمها من خلال بحثه، مهما تكن محدودة أو ضئيلة.
- ٣- اكتساب الباحث الخبرة، وإدراكه الطريقة التى من خلالها قام الباحثون الآخرون ببحوثهم (تحديد مشكلة البحث وموضوعه وتساؤلاته، المناهج والفروض، جمع وتحليل البيانات، صياغة النتائج، الشكل المتكامل للبحث فى مرحلته النهائية..).
- ٤- اكتشاف أبعاد جديدة فى الظاهرة موضع الدراسة أشار إليها الآخرون، أو متغيرات وعوامل إضافية لم تكن فى حسابان الباحث.
- ٥- قد تساعد الدراسات السابقة فى التعرف على محاولات التنظير فى الموضوع، أو على الأطر النظرية البديلة، أو نظريات أو نماذج محددة تضمنتها هذه الدراسات.

وقد أخذت الأدبيات السابقة تشكل جزءاً أساسياً من البحوث والرسائل العلمية، إلا أنه ليس ضرورياً على الإطلاق أن تتضمن هذه الأدبيات استعراضاً لكافة المراجع التى يرد ذكرها فى قائمة المراجع، فقد تفيد بعض المراجع، أو نتائج وعناصر نشرتها بحوث سابق، فى سياق البحث أو تحليل أو تفسير بعض البيانات.. لكنها

لا تكون وثيقة الصلة بالموضوع لدرجة تبرر استعراضه ضمن الدراسات السابقة. فالهدف من الأدبيات السابقة التي تناول فيها باحثون آخرون نفس موضوع البحث — أو موضوع وثيقة الشبه به — هو عدم تكرار جهود سابقة، والبدء من حيث انتهت هذه الجهود لإكمال عملية التراكم المعرفي، وسد الفجوات أن وجدت، والإضافة إلى جهود الآخرين.

لذلك يكون على الباحث عند استعراضه الدراسات السابقة أن يعالج بشكل كلي، وقد يقارن بين، هذه الدراسات السابقة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها، وما يضيفه كل منها، ومحاولة إبراز ما سوف يقدمه من خلال بحثه من مساهمة — مهما تكن محدودة — كما يمكن له أن يقدم بناء على استعراض تلك الدراسات السابقة معالجة تتميز عنها من حيث بلورة أكثر تحديداً لمشكلة البحث، وإطار نظري أكثر ملاءمة، وبحث أكثر تكاملاً وإحكاماً في مجمله.

شروط المسح المنظم للأدبيات السابقة:

يصح على الطالب مراعاة مجموعة من الشروط والاعتبارات عند استعراضه للأدبيات السابقة في بحثه، حتى لا يصبح هذا الاستعراض أحد أوجه الانتقاد الرئيسية التي توجه إلى بحثه، وخطته البحثية

و من الشروط التي يجب مراعاتها عند استعراض الباحث للأدبيات السابقة

- ١- الدراسات السابقة ليست حشواً زائداً أو كمالياً، إنها يجب أن تتسم بالإيجاز والتحديد والوضوح.
- ٢- وأن يتم الانتقاء بعناية بين أكثر الدراسات اتصالاً بالموضوع، وقرباً منه، وليس من المعقول استعراض أعداد هائلة من الدراسات — في عصر اتسعت فيه المعرفة، وحقق العلم تراكماً — كأن يتخذها الباحث ديكوراً أو ستاراً يخفى به واقع بحثه.
- ٣- أن يكون العرض نقدياً، وليس مطلوباً على الإطلاق أن يستغرق الباحث في عرض مسهب لهذه الأدبيات، والعرض النقدي يتطلب التحليل، وقد يفرض تحديد الحجج والبراهين، أو الاستناد إلى وقائع محددة، أو دراسات وحجج ذات قيمة ومغزى.

- ٤- الخروج بنتيجة واضحة محددة حول ما سوف يقدمه الباحث بالنظر إلى هذه الدراسات السابقة، أى بلورة مساهمة بحثه — مهما كانت ضئيلة — وليس من المعقول أن يقوم بتكرار نفس جهود الآخرين.
- ٥- تتنوع المساهمات الممكنة للباحث: مثل سد ثغرات كشفت عنها الدراسات السابقة، أو إثبات خطأ فرضياتها، أو إضافة متغيرات أو عوامل جديدة.
- ٦- على الباحث أن يضع نصب عينيه دائماً أن تكون بؤرة بحثه ومحور تركيزه ذات طابع خاص، لم يسبق تناوله، سواء فى طريقة المعالجة، أو المنهج أو الإطار الذى ترسمه خطته البحثية، أو فى طريقة العرض وتسلسل الموضوع وصياغة عناصره ونتائجه.

الفصل الخامس

تقييم البحث والرسائل العلمية

تختلف عملية التقييم باختلاف نوع البحث، فالبحوث التي تنشرها الدوريات تخضع للتحكيم بصورة تختلف عن تحكيم الرسائل العلمية، وإن خضعت لأسس مشتركة يراعيها المحكمون عادة، كذلك فإن لكل دورية نظامها الخاص بها للتحكيم، وعادة ما يتولي المحرر الأكاديمي للدورية وتقييم البحث مبدئيًا لتقرير صلاحيته للنشر، ثم يرسل إلى اثنين أو أكثر من المحكمين لإبداء رأيهما، وقد يخفيان اسميهما، وهذا ما يحدث عادة، أو تخفيهما إدارة التحرير، وعادة ما يقوم الباحث بتصحيح وتصويب بحثه في ضوء ملاحظات المحكمين، أو يدافع عن وجهة نظره ويررها لجهات التحكيم. والحقيقة أنه يندر وجود بحث خال من التصحيحات والنواقص، أو التعديلات والتنقيحات التي يقترحها المحكمون، مهما كان قدر المؤلف ومكانته.

مسئولية الباحث

وعلى الباحث أن يراعى مسؤوليته عن وضوح صفحات نسخ البحث المقدمة للتحكيم، وعن الأخطاء اللغوية والمطبعية، وعن مستوى دقة وصحة البيانات والأرقام الواردة فيه.

وعلى الباحث أن يتحلى بالمشاورة، وحسن استقبال الانتقادات، وأن يتسع صدره لوجهات نظر وتعديلات المحكمين، وأن يدافع عن وجهات نظره، أو الآراء التي يتبناها بحجة واضحة ومنطق وإقناع، وأن يدير الحوار مع المحكمين بمسئولية وحكمة.

وعلى المحكم أن يتسم بالحيادة والموضوعية التامة، دون تهجم، ودون إفراط في المدح، بحيث تسير عملية التقييم في مسارها الموضوعي والنقدي البناء، وعليه أن يضع نصب عينيه دائمًا أهمية الحياد، وتقبل ردود الباحث، وتقدير موقفه، حتى لا ينصرف الباحث عن بحثه، رغم احتمال تضمنه نتائج هامة، أو جهدًا واضحًا، أو يبحث عن جهة أخرى للنشر. وفي حالة رفض البحث عليه أن يوضح بشكل لا إهمام فيه الأسباب التفصيلية لقراره، والمبررات القوية التي دفعته لتبني هذا القرار، وعدم إمكانية المعالجة الجزئية لعناصر أو مكونات البحث المختلفة أو تطويرها لتحظى بالصلاحية.

وتتضمن عملية التقييم رغم اعتمادها إلى حد بعيد على شخصية القائم بالتحكيم أو التقييم، تتضمن بشكل عام عدة اعتبارات تقسم عادة إلى

- ١- اعتبارات شكلية.
- ٢- اعتبارات موضوعية.
- ٣- اعتبارات منهجية.

وهذا التقسيم تعسفي هدفه تبسيط وتصنيف عناصر التقييم، دون اهتمام بالفروق بين اعتبارات منهجية قد تختلط بأخرى موضوعية أو شكلية.

ويقصد بالاعتبارات المنهجية ما يتعلق بتنظيم جهد الباحث، وتقسيم البحث إلى أبواب أو فصول ومكونات، وكيفية تحقيق الترابط والتناسق بينها، وذلك فضلاً عن خطوات البحث وتسلسلها، ووضوح الجهد الذى بذله الباحث، سواء على مستوى المعالجة أو عرض البيانات أو استخدام المكتبة والمصادر الميدانية فى بحثه، وقد يكون من الأهمية بمكان أن يشير إلى صعوبات ومعوقات خاصة وقفت فى سبيل بحثه.

كما تتصل هذه الاعتبارات بالتزام الباحث بالإطار النظرى الذى تبناه ونجاحه فى الخطوات المختلفة التى مر بها البحث، وصولاً إلى النتائج، وتفسير وتحليل البيانات والمعلومات، كذلك قد تتضمن بوجه خاص التزام الباحث أساسيات المنهج العلمى الذى تبناه فى دراسته، وأهم مقولاته، وكيف التزم بما يفرضه هذا المنهج، وكذلك أدوات جمع البيانات المختلفة، وكيف قام باستخدامها، وإلى أى مدى نجح فى ذلك، بحيث يتم الوقوف على مدى نجاح الباحث فى توظيف — والحقيقة فى تطوير — مثل هذه الأدوات والمناهج لخدمة العملية البحثية.

وكثير من الدراسات والبحوث تتضمن جهداً كبيراً يبذله الباحث، لكن قد ينقصه التنظيم والترتيب الجيد، أو الربط بين مكونات البحث، أو الدقة فى صياغة عناوين أجزائه الرئيسية والفرعية، على عكس الجهد الذى يقترن بحسن التنظيم والبراعة فى ربط الأجزاء والعناصر ارتباطاً عضوياً ومنطقياً متسلسلاً بحيث يقود كل قسم إلى الآخر، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تمكن الباحث منذ البداية من التحديد الدقيق للمشكلة البحثية، وللإطار النظرى، بحيث يمكنه أن يمسك باقتدار وكفاءة بالخيط الأساسى الذى يجمع من حوله نسيج عمله المتكامل، وقد يجعل تساؤلاً مركزياً يمثل هذا الخيط المركزى، وتساؤلات فرعية يجب عنها كل قسم من أقسام بحثه فى تناغم وانسجام ليسهم كل مكون أو عنصر فى المنتج النهائى — البحث — فى كليته.

ولا تقتصر الاعتبارات المنهجية على تنظيم البحث وأقسامه وترابطها فقط، وإنما تتناول مجدداً خطة البحث والخطوات الأساسية التى تتضمنها، والتى يفترض أن يتم تعديلها كلما تقدم البحث، لتعكس فى نهاية العملية البحثية كلاً متكاملًا يجد

ترجمته الوافية في البحث ذاته، وهو ما تؤكدُه الطبيعة الدائرية للعملية البحثية، وارتباطها بمخطط البحث ومكوناته.

أما الاعتبارات الشكلية فإنها تنصب على الشروط التي تتعلق بهيكل البحث الخارجي، حيث تقسيم البحث إلى مقدمة وأبواب أو فصول وخاتمة وملاحق وقائمة مراجع، يضاف إلى ذلك العنوان وقائمة المحتويات وغيرها من مواصفات مرعية في معظم الجهات المانحة للدرجات العلمية في العالم، أو جهات النشر المعروفة.

كما يدخل ضمن هذه الاعتبارات أسلوب الباحث في العرض، ودقة تعبيراته، وإحكام صياغته، كذلك التزام الباحث بقواعد اللغة وتصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية، وأيضاً المطبعية، وغيرها من عناصر دقيقة ومتفرقة قد يتم تجميعها من قبل المحكمين لتصبح بمثابة أوجه نقص يلتزم الباحث بمعالجتها.

وتتناول الاعتبارات الموضوعية جوهر الموضوع والمعلومات والبيانات التي قام الباحث بمعالجتها، وتحليله للآراء المختلفة.

اعتبارات موضوعية في تحكيم البحث

ومن أهم الشروط أو الاعتبارات الموضوعية التي قد يركز عليها المحكمون:

- ١- قدرة الباحث على عرض آرائه، وآراء الآخرين، وعلى تحليلها تحليلاً نقدياً عميقاً.
- ٢- إلمامه بالموضوع، وإحاطته بأكبر قدر من المصادر التي عاجلته.
- ٣- القدرة على التفسير، وتجاوز عمليات الرصد والوصف والتشخيص إلى التفسير وإبراز الاحتمالات المختلفة للعلاقة بين المتغيرات مثلاً، أو ربطها بظروف معينة، على أن يراعى دائماً دقة التحليل.
- ٤- المساهمة العلمية التي يضيفها الباحث من خلال بحثه، أو مساهمة البحث في مجال حل بعض المشكلات السياسية أو الاجتماعية على مستوى الدولة أو الجماعة.

وينصح الباحث عادة بأن يعد نسخة أولية من بحثه، بعد الانتهاء منه، ليسلمها إلى بعض ممن يثق بهم، سواء من أعضاء الجماعة العلمية، أو زملائه فضلاً عن المشرف، ويطلب من هؤلاء إبداء آرائهم في المسودة. والحقيقة أن عليه أن يعود أكثر من مرة إلى تلك المسودة لمراجعتها، وعليه إدخال كل تطوير ممكن، والرجوع مجدداً إلى

المصادر الضرورية، أو التي يشير عليه بها زملائه وأساتذته بهدف التطوير وسد الثغرات في بحثه.

كذلك فإن مناقشة الرسالة العلمية قد تكون مناسبة ملائمة، ولا تتكرر، للوقوف على أهم أوجه النقص والثغرات في بحثه، وعليه حسن استثمار تلك المناسبة، ودائمًا فإن النقد البناء سبيل تطوير البحث العلمي، الذي هو محصلة لتراكم جهد علمي، لا يتوقف عن التصحيح والتصويب، ولا يستغنى عن تعاون وتضافر جهود الآخرين، وإبداع وتنوع الرؤية، وتواضع الباحث وتقبله النقد، دون إهمال أو تراجع من الباحث في أن يدافع بعناية عن آرائه وتحليلاته.

الجزء الثاني

مناهج واقترا بات البحث

لا يوجد فرق حقيقى فى استخدامات علماء المناهج بين مصطلحي المنهج والاقتراب — وحتى الإطار التحليلي يستخدم أحيانا كمرادف أيضاً دون أدنى اعتبار لما يعنيه — كل ما هنالك أن العادة قد جرت على أن يأتي بعض المناهج تحت عنوان اقتراب — كتحليل النظم والثقافة السياسية والبنائية الوظيفية — وبعضها الآخر تحت عنوان منهج، كالنخبة السياسية والقرار السياسي ودراسة الحالة، أو المنهج التجريبي أو التاريخي أو المقارن، وسوف يتبع التصنيف هنا ما جرت عليه التسميات دون أن يحمل ذلك أية دلالة.

ويعالج هذا الجزء أهم المناهج في أربعة أبواب وفق التقسيم التالي
الباب الأول: مناهج محورها يتعلق بالبنية أو المؤسسة أو الثقافة، وتشمل هذه المناهج

- ١- اقتراب تحليل النظم.
- ٢- منهج الاتصال
- ٣- اقتراب الثقافة السياسية
- ٤- المنهج المؤسسي الحديث

الباب الثاني: مناهج محورها يتعلق بالوظيفة أو الجماعة، وتشمل

- ١- الاقتراب البنائي الوظيفي
- ٢- منهج تحليل الجماعة
- ٣- منهج النخبة السياسية
- ٤- منهج صنع القرار

الباب الثالث مناهج محورها التاريخ أو المقارنة ، وتشمل

- ١- المنهج التاريخي.
- ٢- المنهج المقارن

الباب الرابع: مناهج محورها التجريب أو الوصف أو الاستطلاع، حيث يمكن التمييز بين المناهج الثلاث الآتية

- ١- المنهج في الدراسات الاستطلاعية.
- ٢- المنهج الوصفي
- ٣- المنهج التجريبي

الباب الأول

مناهج محورها يتعلق بالبنية أو المؤسسة أو الثقافة

وتشمل هذه المناهج

- ١- اقتراب تحليل النظم.
- ٢- منهج الاتصال
- ٣- اقتراب الثقافة السياسية
- ٤- المنهج المؤسسي الحديث

الفصل الأول اقترب تحليل النظم

أهمية تحليل النظم

الهدف هنا هو إلقاء الضوء على تحليل النظم، مضمون هذا التحليل مفاهيمه وافتراضاته، التطورات والمسارات التي تطور خلالها، وكيف وصل إلى مرحلة تميزت بإسهامات ومقولات أساسية قدمها ديفيد ايستون، والتي تحظى باهتمام خاص له ما يبرره في الواقع، سواء لما تقدمه من فروض واعتبارات، أو ما أفرزته من مقولات تطورت خلال تحليلات ايستون، وتوجت بنموذجه لتحليل النظم.

الفروض الأساسية لتحليل النظم:

يقوم اقترب ايستون على فروض أساسية، وفق ديفيد ايستون، أهمها

- ١- النظام السياسي كوحدة التحليل الرئيسية ويضم وحدات أو أنظمة فرعية، ويشهد عملية التحويل بمعنى التفاعلات والعلاقات والأنشطة التي تتحول من خلالها المدخلات والمؤثرات في بنية النظام وأنسجته إلى مخرجات وقرارات وسياسات.
- ٢- المدخلات والمخرجات للنظام، والذي يقع ضمن بيئة، يفصله عنها وعن النظم الأخرى "حدود"، فصلاً تحليلياً أو نظرياً، وإن كان هذا لا يمنع أو يحول دون قيام علاقات تأثير متبادل بين النظام السياسي والنظم الأخرى، أو بينه وبين البيئة المحيطة.
- ٣- التغذية الراجعة كعملية تربط المكونات الثلاثة: المدخلات والمخرجات والبيئة من جهة، وتقوم بعملية الإبقاء على النظام وحفظ وجوده واستمراريته من جهة أخرى.

يفترض ديفيد ايستون أن الحياة السياسية إنما تشكل "نظاماً سياسياً ملموساً" والذي هو جانب من النظام الاجتماعي العام ككل. وقد اتجهت جهود ايستون لبناء نظرية سياسية موجهة وجهة امبيريقية. وبدأ ايستون جهوده هذه في مطلع الخمسينات من القرن العشرين بكتابه "النظام السياسي" ثم تطورت جهوده في النصف الثاني من عقد الستينات لتطوير هذه النظرية من خلال وضع عدد من المفاهيم الرئيسية. ومحاولة صياغتها. على أمل أن تصبح ممكنة التطبيق امبيريقياً.

وقد أكد ايستون على أربعة اعتبارات أساسية، تشمل

١- أهمية الإطار النظري: فالبحت الامبريقي يهدف المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها يتطلب في النهاية بناء هيكل أو جسد لنظرية نظامية، ويتطلب التعميم، فالمعرفة العلمية هي معرفة نظرية تستند إلى حقائق، لكن الحقائق وحدها لا تفسر الحوادث، إذ لابد من أن تنظم بطريقة ما، وتنظيم الحقائق وربطها معاً، في إطار علم السياسة، يسهم في تصور ايستون، في إصلاح المجتمع من خلال تطبيق المعرفة.

٢- النظام في مجمله ودراسة الحياة السياسية: إن دارسي الحياة السياسية يجب أن ينظروا إلى النظام السياسي ككل، وليس التركيز على حلول لمشكلات خاصة، والنظرية يجب أن ترتبط بالمعرفة الموثوقة، التي يمكن الاعتماد عليها، والبيانات الامبريكية، والنظرية بلا حقائق قد تكون موجهة، لكن الوجهة لا تكون في الاتجاه الصحيح، أى أن مغزى النظرية قد يتلاشى، وقيمة الحقائق قد تنتهي.

٣- البيئة والسلوك الإنساني إن دراسة النظام السياسي تستند إلى نوعين من البيانات: أولهما: البيانات السيكلوجية التي تتعلق بالشخصيات والدوافع. وثانيهما: بيانات موقف معين يشير إلى النشاط الذى تصوغه وتشكله التأثيرات البيئية. وهى التأثيرات التى مصدرها البيئة المادية والجغرافية والبيئة الاجتماعية بمكوناتها المختلفة.

٤- مفهوم التوازن قد توصف الحياة السياسية بأنها غير متوازنة عدم التوازن لا يعنى فقط التغير أو الصراع، وإنما الاتجاه المضاد للتوازن. التوازن إذن مفهوم فى عقل الباحث، يساهم فى فهم العالم الامبريقي، بمعنى أن العقل يتصور نتيجة مما قد يكون، وهذه النتيجة قد تتعارض مع ما يحدث فعلاً فى الواقع العملي. والاختلاف بين الحالتين يمكن تفسيره وتوضيحه.

الخلاصة أن معالجة ايستون قد تضمنت صياغة لإطار نظري عام، فمركز على النظام ككل، وليس مجرد أجزاء منه، وكان على وعي بالتأثيرات البيئية على النظام، وأدرك الفروق بين حياة سياسية فى حالة توازن. وحياة فى حالة اختلال التوازن.

رفض مفهوم الدولة وتبنى مفاهيم السلطة والمجتمع

رفض ايستون مفهوم الدولة، بالنظر إلى الاختلاف والاضطراب في المعاني الذى يثيره هذا المفهوم، فالنظام بالنسبة له يسمح بتحديد المفاهيم النظرية بوضوح، والقوة تفهم باعتبارها واحدة من مفاهيم عديدة ذات مغزى، تفيد في دراسة الحياة السياسية. والقوة ترتبط بصياغة وتنفيذ السياسة السلطوية في المجتمع، وتعتمد القوة على التأثير الذى يخضع له الآخرون، وضبط ورقابة القنوات والطرق التى من خلالها تتخذ، وتنفذ القرارات المحددة للسياسة، وبهذا فإن السياسة تتكون من ذلك النسيج الذى تشكله القرارات والتصرفات، التى توزع القيم.

تمثل مفاهيم القوة أو السلطة، وصنع القرارات أو السياسات، أهمية جوهرية في تحليل ايستون للحياة السياسية كتوزيع سلطوي للقيم، ويقول ايستون: "إن الخطوة الأولى في طريق اكتشاف بؤرة ومركز الدراسة أو البحث السياسي، هي ضرورة البحث عن معنى للمفاهيم الثلاثة: السياسة أو القرار المتخذ، السلطة، والمجتمع.

فالمجتمع في رأي ايستون، وما يضمه من أبنية وعمليات، تحدد المراكز الاجتماعية، والأدوار التى يضطلع بها أعضاء هذا المجتمع، وتوفر لهم إمكانية تحقيق منافع محددة أو مكافآت وقيم، لا تكون متاحة للآخرين، فالمراكز والأوضاع والأدوار الاقتصادية مثلاً توفر لأصحابها قيم ومنافع اقتصادية، من عمليات الإنتاج والتبادل، وبالمثل فإن المؤسسات التعليمية والدينية والطبقية، وغيرها، تساعد على توزيع قيم، ومزايا ومنافع أخرى، تكون متاحة على نحو غير متساوي أو متكافئ في المجتمع، وكل مجموعة من المؤسسات تساعد بطريقة أو بأخرى من طرق توزيع القيم في المجتمع، وعلم السياسة والبحث السياسي، يُعد بحثاً متميزاً. وتميزه في رأي ايستون يرجع إلى أنه يتناول هذا التوزيع للقيم، عندما يكون سلطوياً، أى عندما يجب أن يتم أو يُطاع. وذلك وفق أسس سيكولوجية وأخلاقية.

قد يكون مصدر هذه الطاعة أو القبول هو الخوف من النتائج المترتبة على المخالفة، كما قد يكمن هذا المصدر في العادات والتقاليد، أو الرغبة في التماثل أو قد تفرض هيراركية القيم وتدرجها أولوية لمتطلبات حفظ واحترام النظام الدستوري، بحيث تسبق أى متطلبات تستلزمها اتباع سياسة ما، أو قرار ما، وعدم مخالفتها.

تتعلق أهم مقولات ديفيد ايستون بالسماوات العامة للنظام كما ناقشها،

وتتضمن

أولاً: خصائص تتعلق بتحديد النظام ومكوناته والعلاقات بينها، في شكل وحدات، وحدود، ومدخلات ومخرجات، وتمايز داخل النظام، وتكامل داخله.

ثانياً: من المفترض أن النظم ذات طبيعة تكيفية، أو مرنة، فالنظم يجب أن تمتلك القدرة على الاستجابة للتغيرات، والاضطرابات. ومن ثم أن تتكيف مع الظروف التي تحيط بها، ومع المؤثرات البيئية، وقد تقع النظم تحت تأثير ضغوط متغيرات جوهرية، وتأثيرات تتجاوز الإطار الذي توقعه الباحث مسبقاً.

ثالثاً: قد تمتلك النظم عمليات للحياة، بمعنى الوظائف الأساسية، لكنها قد تكون غير قابلة للاكتشاف، أو للتعرف عليها امبيريقياً، وبدون هذه الوظائف الأساسية قد لا يكون في إمكان النظام أن يستمر على قيد الحياة، إلى جانب طرق الاستجابة والتكيف التي من خلالها تتم إدارة النظام وبقائه.

رابعاً: تضم النظم وحدات أو عناصر تمثلها التصرفات أو الأفعال السياسية، ويقوم بهذه التصرفات أو السلوكيات السياسية أعضاء النظام، ويفترض ايستون أن مفهوم أعضاء النظام — بالرغم من أنه لم يقل ذلك صراحة — يشير إلى مجموعة معينة يمكن تحديدها من الأفراد الذين ينجزون أفعالاً أو تصرفات سياسية.

ويؤكد ايستون ضرورة الاهتمام مبدئياً بمجموعة فرعية من هؤلاء الأعضاء، وهي السلطات، لأن النظم يجب — لكي تجعل الحركة الجماعية ممكنة — أن تمتلك مثل هذه السلطات.

خامساً: وهذا يقود إلى المخرجات السياسية، والتي تشير في مفهوم ايستون إلى القرارات، أو تصرفات السلطات وسياساتها المتخذة، كما قد تشير المخرجات عنده إلى التوزيع السلطوي للقيم.

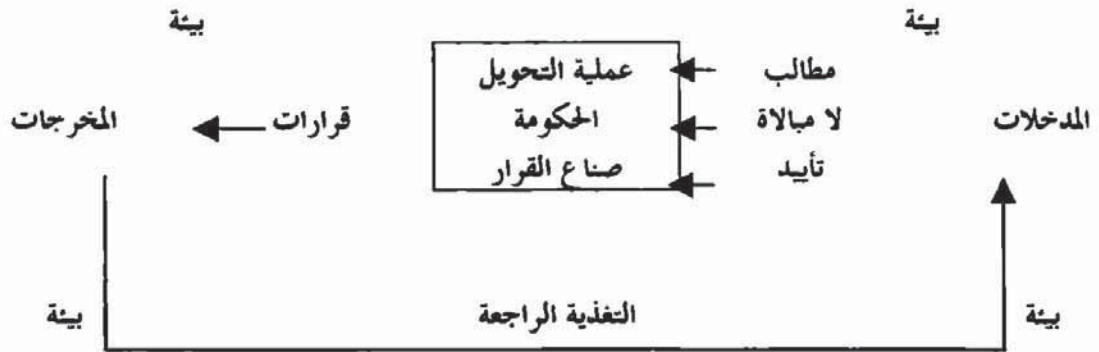
وتمثل المؤثرات البيئية أهمية تحليلية خاصة في كتابات ايستون، لكنه اعتبر أن من الممكن تبسيط مهمة تحليل أثر البيئة من خلال تركيز الانتباه على أنواع معينة من المدخلات، التي يمكن استخدامها كمؤشرات لأهم المؤثرات، وما تسهم به من ضغوط، عبر الحدود، في النظم السياسية. وركز على نوعين رئيسيين من هذه المدخلات، هما: المطالب والتأييد، ومن خلال هذين النوعين من المدخلات فإن أنشطة واسعة في البيئة يمكن أن تتخذ قناتها في التأثير في الحياة السياسية، ومن ثم تعد مؤشرات رئيسية للطريقة التي بواسطتها تعدل الظروف والمؤثرات البيئية، وتصوغ عمليات النظام السياسي.

تطور مقولات تحليل النظم لدى ايستون

أشارت كتابات ايستون المبكرة إلى أهمية ما يحققه علم السياسة، إذا أمكن استخلاص التعميمات التي تتجاوز خبرة أى نظام سياسي بمفرده، أو أى نظم سياسية تنتمي إلى نفس الحضارة أو الثقافة، بمعنى ضرورة التوجه المنهجي الذى يكفل الدراسة المقارنة للمؤسسات السياسية، والتعرف على الطريقة التي من خلالها يمكن التعرف على كيفية قيام تلك المؤسسات بإنجاز نفس المهام في ظل الظروف المختلفة لكل نظام سياسي. لذلك أكد ايستون على أهمية اكتشاف المهام المتشابهة أو المحددة، في كل نظام سياسي، معاصر أو تاريخي، في سبيل تطوير علم السياسة.

لقد اعتبر ايستون أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظاماً للسلوك، وهذا النظام السياسي لا يمكن فصله أو عزله عن النظام الاجتماعي الشامل. وهكذا يمكن التمييز بين المتغيرات الجوهرية داخل النظام، خصوصاً تلك المتعلقة بتوزيع القيم وتواتر الإذعان أو الطاعة، والمتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام والمخرجات الناتجة عن النظام. ويوضح الشكل التالي هذه السمات، وقد أصبح مألوفاً ومتداولاً لدى أغلب باحثي العلوم السياسية:

البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية



شكل يوضح نموذج ايستون لتحليل النظام السياسي

وهذا الشكل يفترض، تحليلياً، فصل الحياة السياسية عن الجوانب الأخرى في المجتمع، والتي أسماها ايستون البيئة، وهذا الفصل يتم من خلال حدود تبين أين ينتهي النظام، ويبدأ، وتكون المدخلات في شكل مؤثرات على النظام، وتنشأ من البيئة أو من النظام ذاته. فالمطالب تنشأ داخلياً أو خارجياً، وتصبح قضايا، يكون أعضاء النظام معدين للتعامل مع مفرداتها ومناقشتها، من خلال القنوات المعترف بها في النظام، ويمثل التأييد توجهات لتطوير وبقاء النظام السياسي، وتنطلق المخرجات من النظام في شكل قرارات أو أفعال وتصرفات، وهذه المخرجات تؤثر في التغذية الراجعة أو المرتدة عبر

البيئة، والتي تؤثر بدورها في إشباع المطالب، وتولد بذلك تأييداً للنظام، وقد تكون النتائج عكسية بمعنى تصاعد وظهور مطالب جديدة، أو عدم التأيد للنظام.

وقد تطورت أفكار ايستون، فبدأت كتاباته منذ عام ١٩٦٥ تمثل مرحلة جديدة لتوضيح مجموعة مترابطة منطقياً من الفئات، تحمل طابعاً امبيريقياً، تجعل من الممكن تحليل الحياة السياسية كنظام للسلوك، فجاءت محاولة ايستون لإعادة صياغة أفكاره السابقة في شكل جديد، تضمن فئات وافتراضات سبق له أن تناولها في محاولاته المبكرة السابقة، وارتبطت بالنظام والبيئة والاستجابة والتغذية الراجعة.

فالاجتمع باعتباره النظام الذى يضم كل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى، وغيرها من نظم يعتبر أكثر النظم شمولاً، والنظام السياسي يتضمن مجموعة التفاعلات التي مصدرها السلوك الاجتماعي ككل، في شكله الشامل، والذي من خلاله فإن القيم يتم توزيعها، توزيعاً سلطوياً، على المجتمع، وأشار ايستون إلى النظم المفتوحة والنظم المغلقة، واعتقد أن الحياة السياسية تمثل أشكالاً للنظم المفتوحة، بمعنى انفتاحها لتأثيرات من البيئة، والحدود هي التي تفصل وتميز النظام السياسي عن النظم الأخرى، وتحدد ما تتضمنه المعالجة، وما يجرى استيعاده منها.

وقد سمحت هذه المفاهيم لايستون بدراسة العلاقات بين النظام السياسي والبيئة، وما تتضمنه تلك البيئة من عناصر داخلية وأخرى خارجية، فالبيئة تتضمن عناصر داخلية تشير إلى تلك التي تقع خارج حدود النظام السياسي، لكنها داخل نفس المجتمع، وقد تكون إيكولوجية بمعنى البيئة الفيزيائية وغير البشرية، أو تكون بيولوجية، أى تتعلق بأفراد المجتمع الإنساني، في تكوينهم العضوي، وبالشخصية والتكوين السيكولوجي، وبالبناء الاجتماعي والثقافي، والنظم الاقتصادية والديموقراطية، أما العناصر الخارجية فإنها تشير إلى جانب البيئة الذي يقع خارج المجتمع، الذى يُعد النظام السياسي نظاماً فرعياً به، وهذه البيئة قد تطرح نتائج وتأثيرات هامة على بقاء النظام السياسي واستمراريته، أو تغييره وتبديله.

وتتضمن البيئة الدولية على سبيل المثال، وفق ما أورده ايستون، نظم إيكولوجية دولية، ونظم اجتماعية دولية، ونظم سياسية دولية، والنظم الفرعية للنظام السياسي الدولي تتضمن نظم سياسية قومية، والأمم المتحدة، وقد يمكن إضافة التكتلات الدولية المختلفة إليها.

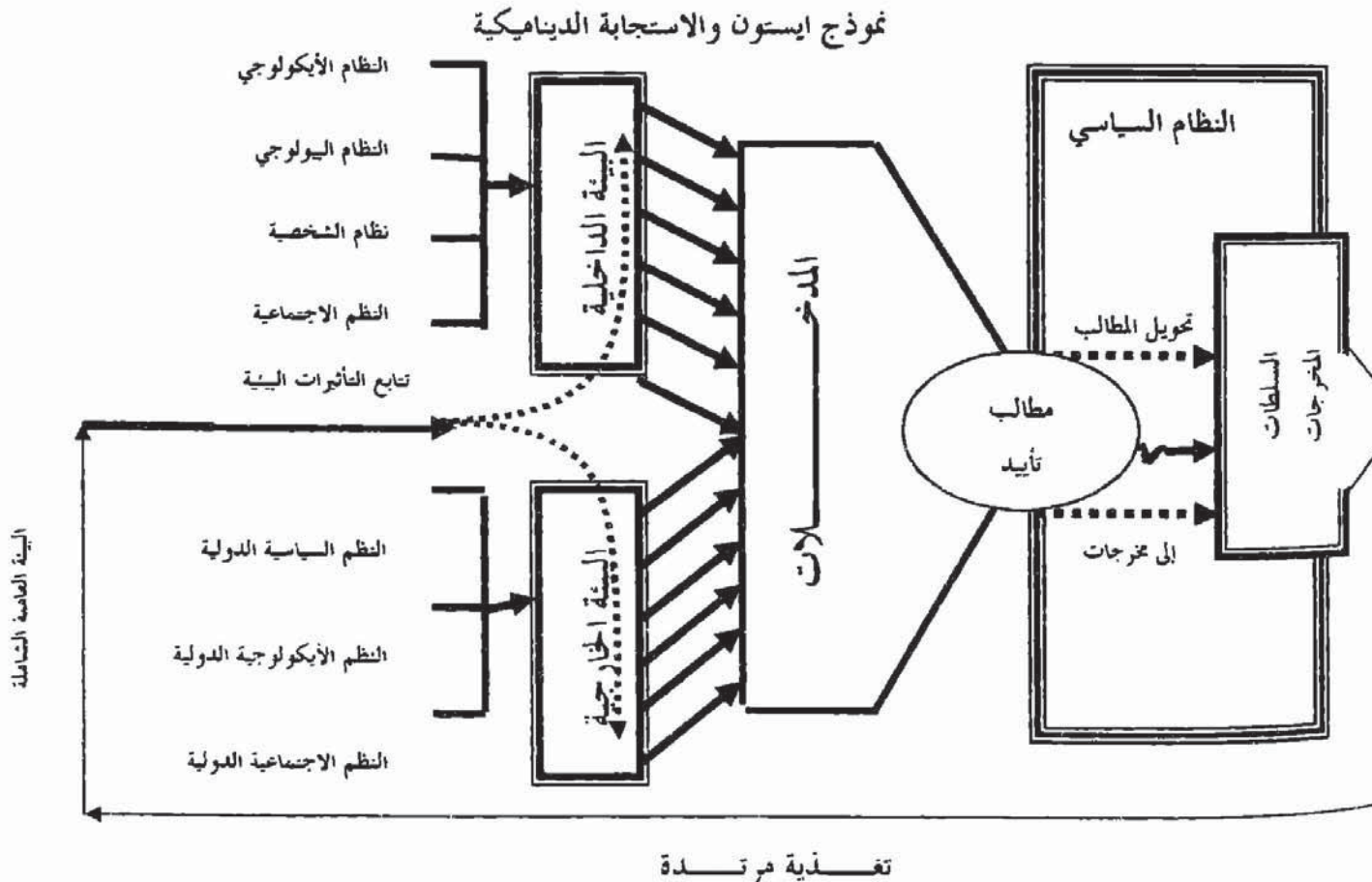
وقد تحول اهتمام ايستون إلى تحليل ديناميات النظم، وبقائها أو استمراريتها، فأكد أن النظام السياسي يبقى ويصمد في وجه التغير، لأن النظم السياسية ليست

عزلاء بلا دفاعات في مواجهة الضغوط، واعتبر أن مصادر التغير وضروراته قد تأتي من اتجاهين: أولهما: من البيئة الداخلية، أى من داخل المجتمع. وثانيهما: من البيئة الخارجية، أى من خارج المجتمع، ولعل ايستون قد تأثر بكتابات تلكوت بارسونز التى أشارت إلى مثل هذا التغير.

والحقيقة أن بارسونز قد حاول معالجة بعض أوجه العملية السياسية، والتي تشمل في رأيه ثلاثة أوجه: أولها: ضرورة استمرار نوع من الاستقرار للنظام السياسي في مواجهة التغيرات في بيئة النظام، أو ما يسميه بارسونز بالتتابع الدائرى، وهو ما يفرض على القيادة معرفة دقيقة بالظروف البيئية، والموقف الذى يرتبط بحركة النظام. وتحقيق ميكانيزمات للتوازن، وبدون ذلك يتعرض النظام لاحتمالات عدم الاستقرار. وثانيهما: النمو، وترتبط مشكلة النمو بمطامح لتوسيع مقدرة القوة للنظام بدرجة قد تتجاوز إمكانيات الموارد المحلية. وثالثها: التغير البنائى أو المؤسسى، في المكونات البنائية للنظام السياسي، ويتناول بارسونز مشكلات التغير تحليليًا، والتي تسهم في تحقيق تقدم جذرى، وليس مجرد تطور.

وتتضمن هذه الأوجه الثلاثة في رأى بارسونز توسعاً كبيراً للعوامل الفاعلة في "عمليات" النظام السياسي.

النظام السياسي إذن، وفق ما ذهب إليه ايستون، يتأثر بما يحدث في البيئات الداخلية والخارجية، وقد استطاع ايستون أن يفترض نموذجاً لاستجابة ديناميكية للنظام السياسي، كما يصوره الشكل الآتى:



لقد اهتم ايستون بتحديد المفاهيم، ثم كانت خطواته التالية مناقشة النظرية العامة، فاستمر ينظر إلى الحياة السياسية باعتبارها نظامًا مفتوحًا يخضع لضغوط وتأثيرات من مختلف الظروف البيئية.

والنظام عندما تهدده تلك الضغوط يميل إلى الصمود في مواجهتها والبقاء، لذلك حاول ايستون أن ينقب عن الأسباب التي تفسر صمود وبقاء النظام السياسي في وجه الأزمات المتكررة والمستمرة، لتحقيق مهمة أساسية في طرح بعض تعميمات تمكنه من عملية بناء نظرية عامة.

لكن ايستون بدأ يدرك أن خطواته لم تحقق الهدف النهائي، بمعنى نظرية كاملة محكمة، وأن التوقيت بالنسبة لتحقيق هذا الهدف لم يأت بعد، لكنه نجح في تقدير الكثير من الكتاب في صياغة إطار نظري واسع، يستند إلى عدد من المفاهيم، وكان الهدف أن يصل أساسًا إلى بحث امبريقي، فركز على عدد من المقولات، أو الفئات الأساسية في التحليل، وحلل بإسهاب المدخلات المطالب، وتحول إلى المدخلات التأيد، وحدد استجابات الضغط الواقع على النظام، وناقش المخرجات تفصيلًا، باعتبارها تنظيم وتناسق لتأييد معين، ورغم ذلك فإن نظريته الأساسية ظلت دون تعديلات جوهرية.

تقييم تحليل النظم لديفيد ايستون

تمثل أفكار ديفيد ايستون أهمية أصبح معها من غير الممكن مناقشة نظرية النظم في السياسة المقارنة مناقشة كاملة، دون إشارة من نوع ما، إلى هذه الأفكار.

لقد حاول ايستون صياغة نظرية نظامية تربط أفكاره بكل العلوم الاجتماعية، وأشار إلى أن تحليل النظم قد حقق انتشارًا وتداولًا في كل العلوم الطبيعية والبيولوجية، وأيضًا الاجتماعية. وأكد أهمية تبلور "النظم" كبؤرة محتملة للتحليل، واعتبر أن تحليل النظم العامة، ربما كان جهدًا أكثر طموحًا من نظرية الفعل أو الحركة، لكي تتجه العلوم الاجتماعية إلى نوع من الإطار العام.

ومع ذلك فإن كتابات ايستون انطلقت مبدئيًا من علم السياسة ذاته، وقد أشار ايستون إلى أن كتاباته قد تأثرت بأعمال وكتابات هارولد لاسويل وجورج كاتلن وشارلز مريم، ويؤكد مكرري أنه لا يوجد نظرية لايستون، على النحو الذي توجد به نظرية مثلاً لتلكوت بروسونز، لأن ايستون إنما تناول بالتفسير والتعديل تيارًا من الفكر في العلوم الاجتماعية تطور بشكل قوي لنحو أربعين عامًا.

وقد استند ايستون إلى مصادر وتحليلات بديلة، خارج نطاق علم السياسة، منها كتابات في علوم الاجتماع والاقتصاد والانثربولوجيا، ويشير بعض الكتاب إلى أهمية وتأثير بروسونز بوجه خاص، والذي انطلق في كتاباته من ماكس فيبر، واستنتج منه إطاراً مرجعياً للحركة، ممكن تطبيقه على النظرية الكلية في العلوم الاجتماعية، وقد قام بروسونز بصياغة تعميمات حول النظام الاجتماعي، وأضاف ايستون إسهاماً، وإن كان محدوداً، إلى كتابات بروسونز تتعلق بتساؤلات أثارها حول صحة النظرية السياسية، باعتبارها عنصر أساسي في نظرية النظم الاجتماعية.

ورغم التشابه بين ايستون وبرسونز، خصوصاً فيما يتعلق باهتمام كل منهما المكثف بالقيم، ومدلولاتها، وهو ما ظهر في أعمالهما، فإن هناك أوجه اختلاف بينهما، ويؤكد توماس لويس أن الليبرالية الكلاسيكية قد استخدمت مفاهيم المساواة والاتفاق، وهى مفاهيم متأصلة في الصياغة الكلاسيكية عن الدولة التى وصفتها كتابات توماس هوبز وجون لوك. وبينما تتفق كتابات بروسونز مع مفاهيم المساواة والاتفاق هذه، والموجودة في المذهب الليبرالي الكلاسيكي، فإن مفاهيم ايستون حول التأييد واستمرارية وبقاء النظام وغيرها، لا تقع ضمن المنظور الليبرالي، كما أن فكرة ايستون عن توزيع القيم لم يستخدمها هذا المنظور الليبرالي.

وقد استخدم ايستون كوحدة للتحليل والمعالجة، وإن كانت تكميلية "الوظيفة"، والتي كان لها استخدامهما في علم الإنثربولوجيا، واستخدمت على نطاق أوسع انتشاراً في علم الاجتماع، لكنها استخدمت بعد ذلك في مختلف العلوم الاجتماعية.

وأكد ايستون أن التحليل البنائي — وفق التسمية التى أطلقها ايستون ذاته — لا يمثل نظرية، وإنما مفهوم جوهري في كل المناهج العلمية، كما احتل صنع القرار أو الاختيار السياسي، أهمية خاصة في الإطار الذى رسمه ايستون، استناداً إلى كتابات أولئك الذين تأثروا بعلم النفس الاجتماعي وأكدوا على أهمية عملية الاختيار.

وقد تأثر ايستون بالعلم الطبيعية في نقطتين أولهما: تتمثل في إخضاعه للسلوك في النظام السياسي لمبدأ التشابه أو التناظر الوظيفي، وإذا لم يكن كذلك، فإن العمليات المتناظرة هى التى تحكمه. وثانيهما: محاولة البحث عن وحدات مستقرة للتحليل، وحدات يمكن أن تلعب دوراً أولياً في البحث الاجتماعي، وهذه الوحدات تماثل جزيئات المادة أو الذرة في العلوم الطبيعية.

وقد أوضح جون استن أن كتابات ديفيد ايستون قد تضمنت منهجين: المنهج الميكانيكي، والذي أشار إليه باسم ايستون (١)، والمنهج الحيوي أو ما أسماه ايستون (٢)، فبالرغم من تعذر الجمع بين المنهجين في آن واحد، فإن كتابات ديفيد ايستون قد جمعت بينهما، وعلى حد تعبير جون استون فإنه يوجد إثنان ايستون. ربما غير معروفان لايستون نفسه، ويقول: "قد يدرك المرء نوعاً من الثورة في فكر ايستون — إشارة إلى مفهوم ايستون عن ما بعد السلوكية أو ما أسماه بالثورة الجديدة — لكن كيف يستطيع ايستون التوفيق بين التزامه بالعلم الأساسي وبين التكيف من أجل الملائمة والحركة.

كما أشار جون استن إلى المعضلة التي تواجه ايستون في تحليل مفهوم التوازن، حيث لم يستطع إلقاء الضوء على تسلسل التابع السببي الذي يؤدي إلى النتيجة، وإلى الارتباك والحيرة التي يثيرها مفهوم بقاء النظام، لأن كل النظم تجتاز باستمرار تحولات، ومفهوم البقاء والاستمرارية لا يمكن أن يكون أداة للتفسير أو نظرية، كما أشار استن إلى الانتقادات التي تصف نظرية ايستون بأنها "ممارسة فارغة، أو حشو وتكرار للمعنى لا يضيف شيئاً أو قوة"، وتشير بعض الآراء إلى أن أفكار ايستون قد جاءت متوازية مع أعمال عالم النفس الأمريكي جيمس ميللر، والذي يُعد أول من ناقش قضية التكامل المنهجي، ضمن أعمال فريق من علماء في مختلف العلوم الاجتماعية والفيزيائية والبيولوجية، كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والطب وغيرها.

وقد وضع جيمس ميللر الافتراضات الأساسية لنظرية عامة للنظم، استناداً إلى تعريف النظام باعتباره "مجموعة من الوحدات بينها علاقات تربطها"، وأوضح الاختلاف والتباين بين النظم الملموسة والنظم المجردة، واهتم بالنظم الملموسة. وعبر عن شكوكه بالنسبة للنظم المجردة أو النظرية التي صاغها برونز. كذلك أشار إلى التفرقة بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة، وإلى توازن النظام الذي قد يكون توازناً مستقرًا، أو غير مستقر، أو محايد. وإلى النظم الحية باعتبارها نظم مفتوحة، وعلى الهيكل أو البناء باعتباره الترتيب الاستاتيكي لأجزاء النظام، أما العملية فنظر إليها باعتبارها "تغير ديناميكي لذلك النظام عبر فترة زمنية"، كما أشار إلى النظم والنظم الفرعية.

ومهما كانت التأثيرات على كتابات ديفيد ايستون، والأصول الفكرية التي استمد منها أفكاره، فإن هذه الكتابات والأفكار جاءت مبكرة لكي تضع صاحبها في مقدمة تيار نظرية النظم العامة، والتي له فضل في تكيفها لتلاءم وعلم السياسة.

ويعتقد هولت وريتشاردسون أن ما يقدمه ايستون يفتقر إلى الأسس والمتطلبات التي يلزم توافرها في النموذج أو النظرية، وإذا كان ايستون قد قدم أفكاره باعتبارها نموذجًا متابعًا للنظام السياسي، فإنهما يعتقدان أن ايستون لم يقدم مثل هذا النموذج على الإطلاق.

إن مفهوم النظام يمثل نقطة محورية في صياغة ايستون، وقد أكد ايستون — في إطار تعريفه لهذا المفهوم في وضوح — أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظامًا للسلوك، لكن هذا التعريف يصبح ذات مغزى فقط إذا توافر شرطان

- الأول: إذا أمكن تعريف مفهوم نظام السلوك بشكل واضح محدد.
- الثاني: إذا وجدت مجموعة من التفاعلات السياسية بالفعل في المجتمعات بطريقة تتلاءم وتتفق مع هذا التعريف.

لكن هذا المفهوم لا يحمل المفاهيم والنتائج التي تجعل منه أساسًا لنموذج، أو جسدًا لنظرية متقدمة، وليس من المعقول — وفق هذا الرأي — الافتراض بأن هذا هو ما يقدمه ايستون.

وعندما حاول ايستون تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن درجة العلاقات فيما بينها، قدم تبريرًا لهذا التعريف، باعتباره يحررنا من أن نتعرض لمناقشة ما إذا كان النظام السياسي هو حتمًا نظام فعلي أم لا والمعيار الوحيد لدى ايستون الذي يمثل أهمية عند انتقاء مجموعة من المتغيرات كنظام للتحليل هو ما إذا كانت هذه المجموعة تشكل نظامًا هامًا. وتساعد في فهم جانب من السلوك الإنساني في تقدير الباحث.

من هنا فإن ثمة حاجة واضحة إلى تعريفات إضافية قبل اتخاذ أى نوع من الصياغة النظرية، أو البحث الامبيرقي الملائم للحياة السياسية، ويمكن العثور على واحد من هذه التعريفات الإضافية في كتابات ايستون، الذي رأى أن النظام السياسي يمكن النظر إليه باعتباره تلك التفاعلات التي من خلالها يتم توزيع القيم توزيعًا سلطويًا.

لكن هذا التعريف يقود إلى تساؤل هام حول مجموعة الافتراضات الأساسية التي تمثل جوهر وأساس صياغة ايستون، التي يمكن استخدامها كنموذج، بمعنى: ما هي طبيعة العلاقة بين النظام كما يعرفه ايستون، وكما يفهم من خلال وصف خصائصه؟ أى ما طبيعة العلاقة بين تعريف الظاهرة وسماتها المميزة؟

لم يقدم ايستون قواعد للاستدلال تسمح بتحديد واضح يخلو من الغموض حول عناصر النظام وأعضائه وحدوده وبيئته في إطار هذا التعريف.

رغم ذلك فإن كتابات ايستون وتحليلاته تمثل أهمية خاصة، وعلامة بارزة في تطور دراسة السياسة المقارنة، وعلم السياسة عامة، ولا يمكن القول بتجاهلها، أو التقليل من أهميتها نتيجة الاستناد إلى معايير محددة يلزم توافرها في هذه الكتابات والتحليلات لتشكل نموذجاً أو نظرية بالمعنى الذى حدده كلاً من هولت وريتشاردسون، أو من سار على درهما، خصوصاً عند المبالغة في أهمية هذه المعايير ومحتواها، والتشديد على عناصرها بشكل يجعلها أقرب إلى المعايير المستخدمة في العلوم الطبيعية، دون النظر إلى ما تتميز به العلوم الاجتماعية، وعلم السياسة على وجه الخصوص، من طبيعة تميزها، وسمات وخصائص تترك بصماتها واضحة على الكتابات والتحليلات في مثل هذه العلوم.

وعلى حد تعبير أحد الكتاب فإن إطار تحليل النظم الذى استخدمه ايستون قد أيقظ علماء السياسة ولقت انتباههم إلى طرق لتحليل العلاقات المتداخلة المعقدة للحياة السياسية.

إن إطار ايستون يمثل جهداً لتنظيم البيانات السياسية خلال نسق متكامل من المفاهيم، ويؤكد هذا الجهد على دراسة وتفسير النظام السياسى ككل. أكثر من التركيز على عناصر هذا النظام، كل منها على حدة، ويمكن ملاحظة الكثير من السمات المشتركة، التى تجمع بين تحليلات ايستون، وكثير من مفكرى المدرسة السلوكية، من بين هذه السمات:

- ١- رفض المفاهيم التقليدية لعلم السياسة، كالدولة والقوة، والتى اعتبرت غامضة، وذات طبيعة معيارية أو قانونية.
- ٢- استخدام مفاهيم كالمداخلات والمخرجات والتغذية الراجعة، والتى أعطت معنى دقيق، كعناصر في بناء نظام ما.
- ٣- تتضمن مفاهيم شاملة، مثل التخصيص السلطوى للقيم، والتى يمكن استخدامها في تعريف المعرفة السياسية الكاملة.
- ٤- التأكيد على ضرورة التكامل المنهجي في بناء النظرية.

إلا أن إطار ايستون لا يخلو من جوانب نقص، وجهت إليها انتقادات عديدة بعضها تركز حول المفاهيم، وبعضها الآخر تناول إمكانياتها الإجرائية، والبعض حاول مناقشة توجهها الأيديولوجي.

وقد اتضح اهتمام ايستون بمفهوم استقرار وبقاء النظام أو استمراريته في مناقشاته المكثفة للبقاء، حيث أصبح بقاء النظام واستمراريته يشكل فرضية مركزية في كل تحليلاته، فأصبح كل شئ معلق على بقاء النظام.

ويبدو أن فكرة النظام لدى ايستون قد استقاها من علم الأحياء، فالنظام العضوي الحي يبقى مرتبطاً بالحياة، وأعضاء أو أجزاء هذا النظام العضوي للكائن الحي تؤدي وظائفها لكي يستطيع النظام أن يحيا، ويؤدي وظائفه، وعلى نحو مماثل أشار ايستون إلى "عمليات الحياة" للنظام السياسي، فإذا فشل في تأدية وظائفه — فإنه — أى النظام السياسي — لا يستطيع البقاء والاستمرار على قيد الحياة، ويقصد ايستون بعمليات الحياة "التخصيص السلطوي للقيم" في المجتمع، والتي تشكل بدورها تعريفه لعلم السياسة، وهكذا فإن النظام السياسي يفشل في البقاء عندما لا توجد سياسة.

إن بقاء النظام واستمراريته يرتبط بالاستقرار، والتوازن، وكلها مفاهيم استاتيكية، تتعارض مع طبيعة التغير السياسي، الذي يعترى المجتمع المعاصر، لذلك فإن مفهوم بقاء واستمرارية النظام تعرض لانتقادات متتالية، واعتبره البعض مفهوم يقود إلى إدراكات خاطئة للمواقف الواقعية وللشعب.

والفكرة التي تعتبر أن السياسة هي تخصيص للقيم تعرضت أيضاً للانتقادات، باعتبارها يمكن أن تقود إلى افتراضات خاطئة، فالتركيز على مشكلات التخصيص قد يقود إلى النظر إلى النظام السياسي باعتباره يؤدي وظيفة واحدة فقط. هي التخصيص، بل وهناك من اعتبر أن السياسة لا تقوم بتخصيص القيم في المجتمع، وأن الاقتصاد هو الذي يوزع المواد والدخول.

من ناحية أخرى فإن اهتمام ايستون بالحدود قد أثار انتقادات أخرى، وتساؤلات: كيف يمكن التمييز بين النظام السياسي، والنظم السياسية الأخرى وكذلك النظم الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية؟ وما إمكانية تناول وتفسير النتائج السياسية دون إشارة إلى الظواهر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بها؟

وتثير مسألة الحدود صعوبات تحليلية، خصوصاً بالنظر إلى النظم المتشابكة والمتداخلة، والعديدة، للفعل أو الحركة، والتي يصعب الفصل الواضح بينها، فضلاً عن

مشكلة التأكيد على نظام واحد دون غيره من جانب بعض محليي النظم، مثلاً بروسونز الذى افترض أن النظام الاجتماعي هو الأساس، وأنه يتضمن النظم الأخرى.

يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى تتعلق بإمكانية فصل النظام، عن النظم الفرعية، وقد تفوق هذه المشكلة في بعض الحالات المشكلات المجردة الأخرى، وقد تفوق مشكلة تمييز النظام عن بيئاته المحيطة به. ويرى البعض أن ايستون لم يستطع أن يميز بين ما هو سياسي، وما هو غير سياسي، لذا فإن ارتداده عن حل مشكلة الحدود بدا واضحاً.

كما تجنب ايستون العنصر الإنساني في تحليلاته، التى تركز اهتمامها على الحركة والتفاعل والسلوك، ولم تهتم إلا بشكل محدود، بالشعب، ولعل ايستون بسبب حاجته إلى مفاهيم التماثل والعمومية قد استبعد الأفراد ككيانات بيولوجية من النظام السياسي، فالنظام ليس بالتأكيد مكون من مجموعة أفراد، إنه نظام للسلوك، فهو بمثابة مجموعة من "التفاعلات الملائمة"، ولم يمنح ايستون الشعب والجماعات اهتماماً لائقاً.

لقد تبني ايستون "التفاعل" كوحدة للتحليل، لكن تظل هنا إشكالية يثيرها التساؤل: ما الذى يشكل تفاعلاً ملائماً من الوجهة السياسية، لكن ايستون يقدم صيغته المبكرة "التخصيص السلطوي للقيم من أجل المجتمع" كافتراض، على الأقل، إجرائى، يتضمن هذا التفاعلات السياسية، ويقترح مصطلح "العضو" فالأشخاص الذين يلعبون أدواراً سياسية، سوف يشار إليهم باعتبارهم "أعضاء" والنظام السياسي، من هنا، سوف يحدد على أنه مجموعة من التفاعلات، مجردة عن السلوك الاجتماعي العام، في المجتمع، من خلال ما يرتبط به من توزيع سلطوي للقيم.

وهكذا فإن تحليلات ايستون قد اختزلت الإنسان كظاهرة، إلى تفاعلات، فتظل وحدات النظام، كما هو الحال بالنسبة إلى حدوده، ذات طابع تحليلي، ويصف بول كريس تحليل ايستون للنظم عامة باعتباره "نظرية رسمية" بمعنى استخدام فئات مجردة لترتيب البيانات، ومن ثم فإن تحليل النظم لا يشكل فى رأى كريس لغة متميزة، أو منهجاً، وإنما إطاراً نظرياً، قد يمكن توقع أن يثبت يوماً ما أنه قادر على توجيه البحث السياسي، وتنظيم المعالجة السياسية بطريقة مرضية، ولكن ثمة حاجة وضرورة للتعرف أكثر على ما يمكن أن يقدمه مثل هذا الإطار، وعلى أى نوع من القيم والمعرفة يمكن أن يوضح، وعلى إمكانياته وقوته التفسيرية، وكبرنامج للمعالجة، وطريقة لفهم العالم النظرى.

وقد حاول بعض الكتاب مناقشة شكل نموذج النظام الذى طرحه ايستون فى صيغته الأولى، والذى يشير إلى أن السياسة فى مجتمع ما، تعمل بنفس النظام البيولوجي حيث نظام متكامل، وعلى درجة من التعقيد للكائن الحي، واستبعاد أى نظام فرعي، أو جزء، يعرض حياة النظام وبقائه للخطر.

ويفترض أن المطالب المدخلات يشعر بها صانعوا القرارات الحكومية الذين يدخلونها فى اعتبارهم عند عملية اتخاذ القرارات، والسياسات السلطوية، وهذه القرارات تلقي بتأثيراتها فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهى قد تحظى أولاً بميل وتعاطف المواطنين، والمواطنون يعبرون ثانية عن مطالبهم من جديد، وتعد هذه التغذية الراجعة ذات أهمية محورية لأنها ترتبط بالنظام، وقد توجهه إلى أن يعدل قراراته وسياساته المبكرة، وهنا يثور تساؤل: هل ينطبق نموذج النظم فى كل الحالات، أم أنه يفشل أحياناً، فى ظل نظم غير ديمقراطية، كتلك التى كان يقودها هتلر أو ستالين، بعبارة أخرى، كم من الاهتمام يمنحه الدكتاتور لمطالب مواطنيه.

لاشك أن هذه الانتقادات تمثل أهمية كبيرة، ويبدو أنها توجه بوجه خاص إلى المفهوم الغامض لعملية التحويل، أو التفاعل داخل النظام، أو ما يعرف بالصندوق الأسود. وتقود هذه الانتقادات بعض الكتاب إلى محاولة تعديل لنموذج النظام الذى طرحته كتابات ايستون أساساً، لتعكس واقعاً أفضل، بحيث توضع عملية التحويل للحكومة فى البداية، وليس المواطنون وما يمثلونه من مطالب وتأييد، لأنه قد لا يكون واقعياً فى كل الحالات أن يبدأ النموذج بحركة وتفاعل المواطنين، ثم يستجيب الزعماء، وهذا النموذج المعدل يفيد فى الملاءمة مع الحقيقة المتغيرة دائماً، ويوضح الشكل التالى هذا النموذج المعدل:



النموذج المعدل للنظام السياسي

مورتن كابلن وتحليل النظم الدولية

هناك تطبيقات أخرى لنظرية النظم على السياسة الدولية، من أهمها ما قدمه مسورتن كابلن، في كتابه بعنوان "النظام والعملية، في السياسة الدولية"، والذي يشبه صياغة ايستون، والفرضية التي يجعلها كابلن محوراً لكتابه هي أن: "علم السياسة العلمي يمكن أن يتطور فقط عندما تجرى معالجة موضوعاته من خلال نظم للحركة"، ويقصد كابلن بنظام الحركة: مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها، وتتميز عن بيئاتها، ويمكن تحديد مظاهر التماثل والتناسق السلوكي، الذي يُعد طابعاً مميزاً للعلاقات الداخلية للمتغيرات، كل منها للآخر، والعلاقات الخارجية لمجموعة من المتغيرات.

وقد أشار كابلن إلى الاستقرار وعدم الاستقرار في مناقشة تحول النظم وافترض أن كل النظم تكون في حالة توازن، وقام بتعيين حدود للنظام كجسد مكون من قواعد، وحدد كابلن ستة أنماط للنظم الدولية هي: نظام توازن القوى، ونظام القطبية الثنائية المرن، ونظام القطبية الثنائية الجامد، والنظام العالمي، والنظام التدريجي أو الهيراركي، ونظام الوحدة الاعتراضية.

ويعتقد كابلن أن نظام الحركة هو مجموعة المتغيرات المترابطة، والتي تصف الانتظامات السلوكية، ويقصد بالانتظام العملية التي بواسطتها يحاول النظام الحفاظ على هويته، والإبقاء عليها عبر الزمن، ومن خلال التكيف مع الظروف المتغيرة فكل نظام له هويته، ومن الضروري وصف هذه الهوية في الأوقات المختلفة، بمعنى وصف الحالات المتابعة للنظام والمتغيرات التي تطرأ عليها.

وقد تعرضت نظرية النظم في السياسة الدولية لانتقادات وجهت إلى أصول النظرية والتي ارتبطت بأفكار مستعارة من كتابات علماء الأحياء، وعلم اجتماع المعرفة، وبالفلسفة الوضعية، كما ربطت هذه الانتقادات بين صياغة كابلن والكتابات المبكرة لديفيد ايستون.

وكان ايستون قد زعم أن إطار تحليله للنظم ممكن التطبيق على النظم الدولية، لكن هذا الإدعاء تم تفنيده بواسطة دراسات عديدة، وحاول البعض التمييز بين تحليل النظم، ونظرية النظم، على افتراض أن تحليل النظم يرتبط بالتخطيط والبرمجة والميزانية كتكنيكات في عملية صنع القرار للأداء الكفء للحكومة. أما نظرية النظم فإنها تمثل تجريدًا للحقيقة، وتحديدًا للحدود، وللنظم الفرعية وغيرها من مصطلحات استخدامها ايستون وآخرون.

والحقيقة أن صياغة كابلن للنظم فى السياسة الدولية، والقواعد التى تعتبر بمثابة متطلبات للنظم، أوجد تشابهاً بين مفهوم كابلن، الذى يقع ضمن نظرية النظم العامة، وبين المدرسة البنائية الوظيفية لبرسونز وآخرون، وهذه الصلة القريبة، والتشابه بين نظرية كابلن والتحليل البنائى الوظيفى جعل من الصعب تحديد أصول نظرية كابلن، وإن كان هذا لا يحول دون انتقاد النظرية ذاتها، خصوصاً وأن المجال مفتوح أمام المزيد من الجهود.

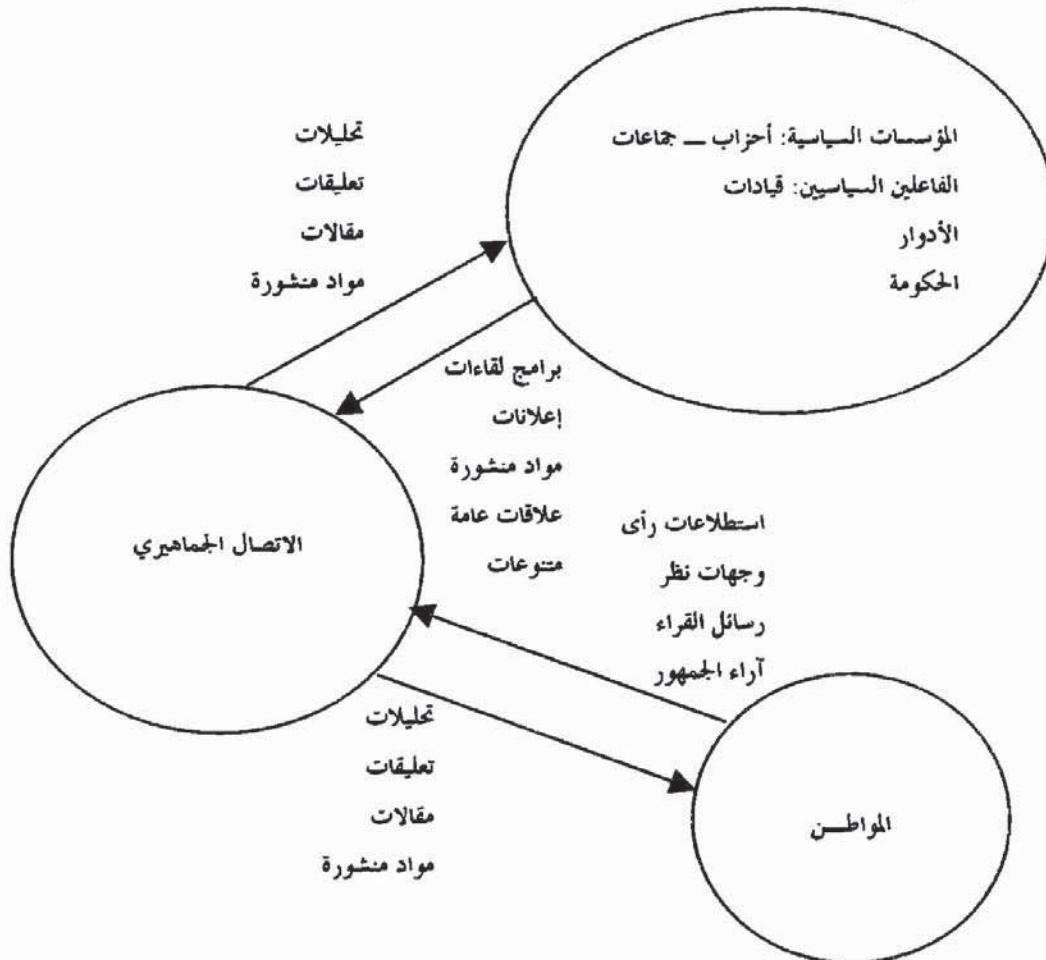
الفصل الثاني منهج الاتصال

الاتصال عملية لها عناصرها ومحدداتها، ووفق منهج الاتصال يمكن

أولاً تفسير الحياة السياسية ذاتها

ثانياً الاهتمام بوجه خاص بالاتصال الجماهيري في المجتمع المعاصر، وتغلغله في الحياة السياسية.

وفق هذا المنظور الأخير هناك من يعتبر الاتصال الجماهيري ضمن العناصر الأساسية لعملية الاتصال السياسي التي تشكل جوهر الحياة السياسية، وجزء لا يتجزأ منها. وهو ما يبينه الشكل الآتي^(١)



(١) المصدر

يلعب الاتصال دوراً مركزياً في الحياة السياسية، كما في المجتمعات المعاصرة عموماً، ويقوم الكثيرون بدراسة النظم السياسية بما تضمه من مكونات وعناصر وفاعلين وأدوار وعمليات، باعتبارها نسيجاً مترابط من خلال عمليات للاتصال. وتتناول مقولات منهج الاتصال عمليات التفاعل بين المرسل والمستقبل، أو بين الحاكم والمحكوم، من خلال الرموز والتعبيرات ونماذج السلوك والاستجابات المختلفة، وتتراوح ما بين قنوات للاتصال والرسائل أو الأفكار والمعلومات، وعمليات للإرسال والاستقبال والتغذية الراجعة، والسياق أو البيئة المحيطة بالعملية، كما ترتبط العملية بالذاكرة ومحاولات للاستدعاء وللتأثير والإقناع، وقيم ومعتقدات ومؤثرات عديدة، وتدفق للمعلومات وتخزينها والتحكم فيها، كما ترتبط بعمليات للتعليم واكتساب الخبرات، وللتحول الذاتى، وتحديد الأهداف، وتصحيح هذه الأهداف وغيرها.

ويعد كارل دويتش من أهم من قدم دراسات رائدة في النظام السياسي من خلال نموذج للاتصال. فقد حاول كارل دويتش أن يقدم في تحديد واضح متميز للمفاهيم الأساسية التي استخدمها، أكثر من مجرد "وجهة نظر أو جسد للأفكار والافتراضات الأولية" من خلال التوليف بين نظرية الاتصال، والنظرية السياسية، في محاولته لطرح أساس للمقارنة بين قنوات الاتصال المعقدة في المجتمع الحديث، بالنظام العصبى للجسد، وبهذا يجمع المنهج الذى يقدمه بين:

١- نظرية تحليل النظم.

٢- ونظرية الاتصال.

والحقيقة أن ما قدمه دويتش يحظى بتقدير كبير للعديد من الباحثين، والذين منهم من أشار إلى أن دويتش ذاته لم يكن عادلاً في تقييم منهجه، ووضعه في مكانته اللائقة به.

وقد قام دويتش بمسح لأدبيات النظرية السياسية الكلاسيكية، ثم تحول إلى دراسة المنهج، والميكانيزم الذى يطبق في علوم الفلك والجاذبية، وغيرها من مناهج، واكتشف أن فكرة النمو والتطور، وأفكار كالاتكار وغيرها كانت موضع تجاهل، واستبعدت تماماً في الأدبيات الكلاسيكية التى تناولت دراسة الكائن العضوي الحي، وهى الدراسة التى خضعت لإعادة صياغة وتنقية وتطوير لمرات عديدة، من جانب علماء الأحياء المعاصرين، الأمر الذى سمح بتحديد نقاط للمناقشة، وتتابع الخطى،

كالتغذية الراجعة، وغيرها من مفاهيم أصبحت ذات مغزى هام في النظرية العامة للنظم، وفي نماذج الاتصال.

كذلك تعرف دويتش على مفهوم آخر يرتبط بأهمية الخبرة التاريخية، وما تتضمنه من صراع أو حوار، والتي تناولتها في صياغة قوية ومحكمة كتابات هيجل وماركس في القرن التاسع عشر، وتوينبي في القرن العشرين.

كذلك ناقش دويتش مدلولات وأهمية النماذج الجديدة في العلوم الاجتماعية وما قدمته مساهمات ماكس فيبر، ثم تحول إلى التحليل البنائي الوظيفي، واهتم بنظرية المباريات، ونظريات صنع القرار، وما تتضمنه من افتراضات. وقد حاول دويتش أن يقدم تحليلاته لتشمل علم السياسة بأكمله، سواء في تناوله للمجالات الداخلية أو الدولية.

وركز دويتش علم استخدام مفاهيم السبرناتيقا — والتي تعرف بأنها علم الاتصال والتحكم أو الضبط — خصوصاً تلك المرتبطة بصنع القرار.

وفي الواقع فإن التوسع في مفهوم النظام قد غذته، وساعدته كثيراً، نظرية السبرناتيقا، والثورة السبرناتيقية، حيث يمكن استخدام مفهوم النظام لكي يطبق على الدولة — الأمة ككل، باستخدام مفاهيم واضحة محددة لا تثور حولها شكوك. وحيث الدراسة النظامية تدور حول الاتصال والتحكم في مختلف أنواع التنظيمات، ومن وجهة نظر السبرناتيقا، فإنه يفترض بأن كل التنظيمات متشابهة في سمات أساسية، وكل من هذه التنظيمات يتكون من عناصر يجمع الاتصال بينها في شكل متماسك.

كارل دويتش ومقولات منهج الاتصال

وفق ما ذهب إليه دويتش فإن الحكومة تعتبر ضمن هذه التنظيمات، مما يبرز الأهمية المركزية لتلك المفاهيم في التحليل السياسي.

لقد جاءت تحليلات دويتش مستندة إلى مفاهيم السبرناتيقا للاتصال والتحكم، والذاكرة والرسالة، والاستدعاء، والإدراك، والتغذية الراجعة، والتوازن، وراجع دويتش مفهوم علم السياسة باعتباره "توجيه أو تحريك للسلوك الإنساني" ولذلك فمن الممكن أن يصاغ علم السياسة من خلال تلك العمليات للاتصال والذاكرة والتغذية الراجعة وغيرها.

وقد اعتبر دويتش الذات الفردية هي النسق الأصغر، في علم السياسة، فالفرد، وما يضمه الجسد من ذاكرة ودوافع وتعقيدات، هذا النسق الطبيعي

والسيكولوجي للذات الفردية موضع لدراسة الأطباء وعلماء النفس وغيرهم، والنسق الأصغر الذى يلي الذات الفردية هو الأسرة، وغيرها مما يسمى بالجماعات الأولية — التى يتراوح عدد أعضائها ما بين عضوين إلى ١٥ عضوًا — وغالبًا ما تخضع مثل هذه الجماعات لدراسة علماء الاجتماع والنفس وخبراء الإدارة.

إن التنظيمات ينظر إليها، بشكل عام، كنظم للمعلومات، والتى تمثل علاقة غطية بين الأحداث، والاتصال هو تحول لتلك العلاقات النمطية، والقنوات هى ممرات أو مسارات من خلالها تتحول المعلومات.

وهذه المفاهيم الثلاثة: المعلومات والاتصال والقنوات تشكل أساسًا لتحليلات دويتش فى نظام لعملية الاتصال، ويفترض دويتش أن هذا النظام مزود بأدوات أو أسلحة للضبط والتحكم، أو لإرشاد النسق، ومنظم لضبط الحركة.

فالنظام يمتلك المعلومات، سواء كان مصدرها من داخل أو من خارج النظام، حول أهداف وحالات معينة، لإنجازها، وهذه الأهداف قد تشير إلى بقاء واستمرارية النظام ذاته، بمعنى تقييد المتغيرات داخل حدود، أو قيود معينة، كما قد تشير الأهداف إلى نوع أكثر إيجابية، بمعنى أن إنجاز مجموعة من هذه الأهداف والحالات لا يرتبط مباشرة بمجرد بقاء النظام، وإنما أكثر من مجرد بقائه واستمراره.

وعندما يكون النظام فى حالة تختلف عن هدف معين، فإن إشارة خطأ سوف تتولد، وتقوم الميكانيزمات الداخلية للنظام — فى مفهوم كارل دويتش — بمجارات ومقارنة إشارة الخطأ مع الذاكرة، وهى الذاكرة التى تتضمن معلومات حول حالة النظام، وسلوك وخبرات تم تعلمها مسبقًا، فى حدود ما يتمتع به النظام من مقدرة فى ذلك.

وينتج عن هذه العملية للمقارنة، المبادرة بحركة تصحيحية، وهذا يقودنا إلى مفهوم التغذية الراجعة، ذلك أن شبكة التغذية الراجعة فى النظام تحمل المعلومات حول تأثير الحركات التصحيحية السابقة، وما ترتب عليها من نتائج، وهكذا فإن المعلومات تؤثر فى توليد إضافات تصحيحية جديدة، فى عملية ديناميكية مستمرة، حتى يتحقق الهدف، فى إطار نوع من التوجيه الذاتى.

وعلاقة النظام بالبيئة محورية فى فهم التغير، وقد ميز دويتش بين نوعين من البيئة، هما: البيئة الخارجية: بمعنى العالم الخارجى للنظام. والبيئة الداخلية: أى العالم الداخلى للنظام ذاته. وهذه قد تكون أقل وضوحًا من البيئة الخارجية، لكن تأثيرها

يمكن أن يكون حاسماً في طريقة عمل النسق، كما أشار دويتش إلى الحدود التي تفصل النظام السياسي عن البيئة المحيطة به، وهذه الحدود قد تكون في شكل خطوط فاصلة، أو مناطق حدودية.

واعتبر دويتش النظام السياسي جزءاً من النظام الاجتماعي، وقد أشار إلى وظائف النظم الاجتماعية، وفقاً لعالم الاجتماع تالكوت بروسونز، والذي أوضح أن هناك أربعة وظائف أساسية لكل نظام اجتماعي.

- أولها: تتعلق بالحفاظ على النظام، وما يمثله من أنماط أساسية خاصة به، وخصوصاً أنماط الحكم والضباط.

- وثانيها: يتعلق بتكيف النظام مع الظروف المتغيرة، سواء كان مصدرها البيئة الطبيعية، أو البيئة البشرية بمعنى النظم الأخرى.

- وثالثها: تتعلق بتكامل وظائفه أو مهامه المختلفة.

- ورابعها: تتعلق بالأهداف التي تتجاوز مجرد الحفاظ على أنماط النظام، وتكيفها وتكاملها، ويجب التحرك لإنجاز وبلوغ هذه الأهداف.

ويؤكد دويتش أن فحص ودراسة هذه الوظائف الأساسية الأربعة للنظام الاجتماعي، كما يتصورها بروسونز توفر إمكانية التعرف على السياسة، والنظم الفرعية في المجتمع في سياق هذه الوظائف.

فالحفاظ على أنماط المجتمع — الوظيفة الأولى — يقوم بها نظم فرعية أو فاعلون كثيرون، لكن النظام الفرعي الذي يكرس أكثر الموارد والوقت من أجل هذه الوظيفة، هي الأسرة أو العائلة، والتي تحافظ على انتقال الثقافة، وعلى حياة أفراد المجتمع وتلبية مختلف حاجاتهم.

أما النظام الفرعي الذي يكرس اهتماماً أكثر لوظيفة التكيف، فهو النظام الاقتصادي، حيث تيسر الأنشطة الاقتصادية عملية تحويل الموارد الطبيعية، من خلال العلم والتكنولوجيا، وما تمثله من شركات ومؤسسات مختلفة، إلى سلع وخدمات وغيرها مما يلبي حاجات المجتمع.

أما النظام الفرعي الذي يلبي وظيفة التكامل، فإنه يتمثل في النظام الثقافي أساساً، بما يضمه من جوانب ومؤسسات للتعليم والدين والفكر والفلسفة.

أما النظام الفرعي في المجتمع الذي يرتبط بوظيفة إحراز الأهداف وتحقيقها، فهو الحكومة، أو النظام السياسي بشكل عام، فالحكومة هي التي تنظم المجتمع من أجل

تحقيق ومتابعة الأهداف التي اختارها المجتمع، وهذا يتضمن تصوراً لترتيب أو مخطط لهذه الأهداف، وإيجاد الوسائل لتنفيذها، أو الطريق نحو بلوغها.

ويؤكد دويتش على علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه النظم الفرعية والتغيرات فيما بينها، فأفراد الأسرة يرتبطون بأدوار في النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي.

وهذه النظم الفرعية الأربعة، وفقاً لبرسونز، توجد في كل النظم الاجتماعية المعروفة، إلا أن الوظائف الأربعة التي تؤديها هذه النظم الفرعية تتعلق بحفظ وإبقاء المجتمعات كما هي، ولا تشير بالدرجة الكافية إلى طريقة التغير التي تسلكها المجتمعات، ويبدو أن برسونز — في رأي كارل دويتش — يفترض بأن كل النظم الاجتماعية تميل إلى التصرف وفق الطريقة التي بدأت بها وتأسست عليها، بينما من المعروف الآن أن العديد من النظم الاجتماعية في العالم قد تغير، وبعضها واجه تغيرات بالغة.

الذاكرة والهوية والتحول الذاتي في نموذج دويتش

قدم دويتش وظيفتين رئيسيتين إلى جانب الوظائف الأربعة التي أشار إليها في كتابات برسونز، وهما وظيفتان هامتان بالنسبة للنظم التي يشكل التغير جانباً أساسياً من سلوكها.

أولهما: وظيفة تغير الأهداف، بمعنى أن النظم لا تتابع فحسب الأهداف القديمة، وإنما قد تتخلى، من وقت لآخر، عن الأهداف القديمة لتحل محلها أهداف جديدة.

ثانيهما: وظيفة التحول الذاتي، فالنظام قد يعتمد إلى تغيير وتحول في جانب من بنيته التي قد يكون التغير فيها بطيئاً نسبياً، أى أن التغير لا يتناول فحسب الأهداف، بل قد يتناول الأبنية الأساسية المختلفة، وأنماط السلوك في النظام، وإن كانت العناصر الهامة في هويتها قد تظل دون تغير.

وهذا التعديل الإضافي الذي أشار إليه دويتش في تحليل النظم لدى برسونز قد يجعل من الممكن — في رأي دويتش — استنتاج تلك الوظائف الأساسية للتغير السياسي والاجتماعي، وتغير الأهداف والتحول الذاتي يرتبطان دائماً بمشكلة تكامل المجتمع.

فالنظام الاجتماعي يغير أهدافه، وبنيته الداخلية لأن بعض العناصر أو الوظائف بداخله لم تعد متوافقة مع العناصر أو الوظائف الأخرى، ولأن النظام لم يعد قادراً على أن يحيا، مع نفسه أو مع بيئته، فإنه يبدأ في تغيير أهدافه، أو التحول في

أبنيته. ولذلك فإن تغيير الأهداف والتحول الذاتى تمثل جوانب أكثر تعقيداً للوظيفة الأساسية للتكامل، ويعتبر دويتش أن أحد السمات أو الخصائص الهامة للنظم السياسية، وربما أهمها جميعاً، هى قدرتها على "التوجيه الذاتى" أو الاستقلال، وهى القدرة التى تجعل الحكومات، والجماعات السياسية تتمتع بالحيوية والفاعلية.

وتلعب الذاكرة وظيفة هامة فى هذا التوجيه الذاتى، والاستقلال للنظام، فهى تعمل على تخزين المعلومات أو الرسائل الحالية، واستدعاء المعلومات السابق تخزينها، ومقابلة أو مقارنة ومجاراة المعلومات كما سبق الإشارة، وامتلاك الذاكرة يعنى فى رأى دويتش توافر مصدر للهوية والاستقلال.

فالهوية، فى رأى دويتش، هى إدراك ووعي للذاكرة الخاصة لفاعل، فرد أو جماعة، ولذاته، إنها المقدرة على تذكر أن المرء يستطيع أن يتذكر "أن هذا هو أنا، نفسي" يقول الفرد: "أن هذا هو نحن، أنفسنا" يقول أعضاء الجماعة الذين لديهم شعور أو إحساس بهويتها، وانطلاقاً من هذا الشعور بهوية الجماعة فإنه يعتبر مجرد خطوة أولية لتحقيق تفضيلات سياسية، ولاتخاذ تصرفات سياسية.

والذاكرة تصبح أيضاً مصدراً للاستقلال، بمعنى القدرة على تطبيق المعلومات، من الماضى على قرارات فى الحاضر، وبدون الذاكرة، وبدون ماضى فعال، لا يمكن أن توجد استقلال، ولتحقيق استقلال كامل يجب أن تتوافر ذاكرة، لتخزين المعلومات السابقة، والتى يمكن استدعائها، وتغذيتها عكسياً للقرارات فى الحاضر، ومن الضروري توافر شبكة التغذية الراجعة.

وشبكة التغذية الراجعة ليست إلا شبكة من شبكات الاتصال التى عن طريقها يمكن للنظام استكشاف مدى الاقتراب، أو الابتعاد عن الهدف، وتقوم هذه الشبكة بتغذية النظام بشكل دائم بالمعلومات، ليتكيف النظام من جديد، وفق هذه المعلومات التى يتم تنقيتها، محاولاً تحقيق الهدف، والتحكم الذاتى بشكل يضمن نوع من التوازن، كما توفر هذه الشبكة إمكانية تعلم النظام، المعلومات السابقة، ويتم اتخاذ القرار بناءً على المعلومات المتاحة حتى لحظة اتخاذ هذا القرار.

كما تناول دويتش بالتحليل مفهوم الإنجاز، ومحصلة عمل النظام السياسى، والنتائج التى تحققت فعلاً من خلال سلوك وحركة النظام، آخذاً فى اعتباره مقدار التكلفة التى تحملها النظام فى سبيل إحراز وتحقيق هذه النتائج، كذلك تناول أهمية متابعة النظام، وتحقيقه للقيم التى يتطلع إليها الشعب فى الوقت الحاضر، وقدرته على

متابعة قيم جديدة في المستقبل، وربط دويتش ذلك بمستويات الحياة في المجتمع وبالزعماء والثقافة السياسية السائدة ونمط السلطة السياسية.

وقد لاحظ أن ثمة أربعة أنماط للنظم السياسية، فهناك نظم مدمرة لذاتها، وهي نظم تفكك عادة وتحلل في بيئاتها. ونظم من غير الممكن أن تحيا، فهي غير قابلة للحياة، وتصادف صعوبات تحول دون بقائها واستمراريتها في بيئاتها. ونظم قادرة على أن تحيا، ويرجح لها أن تستطيع البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف بيئاتها. ونظم مطورة لذاتها، والتي تتمتع باحتمال أعظم وأقوى لأن تبقى وتحيا وتتغلب على ظروف البيئة.

ويعتبر هولت وريتشاردسون أن تحليلات كارل دويتش تحمل، على الأقل جزئياً، عناصر ومتطلبات النموذج العلمي، وإن كان هناك من يرى أن دويتش لم يحكم صياغة لنظرية كاملة للنظم، بالرغم من أن دويتش قد رأى بوضوح تطورات متوازية في علم الأحياء، وفي العلوم الاجتماعية.

ومتابعة تحليلات دويتش توفر للباحث السياسي العديد من الأفكار والافتراضات، حول قضايا الفاعلية وكفاءة النظام، والتوازن والاستقرار، وتنظيم الحكومة، وأيضاً الإدارة، والقومية وغيرها من أفكار تناولها بأسلوب تحليلي متميز.

وهناك من يعتقد أن كتابات دويتش والتي اتسعت إلى مجالات علم السياسة المختلفة، بما فيها القيم والعلاقات الدولية، وغيرها، لا تقدم محاولة جادة لبلورة نموذج أو نظرية محددة، وإنما تقدم فحسب مجموعة من المقدمات والمبادئ الأساسية، كالمعلومات والاتصال والقنوات والذاكرة، والتي يمكن أن تقود إلى نموذج، أو إلى بلورة افتراضات أكثر إحكاماً، حول وصف وتحليل الحكومة، والحياة السياسية، وإن كتابات دويتش تحمل، على الأقل بشكل عام، افتراضاً بأن الظاهرة السياسية يمكن تفسيرها من خلال مثل هذا النموذج، الذي يمكن تطويره وبلورته.

الفصل الثالث اقترب الثقافة السياسية

بينما اقترن المنهج المؤسسي الدستوري بإسهامات وكتابات باحثي وعلماء القانون الدستوري، فإن اقتراب الثقافة السياسية قد اقترن بمساهمات علماء النفس والأنثروبولوجيا، واهتمامهم بالنواحي السيكولوجية في الثقافة بوجه خاص، حيث ركزوا كثيراً من جهودهم على دراسة الثقافة والشخصية، وأمكنهم بالفعل تحديد أنماط معينة للثقافات تدرس الشخصية في إطارها^(١)

مقولات وأسس اقتراب الثقافة السياسية

يشير اقتراب الثقافة السياسية إلى العديد من المقولات المتنوعة، كالعادات والتقاليد وطريقة الحياة، ونماذج السلوك والرموز والهوية، فضلاً عن التعليم والتنشئة والاتصال ومشاعر كالاغتراب والانتماء والولاء، والإدراكات ونسق القيم والمعتقدات وعمليات التكيف والتغير والضبط والطاعة أو الإذعان في مواجهة السلطة وغيرها. قدم كلاً من إدوارد شلز وتلكوت برسونز وجابريل الموند مساهمات متميزة في دراسة الثقافة لعلماء السياسة، وكان برسونز قد ركز في نظريته عن الثقافة — والتي اعتبرها كجزء من نظرية الحركة — على ما تمثله الثقافة، ليس فقط من سمات

(١) يستخدم مصطلح الشخصية هنا لكي يشير إلى مجموعة متكاملة من الخصائص والسمات النفسية والسياسية والاجتماعية للفرد، يكتبها خلال عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، على أساس الافتراض بوجود علاقات وثيقة بين الفرد وثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، وقد أثبتت الدراسات أن مجتمعات معينة ترتبط بشخصية تتسم بالهدوء والميل إلى التألف، وأخرى ترتبط بشخصية توصف بالانفرادية والميل إلى التنافس في ضوء القيم والاتجاهات والمعايير التي تسود ثقافة كل مجتمع، أي أن الثقافة مسئولة عن الجانب الأكبر لبناء أي شخصية من خلال تأكيدها على قيم واتجاهات معينة، وتحكمها في علاقات الفرد بأعضاء مجتمعه، والفرص والرؤى المتاحة له للاتصال بالآخرين وأدخل عالم النفس التحليلي إبراهيم كاردينير A. Kardiner مفهوم "البناء الأساسي للشخصية" بمعنى مجموعة الخصائص السلوكية والنفسية التي هي نتاج لتفاعل النظم والأفكار والاتجاهات السائدة، لثقافة مجتمع ما، وبناء على ذلك يمكن التفرقة بين أفراد ينتمون إلى ثقافات متباينة، كالثقافة الغربية، والشرقية، وهكذا استخدم التحليل المقارن من قبل علماء النفس والأنثروبولوجيا للوقوف على أثر التنوع الثقافي في إفراز الشخصية وخصائصها.

وخصائص، وإنما أيضاً علاقات تبادلية بين النظم والنماذج الثقافية والاجتماعية والسياسية، وشخصية الأفراد، وظلت بؤرة اهتمامه تتركز على نظم ونماذج الثقافة. وقدم بروسونز ثلاث تعميمات عن الثقافة، فهي تنتقل عبر الأجيال كميراث أو تقليد، وهي يتم تعليمها أى في حاجة إلى عملية تعلم وتنشئة، وهي يتم اقتسامها بمعنى أنها نتاج للتفاعل الإنساني.

واعتبر لوشيان باى الثقافة السياسية منهجاً للبحث ابتداء من مستوى علم النفس الفردي إلى مستوى الجماعات والمجتمع السياسي. ويعتقد باى أنها بمثابة "عالم شخصي منظم للسياسة" يتميز بوجود مستويان: مستوى الفرد والذي تزوده الثقافة بخطوط مرشدة ضابطة للسلوك السياسي، ومستوى الجماعة حيث تشكل الثقافة بناء نظامي للقيم يؤمن تماسك وانسجام أداء المؤسسات. وأكد باى أهمية الاتصال الجماهيري في علاقته بالثقافة السياسية، ويربط باى مع غيره من العلماء بين الاتصال وعمليات أخرى كالتعبئة والمشاركة والتأثير والتعبير عن المصالح والتجنيد وغيرها.

واستند ألوند وفيربا في تحليلهما للثقافة السياسية، وابتداء من كتابات فير ولاسويل وبرسونز، في التأكيد على أهمية التوجهات والإدراكات والمشاعر والتقييمات من جانب الشعب في علاقته بالنظام السياسي، فتحولا في نظريتهما — للثقافة المدنية — من المستوى الماكرو إلى الجوانب الميكرو، استجابة منهما لتقريب الهوة بين الميكرو والماكرو، في التحليل السياسي، فجمع تحليلهما بين الدراسة على مستوى المجتمع، وعلى مستوى عمليات التنشئة، والاتصال التي تصوغ الثقافة السياسية. وميزا بين أنماط للثقافة السياسية، الضيقة والرعوية والمشاركة^(١)

ويرى فيربا الثقافة السياسية باعتبارها تتكون من نظام للمعتقدات الامبريقية والرموز والقيم الذي تحدث من خلاله الحركة السياسية.

(١) قدم ألوند وفيربا في كتابهما الثقافة المدنية إعادة صياغة لمفهوم الثقافة السياسية، حيث دراسة امبريقية، ومسح للاتجاهات في خمس دول، وقد ميزا بين أنماط الثقافة السياسية الضيقة والرعوية والمشاركة بناءً على إدراك وتوجهات أفراد المجتمع محل الدراسة إزاء أنفسهم، وإزاء النظام السياسي ككل، وإزاء عملياته والمداخلات والمخرجات فيه. راجع:

G. Almond & S. Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations (Princeton: Princeton Univ. Press, 1963).

لماذا اتسعت دوائر استخدام الاقتراب ؟

ويستخدم سيدنى فيربا ما يسميه "اقترب الثقافة السياسية" في دراساته للسياسة المقارنة، ويشير إلى الاستخدامات الأكثر شيوعاً للثقافة، من قبل العلماء الآخرين في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، مقارنة بعلم السياسة، وأن لا مفر من استخدام موسع للثقافة السياسية في إطار علم السياسة، لأن أى مفهوم آخر يستخدم محل الثقافة السياسية سيكون من شأنه خلق اضطراب وفوضى في المعنى، ولن يؤدي ما يؤديه هذا المنهج الذى اعتبره فيربا "اقترباً عاماً لعلم السياسة"، ومن العوامل التى عززت الاعتماد على اقترب الثقافة السياسية في رأيه:

- ١- أن النظم السياسية في علاقاتها المتشابكة، تضم الثقافة السياسية جنباً إلى جنب مع جوانب أخرى للنظم، رسمية وغير رسمية، وتعد الثقافة قاسماً مشتركاً يؤثر على هذه الجوانب جميعاً، بحيث يصعب على الباحثين العثور على قاسم مشترك آخر عوضاً عن الثقافة السياسية وما تمثله من أهمية.
- ٢- يعتقد فيربا أن الثقافة السياسية في مجتمع ما، تُعد أحد أبرز الجوانب، ذات الأهمية والمغزى الخاص في تفسير وتحليل الحياة السياسية، بمكوناتها ومستوياتها المختلفة، ابتداءً من سلوك الأفراد والجماعات، إلى الحركة السياسية للمؤسسات والتنظيمات المختلفة.
- ٣- يستطيع الباحث من خلال اقترب الثقافة السياسية، تفسير قضايا من قبيل: كيف تؤثر خبرة الأفراد في علاقاتهم بالسلطة مثلاً على التفاعلات والحركة السياسية، وكيف يمكن وإلى أى مدى يحقق النظام السياسي استمرارية في البقاء؟ أنه لم يعد ملائماً، في رأى فيربا، تجاهل هذا الاقتراب الأساسى، في دراسة السياسة المقارنة خصوصاً، في عهد لم يعد فيه مألوفاً تفسير الحياة السياسية والسلوك السياسى من خلال المؤسسات أو الدساتير وغيرها من طرق ومسالك شكلية إلى حد كبير، خصوصاً وأن الثقافة تقود إلى آفاق واسعة في البحث السياسى، ليتسع إلى مجالات كالتنشئة السياسية، والهوية، والذاكرة القومية للأحداث السياسية الكبرى التى مرت بها الأمة^(١)

(١) لمزيد من التفصيل عن رؤية فيربا بضرورة تبني ما أسماه "اقترب الثقافة السياسية"، راجع:

Sidney Verba, "Comparative Political Culture", In: L. W. Pye & S. Verba. Political Culture and Political Development (Princeton: Princeton Univ. Press, 1965) PP. 512 – 560.

وتحاول دراسات كثيرة الربط بين مقولات الثقافة والتشئة والهوية، وبين مفاهيم كالديمقراطية والعنف السياسي، وأداء النظام وشرعيته، وقدراته، بالرغم من تشكيك البعض في جدوى هذه المقولات، والربط بينها وبين مثل تلك المفاهيم.

تقييم اقتراب الثقافة السياسية

يتردد بعض الباحثين كثيراً في استخدام اقتراب الثقافة السياسية في بحوثهم، وقد يكون لهذا التردد ما يبرره أحياناً، إذ يلزم مراعاة الحذر والحرص، إذا ما قرر الباحث استخدام هذا الاقتراب، وقد يصبح عليه أن يستخدم، إلى جانبه، منهجاً آخر أو أكثر.

إن اقتراب الثقافة السياسية، وعلى حد تعبير أحد الكتاب يمكن أن يمثل "أداة تفسيرية قوية"^(١)، إنه يمثل أهمية خاصة في تفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأقطار والنظم، والمشكلة الجوهرية لدى الباحثين هي: كيف يتم استخدام هذه الأداة التحليلية أو المنهجية في طريقة أكثر توازناً وحرصاً، وأقل تحيزاً أو جهوداً.

يمكن تحديد عدد من الإرشادات عند استخدام اقتراب الثقافة السياسية، بما يعنى ضرورة الحرص والعناية عندما يستخدم الباحث هذا الاقتراب في بحثه، من ذلك على سبيل المثال:

أولاً يمكن استخدام الاقتراب، لكن دائماً يوجه الباحث إلى مراعاة قدر من العناية والحذر في بحثه من إطلاق التعميمات أو الاعتماد على عامل واحد أو بعد واحد في تفسيراته.

ثانياً: قد يضم المجتمع السياسي أكثر من ثقافة سياسية واحدة، وبعض هذه الثقافات الفرعية قد تنشأ بينها علاقات تناقض أو صراع.

ثالثاً: قد تكون الثقافة السياسية موضعاً لتلاعب ومناورة من جانب عدد من النخب السياسية، كل منها حسب أهدافها ومصالحها وامتيازات خاصة بها، وهذا يخلق دواعي إضافية للحذر والاعتناء لدى الباحثين عند استخدام هذا الاقتراب.

(١) راجع:

H. Wiarda Introduction to Comparative Politics. Concepts and Processes (Fort Worth, TX: Harcourt Brace & Co., 2000) PP. 70-78.

رابعاً: يستطيع اقترب الثقافة السياسية تحقيق أهداف المنهج العلمي في الوصف والتفسير، بشكل مفيد فعلاً، إلا أنها تظل جزئية في هذا الإطار، ومن ثم يكون على الباحث أن يراعي تعدد العوامل المفسرة الأخرى، وعدم الوقوع في خطأ الاعتماد في الوصف أو التشخيص والتفسير على عامل واحد كالذى تشكله الثقافة السياسية.

خامساً: يجب على الباحث الذى يعتمد على اقترب الثقافة السياسية أن يتجنب تماماً التحيزات أيّاً كان مصدرها ومظهرها، كالعنصرية أو الدين أو الأنماط الجامدة عن ثقافة من الثقافات، وعليه مثلاً أن يعتمد على أدوات كالاستبيان كلما تيسر له ذلك، وما يعبر عنه الاستبيان من وقائع وأرقام ونسب مئوية، كذلك على الباحث أن يتذكر دائماً أنه في إطار أى جماعة مهما كانت فإن أى فرد لا يمكنه أن يقدم تمثلاً تاماً وجامعاً للنماذج العامة التى تعبر عن هذه الجماعة، أو لما ترتبط به من قيم وسلوكيات واتجاهات يمكن ملاحظتها.

الفصل الرابع

المنهج المؤسسي الحديث

يرجع المنهج المؤسسي في أصوله إلى المدرسة التقليدية الدستورية في دراسة النظم السياسية، والتي كانت تخلط بين مفهوم الدولة والنظام السياسي، وتنظر إلى النظام السياسي باعتباره نظام الحكم كما يحدده القانون الدستوري، أى مجموعة القواعد والقوانين التي تنظم السلطات العامة وتحدد اختصاصاتها ووظائفها، وهكذا تنحصر الدراسة في إطار وصفى دستوري ضيق، وقد حاول البعض توسيع هذا الإطار ليشمل القوى الفعلية التي تقف من وراء هذا الإطار الشكلي، ليتناول النشاط الفعلي للحكومة، والعقيدة أو الأيديولوجية، والقوى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بما في ذلك الطبقات والأحزاب والجماعات المؤثرة^(١)

لم يؤدي تطور مناهج البحث في علم السياسة إلى اختفاء هذا المنهج المؤسسي — الدستوري، إذ لا يمكن إهمال دور الهيكل أو الإطار الدستوري القانوني للنظام السياسي، وما يرتبط بهذا الهيكل من أهمية رئيسية للسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما تمثله من وزن وتأثير، ومن اختصاصات، وعلاقات ووظائف، وكذلك ما يمثل الدستور والقانون من دور أساسي لا يمكن التقليل من شأنه.

اتساع مقولات المنهج المؤسسي الحديث

ما يؤكد المنهج المؤسسي الحديث هو الإضافة إلى هذه الاهتمامات للمنهج التقليدي، وتكاملها، وليس إلغائها، بإضافة اهتمامات وأبعاد ومتغيرات جديدة للتحليل.

(١) د. على الدين هلال: مدخل في النظم السياسية المقارنة، نص محاضرات ألقى بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة د. ت، ص ٦ — ٨.

د. كمال المنوف: أصول النظم السياسية المقارنة. (الكويت: شركة الربيعان للنشر ١٩٨٧) ص ٦١ — ٦٥.

د. كمال المنوف: مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة. مرجع سابق، ص ٢٦ — ٢٨.

فالمؤسسة لها تكوينها وبنيتها الداخلية، وعملياتها، ومعاييرها الخاصة بها، وهي تنمو وتتطور، وتدخل في علاقات جديدة، وتضم أدواراً ووحدات ليست جامدة، وإنما هي آخذة في التفاعل والحركة.

على سبيل المثال دراسة الهيئة القضائية لا تقتصر على اختصاصاتها وتكوينها كما يرسمها الدستور، إنما تتسع الدراسة لتشمل، إلى جانب ذلك، سيرة حياة القضاة وخلفياتهم الاجتماعية والفكرية وعمليات التفاعل داخل هذه الهيئة، وبينها وبين الهيئات الأخرى، وما تأخذه من أشكال للتشاور والتداول والمناقشات، ومن لجان أو جماعات فرعية مختلفة، والقيادة داخل هذه الهيئة، والتكامل داخلها وعمليات الاتصال وعوامل التماسك والصراع.

بناءً عليه تبرز أهمية طائفة واسعة من مقولات المنهج المؤسسي الحديث، فإلى جانب الدساتير والقوانين واللوائح، والسلطات والهيئات والاختصاصات، هناك الأبنية والجماعات الفرعية والقيادات والأدوار، وعمليات التفاعل والصراع والتكامل بها، والتكيف والمواءمة، والاستقلال^(١) والكفاءة والفاعلية، وشخصية الأفراد شاغلي المناصب وإدراكاتهم وما يمثلونه من نماذج وعمليات للتنشئة والاتصال والتفاعل، ومن دوافع وقيم واتجاهات، ومن قدوة وفاعلية وقدرات، أو من اغتراب وإحباط ومعوقات للعمل المؤسسي الفعال.

رغم الأهمية التي يمثلها هذا المنهج المؤسسي الحديث، إلا أن هناك من ينتقد هذا المنهج على اعتبار أنه لا يخرج عن الدراسة الدستورية للسلطات الثلاث، مضافاً إليها تنظيمات كالأحزاب وجماعات المصالح وأن كل ما فعله هذا المنهج هو استبدال المصطلحات والمفردات القديمة بأخرى جديدة حلت محلها دون تغييرات ذات مغزى.

(١) يشير صمويل هنتنجتون إلى معايير أربعة يلزم توافرها في أية تنظيم ليكتسب صفة "المؤسسية" بمعنى المؤسسة الفعالة أو الحقيقية، وتشمل الاستقلال، خصوصاً المالي والتنظيمي، والتكيف، وخاصة من خلال طول عمر التنظيم وشغله أكثر من موقع وظيفي كالمعارضة والحكم وتولي القيادة فيه أكثر من جيل، وتماسكه خصوصاً بالنظر إلى درجة تكامله الداخلي والأجنحة والانقسامات به، والتعقيد بمعنى أن يضم التنظيم وحدات متعددة وظيفياً وهيكلياً. راجع: مفهوم ومعايير المؤسسة في:

Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (Yale: Yale Univ. Press, 1968) PP. 12-24.

الباب الثاني

مناهج محورها يتعلق بالوظيفة أو الجماعة

وتشمل

- ١- الاقتراب البنائي الوظيفي
- ٢- منهج تحليل الجماعة
- ٣- منهج النخبة السياسية
- ٤- منهج صنع القرار

الفصل الأول الاقتراب البنائي الوظيفي

التحليل البنائي ونقطة البدء في البنائية الوظيفية

أحدث الموند تحولاً في علم السياسة من خلال تأكيده لأهمية مجموعة جديدة من المفاهيم المرتبطة بالبناء والوظيفة في التحليل السياسي، وذلك من خلال صياغة جديدة تستخدم مفهوم النظام السياسي كأساس لها، وكان لديفيد ايستون تأثيراً واضحاً منذ البداية على الموند في هذا الشأن^(١).

ذلك أن كتابات ايستون والتي تأثرت بكتابات محللي النظم في العلوم الطبيعية والاجتماعية، وبالرغم مما واجهته هذه الكتابات من انتقادات، قد نجحت في صياغة حققت قدراً من الثبات النسبي للنظم، في العلوم السياسية.

ومع تزايد الاهتمام بالدراسات التحليلية في السياسة المقارنة والبعد التنموي، فإن المنهج البنائي الوظيفي بدأ يتخذ مكانة بارزة في مجال البحث السياسي^(٢)، فأصبح معروفاً على نحو جديد، ونطاق واسع خصوصاً بفضل كتابات جبريل الموند^(٣).

والحقيقة أن علماء الاجتماع والانثربولوجيا قد حققوا درجة أعلى من التعقيد في استخدام البنائية الوظيفية، مقارنة بما حققه علماء السياسة، ولعل هذا يرجع إلى أن لهم السبق في هذا المجال، وكان على علماء السياسة أن يتبعوا علماء الاجتماع والانثربولوجيا في هذا المجال.

(١) راجع

Ronald H. Chilcote. Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm (Boulder, Colorado: West view Press, 1981) P. 162.

(٢) راجع

Iliya Harik. "Structural-Functional Analysis and the Study of Politics. Journal of the Social Sciences Vol. VI. No. 3, (October 1976) P. 223.

(٣) راجع

Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. "Competing Paradigms in Comparative Politics". In: Robert T. Holt & John E. Turner (eds.) The Methodology of Comparative Research (New York: The Free Press, 1970) P. 33.

نقطة البدء في التحليل السياسي، وفي البنائية الوظيفية، هي أن النظام السياسي يمثل أهم الوحدات الكلية، والنظام ينظر إليه على أنه مركب معقد لأنشطة ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل والتي هي جوهرية للوجود المستمر للنظام ككل، بمعنى آخر فإن النظام هو نموذج تصوري يجرد الحقيقة الامبيريقية، ويعتبر كأداة أو وسيلة لتحليل وترتيب المعلومات.

والنظام كنموذج نظري يعكس مجموعة من الخصائص المنطقية التي توفر للنظام سمته المميزة، فمن جهة فإن أجزائه يجب أن تعكس الوحدة والانسجام ككل، ومن جهة أخرى يجب أن ترتبط هذه الأجزاء بعلاقات اعتماد متبادل فيما بينها، بمعنى أن ما يحدث في أحد أجزاء النظام يكون له تأثير مناظر في الأجزاء الأخرى للنظام.

لكن الموند ركز اهتمامه على النظرية متوسطة المدى، فتحول من النظرية الكلية إلى التركيز على تحليل محدد وموجه، وكان هذا التحول في فكر الموند موازياً لتحول مناظر في كتابات ايستون، ولكن تأثيرات الموند كانت أكثر وضوحاً وأكبر حجماً على السياسة المقارنة.

ويتميز التحليل وفق البنائية الوظيفية عن تحليل النظم ككل، والتميز بينهما ضروري، لأن مفهوم النظام أساسي للنظرية الوظيفية، بينما الفئات الوظيفية ليست ضرورية بشكل جوهري لتحليل النظام ككل يضاف إلى ذلك أن التحليل الوظيفي يعتمد على فئتين من المفاهيم الأخرى إلى جانب مفهوم النظام، وهما البنية والوظيفة. فلكي يستمر النظام ككائن حي، فإن وظائف ضرورية معينة يجب إنجازها، لكن مسألة ما إذا كانت هذه الوظائف يتم إنجازها بواسطة بنية واحدة أو أبنية عديدة هي مسألة يحددها البحث الامبيرقي.

الفروض الأساسية وتطور صياغة الموند للبنائية الوظيفية

في المرحلة الأولى قام الموند بنشر أول عمل له في عام ١٩٥٦، أي بعد ثلاث سنوات من نشر ايستون لكتابه الأول — النظام السياسي في سنة ١٩٥٣ م — وذلك في مقالة عنوانها "النظم السياسية المقارنة"^(١)

(١) راجع

Gabriel A. Almond. "Comparative Political Systems". The Journal of Politics Vol. 18. No. 3 (August 1956) PP. 391 – 409.

استخلص الموند فكرة النظام، في هذا المقال الذى يمثل المرحلة الأولى في تطور صياغة الموند من ديفيد ايستون، فالنظام يمثل المفهوم الشامل الذى يتضمن كل التصرفات والسلوك النمطي المرتبط بصنع القرارات السياسية، بمعنى آخر فالنظام عند الموند أكثر من مجرد عملية، إنه يتضمن شمولاً ، وتفاعلات بين وحدات تشكل هذا الكل الشامل، والاستقرار في هذه التفاعلات يوصف بأنه توازن آخذ في التغير.

يقول الموند: "أن مفهوم النظام يلبي الحاجة إلى مفهوم شامل، ذلك المفهوم الذى يغطي كل التصرفات النمطية الملائمة لصنع القرارات السياسية، وأغلب علماء السياسة يستخدمون مصطلح "العملية" لهذه الأغراض، لكن هذا المصطلح يواجه صعوبات لأنه ينطبق على أى نموذج غطي للسلوك عبر الزمن. بينما مفهوم النظام يتضمن شمولية وكلية للوحدات الملائمة وعلاقات اعتماد متبادل بين الوحدات وتفاعل بين هذه الوحدات واستقرار معين في هذا التفاعل.

ويبدو أن الموند قد استند بشكل مكثف على كل من ماكس فيبر، وتلكوت بروسونز في نظريته إلى النظم السياسية للحركة، والتأكيد على الحركة أو السلوك يسمح للباحث أو المراقب السياسي، وفق تعبير الموند، بأن يتجنب مجرد وصف النظام ككيان قانوني رسمي، فبدلاً من ذلك يكون الاعتماد على ذلك المفهوم كمؤسسة أو تنظيم أو كجماعة، وهكذا تحول الموند إلى الأدوار والأبنية.

يقول الموند: "سوف استخدم بعض مفاهيم مقيدة، قد ترجع إلى تقليد فيبر — بروسونز في النظرية الاجتماعية، أولها النظام السياسي باعتباره نظام للفعل أو الحركة وما يعنيه هذا بالنسبة لدارسي النظم السياسية هو السلوك الممكن ملاحظته امبيريقياً والتأكيد على الحركة أو الفعل يعنى أن وصف النظام السياسي لا يمكن أن يكون مرضياً من خلال الوصف المبسط لمعايير الأخلاقية أو القانونية. فالاهتمام بالمعايير والمؤسسات يكون إلى المدى الذى فيه تؤثر في السلوك.

وتركز اهتمام الموند على مفهومين هما:

(١) الدور.

(٢) الثقافة السياسية.

أصبح الدور هو وحده النظام السياسي لدى الموند الذى يستمد تعريف الدور من تلكوت بروسونز وإدوارد شلز ، فالدور يعتبر ذلك القطاع المنظم لتوجه الفاعل والذى يشكل ويحدد مشاركته في العملية التفاعلية، أنه يتضمن مجموعة التوقعات التى

يكمل بعضها بعضاً، المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الآخرين الذين يتفاعل معهم، وهكذا يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الأدوار المتفاعلة أو كبنية وهيكل للأدوار باعتبار البنية أو الهيكل يمثل نموذجاً للتفاعل.

الأدوار إذن هي وحدات متفاعلة، إنها وحدات النظام السياسي، أما الهيكل أو البنية فإنه يمثل نماذج التفاعل واستخدام هذه المصطلحات يسمح لدى الموند بدراسة المناصب الرسمية وكذلك غير الرسمية في البحث.

يقول الموند: "يتميز مفهوم الدور بالمقارنة بمصطلحات المؤسسات أو التنظيمات أو الجماعات، بأنه مفهوم أكثر انفتاحاً وأكثر شمولاً، فهو يتضمن المناصب الرسمية وغير الرسمية والأسر والهيئات الناحية والشعب وما شابه بالطريقة التي يؤثر كل منهما في النظام السياسي، بينما استخدام المصطلحات الأخرى يحمل نوعاً من الغموض والتعسف.

ويعتبر الموند أن المفاهيم السوسيولوجية للنظام والدور، يمكن فقط أن تكون بداية لنموذج نظري للنظام السياسي.

وهكذا فإن النظم الاجتماعية لدى الموند لا تتكون من أفراد، وإنما تتكون من أدوار، بمعنى أن الأسر تتكون من أدوار الأب والأم، وأدوار الزوج والزوجة، إلا أن الأسرة تمثل واحدة فقط من مجموعات الأدوار المتفاعلة لمجموعة من الأفراد الذين لهم أدوار أيضاً خارج نطاق الأسرة، ومن ثم ينخرطون في نظم اجتماعية أخرى. وبنفس المعنى فإن النظام السياسي يتكون من أدوار متفاعلة يضطلع بها رجال الهيئة التشريعية والبيروقراطية والقضاة والناخبون وغيرهم، ونفس هؤلاء الأفراد الذين ينجزون أدواراً في النظام السياسي ينجزون أدواراً في النظم الاجتماعية الأخرى كالمؤسسات الدينية والجمعيات التطوعية والأسرة والاقتصاد وغيرها؛ وهم كأفراد يتعرضون للاتصال السياسي والتصويت والمظاهرات، وهكذا يتحولون من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية^(١)

(١) وفق مفهوم الموند للدور، والذي تبلور في كتاباته في ذلك الوقت. انظر

Gabriel A. Almond. "A Developmental Approach to Political Systems". In: J. L. Finkle & R. W. Gable (eds.) Political Development and Social Change (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968) P. 100.

وأخيراً فقد أدخلت تحليلات الموند مفهوم الثقافة السياسية والتي ترتبط بالنظام السياسي وتتجسد في نماذج معينة من التوجهات نحو الحركة السياسية، وهذه النماذج تتسع وتمتد لتتجاوز حدود النظام السياسي.

يقول الموند: "أن كل نظام سياسي يجسد نموذج معين للتوجهات إزاء الحركة السياسية، ومن المفيد الإشارة إلى هذا النموذج باعتباره "ثقافة سياسية" والتي ترد عليها ملحوظتان: أولهما: أن الثقافة السياسية تمتد عبر حدود النظم السياسية، بل وعادة ما تمتد عبر حدود نظام سياسي معين. وثانيهما: أن الثقافة السياسية ليست هي الثقافة العامة بالرغم من أنها ترتبط بينها، فهي تتميز عنها، ولها نوع من الاستقلال عنها.

الثقافة السياسية لدى الموند تشير إلى توجهات الحركة السياسية، فكل نظام يجسد مجموعة من المعاني والأهداف، ومن القيم السياسية والاتجاهات والأيدولوجيات والطابع القومي وروح الشعب أو خصوصيته الثقافية، وهذه المعاني قد تحمل قدراً من الاختلاط والغموض، ومفهوم توجهات الحركة أو المتغيرات النمطية يتفادى مثل هذا الاختلاط والغموض ويفيد على الأقل في تحقيق الشمول والتميز المنطقي.

ويستند الموند إلى برونز وشلز في تحديد عناصر توجهات الحركة السياسية سواء كانت هذه العناصر معرفية تتضمن إدراكاً وتمييزاً للأهداف، والأحداث والحركة أو الفعل والقضايا وما شابه، أو كانت تتعلق بالتفضيلات والمشاركة أو التأثير بشأن الأهداف والقضايا وما إليها، أو كانت تتضمن تقييماً وطرقاً لتنظيم اختيار الأفراد ومدرعاتهم، وتفضيلاتهم وقيامهم، من خلال تطبيق معايير وقيم معينة.

فروض تتعلق بالدول النامية

ويمثل كتاب الموند وكولمان الذي نشر في عام ١٩٦٠ المرحلة الثانية في صياغة الموند^(١)، حيث صياغة أكثر إحكاماً لنظرية تتناول الأبنية والوظائف في سياق جهد واع تجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تتجه إلى تغيرات عميقة وشاملة، وتضمنت هذه الصياغة عدد من الافتراضات وإشارات إلى عدد من النتائج المستخلصة من دراسة مناطق العالم النامية.

(١) راجع

Gabriel A. Almond. & James S. Coleman (eds.) The Politics of the Developing Areas (Princeton: Princeton Univ. Press, 1960).

ومن النتائج التي أشار إليها هذا الكتاب — حدها كولمان في الخاتمة — والتي صيغت في شكل افتراضات أو خصائص وسمات عامة تميز تلك الدول أو المناطق النامية، منها الافتراض بأن السياسة القومية في هذه الدول تميل عادة إلى التركيز بشكل أولي، في المناطق الحضرية حيث تصبح هذه المناطق الحضرية مسرحاً للحياة السياسية لتركز جماعات النخبة والنخب الفرعية الحديثة بها، وهناك افتراض آخر يتعلق بالفجوة بين المجتمع الحضري ذات التوجهات الحديثة في هذه الدول، وبين المجتمع القومي الأوسع والذي يمثل هذا المجتمع الفرعي بؤرته ومركزه السياسي.

كذلك أشار كولمان إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وأن من شأن التفاوت الكبير بين مستويات المعيشة وفرص العمل في المراكز الحضرية، وفي المناطق الريفية أن يؤدي إلى حركة هجرة متسارعة في اتجاه المراكز الحضرية، بشكل يفوق مقدرة هذه المراكز على توفير فرص العمالة، ونتيجة لذلك يوجد في أغلب المراكز الحضرية خصوصاً في مدن العواصم، عناصر وعوامل تجعلها أكثر تعرضاً للأنشطة غير المعتادة، كذلك فإن عمليات إسباغ الطابع التجاري والصناعي على الاقتصاد في هذه المجتمعات النامية لم يسهم في تحقيق التكامل السياسي أو الاجتماعي، كما لم يسهم في قيام طبقة وسطى أو طبقة من منظمي المشروعات.

ورغم أن التحديث قد أدى إلى إدخال تغييرات في الأبنية الاجتماعية في العديد من هذه الدول النامية، فإن هذه التغييرات غالباً ما أدت إلى تصاعد التوتر في العلاقات بين الجماعات، والتحديث يأتي معه وفق هذه الافتراضات بالعلمانية، إلا أن المجتمعات التقليدية مازال الدين فيها يشكل عاملاً حيوياً يؤثر على العملية السياسية ولازال الدين عامل حيوي في الحياة اليومية لدى القطاع التقليدي من السكان، والنخبة العلمانية الحديثة تجد نفسها مضطرة إلى احترام الدين كقوة سياسية، وفي بعض الدول النامية تقوم أحزاب على أساس ديني، وهكذا فإن تسييس الدين يؤدي إلى التوتر الاجتماعي في المجتمع ويطيل أمد الصراع بين المنادين بدور أكبر للدين والمنادين بعلمانية السياسة.

كما أشار كولمان إلى الدور المسيطر الذي يلعبه الجيش والبيروقراطية في العديد من الدول النامية بصفة عامة، لأسباب من بينها: أن كلاً من المؤسستين يضطلع بمسئولية خاصة في حفظ القانون والنظام، وأن لدى كل منهما الرغبة في تحقيق الاستقرار في الدولة النامية، وفي بقاء واستمرارية النظام الأولي جاري من الحكم.

لقد كان هدف الموند إحياء وتجديد المفاهيم المستخدمة في دراسة السياسة المقارنة، فاستخدام مفهوم النظام السياسي بدلاً من الدولة وجهازها المؤسس القانوني الذي استغرق اهتمام علماء السياسة التقليديين، والوظيفة حلت محل القوة والتي اعتبرها الموند أيضاً قانونية في مدلولها والأدوار حلت محل المناصب، والأبنية استخدمت بديلاً عن المؤسسات.

ووضع الموند فرضية مؤداها أن النظام السياسي له سمات عامة، واعتبر أن هدف صياغة نظرية وتحليل لهذه السمات، إنما يفرض تحديد مفاهيم لتلك السمات وفق منهج نظري للدراسة المقارنة لعلم السياسة وتتضمن تلك الفرضية أن

- ١- كل النظم السياسية تتضمن أبنية سياسية.
- ٢- أن نفس الوظائف يتم أدائها في جمع النظم السياسية.
- ٣- كل بناء سياسي متعدد في وظائفه.
- ٤- تمثل كل النظم السياسية مزيجاً مختلطاً من منظور الثقافة.

إن كل النظم السياسية نظم مختلفة من المنظور الثقافي في رأى الموند، فلا توجد ثقافة كلها عصرية ولا توجد أبنية كلها حديثة بمعنى العقلانية، كما لا توجد ثقافة كلها بدائية، أو تقليدية. والاختلافات بين النظم، إنما تكون في الوزن النسبي لكل من الحداثة والتقليدية ونمط المزج بينهما. إنه لا يوجد نظام سياسي حديث أو غربي تماماً، فكل النظم السياسية انتقالية تشهد قدرًا من التغير في الثقافة.

وهذه المفاهيم والسمات توفر رأى الموند أساساً للمقارنة وللدراسة المقارنة للنظم في الأمم المتقدمة والمتخلفة.

لقد اعتبر الموند أن الأبنية متشابهة في كل النظم، وأن الاختلافات بين النظم الغربية وغير الغربية كانت موضع مبالغة من جانب الكثير من الكتاب في الواقع، نتيجة المبالغة في تصوير ما تتسم به الأبنية السياسية في النظم الغربية من تخصص وظيفي وما تتسم به أبنية النظم التقليدية من عدم تمايز ومن خصائص في البناء السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يؤكد أهمية توضيح وتحديد موقع تلك الأبنية وتحديد سماتها الوظيفية، وبهذه الطريقة وحدها يمكن التعبير الرصين والصحيح عن العملية الديناميكية.

لقد تأثر الموند جزئياً بإطار ديفيد ايستون للمدخلات والمخرجات والتغذية المرتدة وابتداء من هذا الإطار أخذ الموند يتحرك في اتجاه نظرية وظيفية ديناميكية، لكن

هذا الإطار محدود، سواء في علاقاته أو في حدوده أو في المدخلات والمخرجات كما هي موضحة به، محدود ليكون قادر على تمييز محدد ومعين في المجال السياسي، كما أشار الموند إلى المفهوم المركزي للسلطة السياسية لدى ايستون، باعتبار هذا المفهوم يتكون من عناصر أساسية على اعتبار أن النظام السياسي يوزع القيم وأن توزيعه يكون سلطوياً، وأن هذا التوزيع السلطوي يربط المجتمع ويشمله ككل.

مفردات ومقولات أساسية

ما هي الفروض، والمقولات، والمفردات أو المصطلحات الأساسية في الاقتراب البنائي الوظيفي؟

تفترض البنائية الوظيفية التركيز على ثلاث متغيرات رئيسية: النظام والبنية والوظيفة وينظر إلى هذه المتغيرات الثلاث معاً لتكون نموذجاً متجانساً.

ليست كل الوظائف التي يتم إنجازها على مستوى أو آخر متضمنة كجزء من الإطار الذي يستخدم في البحث، إنما فقط الوظائف النظامية التي هي ضرورية فقد للنظام ككل، وهذا يفسر لماذا يستخدم الكتاب والباحثون اصطلاحاً: الوظائف والمتطلبات الوظيفية كل منهما محل الآخر، بالرغم من الاختلاف بينهما.

وعلى نحو مشابه بالنسبة للبنية حيث يؤخذ في الاعتبار فحسب الأبنية التي تسهم في إنجاز متطلبات وظيفية، وهذا يجعل العديد من الأبنية السياسية التي هي بداخل النظام خارج نطاق التحليل الوظيفي، وهذا يفترض استبعاد عدد من الأبنية، وهذا يحزر البحث من التقيد بافتراض خاطئ ولا فائدة منه، مؤداه أن بنية واحدة، واحدة فقط، تستطيع إنجاز وظيفة معينة كافتراض مثلاً، بأن البرلمانات فقط هي التي تستطيع، ويجب أن تنجز وظيفة التشريع.

وأصبح مصطلح البنية يشير إلى مجموعة أو فئة من الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة، ولأن هناك اختلاف بين معنى بنية ومعنى دور، فمن الضروري البدء بتنقية وتحديد المصطلح الأكثر بساطة وهو "الدور"

يشير الدور إلى درجة متنوعة من تقسيم العمل لكي يتحقق العمل في أغلب المجتمعات، ومن ثم فالأدوار تشير إلى مستوى معين من النشاط المتخصص، أي أن الدور هو فئة متميزة للأنشطة التي تتم ممارستها في فترة معينة ولها سمة من نظام تقسيم العمل ويصبح جزء من نمط توقعات أعضاء المجتمع، أنه "المشاركة المنظمة" بتعبير بروسونز، وهذه المشاركة تشير إلى بعدين: أولهما يتعلق بتقسيم العمل، والآخر يتعلق

بالنظم الثقافية، كما يمكن التحدث عن الأدوار باعتبارها النظم أو النماذج السلوكية المؤسسية.

ويطلق على عدد من الأدوار المكملة المرتبطة والمتناسقة مع بعضها البعض، في إنجاز المتطلبات الوظيفية مصطلح "بنية"

إن كل فئة من الأنشطة التي يُعد إنجازها ضرورياً لبقاء واستمرارية النظام ككل، يشار إليها باعتبارها "وظيفة" أو "مطلب وظيفي"، بمعنى آخر فإن الوظيفة هي دور معين بالنظر إلى مساهمته في بقاء النظام وأهدافه، ورغم صعوبة حصر مضمون وعدد هذه المتطلبات الوظيفية، إلا أنها تدور حول بقاء واستمرارية النظام، وإدارة التوتر وتحقيق الأهداف، بمعنى حفظ المجتمع وتذويده بوسائل الدفاع والتكيف، أي تزويد المجتمع بالموارد اللازمة لتلبية حاجاته المادية وتحقيق التكامل.

وتناول الموند فرضية رئيسية في تحليلاته مؤداها أن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها، وقد فصل الموند تحليلياً الوظائف السياسية عن الأبنية السياسية، وأشار إلى عناصر مجموعتين: (١) مجموعة وظائف (٢) ومجموعة أبنية، وهو يفترض أن من الممكن مقارنة النظم السياسية من خلال احتمالات إنجاز وظائف معينة بواسطة أبنية معينة.

حدد الموند وظائف النظام السياسي في فئات محددة عمد إلى الفصل بينهما وفق مفهومي المدخلات والمخرجات.

وتشمل هذه الفئات الوظيفية لدى الموند:

- ١- الوظائف المدخلات كالتنشئة والتجنيد السياسي، وبلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي.
- ٢- الوظائف المخرجات كصنع القاعدة والتقاضى بمقتضى القاعدة.

والوظائف المخرجات هي في الحقيقة وظائف الحكومة، ووفقاً للاستخدام التقليدي لمفهوم السلطات الثلاث المنفصلة داخل الحكومة، وهكذا فإن صنع القاعدة حل محل السلطة التشريعية، وتطبيق القاعدة يتضمن الإدارة، والتقاضى بمقتضى القاعدة يرتبط بالعملية القضائية، وهذه الفئات وفق نموذج الموند للوظائف المخرجات ينعكس بوضوح، كما تبدو في الولايات المتحدة، وفي المفهوم الأوروبي للحكومة الغربية، ويشير صنع السياسة أو القاعدة إلى أن المطالب يجب تحويلها إلى قرارات

سلطوية أو سياسات، أما تنفيذ السياسة وتطبيق القاعدة فإنه يشير إلى أن القرارات يجب أن توضع موضع التنفيذ.

أما الوظائف المدخلات أو الوظائف السياسية فهي التي تعتبر في رأى الموند بمثابة معايير أساسية في تمييز سمات النظم السياسية للدول النامية بوجه خاص، وليس المخرجات أو الوظائف الحكومية، فهذه الوظائف المدخلات تمثل سمات متأصلة للنظام السياسي، بمعنى أنها هي التي تحدد المشكلات والمداولات والصياغات بشأنها، وحلول القضايا، وتقدم الإجابات والحلول والطرق التي تنفذ بها القرارات المتخذة، وكان ديفيد ايستون قد جعل من هذه العملية سمة مكونة لما يعرف لديه بالمطالب والتأييد للنظام. وتشمل الوظائف المدخلات التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها، والاتصال السياسي.

والتنشئة السياسية وفق الموند ترتبط بقاسم مشترك لدى أفراد المجتمع في الثقافة ومشاركتهم فيها، فالتنشئة تعنى أن اتجاهات الأفراد إزاء النظام السياسي يجب أن تتكون وترسخ وتحدث التنشئة من خلال الأسرة والمدرسة والعمل والجماعات ومؤسسات الحكومة وغيرها من مؤسسات أو أدوات التنشئة السياسية أما التجنيد السياسي فيقصد به إعداد وتأهيل أفراد المجتمع من مختلف الطبقات والجماعات السلالية، للأدوار القيادية في النظام السياسي، وكذلك في الأحزاب، والبيروقراطية، وما إليها، والتجنيد السياسي يُعد أساسياً لشغل الأدوار السياسية ابتداء من التصويت حتى المناصب القيادية للحكومة.

وبلورة المصالح تعنى التعبير عن المصالح والمطالب في شكل سلوك أو حركة أو فعل فالمطالب من أجل سياسات خاصة يجب أن يعبر عنها.

أما تجميع المصالح فمعناه التام ودمج تلك المصالح والمطالب والتي يتم التعبير عنها عن طريق الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، والكيانات السياسية الأخرى. أى أن المطالب يجب أن تختار ويتم تهذيبها بحيث تصبح في شكل محدد يمكن إدارته وتحقيقه من خلال البدائل الرئيسية المتاحة.

بينما الاتصال السياسي يخدم كل الوظائف السياسية، فالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح كلها تحدث من خلال الاتصال.

وإلى جانب نظريته إلى النظم السياسية وبوجه خاص الثقافة السياسية، على أنها مزدوجة بمعنى أنها تتسم بسمات حديثة وما قبل الحديثة، متقدمة ومتخلفة، صناعية وزراعية، فإنه يرى النظم السياسية باعتبارها تنمو وتتطور عبر مراحل للنمو، فالأبنية تتجه لأن تصبح أكثر تمايزاً وتخصصاً كلما وصل النظام إلى مرحلة أعلى من النمو لتكون أكثر عقلانية وحياداً وتخصصاً وأكثر ميلاً إلى معايير الإنجاز، ويعتقد أن الأنماط العقلانية تتغلغل في النظم البدائية والتقليدية، وأن الأنماط البدائية لم تتلاشى تماماً في النظم الحديثة ذاتها، وإن كانت هذه النظم الحديثة تميل إلى ضبط وتنظيم العناصر التقليدية بها.

ويعتقد الموند أن نموذج يسمح لعلماء السياسة بالتوجه نحو نظرية احتمالية للنظم السياسية والواقع أن تصميمه للوظائف والأبنية يفترض بأن النظم السياسية يمكن أن تقارن من خلال احتمالات الأداء لوظائف معينة من خلال أبنية محددة. وعبر الموند أمله في أن تنشأ وتتطور نظرية للتحديث ويتم تطبيقها على مشكلات العالم.

وفي عام ١٩٦٥ أوضح الموند حاجته إلى الربط بين نظريته الوظيفية بالنظرية التنموية في دراسة السياسة المقارنة.

مستويات التحليل الوظيفي

يعتبر كتاب الموند مع بويل الذي نشر عام ١٩٦٦ بمثابة مرحلة جديدة هي المرحلة الثالثة في تطور صياغة الموند تضمنت تنقيحاً وإعادة صياغة لمنهج الوظيفي على أساس من نظرية التوازن والمفهوم الميكانيكي.

أخذ الموند يتبنى في هذه المرحلة تصنيفاً سدادسياً للوظائف يتضمن ثلاث وظائف حكومية أصلية أو وظائف مخرجات وذلك إلى جانب بلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال وترتبط هذه الوظائف بعملية التحويل، وهي العملية التي تسمح بتحويل المطالب والتأييد الذي ينساب إلى النظام السياسي، وينتج عن ذلك، أي ينساب إلى الخارج، أي المجتمع، أو إلى البيئة الدولية كلاً من الاستخراج والتنظيم والتوزيع، وفي هذا المعنى يصبح منهج الموند مماثل لمنهج ايستون.

وقد حاول الموند في صياغته أن يأخذ في اعتباره ما وجه إلى صياغة ايستون من انتقادات ويحسب حسابها، وهذا ما تؤكد التوضيحات التي قدمها الموند وأهمها

أولاً أوضح الموند أن مفهومه للنظام السياسي يتعامل مع علاقات اعتماد متبادل وديناميكي، وليس مع علاقات انسجام أو تآلف بين الأجزاء، وأكد أن

منظري النظم قد وقعوا تحت تأثير مسيطر لأوجه التشابه والتناظر الميكانيكية والبيولوجية، وقد جاءت تأكيدات الموند على علاقات الاعتماد المتبادل في مفهومه للنظام كمحاولة منه لمواجهة الانتقادات التي وجهت إلى منهجه باعتباره يتضمن تحيزاً محافظاً، وبأنه منهج سكوني بسبب تأكيده على التوازن وعلى انسجام وتناسق الأجزاء.

فالنظام يتضمن اعتماد متبادل بين أجزائه ومكوناته، فعندما تتغير سمات إحدى هذه المكونات أو الأجزاء للنظام، فإن المكونات والأجزاء الأخرى تتأثر ككل، وعلى سبيل المثال فإن ظهور الأحزاب السياسية أو وسائل الاتصال الجماهيري، يؤدي إلى تغييرات في أداء كل أبنية النظام الأخرى وإن بدرجات متفاوتة، وإلى تغييرات وتأثيرات في قدرات النظام المحلية والدولية.

ثانياً: حاول الموند إبراز صياغته الجديدة باعتبارها ذات طابع ديناميكي وتحمل طابع التفاعل، وليس طابع سكوني أو محافظ، فأدخل في تحليلاته النظم النامية واعترف بأهمية ومغزى كتابات التنمية السياسية المنشورة في أوائل عقد الستينات، واعتقد الموند أن مفهوم النظام السياسي يتناول مباشرة المجال الكامل للأنشطة السياسية في المجتمع، وأن له مفهوم أيكولوجي يركز على التفاعلات بين العالم السياسي والبيئة، ويحتل طابع التفاعل أهمية كبيرة في كتابات الموند، وهذا التفاعل الذي يميز علاقات مكونات النظام الداخلية، كما يميز أيضاً علاقاته بالبيئة المحيطة وبالنظم الأخرى.

إن النظام السياسي يتكون من أدوار متفاعلة وفق الموند، كتفاعل رعايا النظام أو المصوتين أو الهيئة الناجبة مع أعضاء الهيئة التشريعية والبرورراطية والقضاة.

وكل النظم تتفاعل مع بيئتان: البيئة المحلية والبيئة الدولية، من خلال عمليات التأثير والتأثر بالبيئة الطبيعية، وبالموارد المتاحة والنظم الاقتصادية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية والسلالية، وهكذا فالنظم السياسية تتغلغل في مجتمعاتها بطرق مختلفة، وبدرجات مختلفة أيضاً، فقد يلجأ نظام شمولي إلى أساليب الرقابة المباشرة على الحياة الاقتصادية، بينما نظم سياسة أخرى تمارس رقابة أقل، وعلى نحو مماثل تتفاعل النظم السياسية ومجتمعاتها مع بيئاتها الدولية، من خلال العلاقات السياسية والدبلوماسية والتبادل التجاري والفني

والثقافي وعمليات الاتصال الدولي والحروب، ومن خلال العلاقات مع المنظمات الدولية.

ويمكن النظر إلى تفاعل النظم السياسية إلى علاقاتها مع بيئاتها، من خلال تقسيم عملية التفاعل إلى ثلاث مراحل أو فئات: مدخلات، وتحويل، ومخرجات.

ثالثاً: بدأ الموند وكأنه يبحث عن نظرية كلية وليس نظرية جزئية: فأكد على الحاجة إلى نظرية للنظم السياسية ككيانات كلية، نظم صياغتها وشكلتها بيئاتها، وفي هذا المعنى فإنه تابع خطوات ديفيد ايستون، لكن الموند أعطى أهمية جوهرية للنظرية، وذلك بإشارته إلى تجارب دول مختلفة ومواقف فعلية واقعية أوضحها تحليلاته.

يقول الموند وبويل: تحاول النظم السياسية استخراج الموارد من بيئاتها بدرجة أو بأخرى، وتوزيع المنافع على الجماعات المحلية والدول الأجنبية، وتعمل على تنظيم أو ضبط السلوك داخلياً وتوفير الأمن في وجه التهديدات الخارجية، من ناحية أخرى فإن النظم السياسية ذاتها هي من صنع بيئاتها، وتتأثر المشكلات التي يواجهها المواطنون والزعماء في مجتمع ما، والموارد المتاحة لمعالجة هذه المشكلات والمهارات والقيم التي تصوغ السلوك والمعتقدات الجماعية كلها تتأثر بالبيئات المحلية والخارجية.

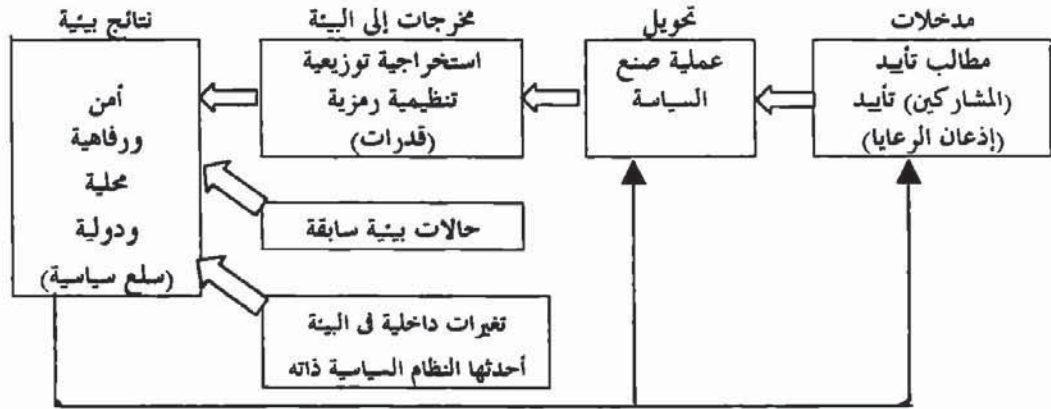
إن منظور النظم يعنى في رأى الموند، وبويل، الاهتمام بالسمات والعوامل البيئية للنظام، سواء كانت داخلية كنصيب الفرد من الدخل القومي ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة، والانقسامات السلالية واللغوية أو الدينية أو كانت خارجية كمشكلات سباق التسلح بالنسبة للقوى الكبرى أو الأمن الأوروبي بالنسبة للدول الأوروبية (أو كعلاقات العرب بإسرائيل بالنسبة للأقطار العربية).

نموذج الموند — بويل

يتأثر النظام السياسي بعوامل البيئة، كما يؤثر فيها من خلال المدخلات والمخرجات على التوالي، أما عملية التحويل فتتم داخل النظام السياسي، وهكذا فإن نظرية النظم وفق الموند وبويل — تقسم عملية التفاعل إلى

(١) مدخلات (٢) مخرجات (٣) عملية التحويل.

وتناول الموند وبويل بالتفصيل أهم المدخلات ومضمونها وكثافتها، وكذلك أهم المخرجات، مضمونها وكيف تغادر النظام الذي تنبثق منه وتؤثر في النظم الأخرى، وفي البيئة، كما تناول حدود النظام السياسي. ويتناول الشكل الآتي العملية السياسية من وجهة نظر تحليل النظم:



تغذية راجعة (حلقات تكمل الدائرة)

شكل يوضح منظور النظم للعملية السياسية وفق الموند — بويل

المدخلات ومصادرها

ومن أهم أنماط المدخلات للنظام السياسية: المطالب والتأييد، والتي تناولها الموند وبويل، على النحو الآتي:

- أولا بالنسبة للمطالب التي تناولها فهي متنوعة، منها على سبيل المثال:
 - ١- مطالب بتوزيع السلع والخدمات كالمطالب بحد أدنى للأجور، وقوانين بالحد الأقصى من ساعات العمل، والفرص التعليمية والمنافع العامة والطرق والنقل.
 - ٢- ومطالب بتنظيم السلوك مثل الأمن العام والرقابة على الأسواق، وتشريعات المحافظة على الأسرة وتنظيم الزواج والصحة وغيرها.
 - ٣- ومطالب بتحديد الضرائب وغيرها من مختلف أشكال استخراج الموارد.
 - ٤- ومطالب خاصة بالاتصال الإعلامي كالمطالب بتعزيز وتحرير وحياد الاتصال الجماهيري.
 - ٥- ومطالب بالمشاركة في العملية السياسية أو بالتمثيل الأكثر عدالة للجماعات الاجتماعية أو المطالب بحق التصويت وتولي المناصب أو تنظيم جمعيات واتحادات وتنظيمات سياسية.

٦- ومطالب بمزيد من الاستقرار والنظام وتقليل أو تلطيف الصراع والعنف في المجتمع أو المطالب بالتكيف الإيجابي والاستجابة للقيم الجديدة والتحديات والفرص.

ويقابل النظام السياسي هذه المطالب بأشكال مختلفة ودرجات كثافة مختلفة من الاستجابة، والحقيقة أن مدخلات المطالب لا تكفي وحدها لاستمرار النظام السياسي يعمل، أنها مجرد "مادة أولية" تتم منها صناعة المنتجات النهائية التي تعرف بالقرارات والطاقة، في شكل أفعال أو سلوك أو توجيهات، تعمل على تطوير واستمرار بقاء النظام السياسي الذي تثار فيه المطالب وتنشق منه القرارات، للحفاظ على سير النظام وبقائه يعمل.

ثانيًا: بالنسبة للتأييد: يورد الموند وبويل أمثلة لأنماط التأيد منها فتين يمكن التمييز بينهما على النحو الآتي:

١- تأييد بالموارد السياسية، بمعنى تأييد من خلال جهود ومحاولات للمشاركة السياسية لدعم وتعزيز الزعماء والجماعات والأحزاب التي ترتبط بسياسة متخذة، أو الذين يسعون إلى تولي منصب عام أو يصنعون السياسة العامة، وهذا التأييد يأخذ شكل التصويت أو فئة ترتبط بسياسة معينة.

٢- والفئة الأخرى تتعلق بتأييد بالطاعة والإذعان: أي تأييد الرعايا للنظام كرد فعل لسياسات سلطوية يتخذها النظام السياسي الشرعي، ومن أمثلة هذه الفئة من التأييد:

أ - التأييد المادى كدفع الضرائب والرسوم وتقديم الخدمات كالمساهمة بالعمل في الخدمات العامة والخدمات العسكرية والوطنية وغيرها.

ب - الإذعان للقانون واللوائح والتنظيمات المختلفة.

ج - توجيه الانتباه والاهتمام إلى الاتصال الحكومي واحترام السلطة والرموز والطقوس المتصلة بها.

وعموماً فإن التأييد بالموارد السياسية يؤثر في السياسات التي يتخذها النظام، بينما التأييد بالإذعان أو الخضوع للسلطة واحترامها يزود النظام بالموارد التي تجعله قادر على الاستخراج والضبط والتوزيع وبمعنى آخر تنفيذ سياساته.

وقد يكون مصدر المدخلات المجتمع الذى يكون النظام السياسي جزء منه، كما قد يكون مصدرها من داخل النظام السياسي ذاته من النخبة، أى من القيادات، سواء كان رئيس الجمهورية أو الملك أو الوزراء أو أعضاء الهيئات التشريعية والقضائية، كما قد يكون مصدرها النظام الدولي فى شكل تدخل أو رقابة، أو دعم من نظم سياسية أجنبية، أو فى شكل تهديدات أو غزو وانسياب المدخلات، وأيضًا المخرجات يتضمن تعامل بين النظام السياسي وعناصر البيئة الداخلية والخارجية.

ومن ثم فإن المدخلات قد تأتى من مصادر ثلاثة:

(أ) المجتمع. (ب) النخب السياسية. (ج) البيئة الدولية.

المخرجات القدرات والسلع السياسية

من أهم أنماط المخرجات التى تناوّلها الموند وبويل أربعة فئات يبادر بها النظام السياسي والتى تشير إلى أداء النظام، وتتضمن هذه الفئات الأربعة: مخرجات استخراجية وتوزيعية وتنظيمية ورمزية.

١- تشير المخرجات أو القدرات الاستخراجية إلى استخراج الموارد من البيئة المحلية والدولية وتشمل هذه الموارد السلع والخدمات والنقود والأشخاص والخامات وغيرها، ويمكن قياس أداء النظام ومقارنة النظم المختلفة بكفاءة أو مقدار ما تم استخراجه ونوعيته والتعرف على أى الجماعات التى تأثرت بهذا الاستخراج.

٢- وتشير القدرات التوزيعية أو الأداء التوزيعي للنظام إلى النشاط التوزيعي بمعنى توزيع السلع والخدمات والفرص والمراكز والراتب وما أشبه، ويمكن قياس أداء النظام ومقارنة النظم على أساس ما الذى يتم توزيعه؟ هل سلع اقتصادية أم خدمات كالتعليم أو الصحة، أو القيم الأخرى كالمركز أو المكانة أو الأمن؟ وأيضًا على أساس نسبة ما يجرى توزيعه بواسطة النظام السياسي، أى الجماعات يتاح لها أن تستفيد أكثر من غيرها من هذا التوزيع؟ وأخيرًا ينظر إلى العملية التوزيعية خلال فترة زمنية ممتدة لإعطاء منظور ديناميكي لتلك النماذج التوزيعية.

٣- أما القدرات التنظيمية فإنها تشير إلى ضبط السلوك وتنظيمه، فالنظام السياسي يرتبط بمجموعة من الأنشطة التنظيمية أو الضابطة والواجبات والالتزامات،

والعقوبات المترتبة على الجرائم أو انتهاك القوانين، وتختلف النظم السياسية باختلاف:

- أ — عدد وأنماط الأنشطة التي يتم تنظيمها.
- ب — الجماعات التي يتم تنظيمها.
- ج — الحدود الإجرائية أو الإجراءات المتعلقة بفرض القوانين.
- د — أنماط وشدة العقوبات المترتبة والتي تستخدم لضمان تنفيذ الالتزامات.

٤— المخرجات الرمزية: وتتضمن تأكيدات للقيم وعرض للطقوس والرموز السياسية، وهذه الرموز قد تكون في شكل أجازات وطنية أو تماثيل ونصب تذكارية لشخصيات وزعامات تاريخية يمجدها ويوقرها النظام، كما تشمل الشعارات والعبارات والخطب السياسية وأغلب الخطب السياسية تتضمن ذكريات تاريخية وقيم أيديولوجية كالمساواة والحرية والعدالة، ومثل كالشجاعة.

والأداء الرمزي للنظام السياسي قد يحقق نتائج مرغوبة محلياً ودولياً، كما قد يعزز الجوانب الأخرى من أداء النظام. وهذا الأداء الرمزي قد يأخذ شكل وعود أو إنجازات مستقبلية، والثقة في هذه الوعود قد يعتمد على سوابق النظام بمعنى وعوده وإنجازاته السابقة لها.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى قدرة النظام على الاستجابة ومدى حساسيته للتغيرات في البيئة وفي المدخلات.

ويشير الموند وبويل إلى أن مخرجات النظام السياسي يصعب تمييزها عن السياسات، أي القرارات التي يتخذها النظام، بسبب علاقات التفاعل التي تربطها، فالسياسة — بمعنى القرار — تتضمن مجموعة من الغايات والوسائل، ونادراً ما تعتمد على وسيلة واحدة فقط أو فئة واحدة للمخرجات، ورغم صعوبة التمييز بين المخرجات السياسية في علاقتها بالسياسة المتخذة، فإن الموند وبويل يؤكدان أهمية مقارنة أداء النظم السياسية وإنجازها استخراجياً وتوزيعياً وتنظيماً ورمزياً؛ من خلال ما تتخذه النظم من سياسات وعمليات للاتصال والأخذ والعطاء والإلزام، ومن خلال ما يرتبط بأداء هذه النظم من بيانات تشير على نحو دقيق إلى حجم الدخول والنفقات المختلفة، وتنفيذ القوانين والنظام العام.

وفي هذا الإطار يؤكد الموند وبويل أهمية مفهوم "السلع السياسية" باعتبارها نتائج للحركة السياسية وهو المفهوم الذي أدخله رولاند بينوك.

كان بينوك قد أشار إلى مفهومه عن السلع السياسية في دراسة له أشار فيها إلى مصطلح النظام السياسي وما يرتبط به من مدخلات "مطالب وتأيد" وعمليات التحويل والاتصال بما فيها التغذية الراجعة والبيئة والمخرجات. كما أشار إلى أهمية الثقافة السياسية، لما تتضمنه من معاني للهوية وعناصر وتوجهات للإنجاز والعقلانية واتجاهات ومشاعر ومفاهيم الحقوق والواجبات واحترام الذات، وغيرها من أبعاد قد تسهم في نمو النظام السياسي.

يقول بينوك: "نحن لم نعد نناقش المخرجات في معنى السياسات أو القرارات، وإنما ننظر إليها على أنها نتائج. فنتناول نتائج المخرجات، النتائج التي هي من أجل الشعب، من أجل المجتمع ككل، أو مجموعة فرعية كالاقتصاد أو الأسرة، ومازلنا نعني بذلك إنجاز الأهداف السياسية"^(١).

وركز بينوك مباشرة على تلك الأهداف التي تلبي الحاجات، لكن ليس الحاجات التي تجعل النظام قائماً وتحفظ استمراريته، وإنما الحاجات الإنسانية التي من شأن تلبيتها أن تجعل النظام السياسي ذا قيمة للإنسان وتمنحه مبرراته، والأهداف التي تتابعها النظم السياسية تختلف كثيراً من وقت إلى وقت، ومن مكان إلى مكان، وليست كل السلع تأتي كنتيجة مباشرة من مخرجات النظام السياسي، فبعضها ينبثق مباشرة من العملية السياسية، كمنتجات جانبية، على سبيل المثال، فإن المشاركة السياسية وهي جزء من العملية السياسية، قد تساعد على بناء تأييد سياسي للنظام في المستقبل، وقد ترشد إلى المطالب والحاجات، وفي نفس الوقت فإنها قد تسهم مباشرة في رفاهية الأفراد، أنها بذلك تخلق سلعة سياسية سواء كان النظام قد اختار من بين أهدافه هذه السلع أم لا ؟

يعطي مفهوم بينوك للسلع السياسية أهمية للنتائج المرتبطة بتحقيق وتلبية الحاجات الإنسانية للمجتمع، والتي تجعل للنظام السياسي طابعاً إنسانياً،

(١) راجع :

J. Roland Pennock. "Political Development, Political Systems and Political Goods". World Politics (April 1966), PP. 416 – 420.

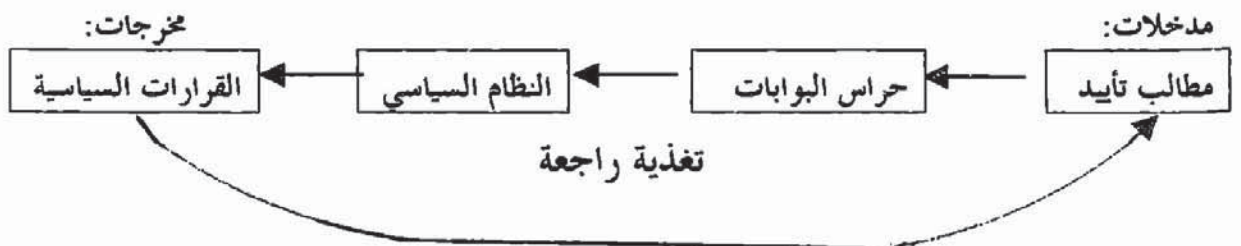
ويعدد بينوك قائمة من هذه السلع كالأمن، والذي يأتي في المقام الأول لدى بينوك: أمن في مواجهة أى اعتداءات خارجية، وأيضاً أمن المواطن في الداخل في بيته وماله وأحواله، فالتهديدات ضد الأمن يجب أن تكون في متناول سيطرة ورقابة وضبط الدولة. وكذلك الرفاهية والتي تتضمن أوسع من مجرد الرفاهية المادية حيث تأتي مسائل صون الكرامة الفردية واحترام الذات وتطوير القدرات الفردية ضمن الرفاهية، ومن السلع السياسية الأخرى العدالة والحرية.

ويعترف الموند وبويل أن منهجهما يتأثر مبدئياً بفكرة بينوك عن السلع السياسية — التي هي محصلة ونتاج للعمليات السياسية — فالمخرجات يقصد بها إنتاج السلع السياسية، والفكرة المحورية لدى بينوك: العلاقة بين منتجات النظام السياسي والحاجات التي يفترض أنها تشبعها، فلكي تشكل هذه المنتجات "سلعة سياسية" فإنها يجب أن تقيم بواسطة مستهلكيها.

وقد توجد علاقة تناقض أو عدم انسجام وتوتر بين بعض هذه السلع السياسية، على سبيل المثال، بين الأمن والحرية أو الرفاهية والحرية، أو بين الأمن والعدالة، أو بين الرفاهية والعدالة، فكل سلعتان بينهما صراع بدرجة أو بأخرى من درجات هذا الصراع.

يضاف إلى ذلك أن مستوى النظام السياسي وقدرات هذا النظام، تؤثر في قدرته على إنتاج تلك السلع السياسية. كذلك فإن المشكلات والتهديدات التي تطرحها البيئة قد تضع قيوداً وحدوداً على أنواع وأحجام السلع التي يمكن للنظام السياسي أن يقوم بإنتاجها. مستويات تحليل البنية والوظيفة

بالرغم من أوجه التمايز التي حملتها تحليلات الموند، إلا أن منطلقه، ظل إلى حد كبير، نموذج ايستون للنظام السياسي، على اعتبار أن نموذج ايستون للنظام السياسي يتلخص في الشكل الآتي:



فالمدخلات تتضمن المطالب والتأييد من أجل سياسات معينة والتي تتحول في النظام إلى مخرجات، أى قرارات وسياسات سلطوية، وهذه المدخلات تتأثر بتغذية راجعة تؤثر في الدورة التالية، وإنسيات المدخلات للنظام ينظمه حراس البوابات، ومن أمثلتها الأحزاب وجماعات المصالح، ويقومون بهذا التنظيم لصالح مطالب معينة، يتحيزون لها، ضد مطالب أخرى، ويحتاج النظام كذلك، إذا قدر له أن يستمر، إلى تأييد في شكل ضرائب ومشاركة وطاعة.

وقد أعاد الموند تأكيد المقولات والمصطلحات العديدة التي سبق أن أدخلها إلى التحليل السياسي، فإلى جانب مفهومه عن النظام السياسي تناول مرة أخرى مناقشة الدور السياسي والبنية السياسية والثقافة السياسية في كتابه مع بويل.

ظل الدور السياسي يعتبر أحد أهم الوحدات الأساسية في النظم السياسية لدى الموند، وتشكل مجموعة الأدوار البنية السياسية، أى أن الدور الفردي هو الوحدة الأساسية للبنية السياسية.

والدور هو نموذج منظم للسلوك قائم على توقعات وأفعال الفرد صاحب الدور وتوقعات وأفعال الآخرين، وتشكله هذه التوقعات والأفعال، ويضرب الموند وبويل مثلاً بالناخب الذى يعطي صوته في صندوق الانتخابات ويشكل مجموعة الناخبين هيئة ناخبة تمثل بنية سياسية تتكون من مجموعة الأدوار الفردية للناخبين، أما الأحزاب السياسية فهي أبنية أكثر تعقيداً عن الهيئة الناخبة حيث لها زعيم متميز وأدوار للأعضاء ومجموعة من النشطين الحزبيين، معنى هذا أن من الممكن تحليل البنية السياسية على مستويات عديدة مختلفة، ومن وجهات نظر مختلفة والنظام الانتخابي لا يتكون فحسب من هيئة ناخبة وأحزاب، حيث يرتبط أيضاً بجماعات للمصلحة وأبنية أخرى في اختيار المرشحين، ويكرر الموند على أهمية استخدام مصطلحات الدور والبنية السياسية — وليس مصطلحات المنصب والمؤسسة — للتأكيد على السلوك الفعلي للأفراد المشاركين في السياسة والأداء الفعلي للمؤسسات السياسية، إن كلاً من المنصب والمؤسسة قد يشير إلى القواعد الرسمية أو القوانين، أما الدور والبنية فإنها تشير إلى سلوك الأفراد يمكن ملاحظته، ويؤكد الموند أن القوانين والمعايير المثالية، قد تؤثر في ذلك السلوك لكنها نادراً ما تصفه بشكل كامل.

كذلك أكد الموند وبويل أهمية الثقافة السياسية باعتبارها تشير إلى الأبعاد النفسية للنظام السياسي بما تتضمنه من قيم ومعتقدات واتجاهات سائدة لدى السكان، وأكد الموند وبويل أن الجماعات الإقليمية أو السلالية، وكذلك الطبقات الاجتماعية

التي تكون هؤلاء السكان قد يكون لها اتجاهاتها الخاصة، وأبعادها النفسية، وسميت هذه الاتجاهات الخاصة بالثقافة الفرعية وأصبح تعبير الثقافة السياسية الفرعية شائعاً ومتداولاً بين علماء السياسة.

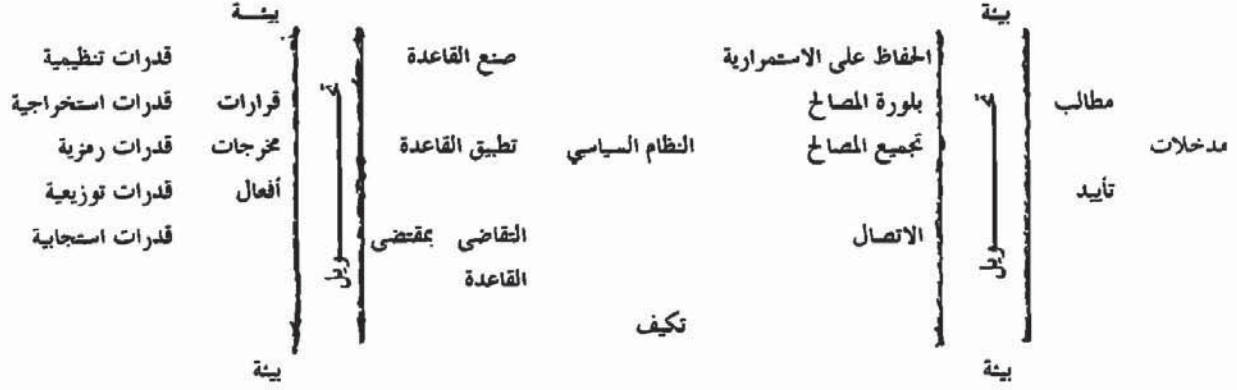
وتتشكل الثقافة السياسية بواسطة تاريخ الأمة والعمليات والأنشطة المستمرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال الاستبيان كأداة لجمع المعلومات يمكن اكتشاف سمات المواطنين واتجاهاتهم المرتبطة بالحياة السياسية، ومن خلال أداة تحليل المضمون يمكن التعرف على وجهات نظر النخبة والكتابات والخطب والعبارات السياسية، وكذلك التاريخ، أو السلوك الماضي يمكن التعرف على الاتجاهات والأهداف والاستراتيجيات التي ترشد النخبة في سلوكها، أنها تؤثر وتتأثر في عملية ديناميكية بالتجارب والخبرات السياسية للمجتمع.

والتنشئة السياسية هي العملية التي تتكون بواسطتها الثقافة السياسية وتستمر وتتغير وكل نظام سياسي يمتلك الأبنية التي تقوم بوظيفة التنشئة السياسية، وتشكيل الاتجاهات السياسية، وتكريس القيم السياسية، وغرس المهارات السياسية للمواطنين وللنخب، وفي بعض المجتمعات قد يتم إنجاز هذه الوظيفة مباشرة بواسطة الأسر، أو المؤسسات الدينية أو القادة الاجتماعيين تقع أحياناً في دائرة المجال السياسي.

كما ناقش الموند وبويل مفهوم "تنشئة الدور" كأحد جوانب التنشئة، بمعنى خلق اتجاهات إزاء الأدوار في النظام السياسي، وبالنسبة للمواطن فإن هذا يتضمن صياغة اتجاهاته إزاء نفسه كمشارك أو ناخب أو متظاهر أو دافع للضرائب أو منفذ للقوانين أو عنصر ذو علاقة بالسلطات، وبالنسبة للفاعل النخبوي فإن تنشئة الدور تعني الوعي بمجموعة التوقعات والنماذج الملائمة والمنظمة للسلوك المتوقع في هذا الدور، وهذه التنشئة قد تأخذ شكل قواعد محددة مكتوبة حول الالتزامات والواجبات والفرص، وقد تتضمن توقعات وإجراءات غير رسمية.

الاقتراب البنائي الوظيفي

ويبين الشكل الآتي عناصر النظام السياسي ومستويات الوظائف عند الموند:



شكل يوضح النظام السياسي ومستويات الوظائف لدى الموند

في هذا الشكل تتضح أهم مقولات ومفردات الاقتراب البنائي الوظيفي وتجريد ما تناوله الموند، فالنظام السياسي يتكون لدى الموند من أجزاء تربطها علاقات متبادلة، وتتضمن هذه الأجزاء المؤسسات الحكومية وكل الأبنية في المجالات السياسية، والحدود تفصل بين النظام وبيئته، والمدخلات والمخرجات تؤثر في النظام، والتغذية الراجعة توجد بين النظام وبيئته. وحدد الموند على سبيل المثال عددًا من المطالب وأمثلة أخرى لعدد من أنماط التأييد والتي تقدم كمدخلات للنظام، ووصف كذلك عددًا من أنماط التحويلات التي ترتبط بجانب المخرجات في العملية، وهذا يوضح استناده إلى إطار ايستون أساسًا كنقطة بدء، لكنه يربطها بمستويات ثلاث للوظائف المستوى الأول

ويستكون من ست وظائف للتحويل وتشمل بلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي وصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتقاضي بمقتضى القاعدة.

وهذه الوظائف ترتبط بالمطالب والتأييد في جانب المدخلات وبالقرارات وحركة النظام أو أفعاله في جانب المخرجات، والتي تصبح من مكونات النظام الداخلية، والمطالب تصاغ من خلال "بلورة المصالح" وترتبط بمسارات بديلة للحركة عبر "تجميع المصالح"

أما القواعد فإنها تتكون من خلال "صنع القاعدة" وتنفذ وتفرض من خلال "تطبيق القاعدة" وأحيانًا يتم تطبيقها من خلال القضاء والاتصال يؤثر في كل هذه الأنشطة.

أى أن أحد مستويات تحليل وظيفة النظام السياسي تكون بتناول الوحدة ككل في بيئتها.

المستوى الثاني

ويتكون من الوظائف "القدرات" سواء كانت تنظيمية أو استخراجية، أو توزيعية أو رمزية أو استجابية. وهذه الوظائف ترتبط بأداء النظام وهو في بيئته.

أى أن المستوى الثاني هو النظر إلى الوظيفة داخل النظام، أى يتم تناول وظيفة الوحدة وأدائها داخل عملية التحويل.

وقد طبق الموند هذه الوظائف على النظم الشمولية والديمقراطية، وخلص إلى أنه في المجتمعات الديمقراطية تكون مخرجات التنظيم والاستخراج والتوزيع أكثر تأثيراً بالمطالب التي مصدرها الجماعات، وتمتلك هذه المجتمعات كذلك قدرة استجابية أعلى، أما النظم الشمولية فإنها على العكس من ذلك: أقل استجابة للمطالب والسلوك التنظيمي يكون من خلال العنف، واستخراج الموارد من الشعب يصل إلى حده الأقصى. وترتبط القدرة الرمزية بانسياب الرموز من النظام الساسي إلى البيئة الدولية.

المستوى الثالث

هنا فإن وظائف التكيف والمحافظة على استمرارية النظام تتضمن التجنيد السياسي والتنشئة السياسية، والتي تمثل هذا المستوى الثالث. فوظائف التكيف وبقاء النظام وإحلال أجزائه تنعكس في السياسة في: التجنيد السياسي، وفي التنشئة السياسية، وهذه الوظائف لا تدخل مباشرة في عمليات التحويل، إنما تؤثر في الفاعلية، وفي العمليات الداخلية بالنظام، ومن ثم في أدائه.

ويعتبر الموند تكيف النظام والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية وظائف ترتبط بأدوار جديدة واتجاهات جديدة تمثل جوهر التغيير. فالقدرات الجديدة أو المستوى الجديد للقدرة والمؤسسات السياسية الجديدة والعمليات الجديدة، وكذلك الدعوة إلى نخبة جديدة والتغيرات في تدريب النخبة، وفي الأفكار والتغير في التوقعات، وفي المشاركة، وفي القيم والمعتقدات بين صفوف وشرائح المجتمع الجديدة، كل هذا يمثل جوهر التغيير.

إن التنشئة والتجنيد يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتغير السياسي، ولذلك فإنه ينظر إلى نظرية تكيف النظم في هذا المستوى باعتباره نقطة بدء.

ووفقاً للموند فإن نظرية النظام السياسي يمكن أن تقوم على أساس فهم العلاقات بين المستويات الثلاث وعلاقات الوظائف على كل مستوى.

ولقد راجع الموند كتاباته في سنة ١٩٦٩، وفي سنة ١٩٧٠ وهو نفس الوقت تقريباً الذي أعاد فيه ايستون تقييم كتاباته المبكرة، فأكد الموند ثقته في تحليل النظم في السياسة، وأرجع الإنجازات التي حققتها دراسات السياسة المقارنة في العقدين السابقين إلى هذا التحليل.

وحاول الموند تأكيد أهمية منهجه البنائي الوظيفي ونادى بربط هذا المنهج امبيريقياً بحالات تاريخية محددة، مما يعزز نظريته ويوفر لها الملاءمة، فدعا إلى استخدام الدراسات العملية السببية التي تربط بين التحليل الوظيفي — النظمي وتحليل الاختيار العقلاني.

تقييم الاقتراب البنائي الوظيفي

- حاولت بعض الدراسات تحديد عدد من الانتقادات الموجهة إلى البنائية الوظيفية في علوم الاجتماع والانثربولوجيا والاقتصاد والسياسة، من أهمها
- ١- التحيز الأيديولوجي المحافظ وتفضيل الوضع القائم.
 - ٢- الافتقار إلى الوضوح المنهجي.
 - ٣- المبالغة في التأكيد على دور النظم المغلقة في الحياة الاجتماعية.
 - ٤- الإخفاق في معالجة التغير الاجتماعي.

والحقيقة أن انتقادات كثيرة تؤكد على أن البنائية الوظيفية لا تأخذ في اعتبارها عمليات التغير، ووصف كتاب آخرون البنائية الوظيفية بأنها غير منطقية وأنها تحمل مبالغة في التأكيد على السلوك المؤسسي، وناقش الكثيرون أوجه الضعف المختلفة في النظرية الوظيفية، كما وجهت الانتقادات إلى ما يرتبط بالبنائية الوظيفية وبصياغة الموند، من صعوبات في تحديد النظام وبيان حدوده، ومن تحيز سياسي يرجع إلى مدركات التوازن والاستقرار واستمرارية وبقاء النظام كقيم وأهداف ضمنية وانتقدت محاولة الموند وبويل على أساس

- ١- الميل إلى تعريف الأبنية من خلال تعريف الوظائف التي تضطلع بها، وتعريف الوظيفية بخلو من أى مضمون امبيريقى.
- ٢- الاستاتيكية وتجاهل عنصر الزمن وما يحمله من تغير وارتباطها ببقاء وتكريس النظام القائم.
- ٣- الغموض والاختلاط في استخدام الوقائع والقيم.

٤- لم يحاول الموند الربط بين فئات الوظائف في تحليله أو بينها وبين الوظائف الأوسع التي يفترض أن النظام يقوم بإنجازها ككل.

كذلك هناك من ينتقد "طغيان التفاصيل الامبيريقية" على هذه المحاولة، والتي انفصلت عن النظرية، والتفضيل الضمني التي تحمله لما سمي بالنظم الديمقراطية والتحيز المحافظ، كذلك غياب أى تحليل في كتابات الموند عن القيادة، وعدم مناقشة الدور الذى يمكن أن تلعبه عملية صنع القرار السياسي.

لذلك يقول أحد الباحثين: "إن البنائية الوظيفية لا تقدم تفسيراً أو شرحاً، بل أنها ليست نظرية امبيريقية على الإطلاق"

الفصل الثانى منهج تحليل الجماعة

يستند هذا المنهج إلى بروز أهمية الجماعة، فى الحياة السياسية، ودورها الأساسى الذى يفسر التفاعلات السياسية فى حالات كثيرة. بل وقد تصبح الجماعة هى مفتاح تشخيص وتفسير الظواهر السياسية، فدراسة جماعات الشلة ودفعة التخرج من المعهد التعليمى وغيرها من جماعات غير رسمية تسهم فى تفسير الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢ وما شهدته من تفاعلات وعلاقات بين أقسام نخبة الضباط الأحرار. وقد يضاف إليها علاقات كالقراية والمصاهرة كجزء من شبكة علاقات غير رسمية تفسر إلى حد كبير هذه التفاعلات والعلاقات، وهو ما لا يمكن تفسيره من خلال العلاقات الرسمية أو التنظيمية.

وتتنوع هذه الجماعات، فمنها جماعات تقليدية تقوم على علاقات الدم والقراية، أو المصالح والأفكار، أو الهدف الواحد. وقد تأخذ شكل جماعات مصالح معترف بها، وقد تكون مجرد جماعات فرعية — كمجموعة نواب الصعيد فى البرلمان، أو مجموعة من ذوى الاتجاهات السياسية المحددة داخل الجيش مثلاً أو فى إطار حزب سياسى أو مجتمع محلى، فالانتماء الإقليمى والأيدىولوجى يُعد من المحددات الأساسية للجماعات، كذلك الانتماءات العرقية والطبقية واللغوية والطائفية، فضلاً عن المهنة والعمالية.

مقولات منهج الجماعة

تشير دراسة الجماعات العديد من المقولات، فإلى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمى أو غير الرسمى للجماعة، قدرة الجماعة على التماسك والتكيف والاستمرار، نشاط الجماعة وتكيفاتها وأدواتها الحركية، مساندتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها ودورها السياسى، تأثيرها على أعضائها، وعلى الجماعات الأخرى، وعلى النظام السياسى والاجتماعى عامة^(١)

ويعتقد د. حامد ربيع أن الجماعة تصبح حقيقة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، فهى ليست مجرد حاصل جمع عدد من الأفراد، فالجماعة تملك فى العادة صفات

(١) لمزيد من التفصيل عن مقولات منهج الجماعة، راجع: د. كمال النوفى: نظريات النظم السياسية. مرجع

مستقلة، ووعى أو عقل جماعي خاص بها. ولا يمكن بحال أن تظل الجماعة قاصرة على تجميع للصفات الفردية، ويدل على ذلك بالظاهرة الجماهيرية^(١)

وقد يجمع أفراد الجماعة قواسم مشتركة إضافية، تفوق ما يجمع بين أبناء المجتمع القومى الأوسع، كالقيم والمعايير والنماذج السلوكية، فالأفراد قد ينتمون لنفس الحزب أو الإقليم أو الطائفة، ويخضعون لظروف وعمليات متشابهة في التنشئة والاتصال والتعبير والتمثيل. إلا أن ارتباط الفرد بالجماعة يتوقف على عوامل عديدة منها درجة تعاطفه مع الجماعة ومفهومه لها، وموقف الجماعة إزاء الفرد، ودوره ومكانته بها، فضلاً عن خلفياته الشخصية والسيكولوجية، وسمات كالتسلبية مثلاً.

ورغم أهمية تحليل الجماعة ودورها في وصف الكثير من الوقائع السياسية وتفسيرها، إلا أن دراستها لم تتطور إلى آفاق واسعة في إطار تطور مناهج علم السياسة في اتجاه توسع البحث الامبيرى، ولم تتضح إمكانيات تعكس هذا التطور في دراسات الجماعة، أو الربط بين المتغيرات في إطار هذا المنهج.

(١) لمزيد من التفصيل، راجع: د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق. ص ٤٤.

الفصل الثالث

منهج النخبة السياسية

بغض النظر عن فكرة السمو والتميز الذى قد يحمله مفهوم النخبة السياسية، فإن علماء السياسة قدموا دراسات عديدة باستخدام منهج النخبة السياسية، والذى يقوم على افتراضين: الأول: وجود عدد محدود من الأفراد، والجماعات فى المجتمع يمتلكون قدرًا أكبر من القوة، أو النفوذ والتأثير، فى عملية صنع القرارات ذات الأهمية فى النظام السياسي، وهؤلاء يشكلون النخبة السياسية. والثاني: أن هناك أنماط متعددة للعلاقة بين هذه النخبة والمجتمع السياسي — اللانخبة — وهى أنماط تختلف من مجتمع لآخر، ومن موقف لآخر بالنسبة للنظام السياسي الواحد.

وهناك من يعرف النخبة السياسية بناء على أسس تنظيمية، أو نفسية، أو مؤسسية، أو اقتصادية. فالنخبة تتميز بروابط تنظيمية وعمليات للاتصال، أو بمزايا نفسية وعقلية، أو بروابط لمؤسسات ذات أهمية فى المجتمع، أو بامتلاك الثروة والقوة الاقتصادية، وذلك وفق اتجاهات نظرية عرفت فى دراسة النخبة بمعناها الكلاسيكي.

كذلك هناك من حاول الربط بين نظرية النخبة والمفهوم الديمقراطي، حيث التسليم بتعدد النخب فى المجتمع والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة، أو حكم النخبة بواسطة انتخابات دورية^(١)

مقولات منهج النخبة السياسية

ويتناول علماء السياسة، من خلال منهج النخبة، العديد من المقولات، التى تتراوح من بناء القوة إلى أدوار النخبة وهيكلها وأعضائها ودورهم فى إدارة الصراع فى المجتمع، كما تتناول دراساتهم عادة مفهوم النخبة — ويقابله مفهوم الجماهير — وخلفياتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وهيكل النخبة، واللب أو الدائرة الداخلية الضيقة للنخبة، والحواف الخارجية لها — أو ما يعرف بالنخب الفرعية أو الاستراتيجية — وعمليات التجنيد للنخبة، والتنبؤ بالنخب البديلة الممكنة، أو المتوقعة.

(١) د. على الدين هلال. مرجع سابق ص ٩٥ — ١٠٦. حيث يميز الكاتب بين النخبة كموضوع والنخبة كمنهج للبحث فى علم السياسة، فى دراسة رائدة توضح أهمية منهج النخبة ومقولاته الأساسية وحدوده النظرية والعملية.

كذلك تناول دراسة النخبة انفتاح النخبة على اللانخبة، وما يعرف بدورة النخبة، أو انتقال السلطة من نخبة إلى نخبة، وارتباط علاقات وأدوار النخبة بمعدلات الحراك الاجتماعي والسياسي، أو مستوى العنف، وعمليات التمثيل والتعبير عن المصالح وبلورتها.

وتتنوع أنماط النخب السياسية التي تتولى مقاليد السلطة في مختلف النظم السياسية، فقد يسيطر على النظام نخبة من العسكريين، يكون لها خصائصها السلوكية والنفسية والاجتماعية، أو قد يسيطر نخبة من رجال الأعمال، تؤثر عليها اعتبارات تمثل المصالح وتوزيع الموارد والقوة الاقتصادية، وقد تكشف دراسة النخبة عن تحالفات بين جماعات مختلفة، مهنيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا، أو صراعات وعمليات استقطاب أو إقصاء لجماعات دون أخرى.

وتتعرض نظرية النخبة لانتقادات مردها ما تمثله من فكرة تميز جماعة على سائر المجتمع، وتناقضها مع مفاهيم المساواة. وافترضها الضمني تماسك وفاعلية الجماعة التي تشكل النخبة في مقابل عدم قدرة أو عجز أفراد المجتمع، من اللانخبة، أو ما يسميه البعض ذرية وتشر ذم الجماهير.

وهناك من يشير إلى أن دراسات النخبة تكتفى فحسب بتناول مجموعة ما، هي النخبة، تمتلك القدرة على التأثير والنفوذ، دون إثبات أنها قد استخدمتها فعلاً، فالسلطة لها جانبان، أحدهما التأثير في السياسات والقرارات، والآخر: التدخل لمنع قضايا معينة من أن تصبح لها الأولوية، أو منعها من أن تثار أصلاً، وهذا هو ما يتجاهله الباحثون من خلال منهج النخبة السياسية.

الفصل الرابع منهج صنع القرار

يقوم منهج صنع القرار على أساس افتراض مؤداه أن السياسة تعنى في النهاية سلسلة من صنع القرارات، ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، قد تبدأ قبل ظهور القرار، حيث عمليات التحضير لصنع القرار، وتستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه.

بؤرة البحث ومداخله وفق منهج صنع القرار

ويؤكد مثل هذا المنهج على مداخل تنظيمية أو بيروقراطية أو عقلانية، أو نفسية، أو عمليات تفاعل بين عناصر مختلفة لعملية صنع القرارات، ولكل من هذه المداخل محاور خاصة للاهتمام والدراسة، وإن تناولت جميعها عملية صنع القرار في مجملها.

وفق منهج صنع القرار فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه في صنع القرار، أو قيادة مؤسسة أو جماعة، أو منظمة، وما يحيط بها من مجموعة مؤثرة تتولى صنع القرارات، وما يمثلها هؤلاء من تفضيلات وقيم وإدراكات، أو ردود أفعال إزاء البيئة المحيطة وما تفرزه من ضغوط وتأثيرات.

إلا أن دائرة البحث قد تتسع إلى عمليات توفير المعلومات وإتاحتها وتوقيتها، وبلورة الموقف أو الأزمة بأبعادها، ومنحها الاهتمام والبروز السياسي، أو التقليل من درجة إلحاحها وإرجاء الاختيار بين البدائل المتاحة بشأنها. وقد تلعب أجهزة الدولة ومؤسساتها دوراً مركزياً في العملية، بالرغم من أن صنع القرار يرتبط عادة بالقيادة السياسية ونواة محدودة العدد من صانعي القرار، كما قد ترتبط القرارات الاستراتيجية بدور لأجهزة المعلومات والأمن، فضلاً عن المؤسسات ذات الأهمية.

وقد ترتبط عملية صنع القرار بقدر من الغموض والسرية، الأمر الذى يعوق استخدام المنهج، وقد يضع الباحث أمام احتمالات غير مؤكدة، وتخمين يفتقر إلى اليقين خصوصاً إذا كانت العملية ترتبط بدرجة عالية من الغموض، أو ارتبطت بجهود أثرت في أجندة الموضوعات التى يواجهها النظام السياسي أو في تحديد أولوية الموضوع أو حجبه عن الدراسة والتمحيص. فقد يمارس بعض الفاعلين تأثيرات غير منظورة على

صانع القرار من خلال توقيت، وطريقة عرض، وترتيب المعلومات وعرض البدائل والحلول المقترحة، فالتأثير في صنع القرار قد يكون من خلال منع القضية من أن تثار أصلاً، أو تحديد توقيت إثارتها، والشكل الذي تثار به، وحجم ونوعية المعلومات، والسياق، الذي تثار في إطاره.

معنى هذا أن صنع القرار عملية معقدة، لا تقتصر فقط على أولئك الذين اتخذوا القرار فعلاً، بل تمتد إلى عناصر أخرى لها دورها في عرض المشكلة في إطار معلومات محددة، وطريقة العرض، وتكامل عناصرها، وتوقيتها وأولئك الذين قاموا بالتداول والتشاور، والبحث والتفكير والتدقيق في البدائل والحلول الممكنة.

الباب الثالث

مناهج محورها التاريخ أو المقارنة

وتشمل

- ١- المنهج التاريخي
- ٢- المنهج المقارن

الفصل الأول المنهج التاريخي

عودة الاهتمام بالتاريخ: أدت العلوم السلوكية إلى توجيه الاهتمام الكامل إلى السلوك الظاهر للإنسان، وبالتالي تلاشى الاهتمام بالقيم والاتجاهات الذاتية للأفراد والذين يخضع سلوكهم للملاحظة، وأصبحت الوثائق الخاصة، وتاريخ الحياة مثل السير الذاتية واليوميات والخطابات وغيرها من وثائق وأدوات للبحث التاريخي لا تمثل إلا قيمة علمية محدودة تمامًا، وفق هذا الرأي. لكن سرعان ما ظهرت نزعات تعارض المدرسة السلوكية، مؤكدة أهمية عالم المعاني والأفكار والقيم الذاتية والتاريخ بطريقة لا يمكن إنكارها، لكن في ثوب جديد تمامًا، يحمل رؤية جديدة للمنهج التاريخي.

يستخدم عدد كبير من باحثي العلوم السياسية المنهج التاريخي في بحوثهم، بالرغم من المحاذير التي تحيط عادة بالإفراط في استخدام البيانات التاريخية، فالسياسة أكثر ارتباطًا بالتاريخ من أي علم آخر، إنها (علم السياسة) التاريخ الجارى، كما أن التاريخ يوصف بأنه علم "السياسة الماضية"، وقد شهدت السنوات الأخيرة — في ظل المدرسة ما بعد السلوكية — عودة للاهتمام بالدراسات التاريخية مرة أخرى في علم السياسة، وأصبح المزيد من البحوث السياسية يتضمن أسس وقواعد يلتزم بها البحث التاريخي، وتستند إلى وثائق ودراسات تاريخية كجزء أساسي من هذه البحوث.

ويمكن الإشارة إلى عدد من المحاذير والشروط المرتبطة باستخدام هذا المنهج من قبل الباحثين السياسيين، نذكر منها على سبيل المثال:

- ١- يكون استخدام التاريخ والأحداث، وفق إطار نظري محدد، لإثبات فرضية معينة أو تأكيد أهمية تواتر معين من التفاعلات والتطورات.
 - ٢- وعليه لا يستخدم أو يطبق للحشو أو لحشد كم من المعلومات دون اهتمام بتحليل تلك المعلومات لخدمة أهداف البحث ومعالجة المشكلة البحثية.
 - ٣- التحليل، وليس الوصف، هو الفيصل، فالباحث الذى يقتصر على السرد التاريخي يضع جهده في عداد البحوث الشكلية التى عفا عليها الزمن.
 - ٤- رغم اختلاف كل حالة، قد يفضل استخدام منهج، أو أداة بحثية إضافية، ويحدد بوضوح نطاق وحدود وأهداف استخدام التاريخ.
- من بين الدراسات ذات الأهمية، والتي اعتمدت على المنهج التاريخي — وإن لم تقتصر على هذا المنهج وحده — دراسات صمويل هنتنجتون التى اكتسبت شهرة واسعة، ومنها على سبيل المثال:

— صياغته لنظريته عن "معايير المؤسسية" والتي اعتبر تكيف المؤسسة أو النظام من أبرز هذه المعايير، حيث أشار إلى التطورات التاريخية والتحديات التي استطاعت المؤسسة الملكية في بريطانيا — التاج البريطاني — اجتيازها بنجاح في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وصولاً إلى القرن العشرين، والتي افتقدت إليها المؤسسة الملكية في فرنسا، في الفترة ذاتها لتنهك وتختفى.

— صياغته لنظرية التحول الديمقراطي — الموجة الثالثة — حيث الاعتماد بوضوح على المنهجية التاريخية، وعلى بيانات واقعية حيث صاحبها استخدام موسع للبيانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك آليات واستراتيجيات التحول ومعوقاته في شكل لم يخلو من معالجة تاريخية ومقارنة معاً، أسهمت بشكل واضح في ضبط نتائج عديدة توصل إليها^(١)

والعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية عامة متبادلة، فعلماء التاريخ (المؤرخين) يستعرون البيانات والطرق من هذه العلوم، ويستخدمونها لإثراء المعلومات التاريخية، وإدخال عناصر جديدة عليها لإحداث تغييرات أساسية فيها، من ناحية أخرى فإن خصائص التاريخ التي هي نتاج لدراسة المؤرخ إذا كانت تعتبر نهاية الطريق بالنسبة له، فإنها بالنسبة للباحث السياسي (والاجتماعي) بداية طريقه في البحث.

والبحوث التاريخية أو المنهج التاريخي، يتفق مع المناهج الإمبريقية والمناهج التفسيرية، فهو يتفق مع الأول في اتجاهه لتقليل التحيز الذاتية بقدر الإمكان، ومع الثانية في سعيه إلى الإحاطة والوصف الدقيق، بقدر الإمكان، بالحالة المعنية موضع البحث، ومن ثم فالمنهج التاريخي جدير بأن يكون منهجاً علمياً، جاداً لأنه يعني تلك العملية المنظمة لاكتشاف الأدلة وتقييمها وتحديدتها والربط بينها، من أجل إثبات حقائق معينة، والوصول إلى استنباطات تتعلق بأحداث ماضية، أنه تقصى لعصر مضى، وإعادة بناء وعرض نقدي لصورة الماضي يقوم على بيانات متاحة، وخبرات وملاحظات الآخرين، وعلى وثائق ومستندات وهي إعادة بناء وعملية لصياغة صورة تخطيطية يقوم بها المؤرخ، أكثر من كونها صورة دقيقة محددة المعالم، إنها جهد منظم ومتصل، يرهق صاحبه، خصوصاً إذا كان يتحرى الدقة في معلوماته، والأسلوب النقدي في عرضه، والتحليل والبحث عن الأسباب والعلاقات بين الوقائع، وهو يستند

(١) راجع

Samuel Huntington. Political Order in Changing Societies (Yale: Yale Univ. Press, 1968), PP 14 – 24, esp. at P 17.

Samuel Huntington. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Oklahoma: Oklahoma Univ. Press, 1991).

إلى نظرة عامة شاملة، تحيط بالعلم الإنساني بكامله، في فترة مضت، تتناول جوانب سياسية وحضارية واقتصادية وديموقراطية وثقافية. وهذه النظرة الشاملة لا تتناول بالضرورة، وفي كل الحالات الجزئية التي سببت تلك الظروف العامة، ومع ذلك فإنها نظرة ذات طبيعة تجميعية، يصعب تحقيقها دون تناول أمور جزئية أو تفصيلية.

أهمية المنهج التاريخي وأهمية التاريخ

تبدو أهمية المنهج والدراسات التاريخية للباحث السياسي في مساهمات جوهرية منها:

- ١- يتيح إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية.
- ٢- إلقاء الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.
- ٣- يشير إلى التطورات والتفاعلات، وأهميتها النسبية في الحضارات المختلفة وتأثيرها.
- ٤- يتيح إمكانية إعادة تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة، أو نظريات أو نماذج أو تعميمات جارية (تجربى الآن) استناداً إلى الماضي.
- ٥- يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي.
- ٦- يساهم في توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردتها، أو عموميتها وقابليتها للتكرار، وهذا يجعل المنهج التاريخي ذو أهمية لكل البحوث العلمية، ومع ذلك فإن المؤرخين يؤكدون أنه لا يوجد واقعان متباعداً جغرافياً وزمناً يمكن أن يتطابقا، بمعنى أن التاريخ لا يعيد نفسه (نفي الحتمية التاريخية) حيث ثمة محاذير واضحة من أن يتخذ الباحث نتائج الماضي كما هي ليطبقها على الحاضر، بسبب اختلاف طبيعة العصر (اختلاف الزمان والمكان).

لكن التاريخ يفيد الباحثين في علم السياسة في التعرف على تطور الأفكار السياسية، والتنظيمات والجماعات والشخصيات والأمم عبر التاريخ، ويجعلهم أكثر قدرة على تقييم الأفكار والنظم والأدوار الحديثة، كما أن التاريخ يسر للباحث رؤية أعمق للوقائع أو نتائج الأحداث، وهذه الرؤية التاريخية تجعله أقدر على النظرة الشاملة المترابطة للوقائع والجزئيات والتفاصيل في أى موقف. ذلك أن موضوعات التاريخ لا يمكن فهمها في عزلة عن السياق التاريخي العام الذى يحيط بها، وإنما في إطار ترابط عناصره، وتحدد بؤرة الاهتمام في البحث والنقاط المركزية أو المحاور التى يركز عليها الباحث ويوجه جهوده.

وقد أكد رايت ميلز C. Wright Mills على أهمية التاريخ للعلوم

الاجتماعية ولعلم السياسة خصوصاً ، لأسباب منها

- ١- أن المعرفة التاريخية المنظمة بتطور المجتمعات والنماذج المقارنة للنظم الإنسانية عبر التاريخ ضرورة لاختبار الفروض وتحليل نتائج البحوث تحليلًا دقيقًا، والتعرف العميق على مشكلات الإنسان المعاصر.
 - ٢- من غير الممكن الفهم العميق والديناميكي للمجتمع معاصر دون التعرض للسياق التاريخي لهذا المجتمع المحدود، ولغيره من المجتمعات. إن فهم أى مجتمع لا يمكن أن يكون دقيقًا ومتكاملًا إلا في ضوء المضامين التاريخية والتطور التاريخي لهذا المجتمع، وبدون هذه المضامين التاريخية تكون الدراسة استاتيكية محدودة النطاق ومبتورة من سياقها التاريخي الأعم والأشمل.
 - ٣- ثمة رابطة وثيقة بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، وفهم النظم المعاصرة يكون أكثر عمقًا ودقة إذا تمت مقارنتها بتلك النظم التي كانت قائمة عبر الزمن، فالمقارنة لا تكون عبر المكان وحده، وإنما عبر الزمن أيضًا من خلال المنهج التاريخي، وفهم وتفسير الواقعة عبر الزمان يكون في ضوء مراحل التطور، وما ارتبط بها من اختلاف في معدلات واتجاهات النمو، ومن حالات ازدهار أو تقدم وتدهور أو انهيار والأسباب التاريخية وراء ذلك.
- يقول هورفيتز Horowitz أن التاريخ هو الأساس الذى تفتقر إليه كل دراساتنا، ويجب ألا نفقد التذوق التاريخي للأحداث الراهنة التى تفرض نفسها علينا كتعبير ملموس عن الماضى.
- ويؤكد ميلز أهمية التاريخ وقيمه المركزية في تحليلاته النقدية للمجتمع الأمريكى الحديث، وهو المجتمع الذى أصبحت الثروة فيه هى القيمة الوحيدة التى تركز عليها القوة والسلطة، والتكنولوجيا تدفعه لأن يكون خاليًا من أى نسق فكري (أو أيولوجية) تحدد توجهات أفرادها، فشعر أفرادها بالاغتراب والعجز، وهى مشكلات عجزت عن تفسيرها النظرية الإمبريقية. فالتاريخ، وموقع الفرد والجماعة في سياقها التاريخي هو الذى يعالج هذا العجز في التفسير الذى ارتبط بالترعة الإمبريقية.
- ومما يؤكد أهمية التاريخ والمنهج التاريخي ذلك التقارب والتشابه الكبير بين المنهج التجريبي والمنهج التاريخي.
- فالمنهج التاريخي لم يعد يقنع فحسب بالوصف والسرد، بل يفرض طريقة استقرائية يغلب عليها التحليل والتركيب، والمؤرخون اليوم يتفادون وصف الحوادث ومجرد سرد نتائجها، ويوجهون اهتمامهم الأكبر إلى التفسير وبيان أسباب الظواهر

التاريخية وعلاقتها الارتباطية، يقول ابن خلدون — وهو أول من استخدم المنهج التاريخي استخداماً منظماً — عن التاريخ أنه في ظاهره لا يزيد عن إخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات وحياتها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، وهو في ذلك سبق العلماء المعاصرين في أوروبا والغرب بعدة قرون في توضيح أهمية التاريخ واقترب وتشابه المنهج التاريخي من المنهج التجريبي. فقد استخدم ابن خلدون المنهج التاريخي في القرن الرابع عشر الميلادي للوصول إلى القواعد التي تحكم الظواهر المختلفة في الماضي، ثم جاء كثير من الرواد الذين أرسوا قواعد وأهمية المنهج التاريخي أمثال فيكو وسان سيمون وكونت ودور كايم.

والتاريخ بمعناه العام يبحث في تطور المجتمعات البشرية والظواهر الطبيعية الأخرى، كتاريخ الأرض وتاريخ الكون مثلاً، وبمعناه الخاص يتناول المجتمعات الإنسانية في الماضي وما تركته وراءها من آثار ووثائق ومستندات مسجلة، أو مشخصة بذاتها كالمعابد والتماثيل والأدوات المختلفة والأهرامات وغيرها.

وهذا التقارب بين المنهج التجريبي والمنهج التاريخي دعى بعض العلماء إلى اتخاذ المنهج التاريخي بديلاً عن المنهج التجريبي، ورغم هذا التشابه بين المنهج التاريخي والمنهج التجريبي، فإن ثمة اختلافات وفروق بينهما، تؤكد بعضها بعض الآراء، فالوقائع التاريخية ترتبط بالماضي ولا تقع تحت الملاحظة المباشرة للباحث، ومن ثم فإن الوثائق والمستندات هي مادة البحث الرئيسية، ومهما اتبع المؤرخ من طرق استقرائية، فإنه يتناول وقائع ماضية وصلت إليه من خلال هذه الوثائق، أى النقل عن الآخرين ممن شاهدوا هذه الوقائع أو سمعوا عنها وقاموا بتسجيلها، وكثيراً ما تتعرض الوقائع التاريخية للتشويه والتحيز، كما أن هذه الوقائع التاريخية لا تتكرر مطلقاً. رغم هذا يعتقد الكثيرون أن التاريخ يمثل حقلاً للتجارب ورصيداً لمجموعة من الخبرات.

أما المنهج التجريبي فيغلب عليه الملاحظة المباشرة والتجربة، ويتناول الظواهر الراهنة التي تقع تحت عين الباحث، ويتحكم في مسارها ومتغيراتها ويخضعها للقياس. هكذا ضاقت الفجوة بين المنهج التجريبي والمنهج التاريخي منذ أن طبق المؤرخون أساليب التفكير الاستقرائي في بحوثهم، فلا يقفون عند مرحلة جمع الوثائق وتحليلها، وإنما يتقدمون خطوات أخرى، بوضع الفروض واختبار صدقها من خلال رؤيتهم للوقائع التاريخية، ومن خلال المقارنة والنماذج المختلفة. وهناك من يشير إلى التقارب الشديد بين علم التاريخ وعلم الجيولوجيا، والذي يتناول تاريخ طبقات الأرض.

وتكوينها عبر العصور، وهذا الأخير لا يشك أحد في طابعه التجريبي، وهو شديد الشبه بعلم التاريخ، فكلاهما يدرس الماضي، ماضى الكرة الأرضية وماضى المجتمع الإنساني.

من التاريخ السياسي إلى التاريخ الحضاري المقارن

لم يعد الاهتمام في إطار المنهج التاريخي قاصراً على التاريخ السياسي، أو تاريخ الحكومات والدول، وإنما استخدم مصطلح التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ويرجع الفضل إلى المؤرخ العربي ابن خلدون في وضع أصول التاريخ الاجتماعي، الذي عرف التاريخ تعريفاً اجتماعياً، فهدف التاريخ عند ابن خلدون — وفق تعبيره — هو دراسة مسائل الاجتماع الإنساني والعمران البشري، وما يلحقهما كالعمران البدوي، والعمران الحضري والأمم والخلافة والملك والمهن والأعمال والفنون والعلوم وتعلمها.

ومنهج ابن خلدون منهج ديناميكي يحيط بالتطور الاجتماعي والسياسي وثمة مراحل يمر بها العمران البشري عند ابن خلدون من مرحلة "البداءة" حيث خشونة العيش واقتصاره على الضروريات وحدها ووجود العصبية إلى مرحلة "الملك" حيث تحول المجتمع من البداءة إلى الحضارة، فيتحول العيش من الضروريات إلى الترف، ونوع من تركيز السلطة وانفراد الواحد بالجد دون سائر الباقين من أفراد المجتمع، فمرحلة الترف والنعيم أو الحضارة ينسى فيها الأفراد خشونة العيش السابقة، ويفقدون العصبية، ويؤدي بهم الترف إلى الضعف وانهايار الدولة وزوالها أو الانتقال إلى مرحلة رابعة هي حالة الاضمحلال، فالمجتمع عنده يشبه الفرد ينتقل بين مراحل ولادته إلى وفاته.

أما فيكو Vico الإيطالي فقد ساهم في إكساب التاريخ طابعاً عاماً شاملاً يتجاوز مجرد الاهتمام بالحروب والمعاهدات والتحالفات السياسية إلى دراسة العلوم والثقافة والفكر والنظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وقد تأثر به معظم المفكرين في القرن ١٩ واعترف ماركس بتأثير فيكو واستخدم ماركس المقولة التي وصفها فيكو من أن "الناس يضعون تاريخهم الخاص بهم" كنقطة انطلاق في تحليلاته مع انجلز (ماركس وانجلز).

واعتقد فيكو أن التاريخ الاجتماعي يرتبط بثلاث مراحل لتطور الحضارة والبشرية من مرحلة أولى ذات طابع ديني حيث يسيطر التفكير الديني على كافة

مظاهر الحياة من فكر ولغة وعلوم وتنظيمات اجتماعية وقانونية والأسرة والعادات إلى مرحلة "عهد البطولة" التي يسيطر فيها أناس يتميزون بقدرات عقلية وإمكانات ترفعهم إلى مراتب أعلى فيخضع لهم المجتمع ويسيطرون على الحكم والسيادة، وتظهر مبادئ الفلسفة والآداب، ويتسم هذا العهد بسيطرة قيم العقل (على حكم الدين)، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة الحرية والحقوق السياسية والمدنية، وتسيطر فيها حكومة ديمقراطية، وتسود قيم احترام طبيعة الإنسان. والدين هنا يهدف إلى رفع مستوى الأخلاقيات العامة للمجتمع. واعتقد فيكون أن هذه الحالات الثلاث تتعاقب عليها المجتمعات بشكل دوري منتظم، فالحالة الثالثة تمهد لظهور الحالة الأولى ثانية، لكن في شكل ديني متميز، وعادة يكون أرقى في نزعاته الدينية، وهذا التعاقب المنتظم للحالات أو الدورات تخضع له كافة الأمم في رأى فيكون خصوصاً الأوروبية.

ثم جاء ماركس ليجعل من التاريخ الاجتماعي تاريخ قوي الإنتاج في المجتمع، ويؤكد أهمية التأثير الذي تمارسه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفكرية، وتكمن أهمية تحليلات ماركس في استخدامه المنهج التاريخي في تحليلاته للوقائع الاقتصادية، وفي تنبؤاته بمستقبل المجتمع بشكل غير مسبوق.

وقد جاءت دراسات علماء الانثربولوجيا الثقافية تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بها كعلم تاريخي أساساً، فإذا كانت الثقافة تحتل مكانة رئيسية متميزة في الانثربولوجيا أو علم الإنسان، فإن المنهج التاريخي للثقافة يُعد مطلباً أساسياً، من هنا نشأ الاهتمام بنشأة الثقافات وجذورها وانتشارها وتطور الخصائص الثقافية واتصالات الثقافات عبر نقاط الاحتكاك عبر الزمن — كالحروب والتبادل التجاري مثلاً — وعمليات التطور المستقل للخصائص الثقافية.

ولكل هذا أهميته للباحث السياسي، خصوصاً في موضوعات أصبح لها أهميتها المتزايدة في دراسات حوار الحضارات والتنمية والتطور السياسي والاجتماعي، والثقافة السياسية وما يرتبط بها من سمات وعمليات احتكاك وتأثير وتأثر بالثقافات الأخرى في عصر المعرفة والمعلومات والاتصالات، وكذلك علاقة الجوانب والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات محل الدراسة.

خطوات المنهج التاريخي

استخدام المنهج التاريخي يتطلب مراحل قد لا تختلف كثيراً عن مراحل البحث وفق المناهج الأخرى، وتتسم بالمرونة وتبدأ باختيار المشكلة وتحديد أهدافها وصياغة الفروض

بشأنها ثم تجميع البيانات والتأكد من صدقها ومن ارتباطها بمشكلة البحث، وتنتهي هذه المراحل عادة بعرض النتائج التي توصل إليها الباحث، وترتبط هذه المراحل بالطابع الخاص والمقولات التي تميز المنهج التاريخي:

- (١) اختيار المشكلة.
- (٢) تحديد المشكلة.
- (٣) صياغة الفروض.
- (٤) تجميع البيانات.
- (٥) تقييم البيانات وتصنيفها (التأكد من صدق البيانات، ومن ارتباطها الوثيق بمشكلة البحث).
- (٦) عرض البحث (كتابة نتائج الدراسة).

اختيار المشكلة وتحديدها

يقوم الباحث باختيار مشكلة البحث، أو موضوع دراسته، وهذا الاختيار يجب أن يكون نتيجة عمل جاد ودقيق، ليتلاءم وطبيعة المنهج التاريخي، فكثير من المشكلات والموضوعات لا يصلح المنهج التاريخي في دراستها، ولا يمكن معالجتها علمياً بشكل متكامل من خلال هذا المنهج، ومن العوامل التي تؤثر في اختيار الباحث للمشكلة أو لموضوع البحث في هذا السياق:

- ١- استمرارية المشكلة، وما إذا كانت قد استمرت عبر فترة ممتدة من الزمن، أي كان لها صفة الاستمرارية النسبية بحيث يمكن تتبعها، ويستطيع الباحث إطالة أو تقصير الفترة الزمنية التي يتناولها بالبحث، لكن من الأهمية بمكان تحديد بداية الفترة ونهايتها بدقة عند إعداد خطة البحث.
- ٢- شخصية الباحث، حيث يتأثر اختيار الباحث للمشكلة في المنهج التاريخي باتجاهات الباحث واهتماماته وخلفياته العلمية ودوافعه وميله لتقصي التاريخ، وذلك التأثير في إطار المنهج التاريخي يفوق غيره من المناهج الأخرى.
- ٣- المجال الجغرافي للوقائع والأحداث، بمعنى أين تقع الأحداث، ويستطيع الباحث توسيع هذا المجال الجغرافي أو تضيقه، ويلتزم الباحث بتحديد هذا النطاق أيضاً.

٤- ما هي الشخصيات، أو الجماعات والفئات والأنشطة المرتبطة بهذه الأحداث، ويمكن للباحث توسيع دائرة اهتمام البحث أو تضيقها بالإكثار أو الإقلال من عدد الأفراد والجماعات والأنشطة التي يتناولها البحث، ومن المهم تحديد هذا النطاق الموضوعي للبحث كذلك.

٥- متى وقت هذه الأحداث، وكيف تتابعت؟ وهل واکبها أو تزامنت مع أحداث أو أنشطة أو وقائع أخرى. ما مدى إمكانيات الباحث في إفراح المجال في بحثه لإبراز هذه الأحداث، وفي تحليل توقيتها وتزامنها وتوافقها وتتابعها؟

إن اختيار المشكلة، يمكن أن يكون عملية مثبطة بالنسبة للباحث المبتدئ لكن بمجرد اختيار المشكلة، وتقييم أهميتها، وتقدير ملاءمتها للمنهج التاريخي، فإن الخطوة التالية مباشرة هي تحديد هذه المشكلة بدقة، وصياغتها بطريقة تفصيلية مبلورة، وفي بعض الأحيان قد يبدأ البحث التاريخي بفكرة مبدئية غير محددة بدقة، فلا تتوافر هذه الخطوة لتحديد مشكلة البحث أو موضوعه بشكل واضح دقيق المعالم، وقد لا يستطيع الباحث أن يحدد أبعاد المشكلة ومحاورها أو معالمها بدقة، إلا بعد أن يسير في مراحل جمع البيانات والمراجع والوثائق المرتبطة به، وهو ما تفرضه الطبيعة الدائرية للعملية البحثية وتفاعل مكوناتها ومراحلها.

صياغة الفروض

المنهج التاريخي كغيره من المناهج يجعل من الأهمية بمكان أن يقوم الباحث، جنباً إلى جنب مع التحديد الدقيق والواعي للمشكلة البحثية أو الموضوع، بتحديد الإطار النظري وصياغة فروض واضحة ومحددة، وقد تأخذ الفروض في البحث التاريخي شكل مجموعة من التساؤلات البحثية.

ومعنى صياغة الفروض في المنهج التاريخي أن يقوم الباحث بصياغة النتائج المستوقعة من بحثه بشكل أولي، ثم يقوم باختبار هذه التوقعات في ضوء تطور دراسته، حتى يصل إلى قبول أو رفض هذه الفروض أو تعديلها، بحيث تصبح صياغته في شكل محقق تدعمه الأدلة وجديرة بالاعتماد عليها والثقة فيها.

وتوفر الفروض — في إطار المنهج التاريخي كما في غيره من مناهج البحث المختلفة — توجيهاً يرشد الباحث، وتوضيحاً للنقاط المركزية والمخاور التي يجري حولها،

فهي تفرض على الباحث الاختيار الدقيق للبيانات حتى لا يصبح عمله مجرد تجميع عشوائي لحجم هائل من بيانات عشوائية مشتتة لا ارتباط بينها، ولما يساعد في ذلك أيضاً الإطار النظري العام للبحث.

إن صياغة الإطار النظري والفروض أو تساؤلات بحثية محددة ييسر على الباحث استخلاص وتجميع تلك البيانات ويمكنه من إعادة تركيبها وإيجاد علاقات محددة بينها، وقد توجهه إلى تكوين رؤية جديدة لفهم الموضوع الذي يبحثه أو معارف ومعلومات جديدة، وبدون صياغة الإطار النظري والفروض والتساؤلات البحثية لا يمكن للباحث تكوين مثل هذه الرؤية والمعارف الجديدة، بل قد تشتت جهوده في غمار معلومات كثيرة، قد تكون شائعة لكنها غير مرتبطة بموضوع بحثه، وإذا لم تكن الفروض مصاغة بشكل جيد ومحدد، وإذا لم يكن ملتزماً بهذا التحديد بدقة، حتى بعد صياغة الفروض أو تحديد التساؤلات البحثية، فإن جهود الباحث قد تستغرقها وتشتها المعلومات المتراكمة، وهو ما يحدث خصوصاً في حالة غياب إطار نظري واضح ومحدد.

مصادر البيانات والمنهج التاريخي

لما يميز المنهج التاريخي عن غيره من المناهج الأخرى أن البحث يقوم على بيانات موجودة بالفعل، والمؤرخ — مثله مثل عالم الجيولوجيا — يفسر أحداثاً سابقة من خلال أدلة وآثار تراكتت عن هذه الأحداث، فالمؤرخ يتعامل مع أفكار الإنسان وأفعاله الماضية من خلال آثار تدل عليها، مع ذلك فإن المؤرخ ليس أقل من أن يعتمد على أدلة وشواهد مؤكدة وموثوقة، ويمكن الاعتماد عليها، وإن لم يعتمد كعالم الطبيعة على الملاحظات المباشرة.

إن المنهج التاريخي عملية مكتملة للملاحظات، عملية يحاول من خلالها المؤرخ التحقق من صدق ملاحظات قام بها آخرون، سواء في الماضي أو في الحاضر، فمن يعتمد على ملاحظاتهم، وعليه أن يختبر البيانات والملاحظات التي قام بها هؤلاء، ليتأكد من أصالتها وصدقها.

ومصادر البيانات في الدراسات التاريخية إما أن تكون مصادر أولية أو ثانوية، الأولى تشمل المستندات والوثائق الأصلية، والمخلفات الأثرية لحقبة زمنية معينة، بما في ذلك من مخطوطات ورسائل ولوائح وقوانين وسجلات رسمية وخطابات ومذكرات ووصايا وصحف وخرائط وتقارير وتعليمات وأدوات ومبان وأثاث وعملات وأسلحة

والشهادات والأدلة المكتوبة، أو الشفوية التي يدلى بها أفراد اشتركوا في أحداث هذه الحقبة أو شاهدوها، وأهمية هذه المصادر الأولية أنها تزود الباحث بالمعلومات المباشرة والأصلية عن الحقبة الزمنية، مما يؤكد الأهمية الأساسية لهذه المصادر.

أما المصادر الثانوية فتشمل أقوالاً مقتبسة، وكتابات عن الحقبة التاريخية في مراجع أو كتب وموسوعات أو نماذج عن الأعمال والآثار والصور وطرق الحياة والمعارك المرتبطة بتلك الحقبة الزمنية، فالمصادر الثانوية لا تتضمن تلك العلاقات المباشرة بالحدث موضوع البحث — كما في المصادر الأولية — ولذلك فهي أقل في قيمتها العلمية، وذلك بسبب احتمالات الخطأ والمبالغات أو الحذف والتشويه الذي تتعرض له المعلومات عند تداولها وانتقالها، بشكل مقصود أو غير مقصود؛ واحتمالات تكرار الخطأ خلال عمليات النقل وعمليات النسخ، ومن ثم احتمال مضاعفاته وزيادته، على سبيل المثال فإن التعداد السكاني لمصر الفرعونية أو للإمبراطورية الرومانية قد يحمل أرقاماً متضاربة ومتباينة نتيجة مثل هذا التضارب والتشويه، أو الأخطاء التي تتراكم خلال العمليات الحسابية المرتبطة بمثل هذا التعداد في الجماعات البشرية القديمة.

رغم ذلك لا يمكن التقليل من أهمية المصادر الثانوية، فكثيراً ما تسهم بشكل فعال في إجراء بحوث تاريخية جادة، والوصول إلى نتائج موثوقة، يصعب إجرائها أصلاً في غياب تلك المصادر الثانوية خصوصاً وأن البحث التاريخي لا يفرض على الباحث التخلي عن أو التقليل من أهمية البحوث السابقة، وإنما يفرض المنهج التاريخي — كغيره من مناهج البحث العلمي — البدء من حيث انتهى الآخرون، فيعرف الباحث موقعه، ويستخدم خبراته وقدراته في البحث عن الدراسات السابقة الجادة والرصينة، ويتابع بحثه بعناية، وقد يتوقف قبول الباحث لفروضة أو رفضها، أو تعديلها وإجراء تغييرات في صياغتها، على تلك الكتابات السابقة وتفسيره لها، كما يتحدد موقع بحثه ومساهمته بالنظر إلى تلك الأدبيات السابقة.

لاشك في الأولوية المطلقة للمصادر الأولية للبيانات في المنهج التاريخي، وعلى الباحث ألا يكتفى مطلقاً بالمصادر الثانوية، رغم ذلك فإن الأهمية التي تمثلها المصادر الثانوية لا تخفى على الباحث، لكنها أهمية تكملية، خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الوثائق الأصلية غير منشورة، أو غير ممكن الإطلاع عليها، أو عندما تنور شكوك قوية وحقيقية حول أصالتها ومشكلات تتعلق باستخلاص المعلومات وتفسيرها.

توظيف البيانات التاريخية

طالما أن المعلومات التي يستند إليها البحث التاريخي لا تقع تحت الملاحظة المباشرة، وبما أن هذه المعلومات والوثائق هي السبيل الوحيد إلى البحث، كان على الباحث الحذر في استخدامها، أو التضليل الذي ينجم عن محاولات تشويهها أو توظيفها لأغراض معينة، فليست كل المعلومات المتاحة بمثابة أدلة تاريخية كافية للبحث العلمي وموثوقة، يمكن الاعتماد عليها.

وحتى يصل الباحث إلى الأدلة التاريخية التي يمكن الاعتماد عليها، فإن عليه تقييم البيانات والمعلومات التاريخية، ونقد الوثائق والسجلات المختلفة — يسمى تقييم هذه البيانات بالنقد التاريخي Historical Criticism — فإذا ما ثبت صحتها وموثوقيتها تصبح بمثابة أدلة تاريخية يستند إليها في بحثه، وتعتبر أساساً صادقاً لاختبار الفروض، وقاعدة رصينة يتابع استناداً إليها خطوات بحثه المتتالية وصولاً إلى نتائج محددة.

ويجربى النقد التاريخي — أى تقييم الوثائق التاريخية والبيانات والمعلومات — فى إطار المنهج التاريخي على مرحلتين عادة، الأولى النقد الخارجى External Criticism والثانية النقد الداخلى Internal Criticism، ويقصد بالنقد الخارجى أن يتأكد الباحث من أصالة Authenticity البيانات وخلوها من أى زيف، فيحاول الباحث فى هذه المرحلة التحقق من عمر الوثيقة أو المستند ومن كاتبها، وقد يلجأ إلى التحقق من التوقيعات، والخط (فى حالة المخطوطات اليدوية)، وأسلوب الكتابة ونوع الورق المستخدم للكتابة عليها، وقد توجد بعض إجراءات يلزم اتخاذها لحسم الشكوك بشأن أصالة الوثيقة كالتحليل الكيميائى للأحبار المستخدمة فى كتابة الوثيقة ونوع الحامات المكتوب عليها (ورق، جلود، أقمشة)؛ ويلاحظ هنا بالنسبة للمنهج التاريخي فى البحوث السياسية :

- ١— أن الوثائق السياسية أكثر عرضة للتزوير والتشويه من غيرها.
- ٢— من الممكن أن يجد الباحث وثائق ومراسلات وسير ذاتية كتبها أشخاص وقعوا باسمهم عليها، وأخرى لم يوقع عليها أحد، وعليه التأكد من التوقيعات، ومن الأشخاص الذين سجلوها.

بعبارة أخرى فإن النقد الخارجى يجرى فى مسارين ومرحلتين، أولهما يتعلق بنقد الوثائق؛ وثانيهما التحقق من شخصية صاحب الوثيقة. والمسارين متلازمين

وضرورين، معاً في آن واحد، فالوثائق السياسية عرضة للخطأ والتشويه، لأسباب كثيرة واضحة، كما أن صاحب الوثيقة — المسجل أو الناسخ لها — قد يعكس في الوثيقة تصوراتهِ وتفسيراته أو تأويلاته الخاصة به، وربما يزيد أو ينقص من فقراتها ومضامينها، لأنه يعتقد أن عليه توضيح وتفسير جوانب غير واضحة، وربما يكون التحريف مقصوداً فينسب ناسخ الوثيقة وقائع وأقوال بطريقة تحقق منفعة شخصية أو لإرضاء أهداف ونزعات سياسية أو دينية معينة، وقد يزيّف الوثيقة بكاملها.

والحقيقة أن كشف التزوير والتشويه يكاد يكون أمراً بالغ الصعوبة، خصوصاً إذا لم توجد سوى نسخة واحدة من الأصل أمكن للباحث الوصول إليها دون غيرها فمقارنة أكثر من نسخة من الوثيقة الواحدة له أهميته، رغم أن المقارنة وحدها ليست كافية، فمن الضروري أن يقف الباحث على مصدر كل وثيقة، ومكان وزمان كتابتها، وشخص كاتبها، وهل كان يتم التوقيع عليها، أم لم يكن أصحاب الوثائق يهتمون بالتوقيع عليها أو تحديد تاريخها كما في كثير من وثائق العصور القديمة.

ويقصد بالنقد الخارجى تناول الأدلة التاريخية من حيث الشكل وليس المضمون، أى أن النقد الخارجى للوثيقة يتضمن التحقق أولاً من صدق أو زيف الوثيقة، كلياً أو جزئياً؛ وثانياً من كاتب الوثيقة، على أن يظل في ذهن الباحث أن النقد ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة للتعرف على حقيقة المعلومات ومدى صدقها وإمكانية الاعتماد عليها والوثوق فيها.

أما النقد الداخلى للوثيقة فيتناول صدق الأدلة التاريخية من حيث الموضوع وليس من حيث الشكل، إنه ينصرف إلى تقييم دقة البيانات والمعلومات الواردة في الوثيقة التى ثبت أصالتها وصدقها من خلال النقد الخارجى، فالبيانات والوثائق رغم أنها أصلية، لا تحريف أو تشويه أو تزوير فيها، إلا أنها قد لا تعطى صورة واضحة للوقائع والأحداث، وقد تكون المفردات والمصطلحات والكلمات الواردة فيها لها مدلولاتها الخاصة والمختلفة عن لغة الباحث، فالنقد الداخلى معناه تحقق الباحث من مدلول المعانى الحقيقية التى تتضمنها الوثيقة، والمقصود بالكلمات والعبارات والمفردات التى وردت فيها، مما قد يفرض على الباحث ضرورة التعمق في دراسة لغة العصر الذى تنتمى إليه الوثيقة والتعرف على طريقة الكاتب الأصلية ومفرداته وأسلوبه المميز في الكتابة. كما يتضمن النقد الداخلى ما أحاط بكتابة الوثيقة من ضغوط وظروف وأحداث تعطى محتوى الوثيقة معناها ومعناها الحقيقي، كما تتطرق عملية النقد الداخلى إلى جوانب وتساؤلات أخرى من أهمها

١- ما الظروف التي أحاطت بالكاتب أو الناسخ الأصلي للوثيقة ؟ وهل ثمة ضغوط وقعت عليه؟ وهل يتعاطف مع اتجاه معين، أو بعقيدة أو مذهب محدد، أو حالة نفسية أو عقلية محددة، وهل ثمة دوافع خاصة تدفعه إلى التحيز أو التزييف؟

٢- هل للكاتب قدرات فكرية محدودة ، هل لم يكن مكثرت بالأحداث، أم كان مشاركاً فيها؟ أم أنه مجرد ملاحظ ومتفرج عليها؟ وهل انحاز إلى فريق بعينه ، وهل كان متأثراً بالرأى العام؟ وهل كانت الوقائع من طبيعة يسهل أم يصعب ملاحظتها؟ وهل الكاتب هو الملاحظ الأصلي؟ أم نقل عن روايات أخرى؟

٣- ما قدرة الكاتب على التعبير؟ وطريقته وأسلوبه؟ هل من طريقته التزييف والخداع والتحريف؟ أم الصدق وتحري الدقة في كل ما يكتبه؟ وهل الألفاظ والمفردات المستخدمة لها معنى خاص في عصر كتابتها؟ وما معناها المميز؟

إن تقييم الأدلة التاريخية والتحقق منها خطوة أساسية تفرضها طبيعة المنهج التاريخي، وهذا التقييم يوضح أهم مصادر التحيز التي يجب مراعاتها في البحث، حتى يمكن تجنبها والعمل على تلافيها بقدر الإمكان، وهذا التحيز قد يرجع إلى شخص الباحث نفسه، أو إلى المؤرخ أو الملاحظ الذي قابله الباحث، أو نتيجة التفاعل بين الباحث وبين المؤرخ أو الملاحظ الذي يتوجه الباحث إليه بأسئلته. معنى هذا أن من الممكن تمييز ثلاث مصادر رئيسية للتحيز في البحوث السياسية التي تستند إلى المنهج التاريخي

١- تحيز مصدره الباحث السياسي ذاته نتيجة دوره العلمي وموقعه الأكاديمي وتوقعاته وارتباطه بجماعة علمية معينة أو تيار فكري محدد أو نتيجة مستواه الاجتماعي واهتماماته الثقافية والسياسية أو انتماءه العقيدي أو الأيديولوجي أو الديني أو الطائفي، أو خضوعه لضغوط المساومات أو حاجته لإرضاء نزعة معينة أو جهات تقوم بتمويل البحوث أو تقديم المنح.

٢- تحيز مصدره المؤرخ الذي يلجأ الباحث السياسي إليه، أو الملاحظ الذي تسنى له الملاحظة المباشرة للوقائع والأحداث، فهل أعطى المؤرخ كل المعلومات بصدق؟ أم تحرب من ذكر بعضها؟ وهل ثمة أخطاء في المعلومات، وهل هي نتيجة الصدفة؟ أم أن المؤرخ قصد إلى الخداع وإبراز معلومات على حساب معلومات أخرى؟ هل تحيز المؤرخ إلى إرضاء جهة معينة أو جمهور معين؟ وما

مقدار هذا التحيز؟ وما مظاهره؟ ما الأدلة التي استند إليها المؤرخ؟ كيف سار في طريق إثبات صدق معلوماته؟ ما العلاقات الارتباطية والسببية التي حاول بنائها؟

٣- هل ثمة تفاعلات مختلفة وقعت بين الباحث والمؤرخ، أو بينه وبين أشخاص كان لهم دوراً في الأحداث، أو في ملاحظتها بشكل مباشرة؟ وفي حالة وقوع مثل هذه التفاعلات تثار احتمالات عديدة قد ترتبط بقدر من التحيز، منها أ - الظاهرة المحيطة بهذه التفاعلات: مكانها، توقيتها، طبيعتها؛ وهل سبقت البحث أم تزامنت مع خطواته.

ب - التفاعلات غير اللفظية التي تمت من خلال الرموز المختلفة.

ج - التفاعلات اللفظية التي واكبت هذا التفاعل.

كتابة تقرير البحث Writing the Research Report

بعد انتهاء الباحث من جمع البيانات، وبعد إخضاعها للنقد الخارجي للوقوف على أصالتها والنقد الداخلي للتأكد من صدق مضمونها ودقته، يقوم الباحث بمهمة كتابة تقرير البحث، بمعنى أن الباحث ينتهي إلى كثير من نتائج جزئية متفرقة، قد تكون منعزلة عن بعضها البعض، أو غير مرتبة في تسلسل محدد، أو تتحدث عن أشياء متباينة كالدساتير والعادات الاجتماعية واللغة والآثار والأماكن وغيرها، مما يفرض على الباحث أن يبدأ بعملية تركيب Process of Synthesis للمعلومات والأدلة التاريخية، فيقوم بتصنيفها إلى فئات متجانسة. وقد يكتشف فجوات وعناصر متباينة يصعب تصنيفها. الأمر الذي يؤكد أهمية قدرات الباحث على الإبداع والتحليل الموضوعي المنظم ومهاراته في الاعتماد على فروض معينة، وإلى الاستنباط أو ما يسمى أحياناً بالخيال التاريخي لسد هذه الفجوات بطريقة ملائمة.

وتواجه المنهج التاريخي عدة صعوبات في هذه المرحلة (مرحلة كتابة تقرير

البحث) من أهمها

أولاً أسلوب الصياغة في التقرير يجب أن يكون موضوعياً واضحاً ومحددًا، بعيداً عن الدعاية أو التكرار والأطناب أو التمجيد بإسهاب في غير موضعه، فلا بد أن يكون أسلوباً دقيقاً محكماً، يبعد عن تحيز الباحث، أو أية توجهات أخرى

الفصل الثاني المنهج المقارن

يرجع المنهج المقارن إلى أرسطو ، فهو قديم في نشأته، لكن الفضل في تطويره يرجع إلى أميل دوركايم الذي اعتبر المنهج المقارن بمثابة البديل عن التجارب التي هي مستحيلة في العلوم الاجتماعية^(١) وقد استخدمه كثير من رواد علم السياسة وعلم الاجتماع أمثال ماركس وماكس فيبر وروبرت ميشلز ولبست وبنديكس ومعظم علماء السياسة المقارنة المعاصرين.

والمقارنة بمعناها العام تعنى الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، أى أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأى ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها فى أية محاولة للتحقيق من صحة الفروض، ولتحقيق هدف العلم فى دراسة التباين والاختلاف، أو التماثل والتشابه بين الظواهر الواقعية، وتحديد الشروط والظروف التى تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق. كذلك فإن المقارنة تُعد ضرورة منهجية يتطلبها التعميم، كما أن العلاقات السببية يمكن اكتشافها من خلال ذلك التنوع فى الظروف التى تتيحها المقارنة.

والمقارنة فى علم السياسة متضمنة بالضرورة فى البحث السياسى، الأمر الذى يجعل المنهج المقارن يكتسب مغزاه الخاص، فهو يقصد به عادة دراسة توزيع الظواهر السياسية فى نظم ومجتمعات مختلفة، أو فى أنماط محددة منها، أو مقارنة النظم السياسية الرئيسية من حيث استمراريته وتطورها، والتغيرات التى تطرأ عليها فى مراحل هذا التطور المختلفة. وارتبطت الأهمية المتزايدة بالمنهج المقارن فى كثير من العلوم الاجتماعية بأن أصبحت المقارنة متضمنة فى طبيعة هذه العلوم ذاتها، كعلم السياسة المقارنة والاجتماع المقارن والإدارة المقارنة وهكذا.

أهمية التحليل المقارن تتجاوز المنهج المقارن: ذلك أن المقارنة تعنى فى مجملها اكتشاف أوجه التشابه والاتفاق، وكذلك الاختلاف والتباين بين الظواهر، ومن ثم

(١) يعتقد دور كايم أننا إذا كنا فى العلوم الطبيعية نستطيع أن نؤكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فإنه من الصعب إجراء تجارب مماثلة فى العلوم الاجتماعية، ومن ثم فالطريقة المتاحة لنا هى إجراء تجارب غير مباشرة، وهى التى تتيحها لنا المنهج المقارن، فضلاً عن ذلك فإن المقارنة تكشف لنا عن الارتباط بين الظواهر الاجتماعية.

فالمقارنة تُعد مطلباً رئيسياً في التحليل العلمي لأية ظاهرة سياسية، بل ولمختلف الظواهر الاجتماعية، ويؤكد أهمية ذلك المطلب:

- ١- أن المقارنة عملية ضمنية في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض.
- ٢- أن هدف العلم، وفق الكثيرين، هو دراسة التباين بين الظواهر الواقعية وتحديد الظروف والشروط التي يظهر فيها هذا التباين.

معنى هذا أن التحليل المقارن، وهو جزء من علم السياسة ذاته، يمكن استخدامه في إطار يستعين فيه الباحث بمنهج وأدوات وأطر تحليلية، كالمنهج التاريخي، وتحليل المضمون، والملاحظة بالمشاركة، والمؤسسات السياسية والثقافة السياسية.

وكان ماكس فيبر من أبرز من استخدم المنهج المقارن في دراساته، لكي يكشف من خلال هذا المنهج، عن وجود اتجاه محدد يسود في مجتمع معين، أو في مجموعة مجتمعات تشترك معاً في قاسم يجمعها، كما استخدم فيبر التحليل المقارن في دراساته عن البروقراطية، وفي دراساته عن الأخلاق والبروتستانتية وروح الرأسمالية. والمنهج المقارن يفيد في مجالات واسعة النطاق في الدراسات السياسية والتي تتراوح بين السلوك السياسي الفردي، وأنماط الشخصية والاتجاهات والدوافع، إلى الثقافة السياسية ودراسات الطابع القومي، ودراسة المؤسسات السياسية والنظم السياسية عامة، سواء في مجتمع واحد عبر مراحل تطوره المختلفة، أو في مجتمعات مختلفة.

متطلبات المنهج المقارن وعلم السياسة الجديد

مع نهاية الخمسينيات من هذا القرن، كان هناك اتفاق واسع بين الكتاب في حقل السياسة المقارنة على وجه الخصوص من حيث المبدأ، حول الافتراض بأن المقارنة ضرورية، لكن ليس المقارنة في معناها السكوني أو الشكلي الجامد الذي عرفه علم السياسة قبل الحرب العالمية الثانية، وإنما المقارنة الصحيحة التي تفترض، وتطلب مفاهيم محددة بدقة ووضوح، ودقة المصطلحات عامل جوهري في نجاح التنظير والمقارنة، وقد تصبح نقطة ضعف خطيرة.

والمقارنة لا تكون عشوائية أو دراسة لنظام أو مجتمع واحد، وإنما تحتاج إلى إطار نظري من المفاهيم وإلى تصنيف وفئات تحليلية.

بعد تحديد المفاهيم والإطار النظري تبرز مشكلة الاستراتيجية، فما الذي تجرى مقارنته؟ وهو سؤال تطرحه مختلف محاولات التنظير في حقل السياسة المقارنة.

ما الذى يقارنه البحث؟ وكيف يقارن؟ وأى المفاهيم يتم اختيارها؟ وفى أى مستوى؟ وأى مستوى من التنظير أو التحليل يختار الباحث؟

لكى تكون المقارنة أكبر من مجرد تصنيف مبسط لا وجه محدد للاتفاق والاختلاف، فإن ثمة استراتيجية ومجال يتضمن المقارنة، وهنا تبرز ثلاث مشكلات أساسية تبدو جوهرية للبحث فى حقل السياسة المقارنة

أولاً اختيار المفاهيم المركزية

وتمثل أهمية خاصة فى أى بحث جاد، ومعقد، وقد اختار مكريديس مثلاً صنع القرار والقوة والأيدولوجية والمؤسسات السياسية، واقتراح بلوندل: الأبنية والسلوك والقانون وهكذا.

ثانياً: الوحدة الطبيعية للمقارنة

تقليدياً كانت الدولة، لكن قد تكون النظام السياسي، وهذا يتضمن عودة إلى التحليل الكلى (الماكرو)، وقد تكون الوحدة هى البنية، وهذا الاختيار يحمل مضموناً للتركيز على التحليل الجزئى (الميكرو).

وبعد اختيار وحدة المقارنة حيويًا لأن السياسة المقارنة تتضمن على الأقل مستويين من التحليل المقارن: مقارنة نظم، ومقارنة بعض ما تتضمنه النظم من أجزاء ومكونات كالأبنية، أى أن المقارنة قد تكون بين نظم، أو تكون بين أجزاء نظم.

ويؤكد هولت وترنر أن المنظرين فى حقل السياسة المقارنة يميلون فى كتاباتهم بشكل عام إلى الظهور باعتبارهم منظرين ماكرو، حيث تسيطر على كتاباتهم التحليلات الكلية (الماكرو). إنهم منظرين وهو يقارنون فى المعنى المحدد الذى مؤداه أن نظرياتهم تنطبق على أكثر النظم السياسية.

ثالثاً: ما هو الشئ ذات الصلة السياسية الذى تجريه مقارنته؟

بعبارة أخرى ما هى الظاهرة السياسية؟ ما الذى يجعلها ذات طبيعة سياسية؟ أى ما هى الخصائص والسمات التى تجعل لها طابعها السياسي المميز؟ وما المتغيرات التى تؤثر فيها؟ فالسلوك التصويقي للمرأة مثلاً قد يرتبط بتقاليد ومعايير وعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وديموجرافية وهكذا.

وقد حدد بعض الباحثين خطوات للمعالجة المقارنة تتضمن الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتأكيد، ويكن توضيح بعض هذه الخطوات على النحو التالي

- ١- جمع ووصف الحقائق التي تم الحصول عليها من خلال عملية التصنيف.
 - ٢- تحديد أوجه التماثل والاتفاق، والتباين والاختلاف، وتوصيفها.
 - ٣- صياغة افتراضات مؤقتة حول العلاقات البينية في العملية السياسية.
 - ٤- هذه الافتراضات المؤقتة تعاد صياغتها خلال فترة الملاحظة الامبريقية الدقيقة.
 - ٥- الوصول إلى نتائج ممكن قبولها.
- وحاولت بعض الدراسات تحديد مشكلات، هي بطبيعتها واسعة، لدراسة السياسة والحكومات المقارنة من بينها
- ١- أسس السياسة المقارنة، بمعنى البناء الاقتصادي ونماذج الاتصال والبنية السوسيولوجية والنماذج الثقافية، والقيم ونسق المعتقدات وسجل التغير الاجتماعي والوضع الجغرافي والسياق المحيط بالحياة السياسية وغيرها.
 - ٢- مجال السياسي، أى المجال الحقيقي، واحتمل للقرارات السياسية: الظروف المحيطة بصنع القرار، الحدود أو القيود على القرار السياسي، الأنماط الرئيسية لصنع القرار، المتغيرات المحتملة في مجال صنع القرار.
 - ٣- من يصنع القرارات: النخبة: من هم أعضائها؟ وما هى خلفياتهم؟ وإنجازاتها؟ وموضوعات كانهيار النخب، استقرار النخبة، أنماط المشاركة الشخصية في عملية صنع القرار.
 - ٤- ما القرارات التي اتخذت: صياغة المشاكل، إثارة القضايا، هيئات وقنوات صنع القرار، إجراءات صنع القرار، بعض السمات الرئيسية لإجراء صنع القرار.
 - ٥- لماذا تطاع القرارات؟ تنفيذ القرارات، الإذعان والقبول والموافقة، أنماط الاتفاق.
 - ٦- السياسة العملية: السلطة والجماعات الطامحة إلى سياسة ما، الأنماط والتنظيم والأساليب الفنية والتأثير، والفاعلية.
 - ٧- أداء النظام: الاستقرار، التكيف، والتغير

أ — شروط الاستقرار والتغير "أسطورة الشرعية، العلاقة بين العمليات الرسمية وغير الرسمية، مظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار، توزيع سلطة اتخاذ القرار، القيادة.

ب — التغير شروط ومظاهر ونتائج التغير السياسي.

واقترح البعض إعادة صياغة خطوات ومشكلات التنظير في السياسة المقارنة، بأن يتم إدماج المعالجة المقارنة بالنظرية، وأن يتم الربط بين هذه النظرية والوصف والتحليل والتوفيق.

ويعرف المنهج بأنه طريقة للكشف عن الحقيقة، بمعنى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة ما. والمناهج قد تكون كمية أو تكون نوعية كيفية، ويتضمن المنهج الوسائل الفنية، أو إجراءات المعالجة، ويعرف المنهج المقارن بأنه طريقة لاكتشاف العلاقات الامبيريقية بين المتغيرات، وليس منهجاً للقياس.

والمنهج المقارن يتضمن إذن تحليلاً كميّاً أو نوعياً وليس كميّاً، فالمنهج المقارن منهج عام واسع، وليس أداة فنية ضيقة متخصصة، وتشير الدراسات إلى أن مناهج دراسة السياسة المقارنة لم تحقق نجاحاً دائماً في سبيل صياغة نظرية عامة. ورغم الجهود والمحاولات لتحديد وصياغة موضوعات ومشكلات وخطوات عامة للمقارنة، فإن الدراسة الجادة الدقيقة تقيدها وتحددها عادة صعوبات عديدة تواجه البحث المقارن.

ورغم أهمية هذه المحاولات فقد واجهت الباحثين في حقل السياسة المقارنة صعوبات ومشكلات عامة، أو فنية، ومن أهم الصعوبات التي تواجهها دراسة السياسة المقارنة وفق ما يحدده بلوندل:

أولاً العلاقات المتبادلة بين المعايير والمؤسسات والسلوك: فدراسة السياسة المقارنة تصبح أكثر صعوبة لأنها تهتم بالمعايير والأبنية، وتهتم بالمدى الذي تمثله أيّاً من هذه المعايير والأبنية من طبيعة تلقائية، بمعنى أنها انبثقت من بيئة النظام وخصوصيته أو أنها ذات طبيعة مفروضة فرضاً، أي وافدة من الخارج، وتم غرسها عنوة في مجتمع ما، أو في سياق بيئة مختلفة.

فبعض النظم تتجه إلى تقليد نظم أخرى والنقل عنها، فتتبنى أبنية يبدوا أنها أثبتت قيمتها وأهميتها، أو أنها ناجحة في نظم معينة، فمثلاً المؤسسات الأمريكية والبريطانية في القرنين التاسع عشر والعشرين ونظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي في منتصف القرن العشرين، ثم تقليدها في أماكن أخرى،

وإن كان بطريقة مشوهة وبأشكال مختلفة تماماً، ونتيجة لذلك يصبح من الصعوبة بمكان تحليل هذه النظم معاً، وثمة صعوبات مشابهة عند التعامل، ومعالجة المعايير والسلوك والأبنية خلال عمليات وتطور النظام السياسي.

ثانياً: أن المتغيرات التي تدخل في تعريف النظام السياسي من الصعب حصرها على وجه الدقة، فضلاً عن صعوبة قياسها كمياً وتباينها. وطبيعتها المتغيرة تضيف صعوبات أخرى، خصوصاً نتيجة ارتباطها بظروف اقتصادية أو اجتماعية ومناخية وطبيعية، وإن كان يمكن قياس بعضها كالدخول والعمر، واليمين واليسار.

ثالثاً: الافتقار إلى المعلومات الدقيقة، وكثيراً ما تتوافر المعلومات غير الدقيقة أو التي تعبر عن الدعاية للنظام، خصوصاً بالنظر إلى أن النظم المفروضة كرهاً والنظم الشمولية ترفض حرية الوصول إلى المعلومات، وتدعم وتعزز عمليات وشبكات الدعاية بهدف إبقاء النظام قائماً، والحقيقة أن علماء السياسة أشد حاجة من علماء العلوم الاجتماعية الأخرى للوصول إلى المعلومات والمعلومات الصحيحة بوجه خاص.

معنى هذا أن باحثي السياسة المقارنة قد يواجهون صعوبات كثيرة في بحوثهم، وقد يهدد تحيز الباحث، أو عدم دقة وموضوعية البيانات، إن وجدت أصلاً، أو عدم إمكانية قياس، أو تتبع المتغيرات الكيفية كالثقافة، كلها قد تهدد موضوعية البحث، وإمكانية المعالجة الكاملة والدقيقة، وقد يضطر الباحث إلى أن يقتصر البحث السياسي المقارن على النظم المفتوحة التي تتوافر فيها حرية المعلومات وإمكانيات البحث.

والمقارنة تتضمن تحليلاً ضرورياً تحديد وصياغة المشكلة والإجابة عن التساؤلات الأساسية المتعلقة بكيفية المقارنة، والعناصر التي تجرى مقارنتها ومستوى المقارنة.

والمقارنة في المعالجة الحديثة قد تكون استاتيكية أو ديناميكية، والمقارنة لاستاتيكية تعني تشریحاً للنظم السياسية، فالأبنية يتم توصيفها في فئات مترابطة لإبراز أوجه الاختلاف، وجوانب الاتفاق فيما بينها، كما يتم بحث وتحديد وظائف معينة تقوم تلك الأبنية بإنجازها.

أما المقارنة الديناميكية فإنها تفرض دراسة أداء النظم المختلفة، فلا يقتصر التحليل على تحديد الأبنية، والتي من خلالها تتحقق وظائف معينة، وإنما إلى جانب

ذلك، يأخذ الباحث في الاعتبار حركة النظم وأدائها والاختلافات البنائية والوظيفية بينها، وفي النهاية فإن جهداً يجب أن يبذل لتتبع نتائج المسارات البديلة للحركة، أو التنبؤ في ضوء سلسلة العوامل المتغيرة، وهذه المرحلة الأخيرة تُعد أكثر أهمية، ولكنها في الوقت ذاته صعوبة في إمكانية تحقيقها، والوصول إليها.

والمقارنة قد لا تكون بالضرورة بين نظم سياسية، فقد تكون مقارنة داخل حدود النظام الواحد، بين مراحل مختلفة لهذا النظام، أو وحدات مختلفة.

ودراسة مشكلة ما، في إطار مقارن، يواجه مستويات مختلفة من التجريد والعمومية، على سبيل المثال، فإن دراسة مشكلة عدم الاستقرار قد تجرى على مستوى عال من التجريد والعمومية، في إطار النظم السياسية عامة، وقد تجرى على مستويات النظم البرلمانية فقط، ودون غيرها من نظم فتكون أقل عمومية وأكثر تحديداً، وقد تجرى على أساس علاقة عدم الاستقرار بالنظام الانتخابي وتأثير ذلك على النظام الحزبي، في النظم الديمقراطية الغربية، وفي هذه الحالة تكون الدراسة أشد تحديداً، وأقل كثيراً في مستوى عموميتها.

التحليل المقارن وبناء الأنماط

وقد أشار دور كايم إلى معايير محددة يلتزم الباحث في استخدامه للمنهج المقارن، حتى تتحقق الوظيفة المنهجية له، وتحقق هذه المعايير عندما يتم تصنيف الظواهر موضع البحث تصنيفاً دقيقاً في نسق تصنيفي له طبيعته المنظمة، وله كذلك دلالة النظرية، بمعنى آخر فإن على الباحث صياغة أنماط نظرية للمجتمعات أو النظم التي يسعى إلى مقارنتها.

وقد استخدم علماء الاجتماع المنهج المقارن للإشارة إلى ذلك التحليل العلمي الذي يتضمن ملاحظة ظواهر مختلفة داخل نسق واحد عبر مراحل زمنية محددة، أو ملاحظة أكثر من نسق واحد، ومثل هذه البحوث تستند إلى طرق مختلفة للبحث منها المنهج التحليلي، والمسح الاجتماعي، والتجارب على الجماعات الصغيرة والملاحظة بالمشاركة وتكامل هذه الطرق في تحقيق هدفها العام وهو إجراء بحث مقارن للظواهر محل الدراسة.

فاتخاذ المنهج المقارن قد يفرض على الباحث ذلك التكامل بين طرق ووسائل عديدة لعل من أهمها الطريقة التحليلية في البحث — أو ما يسميه البعض بالمنهج التحليلي — وبناء الأنماط، فيبدأ الباحث باختيار مشكلة البحث — أو موضوعه —

والتي تصلح للمقارنة بتحليلها إلى عناصرها الأولية، وهذا المنهج التحليلي يُعد بمثابة مقدمة ضرورية في كل دراسة لسمات النظم والمؤسسات والجماعات والثقافات، مثل النظام السياسي فيدرس الباحث ويحلل ظواهر السلطة وأشكال ونظم تركزها، سواء كانت في يد رئيس أو زعيم أو شيخ القبيلة أو هيئة أو مجلس، وعلاقات هذا النظام السياسي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبعمليات التغير والتنشئة الخ

ولا يتوقف الباحث عند مجرد المنهج التحليلي، وإنما يتجاوز الدراسة التحليلية إلى صياغة الأنماط، فالمنهج التحليلي يمكن الباحث من الكشف عن المتغيرات والعناصر الرئيسية في المشكلة أو الموضوع المراد بحثه، وعزلها، وقد يستبعد بعضها ويبالغ في سمات بعضها. ثم يقوم بحصر العناصر المختارة في صورة نمط مثالي *Ideal Type* وهو عبارة عن تصور عقلي مجرد يحل محل الواقع ويستخدم كمقياس لمقارنة الحالات الواقعية، قياساً إلى هذا التصور. فالنمط المثالي يضع حدوداً مثالية ثابتة للظاهرة، ومقارنة الحالات الواقعية تتم قياساً إلى هذا النمط، مما ييسر للباحث الكشف عن مدى انحراف الحالات الواقعية عن النمط المثالي، ومن ثم عن بعضها البعض.

فالهدف النهائي من الأنماط المثالية هو عقد المقارنات بين الحالات الواقعية، وقياسها كميّاً، ويكون تقييم النمط المثالي في ضوء هذا الهدف النهائي، بمعنى مقدرة النمط على مقارنة الظواهر وليس قدرة النمط على تصوير الحياة السياسية أو باختبار مدى صحتها وصدقها^(١)

فير والمنهج المقارن

تميز الفكر النهجي لدى فير بسمات وخصائص محدده أهمها:

- (١) بالموضوعية.
- (٢) والتحرر من القيم.
- (٣) والتعميم.

باعتبار هذه الأسس الثلاثة لمنهج القائم على النمط المثالي. وقد اعتبر فير أن المقارنة هي جوهر المنهج في العلم الاجتماعي، لكن هذه المقارنة يجب إخضاعها لشروط تكفل كفايتها المنهجية في دراسة الظواهر الاجتماعية، فمن الضروري تحديد

(١) راجع الملحق رقم (٣) حيث تصنيف ومقارنة لبعض النظم السياسية.

وحدة المقارنة وعناصرها والمعايير التي يستند إليها الباحث في تحديد هذه العناصر بحيث يمكن إجراء المقارنة بشكل سليم يضمن الوصول إلى نتائج لها دلالتها النظرية، وكانت الأداة المنهجية التي استخدمها فيبر لتحقيق شروط المقارنة السليمة هي النمط المثالي.

فيقوم الباحث بالبحث عن العناصر الواضحة في أمثلة وحالات متعددة، ويبالغ في إظهار بعض هذه العناصر، ويستبعد بعضها الآخر، لينتهي إلى إقامة صورة عقلية كلية منسجمة تحل محل الواقع وما يمثله هذا الواقع من اختلاط ومن غياب للانسجام والتناسق، وهذه الصورة العقلية هي النمط المثالي، وعلى ذلك يعرف فيبر النمط المثالي بأنه بناء تصوري يتشكل من عدد من الأبعاد الواقعية المتفرقة يعمد الباحث إلى التوليف بينها وتنظيمها في تصور منسق.

وقد حدد ماكس فيبر طبيعة النمط المثالي المنطقي، فهو فكرة تستند إلى مجموعة من الأبعاد المنتقاة من الواقع، ويخلو من أحكام قيمية لأنه لا يرتبط بأى صورة من صور التفضيل، ويخلو من التناقض المنطقي لأنه يستند إلى الاتساق المنطقي، وعلى هذا يختلف النمط المثالي عن الفرض والنظرية والنموذج

- ١- فهو ليس فرضاً لأنه لا يخضع للاختبار التجريبي، كما تخضع الفروض، والحك الذي يخضع له النمط منهجياً هو اتساقه المنطقي وقدرته على تنظيم الواقع.
- ٢- وهو ليس نظرية لأنه لا يخضع للاختبار غير المباشر لكنه يدخل في بناء النظرية باعتباره نوعاً من المفاهيم.
- ٣- وهو ليس نموذجاً، فالنماذج تقوم على تمثيل الواقع والتناظر بين كل عنصر في النموذج والعنصر الذي يمثله ويتم الاسترشاد بها في دراسة الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها، بينما النمط بناء تصوري لا يشترط فيه التناظر والتماثل مع الواقع، ووظيفته المقارنة أساساً، وإذا كانت الأنماط المثالية نوعاً من المفاهيم، إلا أنها ليست مفاهيم عادية، فهي كالمفاهيم بناءات تصورية، لكنها تمثل نوعاً من المفاهيم المركبة التي تحمل نوعاً من التعميمات الخافية المتضمنة، فكثير من الأنماط يشير إلى نوع أو آخر من مفاهيم مركبة كالبيروقراطية والديمقراطية ويحدد النمط تلك المفاهيم المركبة في ضوء ما يتسم به كل منها من خصائص متميزة في شكل تصوري تحمل تحديداً لمجموعة من سمات يفترض حدوثها مقترنة مع بعضها البعض، وهذا ما يعنيه أنها — أى الأنماط — تحمل نوعاً من التعميمات المتضمنة فيها.

فالأنماط رغم أنها مفاهيم مركبة، فإن استخدامها يحمل نوعاً من التأكيد لقيام مجموعة من عناصر مقترنة ببعضها ترتبط ارتباطاً سببياً أو وظيفياً أو منطقياً، وهذا الترابط هو الذي يمنح للنمط طابعه من الاتساق.

وظائف النمط المثالي كأداة منهجية

١- وضوح الرؤية أمام الباحث، من خلال ما يتيح النمط من تبسيط الواقع وتنظيم عناصره وتحديد الظواهر التي ترتبط بالوحدة المراد تنظيمها، وهذا ما يحققه النمط المثالي من خلال خلوه من الغموض والإبهام وتميزه بالاتساق والانسجام.

٢- وضع حدود مثالية للوحدات المراد دراستها بحيث يمكن للباحث أن يقابل بين هذه الحدود المثالية، كما يتضمنها النمط، وبين الحدود الواقعية للوحدات، وبهذا يصبح النمط المثالي أداة للمقارنة والتصنيف.

٣- يمثل النمط المثالي إطاراً لتحقيق نوع من التعميم في إطار المعرفة العلمية، ويسر على الباحث اكتشاف الروابط بين الظواهر التي كانت تبدو منعزلة عن بعضها البعض في الواقع العملي، في وحدة تصورية تترابط عناصرها في اتساق وانسجام ارتباطاً سببياً أو وظيفياً أو منطقياً، فالأنماط المثالية تتناول ظاهرة شائعة في الواقع، وقد تنبع من دراسة مفردات تاريخية، لكنها تصدق عليها أوضاع جديدة، وبفضل هذه الخواص من التعميم تستخدم في المقارنة.

بناء الأنماط المثالية أهمية التصور والإبداع:

يكتسب النمط المثالي صفة المثالية بمعنى البناء التصوري الذي يخلقه العقل، فهو لا يصور الواقع بكل تفصيلاته، وإنما يمثل النمط فكرة ما، من خلال مجموعة أبعاد منتقاة من الواقع (فالمثالية بمعناها المنطقي أو التصوري المستمدة إلى الواقع وليس بمعناها الأخلاقي) ويلعب عنصر التصور، فضلاً عن إبداع الباحث، أهميته في عملية صياغة الأنماط، رغم استنادها إلى أساس واقعي وذلك كما يلي:

١- تتضمن صياغة الأنماط انتقاء يستند إلى معايير محددة ووجهة نظر معينة، وقد استخدم ماكس فيبر الأنماط المثالية ليشير إلى ثلاث أنواع من الصياغات:

أ - أنماط مثالية تمثل صياغة تصورية لمفردات تاريخية حدثت في الواقع التاريخي كالرأسمالية الغربية، حيث ينتقى الباحث عدد من العناصر والأبعاد من الكل التاريخي الذي لا يتشابه مع غيره.

ب — أنماط تشير إلى مجموعة من الأبعاد والعناصر جردت من واقع معين، توجد في حالات تاريخية كثيرة، كالبيروقراطية، وهي جانب من النظم السياسية والاجتماعية وليست كل تاريخي كالنمط السابق.

ج — وأنماط تعكس أعلى مستويات التجريد وتشير إلى صياغات عامة للسلوك الإنساني (أى تعكس تنميط الفعل الاجتماعي) أمثلة يمكن تذكرها: عقلانية المستهلك، ورشادة الناخب.

٢ — هناك إبراز لعناصر معينة وإغفال لعناصر أخرى، رغم وجود كلا النوعين من العناصر في الواقع العملي، وذلك استناداً إلى وجهة النظر المحددة والمعايير السابقة.

٣ — تعنى صياغة الأنماط تبسيط الواقع وتحويل المعقد إلى بسيط، الأمر الذى يفرض إغفال كثير من التفاصيل، وهو إغفال لا يكون عشوائياً، بل يستند إلى أسس نظرية.

٤ — تعنى صياغة الأنماط المثالية التعميم، هذا التعميم يستند إلى التجريد، فالنمط المثالي يعنى تجميع مجموعة من العناصر في وحدة تصويرية، بما يحمله ذلك من تبسيط للواقع، وتجريد لبعض العناصر الجوهرية فيها، تيسيراً للوصول إلى التعميم، بحيث يحمل النمط التعميمي مجموعة من الأبعاد يمكن أن تكون معياراً تستند إليه المقارنة بين هذا النمط التصوري والظواهر الواقعية للكشف عن مدى اقترابها أو ابتعادها عنه، ومن ثم عن بعضها البعض.

استخدام النمط المثالي كأساس للمقارنة

يستخدم النمط المثالي في المقارنة بإجراء عملية مجازاة بين الحالات الواقعية، وبين ما يتضمنه النمط المثالي من حدود مثالية ثابتة للأبعاد والعناصر المتقاة يتم إبرازها في تصور متسق، وهذه المجازاة تكشف للباحث عن انحرافات تلك الحالات الواقعية عن النمط المثالي، وبالتالي عن بعضها البعض، وهذا يفرض على الباحث القيام بدراسات شاملة ومعرفة واسعة النطاق بموضوع الدراسة أو مشكلة البحث، ودراسة دقيقة للنمط وما يتضمنه من حدود مثالية.

وقد استخدم فير فكرة الأنماط المثالية في تناوله لكثير من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كالرأسمالية والبيروقراطية والبروتستانتية والسلطة وغيرها، ومن أهم الأنماط التى قام ببنائها أنماط السلطات الثلاثة: التقليدية: والتى تقوم على

احترام وقدسية التقاليد وشرعية مؤسسي النظام، والكاريزمية: التي تعتمد على صفات استثنائية وتأثير للقادة لا يتوافر في غيرهم، وقانونية: تعتمد على العقلانية والقواعد العامة، واستخدم كثير من الكتاب طريقة ماكس فيبر في بناء الأنماط المثالية أمثال دوجلاس فيرن في عمل أنماط مثالية لنظم الحكم، كما يشير البعض إلى نماذج الاحتكار والمنافسة الكاملة باعتبارها تطبيقات للنمط المثالي في علم الاقتصاد.

ومن الممكن استخدام أكثر من نمط مثالي واحد في إجراء المقارنات، أو ما يسمى بالأنماط القطبية أو الأنماط المتطرفة Extreme Types حيث يتصور الباحث وجود خط متصل بين هاتين متطرفتين تمثل كل نهاية قطب أو غط متطرف يشير إلى مجموعة من السمات النقية أو الخالصة، وتمثل إحدى النهايتين أو القطبين غماط مناقض للنمط الأول، مثلاً: ريفي — حضري، وكذلك علماني — ديني، عام — خاص، ديمقراطي — شمولي؛ وتجري المقارنات بتحديد وضع الحالات الواقعية بين القطبين على هذا الخط المتصل والتي تمثل كل نقطة عليه نسبة معينة من عناصر وسمات معينة، وكلما اقتربت الحالة الواقعية من قطب معين، كان معنى هذا ابتعادها عن القطب الآخر بنفس المسافة.

وصياغة هذه الأنماط المتطرفة يستند إلى منطق التحديد الكيفي، بمعنى أن الحالة الواقعية إذا ما عكست عناصر وسمات ودلائل أقرب إلى قطب معين، دون القطب الآخر فإنها تقع على مقربة من هذا القطب الأول، لكن هذه المقارنة قد تتطلب من الباحث تحديد كل حالة من الحالات الواقعية تحديداً رقمياً، ومن خلال تحديد مواقع الحالات الواقعية على ذلك الخط المتصل بين النمطين المتطرفين يمكن مقارنتها ببعضها البعض، جنباً إلى جنب مع تحديد موقعها اقتراباً وابتعاداً من كلا النمطين المتطرفين.

خطوات بناء النمط المثالي

لا توجد عموماً قاعدة أو خطوات محددة يتبعها كل الباحثين في بناء الأنماط المثالية، مع ذلك يمكن الإشارة إلى أهم خطوات مقترحة في هذا السبيل، قد يسترشد بها الباحث:

- ١- تحديد مشكلة البحث التي يسعى الباحث إلى استخدام النمط المثالي بشأنها ولتكن الديمقراطية، وقد يكون التحديد الدقيق متضمناً حالات واقعية، ومقارنتها من حيث اقترابها أو ابتعادها من عناصر وأبعاد الديمقراطية.

- ٢- تحديد العناصر والأبعاد الهامة المتعلقة بهذه المشكلة، مثل النظم الفرعية الحزبية، الانتخابية، الدستور، الرقابة على الحكومة، الحريات العامة، وحرية الإعلام، خصوصاً الحراك السياسي والاجتماعي.
- ٣- صياغة الفروض حول هذه الأبعاد والعناصر، وذلك في ضوء المعلومات التي يقوم الباحث بجمعها وتحصيلها من خلال دراسته للنظم السياسية ونماذج الحياة السياسية في العالم، المعاصر منها والتاريخي، ومن خلال إلمامه بالنظريات والمبادئ السائدة والأدبيات السياسية التي تناولت هذا الموضوع، بما يضيف ثراءً وحيوية وتنوعاً على أبعاد وعناصر البحث، وقد يصل إلى مستوى أعلى من التجريد، فيصوغ عدد من النتائج المحتملة، والعلاقات التي يخضعها للقياس والاختبار.
- ٤- تحديد السمات الواقعية التي تميز الظاهرة موضع البحث على أن تكون أكثر سمات الظاهرة وضوحاً وأهمية، وعلى الباحث بعد ذلك أن يعرف هذه السمات في حالتها النقية أو الخالصة، على أن تكون هذه السمات ذات صلة ببعضها البعض، وفي ضوء خبرة الباحث وأهداف النمط والوظيفة المراد تحقيقها منه، ودرجة التجريد التي يتضمنها النمط، وفي هذه الخطوة يراعى الباحث
 - أ - تبسيط النمط على أن يتضمن عدد من العناصر والأبعاد الأساسية في الظاهرة بشكل بارز يفوق ما عليه الواقع الفعلي.
 - ب - وضع السمات في أزواج متقابلة: وقد يضع الباحث نمطان متطرفان بينهما خط متصل، لتحديد عليها الحالات الواقعية وفقاً لاقترابها أو ابتعادها عن كل غط.
- ٥- التحقق الأمبريقي من النمط المثالي، على أساس تحديد درجة ارتباط الحالات الواقعية بأبعاده، وتوزيع البيانات في ضوء مدى اقترابها من النمط أو من النهايتين المتطرفتين في حالة وضع السمات في أزواج متقابلة. ويمكن للباحث أن يستخدم المتغيرات والعناصر المتضمنة في النمط وتوزيعها على مقياس ثم يقوم بعد ذلك بتحليل البيانات الواقعية لهذا القياس.

والحقيقة أن فكرة النمط المثالي قد حققت انتشاراً واسعاً، والدليل على ذلك استخدامها من قبل كثيرين من علماء السياسة والاجتماع، كأداة منهجية وتصورية وإن اتخذ مسميات عديدة^(١)

صعوبات منهجية تواجه استخدام الأنماط المثالية في المقارنة

يواجه بناء الأنماط من أجل المقارنة عدداً من المشكلات المنهجية منها

١- اختيار وحدة المقارنة التي على أساسها تتخذ المتغيرات الرئيسية في البحث، وهل هي نظم أم جماعات أم ثقافة معينة لها سماتها، وما هو المدى الزمني الذي يفترض فيه أن تظل هذه الوحدة المختارة متجانسة ؟

٢- تحديد المؤشرات التي نقارن على أساسها بين المتغيرات، وتختلف المؤشرات باختلاف وحدات المقارنة، فقد تكون مؤشرات تتعلق بتماسك النظام أو استقراره، أو بتعقيد الجماعة، أو بالتوجهات الثقافية.

٣- إمكانية المقارنة Comparability بالنسبة لكل من وحدات المقارنة والمؤشرات، بعد عزلها عن الواقع الذي كانت جزء منه.

٤- اختيار العينات الصغيرة لإجراء الدراسات، والمشكلة المنهجية هذه هي تمثيل هذه العينات للمجتمع الأصلي الذي تنتسب إليه حتى يمكن تعميم النتائج والمقارنة على أسس سليمة.

كما تثير المقارنة صعوبات تتعلق بالاختلاف في المعاني المختلفة للمفاهيم في الثقافات المختلفة، وفي اختيار وحدات المقارنة، والمؤشرات والمتغيرات ووحدات القياس واختيار الجمهور الذي سيتم تطبيق المقاييس عليه ومدى تمثيله للمجتمع الكلي.

رغم ذلك فإن للتحليل المقارن في العلوم السياسية فائدة محققة لتقدم المعرفة العلمية في هذه العلوم كما يلي:

١- البحث المقارن، خصوصاً التحليل الحضاري المقارن، يسهم في توسيع دائرة الاتفاق حول مفاهيم معينة، وما تتضمنه من معاني، الأمر الذي يسهم في تطوير مفاهيم ومفردات ومصطلحات لها دلالتها العالمية في العلوم السياسية.

(١) غط مثالي - غط تصوري - غط متطرف - أنماط قطبية - خط متصل بين هاتين متطرفتين الخ.

انظر ملحق (٣) مقارنة النظم من خلال الأنماط المثالية.

- ٢- من شأن الدراسات التي تحصر اهتمامها في ظواهر محدودة النطاق — كالاستقرار السياسي أو العنف في جماعة محدودة — أن ينتهي بالباحثين إلى نظريات محدودة للغاية، وربما تكون مضللة، بينما يمنحها البحث المقارن آفاقاً وإمكانات تُعد مطلباً أساسياً لتغطية مختلف أنماط السلوك الذي تتناوله النظرية وما يرتبط به من توقعات.
- ٣- التحليل المقارن من شأنه أن يحفز الباحث إلى الاهتمام بمتغيرات جديدة، واستلهاً فروض جديدة ، ويعزز تطوير النظرية في الاتجاه الصحيح، بمعنى تطويرها لتصبح نظرية متكاملة تستوعب كل الظواهر، أو أكبر عدد منها، مستخدمة أقل عدد من المفاهيم.
- ٤- المقارنة تسهم في توفير درجة من العمومية، بالتحقق من النتائج في ثقافات مختلفة، وإن كان هذا يتطلب إلى جانب مهارة وخبرة الباحثين ، ألفتهم بالمجتمعات التي تتناولها دراساتهم لكي يتعرفوا في سهولة على المتغيرات التي تتباين في المجتمعات المختلفة بطريقة منتظمة.

الباب الرابع مناهج البحث

في الدراسات الاستطلاعية والوصفية والتجريبية

يمكن التمييز بين المناهج الثلاث الآتية

١- المنهج في الدراسات الاستطلاعية.

٢- المنهج الوصفي

٣- المنهج التجريبي

الفصل الأول

المنهج في الدراسات الاستطلاعية

كثير من الظواهر السياسية لم تدرس في المجتمعات النامية خصوصاً، دراسة علمية أصيلة، ومن ثم فإن هذه الظواهر تكون جديدة على الباحثين، وهذا قد يدفع الباحث إلى أن يدرس ظواهر يكتشفها لأول مرة، ويحاول أن يستشرف آفاقها، ويحيط بأبعادها، ويوثق من الفته بها، وهو في هذا عليه أن يحصر متغيرات بحثه، ويبين أولويات المشكلات المثارة، ويحددها بوضوح، ويحدد الإمكانيات الإجرائية للقيام بمثل هذه البحوث في ضوء ما يتوافر لديه من إمكانيات وأدوات للبحث، من جهة؛ وما يرتبط بالمواقف الفعلية والتفاعلات السياسية التي يشهدها الواقع المعاش، وما يرتبط بها من قوى وتفاعلات وعلاقات اجتماعية واقتصادية وغيرها.

خصوصية الدراسات الاستطلاعية

مثل هذه الدراسات الاستطلاعية لها طابعها الخاص بها، فهي قد لا تلتزم فروضاً علمية، أو إطار نظري محدد كتلك التي تستلزمها الدراسات العلمية، وذلك بسبب غياب الدراسات السابقة، وعدم توافر المفاهيم الكاملة والخصر الدقيق للمتغيرات والعوامل والتساؤلات المرتبطة بها.

ويصبح على الباحث في مثل هذه الدراسات أن يتقبل نتائج متواضعة لبحوثه حيث تكون ذات طابع مؤقت، كما تكون عرضة للتغير والتطوير وإعادة صياغة فروضه تكراراً. والدراسات الاستطلاعية — أو الكشفية أو الاستكشافية كما قد يحلو للبعض تسميتها — تختلف عن الدراسات الوصفية، بالرغم من أن كلاً منهما لا يبدأ بفروض، ومن الفروق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية:

١- تقوم الدراسات الاستطلاعية دون أن يتعرف الباحث على كامل معالم الظاهرة وأبعادها أو المشكلة التي يدرسها، ومن ثم ينحصر اهتمامه الأولى في استكشاف هذه الأبعاد، أما الدراسات الوصفية فإنها تقوم على أساس الافتراض بتوافر قدر كبير من البيانات عن المشكلة موضوع البحث.

٢- البحوث الاستطلاعية تتميز بأنها عادة على درجة عالية من المرونة، وغالباً ما يضطر الباحث فيها إلى تعديل أهداف البحث وأولوياته كلما نجح في استكشاف جوانب وأبعاد جديدة في الظاهرة أو المشكلة موضع البحث، بينما الأهداف في الدراسات الوصفية تكون عادة محددة بوضوح وخطوات البحث تكون معروفة.

وقد يلجأ الباحث في مثل هذه الدراسات الاستطلاعية، إلى التحرك للحصول على المعلومات من خلال البحث عن وسائل من أهمها، على سبيل المثال

١- وسائل معينة لجمع البيانات من الميدان كالاستبيان والمقابلة، أو تحليل المضمون^(١) أو يلجأ إلى الملاحظة العلمية للظاهرة التي يتناولها، ويجب على الباحث أن يتميز

(١) من أهم خطوات تحليل المضمون الخطوة الرئيسية في تحليل المضمون هي اختيار وتحديد فئات التحليل، ولكن قبل أن يتخذ الباحث هذه الخطوة الرئيسية، فإن عليه أن يراعى الخطوات التمهيديّة التي تسبق اختيار الفئات، وأهم هذه الخطوات: أولاً: تحديد مشكلة البحث وإطاره النظري. ثانياً: اختيار العينة، على أن تكون ممثلة على نحو مناسب لمجتمع البحث. ثالثاً: التمهيد لاختيار الفئات من خلال القراءة المتعمقة للمضمون والمراجعة الثنائية ويكون اختيار الفئات وفقاً لقواعد محددة. وبعد تحديد الفئات تأتي الخطوات الثلاث الآتية: أولاً: تحويل المضمون إلى صياغة كمية أو رقمية بمعنى تحديد تكرار كل فئة في شكل أرقام ونسب مئوية. ثانياً: المقارنة بين الأرقام والنسب المئوية التي توصل إليها الباحث. ثالثاً: استخلاص النتائج وفقاً لملاحظات الباحث، وطبقاً للإطار النظري الملائم وكتابة التقرير النهائي. وجميع هذه الخطوات مترابطة يكمل بعضها بعضاً، ويعتمد نجاح الباحث على مراعاة هذا الترابط والتكامل بينها، وعلى نجاحه في تحديد مشكلة البحث وطرح التساؤلات والفرضيات التي يتناولها بمحة.

فيما يتعلق بتحديد فئات التحليل وتوصيفها، وهي الخطوة المركزية في تحليل المضمون، فإن الباحث يجب أن يفرغ أولاً من قراءة المادة المراد تحليلها بعمق وتأن، وبناية بالغة على أن يكون في ذهنه مشكلة البحث وفرضياته وتساؤلاته الأساسية، والفئات هي نقاط التجمع التي يضع الباحث فيها المادة، تمهيداً لتحويلها إلى حقائق رقمية. ونجاح التحليل أو إخفاقه إنما يرجع في الأساس إلى فئاته، من هنا الأهمية المركزية لاختيار الفئات وتحديد معالمها بحيث لا يقبل أى جزء من المادة موضع التحليل أن يندرج تحت أكثر من فئة واحدة.

ومن الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار وتحديد فئات التحليل:

١- تكرار القراءة الثنائية والفهم العميق للمادة الاتصالية موضع التحليل قبل اختيار الفئات، وعدم قبول أى أحكام مسبقة، أو أى افتراض سلفاً.

٢- قد يكون ملائماً تعدد القائمين بالقراءة العميقة لإبداء وجهات نظر متعددة والتوفيق بينها، وهذا يضمن عملية ضبط لما يتوصل إليه مختلف الباحثين.

٣- تطبيق قاعدة "إما أو" في تحديد الفئات، بما يضمن عدم وقوع أى جزء من المادة الاتصالية ضمن أكثر من فئة.

٤- يجب أن تترك المادة الاتصالية تتحدث بنفسها، فتعبر عن نفسها في شكل فئات تتسم بالموضوعية، بغض النظر عن آراء ووجهات نظر الباحث.

٥- وجود ارتباط وثيق بين المادة الاتصالية موضع التحليل، وبين الفئات بحيث تجدد الفئات مكانها بشكل طبيعي في تلك المادة. ويجب أن تكون الفئات شاملة وجامعة بمعنى أن تجد مختلف عناصر المادة موضع التحليل فئة تنطوي تحتها، وفقاً للقواعد التي يلتزم بها الباحث في تحليله.

٦- تختلف الفئات باختلاف موضوع البحث: على سبيل المثال، ففي تحليل مضمون الأخبار السياسية في الصحافة، يمكن التمييز بين فئات مختلفة من أمثلتها: فئات نوع المادة الاتصالية: مثل نشرات الأخبار الإذاعية والتلفزيونية ونصوص الأخبار في الصحف والتعليقات الإخبارية. فئات موضوع الاتصال: ويمكن التمييز هنا بين فئات على أساس إقليمي: مثلاً محلي أو وطني أو عربي أو أجنبي أو عالمي، وفئات على أساس نوعي: سياسى أو اقتصادى أو رياضى أو دينى أو ثقافى، فئات الفاعل: دول منظمات دولية، حركات سياسية، والدول فئات اتجاه المضمون مؤيد، معارض، محايد.

٧- لتحقيق ضبط النتائج والتأكد من ثبات التحليل يمكن اتباع بعض الخطوات من بينها: أولاً: ضرورة أن يكون تحديد الفئات ووحداته دقيقاً، وتعريف كل منها تعريفاً واضحاً محدداً ليكون موضع اتفاق بين القائمين بالبحث. ثانياً: يتحقق هذا التحديد في الحالات التي تتوافر فيها: (١) الخبرة والدراية لدى الباحثين. (٢) بساطة الفئات وملاءمتها للمادة موضع التحليل. (٣) توافر تعليمات محددة لعملية التحليل وللخطوات المتتابعة. ثالثاً: قد يقوم أكثر من باحث بتحديد الفئات في نفس الوقت لمقارنة النتائج والوصول إلى تحديد أكثر دقة للفئات. رابعاً: التعديل المستمر في قائمة فئات التحليل حتى يتم الوصول إلى تحديد أكثر دقة وثباتاً، وقد يتم اللجوء إلى استخدام مجموعة من المحكمين لتقدير مدى صلاحية قوائم فئات التحليل ودقتها وملاءمتها.

بقدرات فائقة وحساسية خاصة تمكنه من التقاط النتائج وإعادة صياغة مشكلات البحث وتطوير بعض فروض يمكن إخضاعها للاختبار.

٢- محاولة مسح الأدبيات التي تناولت الموضوع، في جوانبه النظرية، أو التطبيق في مجتمعات وحالات أخرى، والطريقة التي اتبعت في هذه الدراسات ليتسنى له الاستفادة منها ويساعده هذا في إجراء بحث أكثر دقة وعمقاً، فمنهجية الباحث هنا متعددة الأبعاد، فعليه تلخيص المادة العلمية وطريقة استخلاص الفروض في هذه البحوث والمصادر التي استندت إليها، كما يصبح على الباحث توسيع مجال اهتمامه ليتخطى الحواجز بين الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية واستكشاف ما حققته المحاولات في مختلف هذه الفروع للإفادة منها في مجال تخصصه.

٣- الاستفادة من ذوى الخبرة في الموضوع أو استشارتهم أو عقد الحوارات والمناقشات التي تيسر الاستفادة من الخبرات العلمية التي تتعلق بموضوع البحث. ويمكن إثراء مثل هذه المناقشات إذا اتسعت لأكثر من تيار فكري أو مدرسة فكرية ولأكثر من تخصص ضيق لفرع من فروع العلوم الاجتماعية.

الفصل الثاني المنهج الوصفي

تتميز الظواهر والموضوعات التي تبحثها العلوم الاجتماعية بطبيعة خاصة تميزها حيث يصعب إخضاع هذه الظواهر للقياس والضبط، أو لإمكانية التحكم فيها، لأنها تدور حول السلوك الإنساني والطبيعة البشرية التي هي أكثر تعقيداً وقابلية للتغير والتبدل، وعدم الثبات أو التجانس؛ فالإنسان يتميز بالإرادة، والسلوك الإنساني قد يرتبط بعوامل عديدة وقدرات إبداعية، ومرونة عالية مما يفرض على الباحث ضرورة ملاحظة الظواهر في هذه العلوم ومعايشتها لفترات طويلة كافية، وملاحظتها بطريقة دقيقة، والمنهج الوصفي هو أكثر مناهج البحث ملائمة لمثل هذه الظواهر والموضوعات باعتباره خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقيق، والإحاطة بالأبعاد الواقعية لهذه الظواهر والموضوعات، وتزداد أهمية هذا المنهج في المجتمعات النامية حيث حداثة العهد بالدراسة العلمية الجادة في العلوم الاجتماعية فيها، وحيث الظواهر والموضوعات التي تتناولها هذه العلوم في تلك المجتمعات ما تزال في مراحلها المبكرة إلى حد كبير، وهذا يؤكد أهمية تلك المرحلة الأولى في البحث التي يمكن أن توصف بأنها "مرحلة الوصف" في مثل هذه الظروف.

خطوات ومراحل المنهج الوصفي

ترتبط نشأة وتطور المنهج الوصفي بمشكلة عدم وجود منهج علمي حقيقي يصلح لتحليل الظواهر والموضوعات المختلفة التي تتناولها العلوم الاجتماعية، وحاجة هذه العلوم لاستخدام أسلوب الملاحظة العلمية الدقيقة.

من هنا كانت أهمية الخطوات والقواعد الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي، والتي من أهمها

- ١- تحديد الظواهر التي تشكل موضوعات في هذه العلوم، وتحديد الوحدات الأساسية التي تتألف منها الظاهرة، تماماً كما هو الحال بالنسبة للذرة في الفيزياء.
- ٢- جمع المعلومات الدقيقة عن هذه الظواهر والوحدات الأساسية، وهذا هو الأساس لتحقيق الفهم الصحيح لها، والسعي لاكتشاف الوسائل الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر ومكونات هذه الوحدات والظواهر.
- ٣- فحص وتمحيص العوامل المختلفة المحيطة بالظواهر محل الدراسة، ومحاولة الإحاطة بعدد كبير من الأبعاد والعلاقات للانتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى

المركب وما يرتبط بذلك من صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التي ترشد عملية البحث في هذا المجال.

٤- أضاف علماء الأنثروبولوجيا إلى المنهج الوصفي باستخدامهم طريقة الملاحظة بالمشاركة ومعايشة حياة الجماعة أو المجتمع محل البحث للتعرف على كل تفاصيل وجوانب الظاهرة، والتصرفات والسلوكيات التي يصدرها الأفراد، ووصفها وصفاً دقيقاً؛ بعبارة أخرى أصبح على الباحث أن يترك الظاهرة تتحدث عن نفسها. ومن خلال ملاحظته ومشاهدته يستطيع الكشف عن القواعد التي توجه السلوك، والكشف عن نظرة الأفراد وتصوراتهم عن العالم والنظام والمجتمع، وقد طور علماء الأنثروبولوجيا وأبدوا اهتماماً كبيراً بالتحليل الكيفي للظواهر محل الدراسة.

وهناك من يميز بين مرحلتين في المنهج الوصفي

١- مرحلة استكشافية هدفها تحقيق غايات أولية في البحث مثل توضيح بعض المفاهيم وأولوية المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث، أو استقصاء المعلومات والإمكانات العلمية لإجراء بحوث عن مواقف الحياة الفعلية، أو حصر المشكلات والأبعاد في إطار موضوع معين.

٢- مرحلة التشخيص والوصف الدقيق للخصائص المختلفة للظاهرة موضع البحث وجمع المزيد من المعلومات والبيانات حولها، لكن هذه الدراسات الوصفية والتشخيصية Descriptive and Diagnostic Studies تشترك جميعها في عدم وجود فروض مبدئية أو قضايا عامة توجه الباحث وترشده إلى فحص علاقات ارتباطية معينة.

لكن الدراسات الوصفية إذا كانت اكتفت بهذا، فإنها لا تدخل ضمن البحوث العلمية، ذلك أنه من الضرورة أن يستخلص الباحث المعاني والدلالات التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي تم الوصول إليها، بما في ذلك محاولة الربط بين الظواهر والمتغيرات واكتشاف العلاقات المحتملة بينهما، وإعطاء التفسير الملائم.

وفي الخطوات المختلفة التي يسير فيها الباحث ابتداء من صياغة وتحديد المشكلات وطرق جمع المعلومات واختيار العينة أو تحليل المعلومات وتسجيل النتائج، فإن على الباحث أن يراعى توافر شرطان متلازمان:

أولهما التقليل من التحيز في وصف الظاهرة.

ثانيهما: الحصول على أكبر قدر من المعلومات والبيانات من خلال بذل أقل جهد ممكن.

والشرطان — عدم التحيز والاقتصاد في الجهد — يلزمان الباحث في خطواته، وفي الطرق والأسس التي يقوم عليها المنهج الوصفي.

أسس المنهج الوصفي

تتميز الدراسات التي تقوم على استخدام هذا المنهج الوصفي بأنها تقوم على أسس

من بينها

- ١ — استخدام كافة وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والاستبيان وتحليل مضمون الوثائق، ويمكن الجمع بين أكثر من وسيلة واحدة في البحث.
 - ٢ — تعتمد هذه الدراسات في الغالب على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث، وذلك توفيراً للجهد والمال والوقت، على أن يراعى أسس اختيار العينات بشكل يكفل التقليل من الخطأ العشوائي إلى أدنى حد ممكن.
 - ٣ — تختلف هذه الدراسات فيما بينها اختلافاً واسعاً، فالبعض منها يكتفى بالوصف الكمي أو الكيفي لجوانب الظاهرة، بينما تعنى دراسات أخرى أكثر تعمقاً بأسباب الظاهرة، وما يمكن أن تكتشفه من علاقات بين عناصرها.
 - ٤ — وأخيراً فإن هذه الدراسات يجب أن تتميز بقدر من التجريد والتعميم الذي يرقى بها إلى مستوى الأسلوب العلمي:
- أ — فالتجريد بمعنى تمييز خصائص أو سمات ظاهرة معينة مطلب أساسي، ذلك أن الظاهرة موضع البحث شديدة التعقيد عادة، ولا مفر من التجريد.
 - ب — والتعميم مطلب آخر فلا بد من تصنيف العناصر والظواهر أو الوقائع على أساس معيار مميز لاستخلاص أحكام تصدق على فئة منها. وهي خطوة هامة في سبيل تطوير المعرفة العلمية.

أهمية المنهج الوصفي في تطور العلم

- ١ — يوفر هذا المنهج والدراسات الوصفية التي تأخذ به من خلال الوصف والتشخيص، ومن خلال دراسات المسح، ودراسة الحالة قدراً هائلاً من المعلومات التي تُعد رصيذاً هاماً يمكن أن يفيد منه الباحثين والعلماء والمتقنين، ورجال الإدارة والأعمال، ففائدة هذه البيانات تتخطى الجوانب البحثية والأكاديمية إلى أغراض عملية ووظيفية.
- ٢ — تمثل هذه المعلومات أهمية خاصة في تطور العلم ذاته، من خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات والإحاطة بالمتغيرات المختلفة،

كما يمكن أن تكون هذه المعلومات قاعدة لضبط البيانات الأخرى والوقوف على ثباتها وصدقها.

٣- صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتاحة بشكل متزايد وبناءً على دراسات واقعية من خلال عمليات المسح ودراسة الحالة، والوصف والتشخيص يمثل نقطة انطلاق في اتجاه تحديد المتغيرات واستنتاج العلاقات السببية المختلفة، وهذا يوفر إمكانية توجه العلم إلى مستوى النظرية، فالمفاهيم والمتغيرات والعلاقات الإمبريقية هي الأساس لبناء النظرية.

٤- كما أن البحث الوصفي يفيد في اختيار المؤشرات، وفي التعريف الإجرائي للمفاهيم، ومن ثم في بناء المقاييس الفعلية التي يعتمد عليها البحث، والمؤشرات والمتغيرات هي الأساس الذي تقوم عليه الدراسات التجريبية.

معنى هذا أن الوصف هو الخطوة الأولى الرئيسية التي تركز عليها عمليات البحث، وتطوير العلم، وبدون تلك الخطوة الأولية لا يتوافر ذلك الأساس المكين لتطوير البحث وانطلاق العلم.

نماذج للبحوث الوصفية

الدراسات المسحية:

أي التي تستخدم منهج المسح Survey^(١) بمعنى الدراسات التي تقوم على محاولات منظمة للحصول على معلومات ضخمة من أعداد كبيرة لجمهور معين، أو عينة منه، من خلال أساليب المقابلة مقننة أو استبيانات مقننة — ونتاجهما بالتفصيل في الكتاب الثاني من هذا المجلد — ولم ينتشر هذا المنهج إلا مع تطور ألحوا سب وتطور إمكانية معالجة كميات هائلة من المعلومات. ويتطلب هذا المنهج إمكانيات فنية ومالية ضخمة.

فالمسح يعني الحصول على معلومات حول موقف أو قضية أو جماعة، وإن كانت الدراسات المسحية لا تقتصر عادة على مجرد الوصف للظاهرة، وإنما تتعدى إلى أسباب

(١) مثال ذلك ما يقوم به معهد جالوب في الولايات المتحدة كمشروع دائم لاستطلاع الرأي بهدف الكشف عن آراء الأفراد بشأن المسائل الهامة، وما تقوم به مراكز بحثية دائمة مثل المركز القومي لبحوث الرأي العام بجامعة شيكاغو، ومركز البحوث المسحية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومركز في جامعة متشيجان في آن آربر

حدوثها وعلاقتها بظواهر أخرى، وإعطاء معانيها المميزة بشكل مميز عما يمكن أن يسفر عنه الاكتفاء بالمنهج الإحصائي^(٢)

(2) هناك خطوات للاستبيان وقواعد أساسية لصياغته حيث يفترض قبل البدء في صياغة صحيفة الاستبيان أن يكون الباحث قد فرغ من تحديد الإطار النظري العام لمبحثه، وتحديد الموضوع بدقة، والحوار الرئيسية، والافتراضات والتساؤلات التي تثيرها دراسته، وهدف البحث وموارده الفنية والمالية والزمنية. يقول أحد الباحثين: "إن الخطوة الأولى في بناء الصحيفة هي تحديد متغيراتك بدقة ومتغيراتك هي ما تحاول قياسه، وهي تحدد لك نقطة البداية" كما يحدد الباحث طريقة تنفيذ صحيفة الاستبيان: طريق المقابلة الشخصية المبحوثين. أو إرسال الاستبيان إليهم عن طريق البريد. فضلاً عن إمكانية استخدام التليفون وأحياناً الإنترنت. كما يحدد طريقة اختيار العينة وحجمها وموقعها. وهكذا يصبح على الباحث أن يلم بقواعد وعمليات: أولاً المفاضلة بين طرق المقابلة والبريد والتليفون والإنترنت في استيفاء الاستمارة. ثانياً: أنواع العينة وحجمها وتمثيلها للمجتمع الأصلي. ثالثاً: الأسس المنهجية لصياغة الاستبيان ومن الشروط التي يجب توافرها في أسئلة الاستبيان

أولاً من حيث اللغة

- ١- البساطة والوضوح : فالصياغة تكون واضحة محددة بعيدة عن التعقيد اللفظي.
- ٢- التأكد من فهم المبحوثين السؤال وإدراكهم للتعبيرات الواردة فيه.
- ٣- وأن الصياغة اللغوية لا تقبل اللبس أو سوء الفهم .
- ٤- التأكد من أن السؤال كافٍ في التعبير عن النقطة التي يتناولها.
- ٥- التأكد من أن السؤال لا يتضمن عبارات متحيزة ، أو تثير انفعالاً أو حرجاً.
- ٦- التأكد من أن الكلمات الواردة في السؤال لا تتعارض مع بعضها البعض.
- ٧- المفاضلة بين الطريقة المباشرة في صياغة السؤال والطريقة غير المباشرة.

ثانياً: من حيث مضمون السؤال

- ١- التأكد من أن السؤال له أهميته، فلا جدوى من حشد عدد هائل من الأسئلة
- ٢- التأكد من أن لدى المبحوثين المعلومات الضرورية للإجابة عن الأسئلة.
- ٣- ضرورة التمييز بين الأسئلة التي تتناول تفضيلات المبحوثين أو اتجاهاتهم، أو حقائق عنهم كالدخل والإقامة وموقع كلا نوعي الأسئلة.
- ٤- ضرورة التأكيد على أن السؤال يتضمن فكرة واحدة
- ٥- ضرورة وضوح التعريفات: فالدخل مثلاً هل شهري، أو سنوي؟
- ٦- ضرورة تحليل السؤال إلى عناصره: مثلاً أساس تفضيل الحزب السياسي هل برنامج الحزب أو شخصية زعاماته؟ أم مواقفه ؟

٧- إتاحة الفرصة لإجابات أخرى في الأسئلة ذات البدائل.

ثالثاً: ضرورة المفاضلة بين نوعين رئيسيين: الأسئلة ذات الإجابة المغلقة، وتلك ذات الإجابات المفتوحة.

رابعاً: من حيث ترتيب الأسئلة في صحيفة الاستبيان:

- يجب أن يراعى الباحث التسلسل المتتابع بطريقة منطقية وطبيعية.
- كذلك عليه أن يراعى إمكانية أن يتأثر شكل الإجابة على سؤال ما بمحتوى سؤال سابق له.
- وغالباً ما يراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام إلى الخاص.
- خامساً: يجب تحاشي أنواع معينة من الأسئلة
- كالأسئلة غير المحددة (هل تحضر اجتماعات الحزب كثيراً)
- والأسئلة التي تحمل في صياغتها أو توقيتها تحيزاً أو إيماء أو تلميحاً.
- الأسئلة التي تحتاج إلى ذاكرة قوية أو إلى عمليات حسابية معقدة.
- الأسئلة التي قد تدفع المبحوثين إلى رفض الإجابة عنها بشكل مباشر كسؤال زعماء حزبيين عن انتماهم الحزبي.

منهج دراسة الحالة

يُعد منهج دراسة الحالة Case-Study Method من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية، وهي تمثل طريقة أو مدخل للبحث يتم التركيز فيه على "حالة معينة" يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة، فرعية أو عامة في مجتمع أو أمة، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل. وقد تكون الحالة هي السلوك الفردي فيحاول البحث استكشاف قيم الفرد واتجاهاته وإدراكه للموقف المحيط به، والعلاقة بين هذا الفرد والسياق أو البيئة المحيطة به.

والفكرة الأساسية في منهج دراسة الحالة أن مهمة العلم لا تقف عند حد التعميم فحسب، وإنما تعنى أيضاً بدراسة أى مجموعة من وقائع معينة، بل وبأية واقعة محددة من ذلك: دراسة شخصية سياسية معينة أو حزب سياسي معين أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة علمية.

ولهذا المنهج أهمية في دراسة الشخصيات والجماعات السياسية المؤثرة في مجتمعاتها، كما أن هذا المنهج قريب الشبه من الناحية المنهجية بمنهج دراسة المناطق "Area Studies" الذى يركز على مناطق بذاتها لها خصائصها المشتركة حضارياً وتاريخياً وثقافياً واقتصادياً دراسة علمية أو امبريقية يقوم بها أصحاب تخصصات مختلفة (اجتماع — تاريخ — اقتصاد — أنثروبولوجيا — سياسة) لتتضافر جهودهم في وصف وتشخيص وتقصى اوضاع تلك المنطقة، وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها.

وكانت التطبيقات المبكرة للدراسة الحالة قد استهلها المؤرخون لوصف عادات الشعوب والأمم المختلفة، لكن دراسات أكثر تخصصاً بدأت بعد ذلك لتتناول بشكل منظم وبطريقة علمية حالات أكثر تخصصاً لجماعات أصغر حجماً.

ويمكن التمييز بين طريقتين في منهج دراسة الحالة هما

- تاريخ الحالة Case History
- والتاريخ الشخصى للحياة Life History

أما تاريخ الحالة فيقصد به الحصول على بيانات من مصادر مختلفة حول تطور الحالة، فإذا كانت شخص أو جماعة فيتم جمع البيانات حول تطور مراحل هذا الشخص أو الجماعة، وما يرتبط بها من جماعات أخرى، بما في ذلك الوثائق والسجلات المتاحة التي يمكن أن تضم مثل هذه البيانات، وتفيد المصادر المتعددة في ضبط المعلومات ومقارنتها والتأكد من صدقها.

أما التاريخ الشخصي للحياة فيقصد به عرض لتطور حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة، أى المراحل التى مر بها، وخبراته واهتماماته وتطور حياته بمختلف جوانبها الانفعالية والسلوكية وغيرها، كما يعرضها المبحوث ذاته.

شروط وقواعد منهج دراسة الحالة

أولاً دقة الباحث ومثابرته، فالمنهج يتطلب جمع معلومات وبيانات عن الحالة موضع الدراسة لوقت طويل ومتصل، ولا بد من توافر خبرة ومهارة خاصة لدى الباحث.

ثانياً: والدراسات التى تكون موجهة بإطار نظرى واضح ومحدد يتضمن مجموعة متسقة منطقياً من القضايا تنعكس مباشرة على تصميم البحث وخطته، وتيسر له الوصول إلى نتائج لها أهميتها.

ثالثاً: يقتضى هذا المنهج خطوات محددة

١- التنقيب فى التاريخ لتتبع تطور ونشأة الظاهرة، وما أحاط بهذه النشأة والتطور من

عوامل ومتغيرات وعلاقات، ثم يقوم الباحث باستقصاء المعلومات من مصادر مختلفة وعديدة والمقارنة بينها وتجميعها وتنظيمها وفق محاور بحثه واهتماماته الرئيسية

٣- يضع البحث إطاراً للملاحظة فى شكلها العلمى الدقيق، بحيث يجد الباحث ما يلائم بحثه من معلومات وبيانات دقيقة.

٤- يقوم الباحث بمقابلات متعمقة مع الحالات موضع الدراسة، وهى حالات يختارها بعناية فائقة لتكون ماثلة لحالات أخرى حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة.

٥- واكتساب هذا الطابع العام للدراسة تؤكد الحالات المخالفة أيضاً، وإبراز جوانب الاختلاف بينها وبين الحالات المختارة.

رابعاً: يكتسب منهج الحالة أهميته من عدم الاكتفاء بالجوانب السطحية للظاهرة، فالمنهج يفرض السنفاد إلى أعماق الموقف أو الظاهرة التى يقوم بدراستها، وإدراك الطابع الكلى الشامل للحالة، وتعتمد هذه النظرة الكلية عن الوحدة محل البحث على جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات عنها، بشرط أن تكون هذه البيانات من أكثر من مصدر وعلى أكثر من مستوى، ثم صياغة المؤشرات والنماذج التى يمكن بواسطتها التعرف على السمات الحقيقية للحالة موضع البحث.

خامساً: من هنا فإن منهج دراسة الحالة يمثل طريقة للبحث الوصفى أو طريقة من طرق تنظيم البيانات للاستفادة بشكل كامل من هذه البيانات، بعد تنظيمها وضبطها فى معرفة نمو وتطور الحالة موضع البحث، وحقيقة هذه الحالة كما هى فى الواقع الفعلى، وفى الوقت ذاته استكشاف المعانى الذاتية التى يعطيها الأفراد لسلوكهم واتجاهاتهم وتفضيلاتهم، والتى تعد موجّهات للسلوك الإنسانى، مما يضفى أهمية خاصة على مثل هذا المنهج.

الفصل الثالث المنهج التجريبي

حققت النتائج العملية نتائج مؤثرة في العلوم الطبيعية، واعتبرها البعض الأساس للمنهج العلمي، كما تزايدت أهميتها في العلوم الاجتماعية كذلك — خصوصاً في علم النفس حيث استخدم العلماء التجارب على نطاق واسع — بحيث يمكن القول بأن هذه العلوم الاجتماعية لم يعد لها أن تستغنى عن المنهج التجريبي.

وهناك من يعارض أهمية وإمكانية تطوير تجارب معملية في العلوم الاجتماعية، وأن الاعتماد المطلق على مثل هذه التجارب ليس شرطاً للبحث العلمي فيها، كما هو الحال بالنسبة لبحوث علم الفلك، ورغم مثل هذه المعارضة، ورغم ما يواجهه المنهج التجريبي من صعوبات في العلوم الاجتماعية، فإن استبعاد التجربة أو المنهج التجريبي غير ممكن في ظل التطورات المنهجية في العلوم المختلفة، لكن العلوم الاجتماعية لها خصوصيتها، ومفهوم التجربة، والمنهج التجريبي يجب أن ينظر إليه في إطار هذه الخصوصية.

معنى التجربة والمنهج التجريبي

أصبح مفهوم المنهج التجريبي في نطاق العلوم الاجتماعية أكثر اتساعاً بحيث يعنى كافة صور الارتباط بين المتغيرات، بمعنى آخر يصبح المنهج التجريبي في هذه العلوم ممكناً فقط عندما تتاح فرصة ضبط المتغيرات، وحينما يكون عامل الزمن ضرورياً في عملية الإثبات أو البرهان.

والتجريب يختلف عن الملاحظة، رغم أنه في ذاته يُعد نوعاً من الملاحظة للظاهرة، لكن مع التدخل لتعديل الظاهرة، بدرجة أو أخرى من درجات التعديل، عن طريق بعض الظروف المصطنعة فإذا كان الملاحظ يكتفى بمشاهدة الظاهرة ويسجل ما يلاحظه، فإن الباحث التجريبي لا يكتفى بذلك، وإنما يسعى في سبيل معرفة أكثر عمقاً وتفصيلاً إلى التدخل في مجرى الظواهر لإجراء تعديلات محسوبة تيسر على الباحث دراستها في صورة ملائمة.

وهذا المعنى ذاته تعرفه العلوم الطبيعية على نطاق واسع، فالباحث لا يكتفى بملاحظة العلاقة بين متغيرين، وإنما قد يتدخل حيث يمكن اصطناع مواقف تجريبية يتحكم في متغيراتها التي تكون ذات صلة بهذه العلاقة، بصورة تمكنه من اختبار صحة الفروض التي صاغها قبل إجراء التجربة، والوصول إلى نتائج موضوعية.

التجربة إذن هى خطوة جوهرية من المنهج الاستقرائى، وهى ضرورية فى بحوث العلوم الاجتماعية، بالرغم من أن الظواهر والموضوعات التى تدرسها هذه العلوم شديدة التعقيد، وبالرغم من صعوبة إخضاعها للتحكم والضبط، فضلاً عن النقص فى أدوات الملاحظة والقياس فيها.

نشأة المنهج التجريبي (جون ستورات ميل وافترض العلاقات السببية)

ترجع هذه النشأة إلى جون ستورات ميل وافترضاته حول العلاقات السببية التى درسها فى كتابه "نسق المنطق" والتى تضمنت ثلاث افتراضات رئيسية: (وتُعد بمثابة الأسس التى قامت عليها كل التصميمات التجريبية الحديثة):

أولها: وتسمى بطريقة الاتفاق Method of Agreement وتعني مقارنة أكبر عدد ممكن من الظواهر، فإذا ما تبين للباحث أن الحالات التى يدرسها تحمل صفة (ص) — مثلاً الديمقراطية الليبرالية — وكانت جميع هذه الحالات تحتوى على العامل (س) — مثلاً سيطرة نسبية للبرجوازية فى إطار من توازن الطبقات — فإنه يمكن تطبيق مبدأ السببية، بمعنى أن تكون (س) هى سبب وجود (ص) دون أن يعنى ذلك نفي وجود عوامل أخرى.

هنا يجب أن تكون المقارنة التى يلجأ إليها الباحث، فى سبيل إقامة البرهان على علاقة السببية المحتملة، تكون بين أكبر عدد ممكن من الحالات المتنوعة، بمعنى تلك التى تحمل الصفة (ص) وأخرى لا تحمل هذه الصفة — أى نظم ومجتمعات أخرى غير الديمقراطية الليبرالية — لأن الفرض بأن سيطرة البرجوازية وتوازن القوى الطبقيّة فى إطار هذه السيطرة هو سبب للنظم والكيانات الديمقراطية الليبرالية، إنما يتحقق بدراسة حالات أخرى تختلف عن الديمقراطية الليبرالية حيث يلاحظ غياب العامل (س)، مما يترتب عليه بالضرورة غياب (ص)، فلا يكون تلازم (س) (ص) أو اتفاقهما مجرد صدفة.

وثانيها: تسمى بطريقة الاختلاف Method of Difference وهى على العكس من الطريقة الأولى تحصر المقارنة بين حالتين متشابهتين فى جميع الظروف أو الشروط، ماعداً شرط واحد منها بحيث توجد الظاهرة فى إحداها ولا توجد فى الأخرى نتيجة غياب هذا الشرط، فيكون هذا الشرط أو الظرف الوحيد هو سبب للظاهرة، أو جزء أساسى من السبب، أو نتيجة لها. فإذا افترضنا تشابه النظام السياسي (س) والنظام السياسي (ص) تشابهاً كبيراً فى جميع الظروف، شهد النظام (س) انقلاباً عسكرياً دون أن يشهد (ص) مثل هذا

الانقلاب. فإن هذا التشابه في الظروف يدفع الباحث إلى تمحيص مختلفة العوامل والشروط التي ارتبطت بظاهرة الانقلاب — العدوى أو تقليد انقلاب في نظام قريب كقدوة للنظام (س)، نظام ومصدر التدريب العسكري والتسلح في النظام (س) طموح ونوعية شخصية الضباط في (س) وتسلسل الرتب فيه، وجود قوى منافسة للجيش كالحرس الجمهوري أو الميليشيات في (س) تدهور الإنجازات أو تفكك الأحزاب والقوى المدنية أو تفاقم خلافاتها في (س) .. — فقد يثبت الباحث توافر أحد هذه الشروط في (س) دون توافرها في (ص)، الأمر الذي سبب أو ساهم في هذه الظاهرة لتفرد بها (س) دون (ص) رغم تشابههما في الشروط والظروف الأخرى.

وكما يبدو فإن هذه الطريقة تتميز عن سابقتها أنها أكثر ضبطاً، ويسهل استعمالها فهي أكثر انتشاراً في البحوث العلمية.

وثالثها: هي طريقة التغير النسبي أو التلازم في التغير Method of Concomitant Variation ويقصد بها ستيرورات ميل أنه إذا حدث تغير في أحد هذه العوامل وصحب هذا التغير تغيراً في ظاهرة معينة، دون أن يحدث مثل هذا التغير في ظواهر أخرى لم تتعرض لمثل هذا العامل، كان ذلك يدل على أن هذا العامل سبب في الظاهرة أو نتيجة لها، فالبحث هنا يتناول علاقة سببية: بين سبب ونتيجة، بعبارة أخرى هي علاقة ارتباطية — وفق البحوث الحديثة — وهذا الارتباط تطورت دراسته من خلال دراسة أنواع معامل الارتباط.

خطوات المنهج التجريبي

لا تختلف خطوات البحث العلمي وفق المنهج التجريبي عنه وفق المناهج الأخرى في الغالب، ومن هذه الخطوات:

- ١ — اختيار وتحديد مشكلة البحث، وبلورة هذه المشكلة، ونجاح الباحث في اختيار المشكلة وتحديد لها يضمن له أهم خطوات البحث العلمي، واختيار المشكلة وتحديد لها يكتسب أهميته من القيمة العلمية للمشكلة، وما يمكن أن تقدمه من إسهامات تضيفها إلى العلم والمعرفة العلمية، وفي تفسير الظواهر والمساعدة على حل مشكلات معينة يواجهها المجتمع، وأخيراً فإن أهميتها ترتبط بمدى المعلومات المتوافرة والتي يتطلبها البحث، وإمكانية الوصول إليها.

واختيار المشكلة يختلف عن تحديدها، ويأتى التحديد بعد الاختيار الأولي، ويتم تحديد المشكلة في ضوء المعلومات والبيانات التي حصل عليها الباحث، وتوافر القدرة على بلورة أبعادها ونطاقها ومضمونها. وعادة ما يرتبط اختيار المشكلة بمنهج أو دراسة استطلاعية، تفرض على الباحث مسحاً للتراث والكتابات الرئيسية السابقة بطريقة نقدية مبتكرة، توفر عليه مشقة الوقوع في دراسة مشكلة بالغة الاتساع، أو محددة بطريقة تكون معها الظاهرة مبتورة عن سياقها وعواملها الجوهرية، أو في تكرار لدراسات وجهود سابقة على محاولته. وتحديد وبلورة المشكلة يساعد الباحث في خطوات بحثه المتتالية، ويسر له فرض الفروض العلمية ومتابعة اختبارها، ومواصلة البحث بخطواته المختلفة.

٢- صياغة الفروض، وهذه الخطوة ليست مستقلة عن تحديد المشكلة واختيارها، فهما مرتبطتان معاً، وتتناول هذه الفروض العلاقات المحتملة بين المتغيرات والتي يقوم الباحث باختبار ثباتها وصدقها، وقد تصاغ هذه الفروض في شكل تساؤلات منها على سبيل المثال، وفق مناقشات الطلاب

— هل ثمة علاقة محتملة بين التنشئة السياسية والاجتماعية وبين العنف كمظهر للسلوك السياسي؟ وما شكل هذه العلاقة؟

— هل ثمة علاقة محتملة بين مستوى التعليم والثقافة (درجات التعليم — عدد سنوات التعليم) وبين مستوى المشاركة السياسية (المساهمة في الحملات الانتخابية، الترشيح لمنصب حضور اجتماعات)؟ وما شكل هذه العلاقة؟

— هل ثمة علاقة بين درجة الحرمان الاقتصادي وبين الاستقرار السياسي، ما هي طبيعة هذه العلاقة؟ فهذه التساؤلات والفروض تقتضى من الباحث اتباع أسلوب جمع الأدلة والتحكم في مختلف العوامل والشروط التي يمكن أن تؤثر في مشكلة البحث والوصول إلى إدراك للعلاقات الارتباطية بين الأسباب والنتائج.

٣- تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة: فالفرض يتضمن تعبيرات توضح قضية لها عناصر واقعية، والفرض يجب أن يتجاوز الواقع والخبرات الملموسة، لأنه يحتوى على متغيرات وعلاقات تربط بين هذه المتغيرات. وبالنسبة للمتغيرات فإن جانب منها يشكل قوام الظاهرة موضع البحث، وجانب

يتضمن المتغيرات المفسرة لها. أما العلاقات بين المتغيرات فهي علاقات احتمالية تظل في إطار من الشك وعدم التأكد حتى يثبت بالقطع صدقها، ومن ثم صحة الفرض وثباته. وتحديد المتغير المستقل والمتغير التابع، يتم في إطار الفروض التي يصوغها الباحث، ويجب أن يحدد طريقة قياس المتغيرات التجريبية أو المستقلة بمعنى العوامل التي يسعى البحث إلى اختبار تأثيرها، وطريقة قياس المتغيرات المعتمدة أو التابعة بمعنى العوامل أو الظواهر التي يسعى البحث للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة عليها. فإذا كان هدف الباحث مثلاً دراسة أثر برامج التليفزيون، أو أثر مضمون صحيفة معينة على الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعة، فالمتغير المستقل هنا يصبح التليفزيون أو الصحيفة، والمتغير التابع هم الطلاب، ويصبح على الباحث أن يحدد المتغير المستقل (يختار مثلاً الأخبار السياسية للتليفزيون أو الفقرات الإخبارية في الصحيفة أو عناوين الصفحة الأولى منها) لقياس وتحليل محتواها، والمتغير التابع بمعنى الاتجاهات السياسية لدى الطلاب الذين تعرضوا لهذا المضمون الإعلامي، ويمكن أن يحدد المقاييس التي يقيس بها درجة تأثير هذا السلوك والإدراك والتصورات.

٤- اختيار مجموعتين متكافئتين في كافة الظروف والشروط بمعنى تشابههما بقدر الإمكان، ماعدا التعرض لأثر هذا المتغير المستقل المراد اختبار تأثيره (الأخبار السياسية للتليفزيون أو للصحيفة)، وهدف التكافؤ أو التشابه بين المجموعتين هو التأكد من دقة قياس أثر المتغير المستقل، وزيادة معدل حساسية التجربة، بحيث يمكن تسجيل أدنى تأثير له، ذلك أن التأثير المحدود أو الضئيل للمتغير المستقل قد لا يبدو واضحاً بدرجة تعوق اكتشافه والوقوف عليه، وتجري ملاحظة الجماعتين على أساس اعتبار إحداها جماعة تجريبية، هي التي تتعرض لتأثير المتغير المستقل، والأخرى جماعة ضابطة لا تتعرض لهذا التأثير.

ومن الأسس التي يجب مراعاتها لاختيار جماعات متكافئة الخصائص والظروف

أ — التماثل الفردي عن طريق المضاهاة Maching للتحكم الدقيق في اختيار أفراد كل جماعة، للتأكد من أن الفرد الأول في الجماعة التجريبية يتعادل تماماً مع الفرد الأول في الجماعة الضابطة من حيث كل المتغيرات الهامة (المستوى الاقتصادي — العمر — الحالة الصحية

والنفسية)، وهكذا بالنسبة لباقي أفراد المجموعتين، وهما متساويتين في مجموع الأفراد.

ويصعب تحقيق هذا الشرط حيث يلزم توافر عدد كبير من الأفراد حتى يمكن الاختيار بينهم، كما تنشأ صعوبات أخرى تتعلق بتحديد العوامل الأكثر أهمية التي تجري على أساسها المضاهاة، وأخرى تتعلق بإيجاد مقاييس دقيقة للاعتماد عليها.

ب — التماثل بين الجماعتين كجماعة وليس كأفراد بمعنى تساوى متوسطات الجماعتين في المتغيرات الهامة (المستوى الاقتصادي — العمر ..)، وقد يصعب أيضاً تحقيق مثل هذا التماثل في جميع المتوسطات، فقد يمكن الحصول على جماعات متماثلة في العمر لكنها ليست متماثلة في مستويات الدخل وهكذا.

ج — التوزيع العشوائي: فالصعوبات التي يصادفها الباحث في الطريقتين السابقتين قد تفرض عليه توزيع الأفراد عشوائياً على كل من الجماعة التجريبية والجماعة الضابطة، بحيث يتوافر لكل فرد فرص متكافئة للالتحاق بالجماعتين، ولا تكون ثمة فروق بينها، إلا وفق عامل الصدفة وحده^(١) وبحيث تتعرض المجموعة التجريبية لتأثير المتغير المستقل (تتاح لها فرص منظمة للتعرض للأخبار السياسية في التلفزيون أو لقراءة الصحيفة المحددة في مثالنا السابق).

٥ — يختار الباحث نموذج التجربة الذي يقوم باستخدامه في البحث التجريبي، ويمكن التمييز بين نموذجين: نموذج التجربة البعدية After Experiment ونموذج التجربة القبلية البعدية Before-After Experiment، فيختار الباحث جماعتين (من الطلاب الجامعيين في مثالنا)، وفق شروط اختيار المجموعات المتكافئة، على أن يراعى مثلاً ضبط مجموعة ظروف يفترض أهميتها الأولية كالدخل والعمر والانتماء الحزبي، ثم تتعرض الجماعة التجريبية بشكل منظم للمضامين السياسية، من التلفزيون أو الصحيفة، لمدة أسبوعين مثلاً،

(١) وذلك بأن تعطى لكل فرد رقماً، ثم تستخدم جداول الأرقام العشوائية لتوزيع الأفراد، فيكون نصفهم في الجماعة التجريبية والنصف الآخر في الجماعة الضابطة.

ولا تتعرض الجماعة الضابطة لمثل هذه المضامين ، ثم نقيس الاتجاهات السياسية للأفراد بعد ذلك.

فإذا كانت الاتجاهات السياسية للطلاب أعضاء المجموعة التجريبية قد تغيرت بدرجة واضحة، بحيث ظهرت فروق واختلافات واضحة بينها وبين الجماعة الضابطة، كان هذا معناه ثبات الفرض أو بتعبير أكثر قبولاً ، كان معناه أن نتائج التجربة لا تتعارض مع إدعاء صحة الفرض، هذا النوع من التجارب يسمى بالتجارب البعدية حيث يجرى القياس بعد تعرض الجماعة التجريبية المنظم للمضامين الإعلامية وقد يتشكك الباحث في صحة نتائج مثل هذه التجارب البعدية، فيلجأ إلى التجربة القبلية البعدية، وفي هذه الحالة يقوم بقياس الاتجاهات السياسية لأفراد الجماعتين التجريبية والضابطة قبل تعرض الجماعات التجريبية المنظم للإعلام، ثم يُعيد تطبيق مقياس الاتجاه على المجموعتين بعد التعرض المنظم للإعلام.

فالفترة بين تطبيق المقياس في المرة الأولى، والثانية قد تشهد تعرضاً للإعلام خارج نطاق التجربة أو قراءات تتصل بالموضوعات والأخبار السياسية، وهذا يوضحه نتيجة المقياس على الجماعة الضابطة، بينما تطبيق المقياس على الجماعة التجريبية يوضح أثر التعرض المنظم والمقصود قياسه، وقد يكتفى في التجربة القبلية البعدية بتطبيق المقياس على جماعة واحدة فقط، هي التي تتعرض بشكل منتظم للإعلام، والوصول إلى نتائج محددة بشأن الأثر الذي أحدثه هذا المتغير المستقل.

إلا أن ثمة احتمال لأن يكون هذا الأثر قد نتج جزئياً على الأقل نتيجة متغيرات أخرى يكون لها أثرها في الفترة بين الملاحظتين، كالاتسراك في مناقشات جماعية أو التعرض المكثف لمصادر معينة للأخبار والمعلومات، كما قد يقاوم الأفراد التجربة نتيجة شعورهم بأنهم تحت الاختبار، فيحتفظون عن عمد بنفس الإجابات عند تكرار اختبارهم، أو يعمدون إلى تغييرها أو تشويهها دون أن يعبر ذلك بالضرورة عن تغيير حقيقي في اتجاههم.

الأمر السدى يؤكد على أهمية تطبيق المقياس على جماعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة قبل التجربة وبعدها، والمقارنة بينهما للوقوف على مثل هذه الاعتبارات.

كما أن القياس القبلي — أى قبل إدخال العامل المتغير — قد يؤثر في نوع استجابات الطلاب لهذا العامل، وللتغلب على هذه الصعوبة قد تستخدم جماعة ضابطة ثانية — إلى جانب الجماعتين الأصليتين: التجريبية والضابطة الأولى — بحيث تطبق المقاييس القبليّة على الجماعتين الأصليتين فقط، وتعرض الجماعة الضابطة الثانية لتأثير العامل المتغير، ثم يتم القياس بعد ذلك فحسب — أى تكون التجربة بالنسبة لها بعدية — بحيث يمكن الوقوف على النتيجة الحقيقية للتعرض لهذا العامل المتغير.

٦ — كثير من البحوث لا تلجأ إلى الطرق السابقة، حيث يصعب على الباحثين خلق الظروف التجريبية المضبوطة ويتشكك كثيرون من القيود المصطنعة التي تفرض على السلوك في التجارب السابقة، والتي قد تؤدي إلى تشويه النتائج أو تقليل دقتها، ومن ثم يلجأون إلى ما يسمى بالتجريب الطبيعي، وأمثلة ذلك دراسات الثقافة أو الشخصية القومية أو الطابع القومي، ودراسات السلوك في أوقات الأزمة أو الظروف الضاغطة التي تولدها كارثة معينة.

ففي دراسة الطابع القومي أو الثقافة يحاول الباحثون الكشف عن أهم السمات المميزة لشعب من الشعوب، ويقارنون هذه السمات بالشعوب الأخرى ذات المستويات الحضارية المتباينة، باستخدام أساليب الملاحظة المباشرة، وكذلك باستخدام أنواع مختلفة من اختبارات القيم ومقاييس الاتجاهات والاختبارات الإسقاطية للشخصية وغيرها بحيث يصلون إلى تعميمات عن كل مجتمع، مقارنة بغيره من المجتمعات، لتحديد خصائص عامة للثقافة وعلاقات الثقافة بالشخصية ومستويات التفاعل بينهما.

وفي دراسة السلوك الأساسي في مواقف الأزمات، والضغط المتباينة على صانعي القرار في ظروف الأزمات وأهمية عنصر الوقت، يمكن للباحث استغلال مثل هذه المواقف في دراساتهم للتعرف على سلوك القيادات والأفراد والجماعات في موقف معين.

وفي ضوء الصعوبات التي واجهها التجريب في معناه السابق، فإن هذا التجريب الطبيعي يكتسب أهميته الأكاديمية والتطبيقية في آن واحد.

تقييم المنهج التجريبي

- صادفت التجارب في البحوث التي يقوم بها علماء فروع العلوم الاجتماعية — ربما باستثناء علم النفس — صعوبات عديدة من أهمها
- ١ — الظاهرة البشرية والسلوك الإنساني يتميز بمرونة وردود فعل وأنماط سلوكية متغيرة، وإرادة ذاتية تدفع إلى هذا التغير بشكل غير متوقع، ومن هنا قد يصعب تحقيق الضبط والتحكم في مواقف التجربة، وتصبح عرضة للتشويه.
- ٢ — يعتبر الموقف التجريبي ذاته متغير ثالث، يجب أن يضاف إلى المتغيرين المستقل والتابع.
- ٣ — أهمية المتغيرات الوسيطة Intervening Variables التي قد تتدخل في موقف التجربة وتؤثر على العلاقات التي يسعى الباحث إلى افتراضها بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.
- ٤ — غالباً ما تكون العوامل السببية في موضوعات وظواهر البحوث السياسية والاجتماعية عمومًا، كالسلوك السياسي والجماعات والأحزاب وصنع القرارات والمشاركة السياسية والطبقة والوضع الاقتصادي ومستوى الثقافة ومستوى الديمقراطية، هي ذاتها محصلة لعدد كبير من العوامل والشروط، وهذا معناه أن إخضاعها للتجربة يفرض التحكم في عدد لا نهاية له من الظروف، الأمر الذي يتعذر تحقيقه.
- ٥ — استخدام هذا المنهج رهن بنجاح الباحث وقدراته في البدء بتحديد دقيق لمشكلة بحثه وفروضه العلمية والسير خطوات أساسية في إطار يجب التأكد من أنه يسمح بتوافر الشروط بإيجاد جماعتين أو أكثر متماثلتين في كافة الظروف باستثناء الشرط أو المتغير المراد قياسه.
- ٦ — يقود المنهج التجريبي الباحث، وفق ما يراه أصحاب الاتجاه الكيفي إلى خطوات ونتائج لا تتفق والطبيعة الخاصة بالإنسان والتفاعل بين البشر، والذي يختلف تمامًا عن الطبيعة، الأمر الذي يفرض اختلافًا في المنهج
- ٧ — يضاف إلى ذلك أن الموقف التجريبي ذاته يضيف طابعًا مصطنعًا على السلوك، ويعني غياب التصرفات التلقائية، جزئيًا على الأقل، مما يثير صعوبات إضافية أمام الباحثين.

مناهج البحث في الدراسات الاستطلاعية والوصفية والتجريبية

٢٨

جدول يوضح تنوع خطية البحث وأهدافه وفروضه وأدواته في البحوث الاستطلاعية والوصفية والتجريبية

نوع البحث وفي النهج المستخدم عنصر البحث	البحوث الاستطلاعية	البحوث الوصفية	البحوث التجريبية
تسريعات السبعث وأهدافه الرئيسية	استكشاف أبعاد وعناصر مشكلة البحث وإمكانية صياغة فروض ملامية يمكن تطويرها واختبارها فيما بعد للاختيار.	تعريف وتشخيص السمات والخصائص التي تميز الظاهرة، ولهم وتخص الفوامل المحيطة بها، وما يرتبط بذلك من تعميمات ووصف للتلافة بين المتغيرات.	صياغة الفروض واختبارها وتحديد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، والتعريف بين التابع والمتعل فيها تعميماً لقياسها وتحديد آلياتها.
صياغة الفروض واختصاص المتغيرات للبحث	لا تسري صياغة الفروض للضرورة، لكن حسابية البحث ولقدرة قدره إلى استكشاف فروض يمكن تطويرها.	تفسر هذه البحوث قدرة على التحليل وفي الوقت ذاته تشخيص الواقع وتعريف السمات والخصائص الواقعية كمتطلب أساسي.	صياغة الفروض بدقة يمكن اختبارها وتحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والعلاقات بينها في ضوء هذه الفروض.
خطية السبعث وأدوات جمع البيانات	مرونة في خطية البحث وقدرة الباحث على استكشاف عناصر الموضوع.	يقسم هذا السبعث على استخدام كافة وسائل جمع البيانات وتطورات الدراسات: لمعها يكفي بالوصف الكيفي والكمي ويعني وراء أسباب الظواهر وعلاقتها الارتباطية.	تحديد دقيق لمشكلة البحث وضوابطه.
العينة	استخدام مختلف أدوات جمع البيانات كالالاحظة والمقابله وتحليل العنصر جنباً إلى جنب مع مسح الأديات العلمية ورائقة العلماء.	المسح الاجتماعية ودراسات الحالة أهمية خاصة في هذا النهج.	تقسيم المتجارب، أو التجريب الطبيعي، والالاحظة العلمية الدقيقة، ولخص العلاقات السببية ومعاملات الارتباط.
	كثيراً ما تجري الدراسات الاستطلاعية دون تحديد دقيق يستولي الشروط الأساسية، لتعمل العينة لجميع البحث.	تستخدم العينات لتوفير الجهد والنفقات، مع مراعاة الشروط الواجب توافرها لضمان تعيها للمجتمع الأصلي.	استخدام العينة بشكل يراعى الدقة في تعيها للمجتمع الأصلي، وتستخدم الطريقة العشوائية عادة.

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مناهج في علم

الكت
التحلي
كيف تكت

مناهج البحث في علم السياسة

أ.د. / عبد الغفار رشاد القصبي

الكتاب الأول

٢٠٠٤

في كتابة الرسائل والبحوث السياسية

أدعى اكتمالها بقدر ما أعتزم تطويرها..
بصوره المتنوعة: رسائل علمية ومقالات
في تحليل وتأسيس أسس البحث العلمي في
اندماجت في التيار السائد لعلم السياسة،
امل.

تأخذ طابعاً علمياً امبيريقياً، وكيف قاد هذا
في نحو متزايد، فالتخذت البحوث السياسية
طال بالنتيجة الأولى وبمخاوف لدى البعض
ومن ثم ابتعاده عن الطابع السياسي وعن
ره، فضلاً عن الطابع الإنساني والحاجات
ية" لهذه الاعتبارات السياسية والإنسانية
تكتيك. فبرزت من جديد مناهج تقليدية:
لائم وطابع العلم وأساياته، من هنا برزت
يدية تم تحديثها، والبعض الآخر مناهج
لوم ونظريات وقوانين السياسة والاجتماع
اء والفيزياء والذرة..

يبدأ الباحث خلال مكوناتها ومراحلها، في
ول المهنة" واكتساب المهارة في البحث، مع
لم العلمي: النقدي والتصحيحي والدائم

رب من متطلباتها العلمية، وسيكون على
ي، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال البحث
الحقل على مستوى كوكبنا، دون أن تنسى

المؤلف

Delta, C. S.